

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

السياسة والسلطة

ورين كيد وكارين لج
وفيليب هراري

السياسة والسلطة

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-544-8
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-545-5
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-546-2

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 53

السياسة والسلطة

تأليف: وورين كيد وكارين لج وفيليب هراري

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة الكتاب وفلسفته 7

الفصل الثاني: تعريفا طبيعة السلطة وطبيعة السياسة في حياتنا اليومية 11

الفصل الثالث: الآراء التقليدية حول السلطة والسياسة 37

الفصل الرابع: نظريات حول طبيعة السلطة وتداولها 67

الفصل الخامس: هل هو علم اجتماع سياسي جديد لعالم جديد؟ 99

الفصل السادس: تغير الأيديولوجيات وتحول الأحزاب السياسية
في المملكة المتحدة 147

الفصل السابع: معنى المشاركة السياسية للفرد 189

الفصل الثامن: نظريات حول دور الدولة في المجتمع 229

الفصل التاسع: العولمة والقومية والثورة 267

المصادر والمراجع 307

الفصل الأول

مقدمة الكتاب وفلسفته

يأتي هذا الكتاب، ضمن سلسلة علم الاجتماع القائم على المهارات، وهي السلسلة التي تهدف إلى تقديم أحدث النظريات والبحوث في المجالات المهمة لهذا العلم؛ كما ترمي هذه السلسلة إلى تطوير مفاهيم الطلاب حول تلك المجالات، بإسناد نشاطات طلابية تفصيلية إليهم. ويُعنى الكتاب، بصفة خاصة، بالجدل، والمناقشات الخاصة بعلم الاجتماع حول "السياسة" و"السلطة" بصورة عامة؛ مبيناً تغير تلك الأفكار بتغير المجتمع نفسه. ولا يطرح الكتاب سرداً تاريخياً لـ "تاريخ الأفكار"، حول تفسير علم الاجتماع لدور السلطة في المجتمع، بل يتناول أفكار القدامى من علماء الاجتماع، شارحاً كيفية تطورها وإعادة تفسيرها وتقويمها؛ على ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمع. ويركز الكتاب، على تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبصورة خاصة على التغيرات الأكثر حداثة، من تلك التي طرأت على المشهد المعاصر اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وهو الذي أفرز المملكة المتحدة التي نعرفها اليوم.

ما دور القضايا السياسية في علم الاجتماع؟

يعد الكتاب، القضايا السياسية جوهرية بالنسبة إلى علم الاجتماع؛ فلا جدوى لأي مناقشة حول علم الاجتماع، وخاصة إزاء ما يتعلق بنظرياته، من دون وضع القضايا ذات الطبيعة السياسية في الحسبان، وإن لم نستخدم هذا المصطلح دائماً بطريقة مباشرة؛ ففي علم الاجتماع، يشير مصطلح "السياسة"، ومفهوم "السلطة" المصاحب له، إلى أشياء محددة جداً؛ ربما كانت مختلفة بعض الشيء، عما تعنيه تلك المصطلحات في اللغة الدارجة، والموضوعات الأخرى.

وبوصفنا علماءَ اجتماع، يجب علينا أن نلاحظ الفرق الكبير بين:

- السلطة، وهي التي تعني شق الفرد طريقه في المجتمع، وقدرته على تحقيق رغباته، وإقناع الآخرين بفعل ما يريده.
- السياسة، وهي التي تعني المعركة أو الصراع على السلطة، بين جماعات مختلفة، أو بين أفراد آخرين.

وتعد القضايا المتعلقة بالسلطة، قضايا مهمة؛ إذا أردنا فهم آلية عمل المجتمع؛ ولذلك، فهي تعد ضرورية لفهم علم الاجتماع. وسنتناول هذا الموضوع، بمزيد من التفصيل في الفصلين الثاني والثالث؛ حيث سنناقش النظريات المختلفة التي يطرحها علماء الاجتماع، حول طبيعة السلطة ودورها في المجتمع.

هدف الكتاب

يهدف هذا الكتاب؛ مثل إصدارات سلسلة علم الاجتماع المبني على المهارات كافة، إلى تعليم الطلاب، ومساعدتهم على اجتياز اختباراتهم. وبرغم اهتمامنا بتحديث علم الاجتماع السياسي، فإننا وضعنا في الحسبان أيضاً، ضرورة الاهتمام بالأفكار الأكثر كلاسيكية، ولاسيما تلك الخاصة بما يُسمى "مؤسسي" علم الاجتماع، وإن طرحوا تلك الأفكار منذ فترة طويلة؛ على أساس أن تلك الأفكار هي ميراث علم الاجتماع الحديث. وبرغم ضرورة التعبير عن انتقاداتنا مثل هذه الأفكار؛ إذا أحسسنا أن "الزمن قد تجاوزها"، بأي شكل من الأشكال، فإنه يجب علينا - أيضاً - أن نتعرف إلى رحلة انطلاق نظريات علم الاجتماع، من المفاهيم الأساسية لطبيعة السلطة وطبيعة السياسة.

وفي معظم التقويمات، يتم فحص الطلاب؛ تبعاً لـ:

- المعرفة.
- الفهم.

- التطبيق.
- التفسير.
- التقويم.

ولمساعدة القراء في تنمية المهارات المشار إليها، يطرح كل فصل من فصول الكتاب، مجموعة من التمرينات، ويحدد كل تمرين، المهارة أو المهارات الخاصة المطلوب تنميتها. ويرمز الرمز "م" إلى مهارة المعرفة، و"ف" إلى مهارة الفهم، و"ط" إلى مهارة التطبيق، و"ف" إلى مهارة التفسير، و"ق" إلى مهارة التقويم.

وفي نهاية كل فصل، توجد قائمة المصطلحات المهمة، وموجز لمحتوى الفصل، وجزء حول "التفكير التحليلي"؛ وهو ما نأمل أن يساعد القارئ على التفاعل والنص وتدبر بعض القضايا المهمة.

مضمون الكتاب

ننصح، بعد الانتهاء من هذا الفصل، بقراءة الفصول: الثاني والثالث والرابع، قبل أي فصل آخر؛ حيث سيتعرف القارئ إلى الأفكار والموضوعات والمناقشات المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي، وبكثير من النظريات اللازمة لفهم هذا العلم. ويتناول الفصل الثاني بالتحديد، الأفكار ذات العلاقة بالسلطة والسياسة، وأهميتها بالنسبة إلى فروع علم الاجتماع ككل، أما الفصلان الثالث والرابع، فيقدمان نبذة عامة عن نظريات علم الاجتماع المختلفة حول مفهوم السلطة وتفسيراتها، وكيفية استخدامها في المجتمع. ويتناول الفصل الثالث، الأفكار حول السلطة والسياسة، عند علماء الاجتماع القدماء الذين وضعوا أسس علم الاجتماع التي نعرفها اليوم، بينما يعرض الفصل الرابع، تاريخاً موجزاً لنظريات علم الاجتماع، حول السلطة؛ بدايةً من المؤسسين حتى العصر الحديث. ويأتي الفصل الخامس؛ ليواصل إطلاعنا على كيفية تغير نظريات علم الاجتماع عبر الزمن، ويناقش المزيد من النظريات المعاصرة حول السلطة.

ويتناول كل فصل من الفصول، من السادس إلى التاسع، موضوعاً رئيسياً في نظريات علم الاجتماع، حول دور السلطة في المجتمع، واستخدام النظريات المطروحة في الفصول، من الثاني إلى الخامس، في فهم هذه النظريات. ويأتي ترتيب تلك النظريات، على النحو الآتي:

- الفصل السادس: المشهد السياسي لمجتمع المملكة المتحدة المعاصر، والأيديولوجيات أو الآراء السياسية، لدى الأحزاب السياسية المختلفة.

- الفصل السابع: بحث الوسائل والأسباب، في تصويت شعب المملكة المتحدة.

- الفصل الثامن: نظريات علم الاجتماع، حول التفسيرات الخاصة بطبيعة الدولة في المملكة المتحدة.

- الفصل التاسع: بحث قضايا العولمة والتأميم، وتبيين دورهما في صوغ المجتمعات الحديثة، وفهم الدور الذي يلعبه الشعب، في إحداث التغيير السياسي، بالانضمام إلى جماعات الضغط، أو الحركات الاجتماعية الجديدة، أو بالثورة والاحتجاج.

الفصل الثاني

تعريفا طبيعة السلطة وطبيعة السياسة في حياتنا اليومية

من المفترض عند الانتهاء من هذا الفصل، أن تكون قد:

- عرفت الفرق بين استخدامات علم الاجتماع، لمصطلحي: السلطة والسياسة.
- فهمت صعوبة طرح مفهوم واضح شامل لمصطلح السلطة.
- استوعبت رؤى علماء الاجتماع المختلفة، حول دور السلطة في المجتمع.

مقدمة

سنستهل هذا الكتاب، بعبارة تلخص رؤيتنا لدور علم الاجتماع السياسي، في المجتمع ككل:

تقوم مظاهر الحياة الاجتماعية كافة على السلطة؛ ولذلك تستمد دراسة علم الاجتماع، مجالاتها من موضوعات داخل علم الاجتماع السياسي.

وربما كان في هذه العبارة شيء من المبالغة، ولكن هذه هي أهمية السلطة وتلك هي أهمية السياسة في حياتنا اليومية، ومن الضروري فهم هاتين الأهميتين بالنسبة إلى علم الاجتماع أيضاً. وإذا أردت مقدمة عامة حول رؤية علماء الاجتماع المختلفين للعالم من حولهم، فإن أفضل ما تفعله هو الاطلاع على علم الاجتماع السياسي.

ومن الضروري - كما أوضحنا في الفصل الأول - التمييز بين مفهوم السلطة ومفهوم السياسة:

السلطة هي كيفية حصول الفرد على ما يريد، أما السياسة فهي كيفية تصارع جماعات مختلفة من أجل الحصول على ما تريد، ومعرفة أسباب ذلك.

وربما كانت هناك طرائق مختلفة، يُحقق بها هذا الصراع، وانخراط الجماعات المختلفة فيه، ولكن الأمر المؤكد، هو أن كل نظريات علم الاجتماع لديها رأيها الخاص، تجاه هذا الصراع. ولكن من السهل تحديد أيها أكثر واقعية؛ نظراً إلى تعدد السمات الخاصة بأفكار علم الاجتماع والمجتمع نفسه، ونظراً إلى التباين الشديد بين الجماعات المختلفة التي تشكل ملامح المجتمع الذي نعيشه.

محاولة تعريف السلطة والسياسة

تعني السلطة ببساطة، قدرة الفرد على فعل ما يريده ونجاحه في تحقيق أهدافه، وبرغم أن هذا تعريف مفيد، فإنه ليس شاملاً، وبرغم أن معظم علماء الاجتماع، يتفقون على أن هذا هو التعريف العام للمصطلح، فإن هناك خلافاً وجدلاً كبيرين حول الأفراد والجماعات ممن يمكن الاتفاق عليهم، ولك حل التمرين رقم 1.2؛ للبدء في معرفة كيفية ممارسة السلطة في حياتك.

ومن الجدير بالذكر أن السلطة؛ تعني "فعل ما تريده"، ولكنْ، عند طرح سؤال، حول كيفية تحقيق ذلك، يمكننا أن نرى أن السلطة، هي فكرة مجردة، من الصعب تحديد أبعادها؛ بسبب صعوبة رؤية خطوات تنفيذها عملياً في المجتمع؛ ولهذا، فإن علم الاجتماع؛ يعني:

1. محاولة وضع تعريف دقيق لمفهوم السلطة.
2. تطوير طرائق حول كيفية قياس أبعادها.
3. طرح طرائق حول كيفية تداول السلطة تداولاً عادلاً، (برغم أن تحديد ما هو عادل وما هو غير عادل، يرتبط أيضاً بنظرتك إلى العالم).

التمرين 1.2

أولاً: فكر في الطرائق المختلفة التي تُمارس السلطة من خلالها، وبيّن أي نوع من السلطة يُمارس عليك. أعد قائمة بأكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات... إلخ، ممن يندرجون تحت العناوين الآتية:

- من يمارسون السلطة عليك.
- من تمارس السلطة عليهم.

يمكنك استخدام الأسئلة الآتية لمساعدتك في إعداد القائمة المذكورة. وتعد كل هذه الأسئلة مهمة عند تحديد مفهوم السلطة:

1. هل تتوافر السلطة على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعة؟
2. أي الجماعات تتمتع بقوة أكبر من الجماعات الأخرى؟
3. لماذا تتمتع الجماعات القوية بالسلطة؟ (ممَّ تستمد سلطتها؟)
4. منذ متى تتمتع تلك الجماعات بالسلطة؟
5. كيف تستخدم هذه الجماعات السلطة؟ (من المستفيد؟)

ربما لا توجد إجابات على هذه الأسئلة، يمكن الاتفاق حولها (برغم الاتفاق على ضرورة طرحها).

ثانياً: طالع القائمتين الآتيتين، واذكر عند كل نقطة مصدر السلطة؛ (مثل: العمر والقانون والنوع والوضع الوظيفي... إلخ). يجب عمل نسخة واستخدام الجدول الآتي:

من يمارسون السلطة علي	من أمارس السلطة عليهم	مصدر السلطة

وكما ذكر إيان ماكنزي Iain MacKenzie:

> فإن كل شخص يعرف الفرق بين السلطة وانتفاء السلطة، ونحن نصف الشخص بأنه قوي عندما يكون قادراً على ممارسة نفوذه على الآخرين... ونصف الشخص بأنه غير نافذ، (وهو ما نعتقد بأنه يمثل الأغلبية في أي مجتمع)؛ مثلما نصف انعدام "السخونة" بـ "البرد"؛ وهذا معناه أن الافتقار إلى النفوذ، هو انعدام السلطة؛ وهذا يعني ضمنياً أننا نعرف معنى السلطة، وأن في وسعنا وصف مظاهرها المختلفة وتصنيفها بكل سهولة. وبرغم هذا، نجد "النظرية الاجتماعية والسياسة المعاصرة"، تسير في اتجاه معاكس؛ فالسلطة "مفهوم محل خلاف بصورة جوهرية". (Ashe et al., 1999, p. 69).

وكما نرى، فإن "الخلاف" - أي عدم الاتفاق - حول نظريات السلطة، يصطدم بنظرتنا إلى السلطة؛ بوصفنا أفراداً عاديين في المجتمع، يمارسون حياتهم اليومية، والأهم من ذلك، هو اتفاق علماء الاجتماع، على أن مفهوم السلطة غير واضح؛ لأنه لا يمكن استنباط نظريات جديدة جديرة بالاهتمام، إلا بالجدل والنقاش.

كما قام عالما الاجتماع الماركسيان: ويسترجارد Westergaard، وريسلر Resler (1976)، بتحديد المشكلات التي يواجهها علماء الاجتماع، عند تحديد معنى السلطة في المجتمع: تعد السلطة... ظاهرة شبه خاصة، ويمكن رؤية نتائجها، ولكن هذا مفهوم مجرد... ولا يوجد تعريف مبسط أو مفهوم متفق عليه، إزاء ما يتعلق بكنهها؛ لأنها شيء غير ملموس. (Westergaard and Resler, 1976, p.142).

وعند تحديد مفهوم السلطة - ماهيتها ومفعولها - يحدد ماكنزي، خمسة مجالات أو خمسة مستويات في المجتمع:

1. "السلطة وأسلوب الممارسة" (الأفراد): ما مدى السلطة التي يمارسها الأفراد العاديون على تصرفاتهم اليومية؟ وما هامش الحركة/ الإرادة الحرة التي يملكونها؟

2. "السلطة والمؤسسة" (المجتمع): ما مدى قوة العلاقات القائمة على النفوذ داخل البناء العام للمجتمع ككل؟ وإلى أي حد يؤثر المجتمع؛ بوصفه كياناً في الأفراد، من حيث التحكم في قراراتهم وتصرفاتهم وخياراتهم؟

3. "السلطة والسيطرة": ما الذي يمكن أن يحدث؛ حالَ خروج الشعب على النص؟ وكيف تمكن معاقبته؟ وهل صحيح أن بعض الجماعات، يستفيد من معاقبة الجماعات الأخرى؟

4. "السلطة وتخويل الصلاحيات": هل يمكن استخدام السلطة أداةً ضد الآخرين، أو وسيلةً لاتخاذ القرار بشأنهم أو بالنيابة عنهم؟ وهل تتعلق المسألة – كما قال ماكنزي – بممارسة السلطة على "أفعال الآخرين"، أو القدرة على اتخاذ القرار "نيابة عنا"؟

5. "السلطة والهوية": كيف تسهم السلطة، أو الصراع على السلطة، أو الخضوع للسلطة، في تشكيل شخصيتنا؟ وما العلاقة بين السلطة ورؤيتنا لأنفسنا – هويتنا – في المجتمع؟

التمرين 2.2

اطرح أمثلة لكل مجال من مجالات السلطة التي حددها ماكنزي سابقاً. على سبيل المثال، الشخص الذي يقرر الإقلاع عن التدخين وينجح في ذلك، يتمتع بمكانة عالية في المجتمع. وإذا كان الشخص – برغم هذا – يشعر أنه مضطر إلى التخلي عن التدخين بسبب الرفض الاجتماعي، فإن هذا مثال على "السلطة وهيكل المجتمع"؛ وبالمثل، فإن عاملة مقهورة في الهند، ربما شعرت بأنها قليلة الشأن لأنها مجبرة على العمل ساعات طويلة في ظروف صعبة؛ بسبب الحاجة الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن المجتمع تعديل سلوكها لأنها أنثى. وربما عين صاحب المصنع/ الشركة أحد عماله مشرفاً عليها، ومنح صلاحية معاقبة العاملات الأخريات؛ حالَ تأخرهن أو تباطؤهن في العمل. هذا الشخص أصبحت لديه السلطة على الأخريات اللائي لديهن القدرة أيضاً على فعل المزيد من أجل أنفسهن. وغالباً ما يكون وضع الأفراد داخل هرم السلطة، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهوياتهم. فالفرد عادة ما يميل إلى القول "أنا المدير"، بدلاً من أن يقول "وظيفتي هي أن أكون مديراً".

حدد ستيفن لوكس Steven Lukes (1974)، وهو الذي كانت نظريته الراديكالية حول السلطة، مهمة في مداولات علم الاجتماع، بشأن طبيعة السلطة، (انظر الفصل الثالث)، طريقتين لآراء علماء الاجتماع، حول السلطة ودورها في المجتمع:

الأولى: أن اكتساب السلطة، يُحقَّق بالصراع، والمقاومة المتوقعة من الآخرين.

الثانية: أن السلطة هي نتيجة الاتفاق، وهي سلطة لا يمتلكها بعض الناس، على حساب الآخرين الذين لا يمتلكون أي شيء منها.

وهذان الرأيان، يمسان صميم نظريات علم الاجتماع، ويرتبطان بسؤال جوهري، هو: هل تعيش المجتمعات في انسجام أو في صراع؟ (وضد من)؟

استخدام "خيال علماء الاجتماع" في تعريف السلطة

يعد "خيال علماء الاجتماع"، من بين النظريات المفيدة، بالنسبة إلى علماء الاجتماع ودارسي علم الاجتماع معاً، وهذا هو ما نحتاج إلى تطويره؛ كي نبحث السلطة والسياسة بشكل مفصل؛ وهذا الخيال، يعني أنه عند تحديد آلية عمل المجتمع، يجب علينا؛ بوصفنا علماء اجتماع، أن نحاول أن نناى بأنفسنا بعيداً عن آرائنا حول المجتمع؛ بوصفنا أعضاء فيه. ويجب استخدام النظريات وقراءة التاريخ وعمل البحوث؛ لتوفير الأدلة والبراهين قبل أن نبدأ في الربط بين فهمنا وخبراتنا الشخصية؛ وهذا الخيال يعني أنه إذا تعاملنا - بوصفنا علماء اجتماع - والسلطة بالطريقة نفسها التي نتعامل بها والمصطلح؛ بوصفنا لاعبين اجتماعيين، فلن نكون قادرين على فهم مضمون المصطلح. والنقطة المهمة، هي أن السلطة مصطلح، يتسم بالغموض، وليس من السهل فهمه أو الاتفاق عليه. ولكنْ، لو فهمنا ذلك لاستطعنا التفكير بشكل أكثر وضوحاً، حول "أسباب" غموض المصطلح. ويمكن أن نبدأ في تمعن مصطلح "السلطة"؛ حتى نضع أيدينا عليه بشكل أوضح. وهذا سيمكن علماء الاجتماع، من معرفة مظاهر السلطة في المجتمع، بدلاً من المسلمات أو الأفكار المغلوطة التي يركنون إليها.

وقد نبتت فكرة "خيال علماء الاجتماع"، من أفكار عالم الاجتماع الأمريكي سي. رايت ميلز C. Wright Mills (1959)، في كتابه الذي يحمل عنوان الفكرة نفسها. يقول ميلز:

> تتعلق السلطة بأي قرارات يتخذها الأفراد، بشأن الظروف التي يعيشون فيها، والأحداث التي تصنع تاريخ أزمانهم؛ فالأحداث التي تتعدى القرار البشري تقع، كما أن الظروف الاجتماعية، تتغير من دون أي انتظار للقرارات المؤكدة. ولكنّ، إزاء ما يتعلق باتخاذ القرار، فإن المشكلة الرئيسية للقوة، هي معرفة الشخص المسؤول عن هذا القرار، والشخص المسؤول عن عدم اتخاذه. (Mills, 1963, p.236).

وهذا يعني أن من المهم أن نتعامل والمجتمع؛ بوصفه شبكة معقدة من عملية اتخاذ القرار؛ فهناك شرائح كثيرة من الأفراد والجماعات والمؤسسات، ممن يتصارعون على صناعة القرار وعلى اكتساب النفوذ وشق طريقهم في المجتمع. وإن بدت الأمور، وكأنها تسير من دون منطق، فإن من يملكون السلطة، ربما قرروا السماح بحدوث هذه الأمور، أو عجزوا عن منع حدوثها. وكيفما كانت الحال، فإن قدرة أصحاب السلطة على التأثير في بنية المجتمع وممارسة هذا التأثير، في التوقيت الذي يرونه؛ تعني - بالضرورة - أنهم قادرون على احتكار جزء كبير من مصادر السلطة، أما بالنسبة إلى بقيتنا - نحن "اللاعبين الاجتماعيين العاديين" - فإن أكثر ما يمكن أن نفعله؛ ربما لا يتجاوز التأثير في شكل حياتنا واتجاهها ومسارها، وتصرفاتنا واتخاذ قراراتنا الشخصية. وحتى عند هذه النقطة، يحدث ذلك داخل إطار من صنع الآخرين.

هل السلطة ظاهرة واسعة النطاق أو سلطة ضيقة؟

تتعلق قضايا السلطة بقضايا الحرية والاستقلال، وتعد مساحة الحرية التي تتيح لي إمكانية أن أفعل ما أريده؛ (لتحديد خياراتي الخاصة)، مؤشراً جيداً على قدر ما أمتلكه من قوة. وهذا بالطبع، مع افتراض أن الأشياء التي أود أن أفعلها، لم يحتكرها شخص آخر من دون علمي بهذا الاحتكار؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن الإعلان والدعاية

يعملان بالطريقة نفسها؛ حيث بإمكاني الذهاب إلى متجر ما، وشراء شيء بعينه، وسط قناعتي التامة بأن اختياري نابع من إرادتي الحرة، برغم أن قناعتي بشراء هذا الشيء، ربما كانت في الحقيقة، مستمدة من إعلان تليفزيوني شاهدته ليلة أمس؛ ولذلك، فمن الصعب أن نتأكد: هل أفعالنا صادرة من إرادتنا الحرة حقاً أو لا؟.

ويرى عالم الاجتماع زيجمونت بومان Zygmunt Bauman (1990)، أنه يجب أن نعد السلطة والاختيار مرتبطين ببعضهما بعضاً؛ فمساحة الاختيار لدي، ترتبط بحجم السلطة التي استطعت اكتسابها؛ لاتخاذ الخيار الذي أريده أنا، لا الذي يريده غيري؛ فعلى سبيل المثال، يطلب بومان، إلينا التفكير في سؤال مهم: "لماذا أفعل ما أفعله اليوم؟"، ويقول: إن الإجابة على هذا السؤال غالباً؛ لن تكون: "لأني أود ذلك"، (برغم أن الأمر قد يبدو كذلك بالفعل في هذه اللحظة)، ولكن الإجابة ستكون عادة: "لأن هذا ما يريده المجتمع"؛ فنحن نفعل ذلك، بحكم العُرف أو العادة المكتسبين من الانخراط في المجتمع.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن نعد ما يبدو وكأنه اختياراتنا الشخصية، مرتبطاً بالسبب والمسبب لقوى اجتماعية كبرى وواسعة كثيراً:

فلماذا أتعجل الخطى، عندما أكون متأخراً عن المدرسة؟ لأن المدرس سيعنفني.

ولماذا أرتدي هذا السروال؟ لأنه يساير الموضة.

ولماذا أقرأ هذا الكتاب؟ لأني أريد اجتياز الامتحان.

خُذ هذا المثال الأخير، ودعنا نفكر في دور السلطة والاختيار في المجتمع على النطاقين الضيق والواسع؛ فأنت تقرأ هذا الكتاب؛ لاجتياز الامتحان، ولكن هذا التفسير يمكن أن يعد تفسيراً فردياً، وربما وقعت في مشكلة إذا لم تفعله؛ ولذلك، نتساءل: ما مدى مساحة الإرادة التي تملكها حقاً في هذا الأمر؟ ربما اخترتِ ألا تفعل ذلك، ولكنْ، ليس لك أن تختار بين أن تعاقب أو لا تُعاقب بسببه؛ فهناك شخص آخر، يقرر مصيرك بالنيابة عنك؛

فاختياراتك يترتب عليها نتائج يتحكم فيها شخص آخر؛ فلماذا تشغل بالك باجتياز الامتحان؟ هل اخترت علم الاجتماع، أو كان اختياراً أملاه عليك والداك أو أساتذتك؟ هل اخترت حقاً مواصلة دراستك، أو أن هذا ما أشار به عليك أناس آخرون، وأنت لا تشعر حقاً أنك تملك الخيار في ألا تفعل ذلك؛ بسبب الأهمية التي يعلقها المجتمع على التعليم؟ فمن الذي قرر أن التعليم أمر جيد بالنسبة إلى المجتمع؟ وما الجماعات التي تملك سلطة القرار، في أن تحديد المواد التي تدرسها، أو لا تدرسها؟

وكما ترى، فقد نكون قادرين على صنع اختياراتنا، ولكن الأقوياء الحقيقيين، هم القادرون على صناعة خياراتهم المتاحة في وقت ما، والقادرون على معرفة النتائج التي يمكن أن تترتب على سوء الاختيار.

وهذا يعني أن السلطة حاضرة على المستويين الخاص والعام؛ فهي على سبيل المثال:

في النطاق الضيق:

1. تجعل الأفراد يمكنهم اختيار ما يفعلونه كل يوم.
2. تجعل الأشخاص يمكنهم أن يحاولوا فرض خياراتهم على الأشخاص الآخرين.
3. تجعل الأشخاص يمكنهم أن يرفضوا فعل شيء ما، أو أن يقاوموا أي فعل يُفرض عليهم.

في النطاق الواسع:

1. تحدد نظم الحكم فيها، ما يمكن الأفراد أن يفعلوه أو ما لا يجوز أن يفعلوه، من الناحية القانونية.
2. تحدد نظم الحكم فيها، الكيفية والأسباب لمعاقبة الأفراد على أفعالهم الخاطئة.

3. تتيح للمجتمع أن يلقننا، معنى العُرف، (بعملية الاختلاط الاجتماعي)، وربما استفاد بعض الجماعات من ذلك أكثر من غيره.

4. تحدد معنى العُرف، من بعض الجماعات فيها.

5. يمكن ممارسة السلطة على نطاق دولي؛ مثل: تدخل القوات الغربية في أفغانستان.

التمرين 3.2

اطرح مثالاً حقيقياً حول أنواع السلطة على النطاقين الضيق والواسع المذكورين سابقاً، بحيث يكون مختلفاً عن المثال المستخدم في النقطة الخامسة.

يرى كيث دودينج Keith Dowding (1996)، أنه إذا أردنا تحليل السلطة وأساليبها، فإنه يجب علينا أن نتجاوز الفروق الطفيفة، بين "نظريات النخبة" و"النظريات الديمقراطية"؛ فالنخبة المثقفة، هي مجموعة من الناس تعدّ نفسها أرفع مستوى من القاعدة الجماهيرية العريضة نوعاً ما، وتملك الحق في التحكم في الآخرين. وتميل نخبة المنظّرين، إلى أن تعدّ السلطة شيئاً يحتكره أفراد أقلية؛ بحثاً عن مصالحهم الخاصة، بينما يميل المنظرون الديمقراطيون، إلى عدّ السلطة ملكاً للجميع، ومحل استخدام الجميع لمصلحة المجتمع. ولكن دودينج، يرى ضرورة إمعان النظر في:

1. القرار الشخصي: مثل أن تقرر الأم إرضاع وليدها الصغير، رضاعة طبيعية أو عدم إرضاعه.

2. القرار الجماعي: يتأثر قرار الرضاعة الطبيعية كثيراً، بالشريحة الاجتماعية للأم، وبتوافر فرص الإرضاع أو عدم توافرها.

3. القرارات التي تتخذها المؤسسات: فالشركات المنتجة لحليب الرضاع الصناعي، يمكنها أن تحاول إقناع الأمهات، بعدم الرضاعة الطبيعية، بينما يمكن مؤسسات أخرى، أن تحاول إقناعهن بأن "الرضاعة الطبيعية هي المثلى".

4. الحوافز (الدوافع) التي توجه القرار البشري بالدرجة الأولى: فالأم ستكون مدفوعة برغبتها في تربية رضيعها بطريقة صحية، ولكنها ستكون مدفوعة - أيضاً - برغبتها في أن ينظر إليها الآخرون؛ بوصفها أماً صالحة، بغض النظر عن أي شيء آخر.

التمرين 4.2

فكر فيما قاله دودينج، واطرح أمثلة حول كيفية استخدام السلطة؛ طبقاً للتصنيفات التي حددها:

	مثال
القرار الشخصي	
القرار الجماعي	
القرارات التي تتخذها المؤسسات	
الحوافز التي توجه قرارات الفرد	

ويقول دودينج: إن علينا أن نعترف بأن رغبات الأفراد وأهدافهم والأفعال المترتبة عليها، ليست دوافع شخصية فحسب، ولكنها تُشكل وتكون متأثرة بطبيعة العلاقات التي تربط الأفراد بالآخرين وبالمؤسسات التي ينتمون - أو يريدون الانتماء - إليها. كما يلاحظ دودينج أيضاً، أنه بينما يميل أصحاب السلطة، إلى امتلاك هذه السلطة، إلا أنهم ربما لا يمكنهم أن ينجحوا في امتلاكها؛ وربما جاء امتلاك السلطة، بضربة حظ أو نتيجة رغبة أو حسابات معينة، ويجب أن نفصل أنواع السلطة هذه، عن بعضها بعضاً؛ إن أردنا دراسة السلطة بقدر أكبر من التفصيل.

تعريف السلطة بوصفها "حرية اختيار الفعل"

يرى معظم علماء الاجتماع، أن السلطة صفة تقف وراء كل اختيار نتخذه أو نفكر في اتخاذه؛ ولذلك، فهي سمة حاضرة في المجتمع، بغض النظر عن ماهيتنا أو مع من نعيش أو ما يفعله الآخرون؛ فالسلطة كلية وجزئية في آنٍ واحد، وإذا امتلكتها فإنها تطلق يدك في التصرف كيفما تشاء؛ فالسلطة شيء يمكن استخدامه بما يخدم مصالحك.

وقد أوضح بومان، أنه:

> يمكن تعريف السلطة التعريف الأفضل، بأنها القدرة على اتخاذ القرار، سواء بالاختيار الحر لنتائج أي قرار، أو اكتساب الوسائل التي تؤدي إلى تحويل تلك النتائج إلى واقع؛ فالسلطة هي قدرة محققة للفعل، وكلما امتلك الأفراد السلطة، اتسع نطاق اختياراتهم وقراراتهم التي يعدونها واقعية، واتسع نطاق النتائج التي يسعون لها بطريقة واقعية، وهم متأكدون من أنهم سيحصلون على ما يريدونه. وكلما قل هامش السلطة – أو انعدم – تعين على الفرد، تخفيض سقف أحلامه وطموحاته، أو الكف عن أي محاولة لتحقيق أهدافه؛ بسبب قلة الموارد اللازمة، أو انعدامها. (Bauman, 1990, p.113).

تعريفان للسلطة

ولكي نطور نقاشنا المبدئي، حول ماهية السلطة، سنستعرض – الآن – نظريتي اثنين من أكبر المفكرين الذين حاولوا تعريف معنى السلطة وأساليبها والمستفيدين منها؛ وهما:

1. توماس هوبز Thomas Hobbes.
2. ستيفن لوكس Steven Lukes.

تنتمي هاتان النظريتان، إلى المدرسة الكلاسيكية القديمة التي استمدت أفكارها من هوبز أولاً، ثم من لوكس ثانياً، في مرحلة لاحقة، وتعكس النظريتان، رأي علماء الاجتماع حول مفهوم السلطة في المجتمع، وقد قام عدد كبير من علماء الاجتماع، بتبني هاتين النظريتين وتطويرها وتعديلها، ووضع الأساس لكثير من نظريات علم الاجتماع الحديثة، حول مفهوم السلطة، وهو ما سنناقشه في الفصل الثالث بتفصيل أكبر.

توماس هوبز: أنواع السلطة الطبيعية والسلطة المكتسبة

يفرق المفكر والفيلسوف السياسي توماس هوبز، في كتابه **ليفياثان** ***Leviathan***، أو التنين، الذي ألفه في منتصف القرن السابع عشر، بين نوعين من السلطة: السلطة الطبيعية

natural power، والسلطة المكتسبة instrumental power. ويعد كثيرون هـذا التعريـف من أولى المحاولات التي أجريت لتعريف السلطة بشكل مفصل وطريقة منهجية.

- تأتي السلطة الطبيعية "قبل" السلطة المكتسبة؛ وهي تعني هذا النوع من السلطة التـي تمنح شخصاً ما، القدرة على التحكم في شـخص آخـر، جـسمانياً أو عقليـاً أو ثقافيـاً؛ فموهبة الحديث مثلاً، تعد شكلاً من أشكال السلطة الطبيعيـة؛ وهنـا يعـرف هـوبز، السلطة بأنها قدرة الشخص على ممارسة إرادته.

- أما السلطة المكتسبة؛ فتعني أي قوة أخرى يكتـسبها الـشخص أو يـستثمرها؛ نتيجـة امتلاكه قوة طبيعية أساساً؛ أي بتعبير آخر، كيفيـة الاسـتمرار في اكتـساب مزيـد مـن السلطة، كأن يكون الشخص لبقاً بطبيعته مثلاً، ولكنْ، في إمكانه اكتساب المزيد مـن السلطة، بالتدرب على كيفية استخدام أساليب البلاغة. (انظر التمرين 5.2).

التمرين 5.2

أعد قائمة حول كل أمثلة السلطة الطبيعية، بحيث يوضح كل مثال، كيفية تعزيز هـذه السلطة؛ بما يؤدي إلى السلطة المكتسبة.

ويرى ماكنزي (2005)، أن تعريف السلطة بأنها شيء يتيح للشخص، الـسيطرة عـلى آخر، يفرض ثلاث نقاط جديرة بالمناقشة؛ وهي:

1. أن السلطة يمكن أن تكون "فردية"؛ أي في حوزة جماعة مـا، يـستطيع كـل فـرد فيهـا استخدامها.

2. أن السلطة هي امتلاك "الإمكانيات"، أو القدرة عـلى اختيـار مـا نريـده أو الحـصول عليه؛ فالسلطة تعني أن تكون قادراً على امتلاك الحرية التي تخولـك فعـل مـا تريـده، وتجعلك قادراً على تحقيق أحلامك ورغباتك من دون أي عوائق.

3. أن السلطة – أخيراً – تعد "نسبية"؛ أي أن امتلاكك إياها؛ يعني أنها غير متاحة لشخص آخر: فأنت تستمد قوتك من ضعف الآخرين.

ستيفن لوكس: أبعاد السلطة الثلاثة

يحاول لوكس؛ مثل: هوبز، معرفة ماهية السلطة في المجتمع، بتحديد الكيفية التي يستطيع بها الأفراد تحقيق ما يريدونه؛ ومن ثم الكيفية التي تجعلهم قادرين على إقناع الآخرين بفعل ما يريدونه. ويحدد لوكس، ثلاثة مستويات أو – كما يسميها – أبعاد السلطة الثلاثة؛ بوصفها من الملامح الأساسية لأي مجتمع. ولكن لوكس، يحذر من نظريات علم الاجتماع التي لا تضع في حسبانها إلا المستويين الأول أو الثاني، وتجاهل المستوى الثالث، وهو الدور الخفي الذي تلعبه السياسة. ويستخدم لوكس، هذا النقد في تفنيد نظريات السلطة الشمولية أو النظريات المتأثرة بالفكر الشمولي. (انظر الفصل الثالث).

ويفرق لوكس، بين:

- البعد الأول: السلطة ودورها في اتخاذ القرار.
- البعد الثاني: السلطة وغيابها عن اتخاذ القرار.
- البعد الثالث: السلطة ودورها في صوغ قرارات الآخرين.

ويعد البعد الأول – وهو اتخاذ القرار – النوع الأبسط والأوضح من أنواع السلطة؛ حيث يمكننا متابعة عملية اتخاذ القرار أو – على الأقل – رؤية نتائج وتداعيات لهذا القرار. ويمكننا بعد ذلك، أن نحاول معرفة الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار، أو العناصر المؤثرين في اتخاذه، ومعرفة المستفيدين منه، وهل هم الجماعة نفسها من الأفراد أو لا؟ كأن يقرر مدير المدرسة – على سبيل المثال – حظر المشروبات كافة، داخل قاعات الدراسة؛ لإيجاد مناخ أكثر رسمية وانضباطاً، أما البعد الثاني فيحتاج إلى شرح أكبر: فماذا يعني غياب القرار، وكيف تسهم في عدم

اتخاذه؟ وهذا يعني الأسلوب الذي لا يتم به اتخاذ القرار الفعلي الذي يتم التفكير فيه أو التخطيط له أو مناقشته؛ ومن ثم البتّ فيه. وبدلاً من ذلك، يبدو بعض القرارات بالنسبة إلى بعض الجماعات النافذة، "واضحاً" جداً، إلى درجة أنها لا تتخذ قراراً بالفعل؛ اكتفاء بما تريد أن تفعله، ومن دون أن تفكر، أو تناقش هذا القرار؛ على أساس أنه الطريقة الوحيدة المحتملة أو الوسيلة المثلى؛ لفعل هذا الشيء ذاته؛ ومثال ذلك، عندما تقرر المدرسة تطبيق نظام متشدد؛ بهدف رفع مستوى المواظبة والحضور، من دون أن تفكر: هل هذا النظام سيخدم الطلاب من الناحية التعليمية أو لا؟ من حيث إجبارهم على حضور المحاضرات كافة في الموعد المحدد، بدلاً من منحهم سلطة كبرى على العملية التعليمية.

ويصف لوكس، البعد الثالث من السلطة، بأنه البعد الأقوى، والمجال الأكثر إثارة للقلق بين الأبعاد الثلاثة؛ بسبب طبيعته غير المنظورة، وبسبب آخر هو أن تغيير قرارات الآخرين؛ يعني السيطرة على أفكارهم ومعتقداتهم. وقد يرى بعض الناس أن هذا المثال هو الطريقة التي يتم بها غسل أدمغة طلاب المدارس على مدار السنين؛ حتى يسلموا بسلطة أساتذتهم، ولئلا يناقشوا تعليمات؛ ربما لا تصب في مصلحتهم.

> ألا يعد النموذج الأمثل لممارسة السلطة هو منع الأفراد، بأي شكل من الأشكال، من التعبير عن شكواهم، بتشكيل مفاهيمهم وتصوراتهم وخياراتهم المفضلة؛ بما يجعلهم راضين عن دورهم داخل النظام الهرمي الحالي...؟ (Lukes, 1974, p.24).

ويشبه تشكيل القرارات كثيراً، التعريف الكلاسيكي لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber، إزاء ما يتعلق بمحاولة كسب القلوب والعقول لدى الأشخاص المراد ممارسة السلطة عليهم؛ فإذا استطعت إقناع الأفراد، بأنه لا تعارض بين قانونك ومصالحهم؛ (خلافاً للحقيقة)، فمن المحتمل أن تنجح في إقناعهم بفعل ما تريده. (راجع الفصل الثالث)؛ وبالمثل، فإذا استطعت إقناع الأفراد بأن ما تريد منهم أن يفعلوه، هو بالضبط ما تريد منهم أن يفعلوه، فإنهم سيفعلونه عن طيب خاطر، وسيعدون هذا الوضع

وضعاً عادياً وأمراً طبيعياً، بل غير مطروح للنقاش، وهذا أخطر ما في الأمر. ويشبه هذا أيضاً، فكرة الماركسيين الجدد، عن السيطرة التي وضعها المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci. (انظر الفصل الرابع).

التعريف الحديث لطبيعة السلطة في المجتمع

يقول كيث دودينج: إن هناك طريقتين رئيسيتين لتعريف السلطة:

- القدرة على فعل شيء ما.
- ممارسة السلطة على شخص ما، أو شيء ما.

وعلى الرغم من ارتباط التعريفين ببعضهما بعضاً، فإن من الضروري أن نتعامل وإياهما منفردين؛ لأنهما مختلفان؛ فامتلاك السلطة على الآخرين، قد يعني أن لديك القدرة على السيطرة على بعض الأشخاص في المجتمع، وامتلاك القدرة على فعل شيء؛ قد يعني أنك قادر على مساعدة بعض الأفراد، ولكنك في نهاية الأمر، ماتزال مسيطراً على عملية اتخاذ القرار، بمساعدة الآخرين بالدرجة الأولى. (حل التمرين رقم 6.2؛ لمعرفة هذا الفرق بشكل أعمق). وفي النهاية، يقول دودينج: إن السلطة مفهوم يختلف باختلاف الأشخاص؛ بمعنى أن القدرة على "الفعل"، تختلف عن استخدام السلطة: فهي القدرة على "أن تفعل" لا القدرة على "ما فعلت"؛ فعلى سبيل المثال، يرى بعض المؤيدين حقوق المرأة، أن كل الرجال - بغض النظر عن مشاعرهم ومعتقداتهم - لديهم سلطة على النساء؛ لأن لديهم القدرة على الاعتداء عليهن جنسياً، وأن العلاقات بين الجنسين، لا يمكنها أن تكون متساوية، وبرغم أن الرجل، ربما لا يفضل استخدام هذه القدرة، فإن قيام المجتمع الأبوي الذي يمنحه القدرة على استخدام هذه القدرة فقط، يخوله ممارسة السلطة على المرأة التي يقابلها، أما الآخرون، فيرون أن امتلاك الرجل سلطة حقيقية على المرأة التي يقابلها؛ يعني أنه قد مارس هذه السلطة بالفعل.

التمرين 6.2

هل توافق على أن امتلاك القدرة على ممارسة السلطة على الآخرين وحده، يمكن أن يؤثر في علاقتك بهم، أو أن هذا لا يحدث إلا عندما تبدأ في ممارسة هذه السلطة فعلياً؟ على سبيل المثال، هل بإمكان الأفراد الموجودين في مواقع السلطة في المجتمع، إقامة علاقات شخصية ناجحة بالأفراد الذين يملكون سلطة عليهم؟ بعض الناس قد يرى أن المديرين لا يجوز أن تكون لديهم أي علاقة بمرؤوسيهم، ولا أن تكون للمدرسين علاقة بطلابهم (حتى لو تجاوزوا سن الرشد)، وألا تكون للأطباء المعالجين علاقة بمرضاهم... إلخ.

اكتب فقرة تعبر فيها عن رأيك في هذه القضية، مع طرح مثال من حياتك الشخصية.

هل خسرنا السياسة؟

يرى زيجمونت بومان (1999)، أن السياسة اليوم، شيء مختلف تماماً عما كانت عليه بالأمس، وأن هناك موقفاً شبه متناقض، تجاه السياسة وكيفية صوغ القرارات في عالمنا المعاصر:

- فأولاً، يبدو معظم الشعوب في الغرب، راضياً عما يعتقد بأنه نموذج ديمقراطي في مجتمعاته؛ بدليل أن خروج المظاهرات الاحتجاجية الكبيرة، أمر نادر الحدوث.
- ولكنْ، يبدو – ثانياً – أن معظم الشعوب، يرى صعوبة تغيير أي شيء في مجتمعاته الحالية، وأن من العبث محاولة التغيير.

وكما يلاحظ بومان:

فإن تبني هذين الرأيين في آنٍ واحد، يمثل لغزاً لأي شخص مدرب على التفكير المنطقي؛ لأن الحرية إذا كانت قد حُقِّقت، فكيف للقدرة البشرية أن تتصور عالماً أفضل، وأن تفعل شيئاً لجعل أسلوب الحياة أفضل؛ شيئاً لم تتضمنه المكاسب التي حُقِّقت من وراء

الحرية؟ وما نوع تلك الحرية التي تنبذ الابتكار، وتسمح بعقم الأحرار، في المسائل التي تخصهم؟ (Bauman, 1999, p.1).

ويرى بومان، أن المجتمع المعاصر، فقد قدرته على تحويل هواجسه الخاصة إلى قضايا عامة؛ وهو يعني بذلك، أنه على الرغم من أن كثيرين من أفراد المجتمع، لديهم هواجسهم ومخاوفهم وآمالهم وتطلعاتهم، فسوف تصنع تصرفات النخبة الحاكمة المنتخبة، وتنوع القضايا الجماهيرية، عالماً مختلفاً عن العالم الذي يطمح إليه الآخرون؛ وهذا يعني أننا خسرنا السياسة بصورة أو بأخرى؛ لأننا خسرنا مجتمعاً مهتماً بالسياسة التي يعمل الحكام من أجلها ولها وبسببها.

وينتقد بومان، هذا النوع من المجتمعات التي حلت فيها الفردية محل العمل والنقاش السياسي الجماعي، ويرى أن الشعب ماتزال لديه هواجسه ومخاوفه، ولكنه لا يرى ضرورة التعبير عنها. (اذكر رأيك الخاص تجاه هذه القضية في التمرين 7.2). وفي الوقت نفسه، تمنح نظم الحكم، شعوبها مفتاح السعادة، بالسماح لهم بإنفاق أموالهم على المزيد والمزيد من السلع؛ بوصف ذلك مصدراً من مصادر الحرية - (على حد وصف بومان) - ورفع القيود: (تحقيق الحرية)، عن تكديس المزيد من الأموال؛ بوصف ذلك مصدراً من مصادر الإحساس بالرضا، ووسيلة يستطيع الفرد العادي من خلالها، أن يمارس شكلاً من أشكال السلطة. ويشبه هذا الرأي إلى حد كبير، آراء الماركسيين في السياسة. (انظر الفصل الثالث)، ولكن فقدان اهتمامنا بالعمل السياسي في زمننا المعاصر، قضية شائعة، تخص علم الاجتماع السياسي الحديث.

التمرين 7.2

ناقش، على مستوى الفصل أو ضمن مجموعات صغيرة، الأحداث السياسية والاقتصادية الأخيرة، واطرح أمثلة حول قلة الاهتمام بقضايا، ربما تخصنا كلنا.

هل تتفق مع بومان في تأكيده أننا نميل إلى عدم تحويل "هواجسنا الخاصة" إلى "قضايا عامة"؟ اذكر الأسباب في إجابتك.

عند طرح أفكار بومان، وهي التي تقول: إن السياسة بالنسبة إلى بعض الناس، قد وصلت إلى منتهاها، يرى أندرو جامبل Andrew Gamble (2000)، أنه:

> تم العُرف على أن تعد السياسة عملاً يمكن أن يمنح المجتمعات البشرية، القدرة على التحكم في مصائرها، وثمة آراء اليوم، حول قدرة البشر على التحكم في أي شيء، وهي متشائمة جداً، حتى في السياسة. وهذه الرؤية القدرية الجديدة، تزعم أننا نعيش نقطة تحول خطيرة في الشؤون الإنسانية... ومن أهم مظاهرها: الحديث الذي لا ينتهي عن نهاية الأشياء endism... نهاية السلطة ونهاية العمل العام ونهاية السياسة نفسه؛ أي نهاية كل المفاهيم التي طرحت في السنوات الأخيرة. (Gamble, 2000, p.9).

التمرين 8.2

1. استخدم تعريف جامبل، المذكور آنفاً، في تعبئة الجدول الآتي:

الأشياء التي يمكن أن أتحكم فيها	الأشياء التي تقل فيها قدرتي على التحكم فيها أو التي لا أستطيع التحكم فيها

2. أكمل الجدول بالتشاور مع زملائك الآخرين في الفصل. إلى أي حد تتباين الجداول؟ وما أوجه الشبه فيها بينها؟ وعلى ضوء ما قرأته في هذا الفصل، ما تأثير ذلك في مواقفك وآرائك؟

تردد وسائل الإعلام، وبعض علماء الاجتماع، والسياسيون، أن السياسة وصلت إلى منتهاها، وأن هذا هو قدرنا؛ ومادمنا نعيش فيما يسمى العالم المعولم المتقدم، فإن هذا يعني أن الخلافات السياسية القديمة، بين الطبقات والآراء السياسية التي تقف على طرفي نقيض ودول العالم المختلفة، قد وصلت إلى منتهاها أيضاً؛ والنتيجة أنه كلما تشابهت المجتمعات، تشابهت أحزابها السياسية. ويعتقد بعض الناس بأن هذا التشابه في الظروف السياسية، أمر جيد؛ لأنه يعكس مدى تقدم المجتمع، بعد أن أصبحنا نتفق جميعاً، على الوسيلة المثلى لإدارة مجتمعاتنا، أما بالنسبة إلى بعض آخر، فيشكل هذا الأمر، مصدراً للقلق؛ لأنه كلما تشابهنا قلت فرص الحصول على فكر نقدي متفتح ومناقشات مفتوحة.

أما بالنسبة إلى الذين يشعرون بالرضا؛ لأن السياسة، قد وصلت - أو في طريقها - إلى منتهاها، فإن جامبل، يرى أن السياسة تقوم على الجشع والفساد وإهدار الموارد؛ فتصرفات السياسيين والأحزاب السياسية، تحركها المصالح الذاتية، ونهاية هذا النوع من السياسة؛ تعني حصول الشعب على ما يريده، لا حصول مراكز القوى على ما تريده. ويرى آخرون كذلك، أن وصول السياسة إلى منتهاها؛ يعني (وسط تشابه الأحزاب السياسية - راجع الفصل الخامس)، انتفاء الخيارات؛ ما يؤدي هو ذاته إلى انتفاء الخيار السياسي، وتفشي الفساد والطمع؛ بسبب قدرة الأحزاب على فعل ما تريده؛ بسبب انتفاء عملية الاختيار والمفاضلة بينها. وفي كلتا الحالتين، يتم الاستناد إلى آراء انطباعية، لا تستند إلى دليل.

وغالباً ما تقود وسائل الإعلام، عملية الإعلان عن وصول سياسة ما، إلى منتهاها؛ بسبب قلة التصويت في الانتخابات العامة؛ دليلاً على تزايد قلة ثقة رجل الشارع العادي بالسياسة والسياسيين.

التمرين 9.2

شكل مجموعات لوضع استبانة من أجل اختبار نظريات بومان وجامبل.

يمكنك التحكم في حجم الاستبانة تبعاً للمساحة الزمنية المتاحة؛ فعلى سبيل المثال، يمكنك تصميم استبانة لمعرفة آراء زملائك تجاه الأفكار والقرارات السياسية، وجمع البيانات من هذه المجموعة وحدها، أو مقارنة هذه المجموعة إلى أفكار وآراء مجموعة، من شريحة عمرية أخرى.

يتفق جامبل، مع بومان، في أنه لا مسوغ للخوف مما يُسمى نهاية السياسة، أو عدها من مخلفات العهد الماضي؛ فالسياسة لديها شيء كثير تقدمه، ولكن هذا يرتبط بتعريفنا مفهوم السياسة بالدرجة الأولى. ويرى العالمان، أن السياسة لا تقف عند تحديد هوية مَنْ يدير شؤون الحكم، أو مَنْ يتحكم في الشؤون العامة للدولة، أو حتى كيفية التوصل إلى حلول وسطى مع الآخرين، سواء على المستوى العام أو المستوى الخاص، وهما يريان أن

السياسة، تفرض نفسها على كل المجالات؛ إذا تَعين على الأفراد أن يتعاملوا وبعضهم بعضاً؛ فالصراع حتمي، والسلطة تساعد في الفرز والتحديد للأشخاص الذين سينجحون في تحقيق مآربهم في نهاية المطاف؛ فهذا ليس قدرنا، ولكن عجز الأفراد عن الانخراط في عملية صناعة القرار، سيزداد كلما استسلم الأفراد، لما يُملى عليهم، بأن السياسة لا علاقة لها بحياتهم. ولكن جامبل وبومان، يريان ضرورة التعامل والسياسة؛ بوصفها ذات صلة وثيقة بحياتهم العادية؛ بوصفهم أفراداً عاديين؛ فالقرارات العادية التي يتخذها الأفراد بشأن حياتهم، تعد قرارات سياسية؛ مادامت متعلقة برغباتهم وآمالهم ومخاوفهم، وبإمكانية تحسين أوضاعهم الراهنة؛ فهي مخاوف سياسية؛ لأنها تتعلق بعملية اتخاذ القرار، والرغبة في الحصول على الموارد المتاحة لدى الدولة التي يمكنها أن تجعل حياتهم أمتع وأكثر ارتياحاً.

فهم علم الاجتماع السياسي الجديد

يرى بعض علماء الاجتماع المعاصرين، أن التعريفات الخاصة بالسلطة، قد تغيرت داخل إطار علم الاجتماع نفسه، إلى الحد الذي أصبح معه ممكناً تعريف علم الاجتماع السياسي الجديد، بصورة مختلفة تمام الاختلاف عما طرحته دراسات علم الاجتماع القديمة والتقليدية؛ (كما سنرى في الفصل الثالث). وهذا التغير في طرائق التعامل والسياسة، غالباً ما يُنظر إليه على أنه تغير مواكبٌ رؤيةَ أفراد المجتمع إلى السلطة، وخصوصاً في ضوء الدعاوى التي تقول: إن السياسة قد وصلت إلى نهايتها، كما تردد وسائل الإعلام حالياً. وتعرف كيت ناش Kate Nash (2000)، علوم الاجتماع السياسي القديمة والحديثة، بأنها:

- دور الدولة في عملية اتخاذ القرار.
- دور الطبقات في الصراع السياسي بين الجماعات.
- السلطة داخل الدول القومية.

ولكن علم الاجتماع السياسي الجديد، يُعنى بـ:

- تعريف السلطة في أوسع نطاق ممكن.
- السياسة ما بعد الطبقات.
- السلطة ما بين الدول القومية، دون السلطة داخل الدول القومية.

وتعرف ناش، علم الاجتماع السياسي الجديد هذا، بأنه العلم الذي يُعنى بالسياسة الثقافية، وهذا يعكس اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين، بمعرفة السلطة في حياتنا اليومية، لا السلطة؛ بوصفها شيئاً من صنع الحكومات والنقابات التجارية والأحزاب السياسية. وقد تابعنا تطورات هذا التغيير أو المفاهيم الواردة في علم الاجتماع القديم، (في الفصل الثالث)؛ وصولاً إلى علم الاجتماع الجديد وتعريفه للقوة في الفصل الرابع.

خلاصة

يمكننا أن نلاحظ أن مناقشات علم الاجتماع، حول مفهوم السلطة، تنطلق من إدراكنا أن السلطة مفهوم معقد، وغير منظور غالباً، ومن الصعب تحديده أو قياسه بصورة مباشرة، ولكنه يظل إحدى السمات المهمة، بالنسبة إلى كل المجتمعات البشرية وجميع العلاقات الاجتماعية. ويعد تحليل هذا المفهوم، وصراع الجماعات على السلطة (أو ما نسميه السياسة)، أمرين مهمين في أي نقاش لعلماء الاجتماع أو لنظريات علم الاجتماع. وتعد تلك النظريات، محور الفصل الثالث؛ حيث نناقش أفكار المفكرين الذين يعدون مؤسسي علم الاجتماع الحديث اليوم.

نصائح خاصة بالاختبار
طالع السؤال الآتي، وعرف المادة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الفصل، في تحديد الإجابة: اذكر تعريفين للقوة من التعريفات المختلفة لعلم الاجتماع، واشرحهما، واذكر أيهما أكثر إقناعاً، وبيِّن لماذا؟

راجع السؤال قبل أن تشرع في الإجابة عليه؛ وهنا، يمكنك طرح التساؤلات الآتية:

(أ) ما الفكرة وراء طلب استخدام المهارات التي يجب علي إظهارها؟ (على سبيل مساعدتك في الإجابة على هذا السؤال، توجد ثلاث مهارات داخل النسق الذي تم به طرح السؤال).

(ب) ما موضوع السؤال؟ (هنا، يجب عليك معرفة ما ينطوي عليه السؤال، من القيود الرقمية، والمضمون).

مفاهيم مهمة

- السلطة، والمؤسسة، والهيكل، والسيطرة، والتمكين، والهوية.
- المخيلة الاجتماعية - الحرية، والاختيار، والاستقلال.
- نظريات النخبة مقابل النظريات الديمقراطية، إزاء ما يتعلق بالسلطة: هوبز: السلطة الطبيعية والسلطة الاصطناعية، ولوكس: أبعاد السلطة الثلاثة - السلطة؛ بوصفها مفهوماً انطباعياً - وبومان: الهواجس الخاصة والقضايا العامة - نهاية السياسة - وعلم الاجتماع السياسي الجديد: السياسة الثقافية.

نقاط موجزة

- من الصعب تعريف السلطة؛ لأنها مفهوم مجرد يصعب قياسه. كما أن اختلاف الأشخاص؛ يعني اختلاف وجهات النظر حول مفهوم السلطة؛ ويهدف علماء الاجتماع إلى:
  - محاولة وضع تعريف دقيق للسلطة.
  - طرح طرائق لقياس السلطة.
  - طرح طرائق يمكن من خلالها، تقسيم السلطة بقدر أكبر من الوضوح.
- تتخذ السلطة أشكالاً ومستوياتٍ مختلفة داخل المجتمع، ويسعى علماء الاجتماع لمعرفة:
  - هل يتم اكتساب السلطة، بالمعارك والصراع، وربما المقاومة من الآخرين؛ (نموذج النخبة)؟

- أو هل السلطة هي نتيجة الاتفاق؛ (النموذج الديمقراطي)؟

- يرى زيجمونت بومان، أن السلطة والاختيار مرتبطان ببعضهما بعضاً، ولكن دودينج، يرى أن رغبات الشعب وأهدافه، ليست دوافع شخصية فحسب، وإنما قدرة تؤسّس، وتتأثر بنوعية العلاقة بالآخرين، وبمؤسسات الدولة.

- يميز توماس هوبز، بين أنواع السلطة الطبيعية وأنواع السلطة المكتسبة.

- يسعى ستيفن لوكس، لفهم طبيعة السلطة في المجتمع، بدراسة الطرائق التي يمكن الشعب و الجماعات الحصول على ما يريدونه بها، ويضع ثلاثة تعريفات للسلطة:

  - البعد الأول: السلطة؛ بوصفها عملية اتخاذ القرار.
  - البعد الثاني: السلطة؛ بوصفها عملية بعيدة عن اتخاذ القرار.
  - البعد الثالث: السلطة؛ بوصفها صوغَ قرارات الآخرين.

- يلفت دودينج، النظر إلى وجود طريقتين رئيسيتين لتعريف السلطة؛ هما: القدرة على فعل شيء ما، وممارسة القدرة على شخص ما، أو فعل ما، كما يقول أيضاً: إن السلطة نسبية؛ فحيازة القدرة شيء، واستخدامها شيء آخر.

- يقول بومان: إن المجتمع المعاصر، فقد قدرته على ترجمة هواجسه الخاصة، إلى قضايا عامة؛ وهذا يعني نهاية السياسة؛ لأننا فقدنا مجتمعاً فقد فيه الناس اهتمامهم بما يفعله الحكام لهم، وعليهم.

- لكن بعض العلماء الآخرين، يرى أن السياسة؛ لا تعني - ببساطة - تحديد هوية الشخص الذي سيدير النظام، أو من يمسك بزمام الأمور، في الشؤون العامة للدولة. وأينما يوجد الأشخاص معاً، فإن الصراع يصبح أمراً حتمياً، وتسهم السلطة في تحديد هوية الشخص، أو الأشخاص الذين يحققون أهدافهم في نهاية المطاف.

- بحث علم الاجتماع السياسي القديم:

  - دور الدولة في عملية اتخاذ القرار.
  - دور الطبقات في الصراع السياسي بين الجماعات.
  - السلطة الكامنة داخل الدول القومية.

ولكن علم الاجتماع السياسي الحديث، يبحث في:

- تعريف السلطة في أوسع معانيها.
- السياسة تبعاً للطبقات.
- السلطة بين الدول القومية، بدلاً من السلطة الكامنة داخلها.

أسئلة تحليلية

1. هل تُركز السلطة في المجتمع، في يد أقلية ما؟
2. اذكر الفرق بين أشكال السلطة الطبيعية، وأشكال السلطة المكتسبة، مع طرح أمثلة.
3. اذكر الفروق المختلفة، بين أبعاد السلطة الثلاثة التي طرحها ستيفن لوكس.
4. هل تتفق وبومان، في أن الفردية داخل المجتمعات الحديثة، حلت محل العمل السياسي الجماعي، والمناظرات السياسية؟
5. هل وصلت السياسة إلى منتهاها؟

الفصل الثالث

الآراء التقليدية حول السلطة والسياسة

بعد الانتهاء من قراءة هذا الفصل، من المفروض أن تكون:

- عرفت أصول علم الاجتماع، والإسهامات التي طرحها كونت.
- تعرفت إلى الآراء الكلاسيكية/ المؤسسة التي طرحها ماركس ودوركايم وفيبر، حول ماهية السلطة والسياسة.
- استوعبت الآراء السياسية الشخصية، لمؤسسي علم الاجتماع.
- قادراً على المقارنة بين الآراء التي طرحها ماركس ودوركايم وفيبر.
- قادراً على تقويم أفكار ماركس ودوركايم وفيبر.
- قادراً على تطبيق أفكار ماركس ودوركايم وفيبر، حول موقع السلطة داخل المجتمع المعاصر.

مقدمة

يعد أوجست كونت Auguste Comte (1798 - 1857) مؤسس علم الاجتماع الحديث الذي طرح هذا المصطلح، في وقت كان فيه كثير من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد الآخرين، يحاولون أيضاً، طرح علم جديد للمجتمع، يمكنه أن يسهم في تفسير التحولات الصناعية في أوربا. وكان هؤلاء العلماء القدامى، معنيين بمعرفة قوانين المجتمع غير المنظورة؛ أي الحركات والتيارات غير المنظورة التي تقف وراء مظاهر السلوك الاجتماعي البشري كافة، وكانوا حريصين على طرح طريقة ما، يمكن بها سبر أغوار الحياة الاجتماعية البشرية، ومعرفة القوى الأساسية التي تقف وراء أفعال البشر

وتصرفاتهم كلها؛ وكان هدفهم، هو استخدام تلك المعرفة في محاولة استشراف التحركات المحتملة أو التصرفات المتوقعة؛ أي فهم آثار التحول الصناعي وتداعياته، على المجتمعات الأوربية المعنية.

ويعد علم الاجتماع الحديث الذي نعرفه اليوم، مديناً بشيء كثير لأفكار ثلاثة من أبرز المفكرين الذين يُشار إليه باسم المؤسسين؛ وهم:

1. المفكر السياسي وعالم الاقتصاد الألماني كارل ماركس (1818 – 1883).

2. عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (1858 – 1917).

3. المؤرخ الاجتماعي الألماني ماكس فيبر (1864 – 1920).

وقد قوبل علم الاجتماع عند تأسيسه أول مرة، بردود أفعال مختلفة ومتباينة، من الفلاسفة والعلماء، وحمل معاني مختلفة باختلاف الأشخاص، كما كان علماً مثيراً للجدل وشكلاً معرفياً أقل بالنسبة إلى بعض الناس، ولكنه قوبل بترحيب بعض آخر، ممن عدوه أسمى العلوم على الإطلاق. وليس غريباً! أن يختلف هؤلاء المؤسسون أنفسهم، حول ماهية علم الاجتماع، وكيفية تطويره؛ بوصفه دراسة للمجتمع، بل إن ماركس، رفض استخدام مصطلح علم الاجتماع؛ على أساس ارتباط المصطلح بأفكار كونت وسبنسر Spencer، اللذين رأى أنهما يسوغان نخبة الطبقة الحاكمة، بدلاً من محاولة إطاحتها!

وقد دارت نقطة الجدل الرئيسية في علم الاجتماع القديم، حول كيفية تنظيم السلطة في المجتمع، (بالنسبة إلى المعاصرين في ذلك الوقت)، وكيفية تنظيمها في مجتمعاتهم المستقبلية؛ ولذلك، كان تركيز علم الاجتماع القديم، منصباً على القضايا السياسية دائماً، وأسهمت عمليات التنظير الاجتماعي المبكرة كافة، في صوغ ما يُطلق عليه هذا الكتاب، علم الاجتماع السياسي الحديث.

دور علم الاجتماع القديم في التغيير السياسي

كان التزام الآراء الآتية، قاسماً مشتركاً أعظم بين المفكرين المؤسسين الأوائل كافة؛ فقد:

1. كانوا جميعاً حريصين على طرح طريقة ما، يمكن بها معرفة آلية عمل المجتمع ككل. (برغم أن فيبر كان يتمنى بحث تلك الآلية على مستوى الأفراد أيضاً).

2. كانوا مؤمنين بالتطور الاجتماعي؛ أي تطور المجتمعات عبر التاريخ، وتحركها صوب اتجاهات معينة.

3. حدث تطور المجتمعات عبر التاريخ.

4. أمكن علم الاجتماع أن يساعد في صوغ توجهات المجتمع في المستقبل.

5. التزام المجتمع؛ بوصفه أحد أشكال المعرفة. (برغم اختلاف المفكرين الثلاثة حول المقصود بهذه الأشكال).

ولأغراض متعلقة بهذا الفصل، قمنا:

1. بالتزام تحليل السلطة ودوائرها في المجتمع.

2. بالتزام الآراء والقضايا السياسية في بعض الحالات التزاماً شخصياً. (آراء ماركس تحديداً)، والتزام المشاركة في العمل السياسي الفعلي.

ومن المهم، أن نضع هواجس ماركس ودوركايم وفيبر، في سياق المجتمعات التي عاشوا فيها؛ فأصول المجتمع الصناعي، جاءت ومعها ردود أفعال مختلفة ومتباينة، من المعنيين بالأمر في ذلك الوقت؛ مثل: المثقفين والفلاسفة والعلماء وأعضاء المجتمع العاديين؛ ومن بين تلك الهواجس:

1. الخوف من غموض المستقبل.

2. الاحتفال بظهور العلم والتكنولوجيا.

3. الإحساس بأن المجتمع، يتطور نحو "الأفضل".

4. الإحساس بأن الماضي، قد ضاع.

5. الإحساس بأن التقاليد السابقة، هي قيد المراجعة والتحديث.

6. نفاد الصبر؛ انتظاراً لمستقبل جديد "أكثر إشراقاً".

التمرين 1.3

استخدم تواريخ ميلاد ووفاة لعلماء الاجتماع الثلاثة الكبار (منذ 1818 حتى 1920)، وأعد قائمة حول الأحداث والأحوال الاجتماعية والسياسية التي أفرزت ردود الأفعال الستة المشار إليها سابقاً؛ فعلى سبيل المثال، شهدت الحرب العالمية الأولى تراجع النظام الاجتماعي الذي وضعه إدوارد Edwardian social structure، وهو الذي أدى إلى غموض المستقبل في أوربا. فالتطورات التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات، كانت في طريقها لتغيير فهم البشر للعالم والمستقبل. استخدم شبكة الإنترنت في إجراء بحثك، بالإضافة إلى النصوص المأخوذة من مكتبة كليتك.

الخوف من غموض المستقبل	
ظهور العلم والتكنولوجيا	
تطور المجتمع نحو الأفضل	
ضياع الماضي	
مراجعة التقاليد	
تعجل المستقبل الجديد	

وقد كان لدى كل علماء الاجتماع الأوائل، إحساس بالتغيير، ولكن بينما كان بعضهم يبدي تفاؤله تجاه الطريق الجديدة التي يسير فيها المجتمع، كان بعضهم الآخر على درجة عالية من التشاؤم؛ خوفاً مما يحمله المستقبل؛ ولذلك، ظهرت الحاجة إلى علم الاجتماع؛ للمساعدة في تفسير هذا المجهول، وتوعية السياسيين والحكام بعملية اتخاذ القرار. ولم يكن علم الاجتماع القديم، راضياً بالاكتفاء بفهم التحول الاجتماعي وماهية السياسة وتفسيرهما، بل كان حريصاً على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي؛ ومن ثم التأثير في مستقبل المجتمع ككل.

عالم الاجتماع بوصفه حاكماً سياسياً

وصف كونت، علم الاجتماع بأنه العلم الذي يجمع بين الفلسفة والسياسة؛ وهو يعني بذلك:

1. أن علم الاجتماع يعد فلسفة، من حيث كونه أسلوباً لفهم التغيرات الاجتماعية وتفسيرها، باستخدام الطرائق العلمية.

2. أن علم الاجتماع يعد سياسة، من حيث كونه أسلوباً لطرح مجموعة من التوصيات على الحكام؛ بهدف مساعدتهم في قيادة المجتمع، نحو مستقبل جديد؛ طبقاً لطرائق التحول الاجتماعي الممكنة المثلى.

وكانت أفكار كونت تلك، مشابهة جداً التوصيات التي طرحها الفيلسوف الإغريقي القديم أفلاطون، وهو الذي تحدث عن الحاكم الفيلسوف؛ ويعني هذا الطرح، أن أفضل مَنْ يفهمون طبيعة المجتمع من خلال العمل الذهني، هم الأكثر تأهيلاً لحكم هذا المجتمع، وأنهم يتمتعون بأفكار يفتقر إليها الآخرون.

ويرى عالم الاجتماع الحديث كريشان كومار Krishan Kumar (1978)، أن ظهور علم الاجتماع أسلوباً للتفكير في قضايا المجتمع؛ جاء نتيجة عملية تاريخية، تزامنت وقوى

التصنيع. وكانت تلك العملية، بعيدة عن الأفكار الدينية والخزعبلات؛ لطرح أفكار جديدة مبنية على أساس التحولات المستقبلية التي يستطيع البشر فيها، التحكم في مصائرهم الاجتماعية والتاريخية؛ وفي ظل هذا المناخ الثقافي، يمكن أصول علم الاجتماع، أن تزدهر؛ ويعود الفضل إلى علم الاجتماع، في تطوير فكرة أن العلم، هو أداة يمكن الإنسان أن يستخدمها في صنع مصيره السياسي، بدلاً من ترك الأشياء للمصادفة أو للحكام الذين يفتقرون إلى البصيرة، أو تركها لشطحات الأفكار المستمدة من الخزعبلات. وكانت أفكار علم الاجتماع القديم، معنية بمجتمع المستقبل؛ عنايتها بالمجتمع في الوقت الحاضر، وكانت – من ثم – علماً للمستقبل السياسي قدر ما كانت علماً للحاضر.

ويقول كومار:

> من غير المنطقي أن نحاول تحديد النهاية السعيدة لهذا التطور (الصناعي)، ولكن كان من الصعب مقاومة هذا الإغراء؛ فبرغم غموض الفكرة، فقد كان يُنظر إلى المستقبل في ضوء الإنجازات التي تم تحقيقها ببعض التطورات أو المبادئ الحالية التي كان يُنظر إليها؛ بوصفها حقيقة مطلقة... قد تكون العقل أو العلم أو الحرية. وكيفما كان هذا الشيء... فقد أصبح المستقبل، نقطة تفوق، يمكن الانطلاق منها لرؤية حاضر البشرية وماضيها... لقد كان المستقبل هو دليلنا. (Kumar, 1978, pp.13-14).

هذه الفكرة – فكرة أن علم الاجتماع قادر على مساعدة السياسة، في تحديد التوجهات "السليمة" نحو التحول الاجتماعي مستقبلاً – يمكن رصدها في المزاعم التي أطلقها كونت، عندما قال:

> إن استشراف المستقبل؛ هو هدف كل العلوم؛ فالقوانين التي وضعت برصد الظواهر، عادة ما يتم استخدامها في استشراف القوانين الأخرى اللاحقة؛ فكل الأفراد قادرون – برغم قلة تطورهم – على طرح توقعات سليمة، وهي التوقعات التي تستند إلى المبدأ نفسه، وهو معرفة المستقبل من خلال الماضي... هي فراسة عالم الفلك القادر على أن يتنبأ بدقة شديدة بوضع النظام الشمسي قبل حدوثه بسنوات، وهي فراسة لا تختلف كثيراً عن فراسة الشخص الجاهل القادر على أن يتنبأ بموعد شروق الشمس. والفارق الوحيد

هو مدى تلك المعرفة... أن تأتي تلك المعرفة متسقة وطبيعة العقل البشري، بأن رصد الماضي كافٍ لإماطة اللثام عن المستقبل في مجال السياسة، وهو القانون نفسه المعمول به، في علوم الفلك والفيزياء والكيمياء... ولا بد أن يعد تحديد المستقبل؛ هدفاً مباشراً للعلوم السياسية. (Comte, 1822, cited in Kumar, 1978, p.25).

ويمكنك طرح أفكارك الخاصة، تجاه هذه القضية، بحل التمرين رقم 2.3.

التمرين 2.3

تعد علوم الفلك والفيزياء والكيمياء علوماً طبيعية تصف عالماً تتحكم فيه قوانين السبب والمسبب. فإلى أي حد تعتقد بأن من الممكن معرفة القوانين التي تتحكم في السلوك البشري؟ هل من الممكن التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المجتمع بالطريقة نفسها التي يمكن أن نتنبأ فيها بحركة الكواكب داخل النظام الشمسي؟

عالم الاجتماع بوصفه ثائراً سياسياً

كانت آراء كارل ماركس الخاصة، مختلفة عن آراء كونت؛ حيث كان يرى عام 1845، أن «الفلاسفة فسروا العالم بطرائق مختلفة؛ تؤدي كلها إلى ضرورة تغييره». (Marx, 1862, p.84)، وكان يرى أن ادعاءات كونت، بقدرة عالم الاجتماع على مساعدة الحكام في اتخاذ القرارات السياسية، تجعل من هذا العالم عدواً للشعب، لا يختلف في فساده عن الحكام الفاسدين؛ وأدت أفكار ماركس، وتنظيره السياسي به، إلى دعم فكرة التحول الكامل للمجتمع، في شكل ثورة، أو تغيير شامل في آلية عمل المجتمع. وكان ماركس؛ مثل كونت، يرغب في استخدام آرائه العلمية، في طرح صورة هذا المستقبل المثالي، ولكنه كان يريد تحركا سياسياً، لا آراء واقتراحات فحسب، يمكن الحكام الأخذ بها إذا أرادوا.

كما ذكر ماركس:

أن الإنسان هو الذي يصنع تاريخه، ولكنه لا يفعل ذلك حسبما يريد، ولا يفعل ذلك تبعاً لظروف من صنعه، وإنما تبعاً للظروف المحيطة به وتلك المستقاة من الماضي؛ فموروث الأجيال السابقة، يخيم كابوساً على أذهان الأحياء. (Marx, 1954, originally 1862, p.10).

ويرى ماركس، أن مهمة علم السياسة أو فلسفة السياسة، هـي أن يبينـا للـشعب طبيعة الظروف التي يعيشها؛ أي استغلال الطبقة الحاكمة، وهو مـا يمكـن أن يـساعد الشعب في تنظيم نفسه؛ ومن ثم صوغ التاريخ بنفسه، بدلاً من أن يظل مقيـداً بـأغلال العادات والتقاليد التي تجعلـه في النهايـة عبـداً لقوالـب تـضعه تحـت سـيطرة الحكـام السياسية. ويعتقد ماركس، بأن أفكاره علمية أيضاً، ويزعم أنه فعل في علم الـسياسة، ما فعله داروين في علـم الأحياء؛ أي أنه اكتشف قـوانين الـسياسة التـي تـصنع أسـاس التطور في المستقبل، في كل المجتمعات على مدار التاريخ. هـذه القـوانين مـستمدة مـن إيمانه بأن المجتمعات كافة، تقوم على سيطرة طبقة ما، عـلى الأفـراد الـذين تعمـل مـن أجلهم. «يشكل (عمل داروين) بالنسبة إلي أساساً علمياً طبيعيـاً لـصراع الطبقـات في التاريخ». (Marx, cited in Beer, 1985).

التمرين 3.3

هل تتفق مع ماركس، على أن الصـراع السياسي يقوم على صراع الطبقات؟ بيِّن هـل الـصراعات السياسية الآتية ذات علاقة بالطبقـات أو لا؟ وإذا كنـت تـؤمن بـذلك، فهل يمكنك طرح أمثلة على صراعات سياسية قامت لأسباب أخرى؟

- مظاهرة احتجاجية ضد حقوق الشاذين.
- مسيرة ضد أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي.
- حملة لبرازيليين ضد إزالة الغابات المحلية.
- احتجاج الفلسطينيين ضد ممارسات الحكومة الإسرائيلية.
- محاولة دعاة المحافظة على البيئة اليابانيين وقف صيد الحيتان.
- الحركة الديمقراطية في زيمبابوي.
- الحرب في رواندا.
- الحملات المعارضة للإجهاض في الولايات المتحدة.

وبالمثل، ذكر فريدريك إنجلز Fredrick Engels، صديق ماركس ورفيـق فكـره، في جنازة ماركس، أنه «مثلما اكتشف داروين قانون تطور الطبيعة العضوية، اكتشف مـاركس قانون تطور التاريخ البشري». (Engles, cited in Kumar, 1978).

وبرغم أن كونت وماركس، اسـتمدا أفكارهمـا مـن صـور مختلفـة، حـول دور عـالم الاجتماع السياسي في المجتمع، فإن الاثنين يلتقيان عنـد نقطـة واحـدة: الإيـمان بـأن علـم الاجتماع لديه شيء كثير ليقدمـه إلى المجتمـع، وأن فهـم المجتمـع باسـتخدام أفكـار علـم الاجتماع، يمكنه أن يسهم في صوغ السياسة؛ ومن ثم صـوغ التوجهـات المـستقبلية التـي يمكن المجتمع اتخاذها، ولعل ما يلفت النظر في الأمر، أن كونت وماركس، كانا يؤمنان بما يمكن أن يُطلق عليه الاشتراكية أو الشيوعية أو الاشتراكية الثورية.

علم الاجتماع القديم والاشتراكية

يمكن تعريف علم الاجتماع القديم، وأفكار المؤسسين الأوائل، بالطريقة الآتية: يُنظر إلى كونت ودوركايم؛ منظرَين للاتفاق، وإلى ماركس وفيبر؛ منظرَين للـصراع، وبينما كـان دوركايم، يرى ضرورة دمج أعضاء المجتمع في منظومـة جماعيـة متناغمـة، كـان مـاركس وفيبر، يركزان على كيفية استخدام الطبقات الجماعات الحاكمة، سلطتَها في الـسيطرة عـلى الآخرين داخل المجتمع. وبرغم أهمية هذا الفرق - من حيـث المـساعدة في فهـم الأفكـار الأساسية لهؤلاء العلماء القدامى – يجب علينا أيضاً، التعامل وأوجه الشبه والاخـتلاف في أفكارهم؛ فكل المؤسسين القدامى، لديهم ما نطلق عليه اليوم، رؤية متقدمة حول المجتمع وعلم الاجتماع؛ حيث إنهم يهتمون جميعهم بـالتعميم عـلى نطـاق واسـع، وباسـتـشراف التوجهات المستقبلية، وصوغ المسار الذي سيسير فيه هذا التحول الاجتماعـي، كـما كـانوا يميلون أيضاً، إلى أن يعد التغيير خطوة إلى الأمام، واتبـاع قواعـد لا مفـر منهـا، في بعـض الحالات. (هذه الأفكار عُرِّضت للنقد مؤخراً، من بعض علماء الاجـتماع الـذين يطلقـون على أنفسهم "علماء ما بعد الحداثة" postmodernists).

ويرى عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين في السنوات الأخيرة، أن من الأخطاء الأساسية لنظرية علم الاجتماع القديم، أن يعد كونت وتلميذه دوركايم، من أنصار الجناح اليميني الذي يعارض ماركس ورفاقه، من أنصار الجناح اليساري على طول الخط. وقد تحدث بعض الكتاب؛ مثل: بيرس (Pearce, 1989)، وكين (Gane, 1992)، عن راديكالية دوركايم؛ أي تعرض الرجل لسوء الفهم، وارتباط اسمه خطأً بما نسميه "المذهب الوظيفي" functionalism؛ بسبب الطريقة التي اتبعها مفكرون؛ من أمثال: تالكوت بارسونز Talcot Parsons، في ترجمة نظرياته وتفسيرها واستخدامها؛ الترجمة البديلة لمفكرين؛ من أمثال: كونت ودوركايم، هي أن نرى تلك الأفكار ملتصقة بمفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية والظلم، أكثر مما كان يعتقد به علماء الاجتماع. وكونت نفسه، كتب كثيراً عن ميزات النظام الاشتراكي بين العمال في فرنسا؛ أي أهمية العمل الجماعي للفئات المحرومة في المجتمع؛ لكي تحصل على نصيبها المستحق من ثروات المجتمع. ولكن كونت، حذر من أن الاشتراكية، تميل إلى قمع الأفراد، كما أنها غير واقعية، بل إن ماركس نفسه، غالباً ما عبر عن شكوكه تجاه إمكانية نجاح بعض الحركات العمالية اليسارية.

وقد كتب كونت، عن المشكلات المتعلقة بعدم المساواة في المجتمع، وزعم أيضاً، أن علم الاجتماع الجديد الذي أتى به – وهو علم الاجتماع الإيجابي positive sociology – يركز في المقام الأول، على كيفية توزيع العقارات داخل المجتمع، وانتقد فكرة أن الأفراد الذين يمتلكون العقارات، يتمتعون بحق مطلق في أن يفعلوا ما بدا لهم بهذه العقارات، وبدلاً من ذلك، فإن امتلاك العقار عمل اجتماعي، يرتب مسؤوليات على مالكه. وكان كونت، في الحقيقة، هو الذي ابتكر مصطلح "الإيثارية" altruism؛ وهو يعني به ما يعتقد بأنه التزام أخلاقي واجب على الأفراد، لخدمة الآخرين وتغليب مصالح الأفراد على مصالحهم الشخصية. كما كان يؤمن بأن من حق المجتمع، أن يسيطر على أصحاب العقارات الذين يسيئون استخدامها؛ فعلى سبيل المثال، ليس من حق الشخص الذي يشتري عقاراً مسجلاً، إدخال أي نوع من التعديلات التي يريدها، وإن كان يملك العقار.

إن هذا الرأي يضع أفكار كونت، على النقيض من الملاحظات الكثيرة التي أبداها ماركس، تجاه الشيوعية وأبداها المفكرون الراديكاليون والفلاسفة المعاصرون الآخرون. ولا يدافع كونت، عن جماعية الملكية الخاصة، ولكنه يرى أن للدولة الحق في اتخاذ ما تراه من إجراءات؛ للتأكد من تصرف أصحاب العقارات، بطريقة مسؤولة من الناحية الأخلاقية.

وقد كتب دوركايم، عن الاشتراكية بشكل أكثر انتقادية، ولكنه؛ مثل: كونت ومثل: ماركس إلى حد ما، وضع فروقاً مهمة بين الشيوعية والاشتراكية؛ فقد كان يرى، (وقت كتابة أفكاره أواخر القرن التاسع عشر)، أن الأفكار الشيوعية، يقف وراءها تاريخ طويل من الفكر الثقافي، بينما كانت الاشتراكية تحديداً، ظاهرة اجتماعية أكثر حداثة، وأنها نتاج الثورة الصناعية، وكان دوركايم، يرى أن الشيوعية، لم تكن حلاً فعلياً لمشكلات عدم المساواة في المجتمع الصناعي، ولكنها كانت مؤشراً على وجود تلك المشكلات. وكان يعتقد بأن وجود الأفكار الاشتراكية وظهور الحركات الاشتراكية العمالية، يعكسان أمراض المجتمع؛ بسبب الطريقة التي تم بها تنظيم العمالة والاقتصاد في المجتمع الصناعي. وكان دوركايم، يرى في ظهور تلك الأفكار، مادة دسمة للتحليل الاجتماعي، وكانت تلك الأفكار، تمثل حقائق اجتماعية؛ مثل: ظاهرة الانتحار، أو أشكالاً جديدة للتنظيم الاقتصادي، يتعين على علماء الاجتماع، دراستها بأسلوب علمي؛ أي محاولة فهم أسباب ظهورها، ومعرفة أثرها في طبيعة المجتمع واستشراف مسار التحولات المستقبلية في توجهاتها.

يقول دوركايم:

> من المهم دراسة الاشتراكية... على أمل أن تساعدنا تلك الدراسة في فهم الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ظهورها؛ ونظراً إلى انبثاق الاشتراكية من ظروف وملابسات معينة، فإنها تعبر عن نفسها بطريقتها الخاصة؛ ما يتيح لنا – من ثم – فرصة تحليلها؛ ومن المؤكد أن السبب لا يعود إلى أن الاشتراكية تعكس هذه الظروف بدقة، بل العكس هو الصحيح؛ نظراً إلى الأسباب التي تم شرحها سابقاً. ومن المؤكد أنها تشوه تلك

> الظروف، ولا تعطينا سوءَ انطباعٍ كـاذبٍ، تمامـاً؛ مثـل المريض الـذي يخطـئ في تفـسير المشاعر التي يشعر بها، ويربط تلك المشاعر بأسباب غير حقيقية. ولكن تلك المشاعر لها أهميتها الخاصة، وهي مـشاعر يـضعها الطبيـب في الحسبان. (Durkheim, originally published in 1928, cited in Giddens, 1972).

ويرى دوركايم، أن الأفكار الاشتراكية، (أو أي أفكار سياسـية داخـل المجتمـع)، لا تعكس - بالضرورة - طبيعة المجتمع، ولكنها حقائق يمكن عالم الاجتماع، دراستها لمعرفة كنه المجتمع. وكان دوركايم، يؤمن بأن الأفكار الاجتماعيـة، لا تولـد بطريـق الخطـأ، بـل توجد لسبب معين، وأن في إمكاننا معرفة كنـه المجتمـع: (أسـباب الاعتقـاد)؛ إذا تعاملنـا وإياها؛ بوصفها أعراضاً للظروف الاجتماعية، لا حلولاً لتلك الظروف.

وهذا مدخل للسيـاسة، يختلف عن مدخل مـاركس وكونـت، وكـان دوركـــايم، يعد نفسه عالماً "مستقلاً" معنياً بدراسة قوانين المجتمع، بيـنما كـان مـاركس وكونـت، يعدان نفسيهما عالمين، يحاولان - كل واحد بطريقته - فهم المجتمـع، ثـم "تغيـيره" إلى ما هو أفضل.

وكان دوركايم، يريد لـدور الدولـة المركزيـة، أن يقـود حركـة التغيـير الاجتماعـي، والتأكد من علاج المشكلات الاجتماعية التي أفرزت الاشتراكية. وقد ذكر دوركايم نفسه، أن الفجوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، سيكون لها أثر سلبي في وضـع النظـام ككل، وأن النتيجة ستكون هي أن تتولى الدولة مـسؤولية الرفاهيـة الاجتماعيـة للمجتمـع ككل. وكان يرى أن اتساع الفجوة؛ يـؤدي إلى عـدم الاسـتقرار؛ (بوصـفه أحـد أشـكال المرض الاجتماعي)، أو ما يسميه "عدم الاستقرار الاجتماعي" anomie؛ وهو ما يؤدي إلى حالة من تآكل الأنماط الطبيعية normlessness، وهي التي يكون المجتمـع فيهـا ضـعيفاً، وعاجزاً عن تنظيم نفسه بطريقة سليمة، وتلك سياسة اجتماعية، نربطها اليـوم، بـالمفكرين اليساريين، ولاسيما الأفكار الاشتراكية المعاصرة. ويبدو أن دوركايم، يؤيد سياسـة إعـادة توزيع الثروة، وهو أسلوب مشابه ما هو موجود في دولة الرفاهية المعاصرة.

ويرى دوركايم، أن الحرية والعدالة في العصر الصناعي، ولدتا في بيئة غير مستقرة، وأن المجتمع نفسه كان مريضاً؛ (بسبب الابتعاد عن الأنماط السلوكية المستقرة)؛ بسبب عدم الإحساس بالأمان الذي ولده التحول الاجتماعي الكبير؛ وربما أفرز صعود نجم التصنيع، مشكلة اجتماعية خطيرة؛ نتيجة ضعف استقرار المجتمع؛ بسبب الهجرة السكانية، وظهور أدوار، وظروف عمل جديدة. وبعد التحول الذي طرأ على تقسيم العمل من المجتمع ما قبل الصناعي؛ حيث كان كل الأفراد يعملون بصورة متساوية، إلى الاقتصاد الصناعي؛ حيث التخصص المهني للأفراد، كان على المجتمع، أن يبحث عن طرائق جديدة؛ لدمج هؤلاء الأفراد المختلفين معاً، ولكن دوركايم، كان يرى أن هذا التخصص، سيفرز نظاماً واستقراراً، على المدى الطويل، بل ستنشأ - أيضاً - وجود أقوى لروابط أخلاقية، وأنه لا بد أن يكون هناك قدر أكبر، من الاعتماد المتبادل، والتفاهم بين الأفراد.

التمرين 4.3

استناداً إلى معرفتك بعملية التصنيع، وإلى الملاحظات التي اكتسبتها في هذا المجال، اذكر الأفكار الاجتماعية التي يمكن أن تتماشى وأفكار دوركايم، حول إمكانية تعرض العلاقات الاجتماعية للضعف، وكيفية تعزيز تلك العلاقات بصورة متبادلة. استخدم الجدول الآتي؛ لتسجيل الإجابة:

	تضعف العلاقات الاجتماعية بسبب...	تؤدي إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية في نهاية الأمر بسبب...
مركزية الملكية		
الهجرة إلى المدن		
تخصصية المهن		
عوامل أخرى (حددها)		

وكان دوركايم، يرى أن وظيفة السياسة في المجتمع الصناعي، هي منع الفردية من إضعاف الروابط الجماعية، وكان من المهم تطوير دولة مركزية قوية، تتحكم في الجميع، وتُطبق عليهم الحقوق والواجبات نفسها، وكان دوركايم، يشعر بأن المجتمع الأخلاقي،

هو المجتمع الذي تقوم فيه الدولة، بتنظيم النزعات الفردية، من دون أن يحول ذلك دون قيام الأفراد بإبرام عقود فيما بينهم؛ بهدف ربط الأفراد ببعضهم بعضاً، من خلال علاقات متبادلة، تقوم على التكافل والتعاون.

وبرغم الاختلاف بين أفكار كونت ودوركايم وماركس، من حيث المضمون، فإنها كانت هي نفسها؛ نتاج العصر الذي عاشوا فيه؛ ومثلما رأى دوركايم، أننا نتعامل والآراء في المجتمع؛ بوصفها أعراضاً لطبيعة هذه المجتمعات، يمكننا أن نعد الأفكار الاجتماعية حول طبيعة السياسة، أعراضاً للدولة والمجتمع اللذين ولدت فيهما. وفي حالة علماء الاجتماع القدامى، يمكن أن تعد كل آرائهم، حول السياسة وطبيعة السلطة، إفرازاً للتحول نحو التصنيع، أو ما نطلق عليه - اليوم - اسم "الحداثة".

نظرة المؤسسين إلى الحداثة

يرى بعض الناس اليوم، أن آراء المؤسسين القدامى، تجاه السياسة في العصر الذي عاشوا فيه - ظهور العصر الصناعي - إنما هي نتاج أزمانهم؛ أي نتاج الحداثة. وقد كان المناخ الثقافي لتلك الأزمان يقوم على الإيمان بالعلم؛ بوصفه شكلاً حقيقياً من أشكال المعرفة - أداةً يمكن أن يستخدمها البشر للسيطرة على الطبيعة والمجتمع من حولهم - أداةً للتحكم وممارسة السلطة على مصائرهم البيئية والاجتماعية. وكان روح العصر الذي ساد حقبة الحداثة تلك، يعد التصنيع أهم تطور في المجتمع، ونهاية مسيرة التاريخ الاجتماعي. وكان يُنظر إلى التاريخ الاجتماعي؛ بوصفه طريقاً مؤدية إلى هذا التطور؛ أي كون المجتمع الذي عاش فيه المؤسسون الأوائل، كان يُنظر إليه؛ بوصفه التطور الحقيقي للحياة البشرية.

وقد طرحت تلك الحقبة الأولى، من الحداثة نفسها، في شكل مجتمع جديد أفضل حالاً وأكثر عقلانية، من المجتمع الذي سبقه، وتناولت أفكار المؤسسين - كونت ودوركايم وماركس وفيبر - هذا المجتمع الحديث، وحاولت تحليله بالتركيز على التساؤل:

1. كيف تطور هذا المجتمع الجديد، (وهو الأكثر حداثة)؟

2. لماذا تطور في أوربا أولاً؟

3. إلى أين يسير موكب تطور المجتمع في المستقبل؟

كان يُنظر إلى هذا المجتمع الصناعي الجديد؛ بوصفه نموذجاً يمكن من خلاله تقويم كل المجتمعات الأخرى، وكان يُنظر إلى السياسة والسلطة في هذا العصر الجديد؛ بوصفهما يلعبان دوراً مهماً جداً، عند قيام الإنسان بالبناء والإدارة والقيادة للعصر الجديد: كانت النظرة قبل الثورة الصناعية، هي أن الإنسان لا حيلة له، وأنه ألعوبة في يد الطبيعة والمصادفة والخزعبلات. وبعد قيام الثورة الصناعية، وارتفاع شأن العلم والتكنولوجيا والنظرة العقلانية/ العلمية، أصبح الإنسان قادراً على تشكيل المجتمع حسبما يريد.

التمرين 5.3

يعتقد الحداثيون بأن الكائن البشري العاقل، سيكون قادراً على استخدام التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في السيطرة على الطبيعة والمجتمع من حوله، وقادراً على التحكم في التطورات البيئية والاجتماعية. وفي السنوات الأخيرة تبدو قضايا؛ مثل: تغير المناخ والصراعات والفقر، وكأنها تشير إلى أننا أصبحنا أقل قدرة على السيطرة على بيئتنا الطبيعية وبيئتنا الاجتماعية، أكثر من أي وقت مضى.

1. اذكر القضايا الأخرى التي تعارض التوقعات المتفائلة الخاصة بالحداثة.

2. لماذا تعتقد بأن التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهدناه في السنوات الأخيرة؛ لم يؤدِّ إلى إقامة عالم نموذجي؟

وكان كل من ماركس وكونت، يريدان الإسهام في عملية التشكيل تلك، باستخدام آرائهما حول الحداثة؛ بوصفها خطة عمل يمكن الاهتداء بها، عند صوغ التحولات الاجتماعية المستقبلية وصناعتها وتوجيهها. وقد وصل جيل جديد من القادة، إلى مناصب

لها أهميتها الاجتماعية، وتسلموا الراية من الذين اكتسبوا السلطة من الدين والتقاليد. وكان القادة الجدد للعصر الصناعي الجديد، في موقع السلطة التي اكتسبوها من النشاطات التجارية والعلوم وإدارة شؤون الحكم. وكانت تلك الفئات، هي التي اهتم المؤسسون بدراستها، وكانت سيطرتها على المجتمع الصناعي، هي السيطرة التي كان يحلم بها ماركس وآخرون، من أمثاله؛ فقد كانوا يريدون أن يكونوا أصحاب القرار الذين يتحكمون في حركة الأحداث المستقبلية. (يقوم التمرين 5.3 على وجهة النظر هذه).

مشكلات عصر الصناعة: التفاوت بين الطبقة والسلطة

يرى ماركس أن أبرز سمة للقوة في المجتمع، هي الطبقة، والصراع الناشب بين الطبقات؛ نتيجة المصالح المتعارضة. وهذه المصالح المتعارضة؛ تؤدي إلى تفاوت تقوم فيه طبقة ما، بالسيطرة على الطبقة الأخرى؛ ما يفرز صراعاً يؤدي - من ثم - إلى حدوث، ثورة وتحول اجتماعي؛ ومثل المؤسسين الآخرين، كانت تلك نظرة متقدمة جداً للسلطة؛ لأنها رأت أن هناك قوانين غير منظورة، تتحكم في آلية عمل المجتمعات، واتجاهات التغيير المستقبلي فيها. وكانت النظرة، هي أن آليات صراع الطبقات واحدة في كل المجتمعات؛ قوانين عالمية تطرح طريقاً عالمية لكل التطورات الاجتماعية. ويُطلق على هذا الرأي، "قراءة المستقبل"، وهو يقوم على افتراض أن التحول الاجتماعي، يتحرك إلى الأمام بخط مستقيم في مسار واضح، وأن هذا المسار، هو تطور مستمد من مراحل سابقة في التاريخ الاجتماعي.

وقد شرع ماركس، في كتابة **البيان الشيوعي** ***Communist Manifesto***، الخاص به، بالتعاون وإنجلز عام 1848، وجاء الفصل الأول، تحت عنوان "البرجوازيون والبروليتاريون"، وهو الذي بدأه بالعبارة الآتية: «إن تاريخ المجتمع الحالي الذي نعيش فيه، هو تاريخ صراع الطبقات»، ويمضي ماركس، شارحاً أحد الأشكال الجديدة للاضطهاد الطبقي، في المجتمع الصناعي الرأسمالي الجديد:

إن المجتمع البرجوازي الحديث الذي جاء على أنقاض المجتمع الإقطاعي، لم يتخلَّ عن صراع الطبقات، ولم يؤدِّ إلا إلى ظهور طبقات جديدة وظروف جديدة واضطهاد جديد وأشكال جديدة من الصراع، حلت كلها محل سابقاتها. وبرغم هذا، ينفرد عصرنا - عصر البرجوازية - بميزة خاصة، وهي تبسيط الصراع الطبقي؛ فالمجتمع ككل، ينقسم أكثر فأكثر، إلى معسكرين متعاديين كبيرين، وإلى طبقتين كبيرتين، تواجه إحداهما الأخرى: الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

فالطبقة، إذاً، هي المحرك، أو السلطة المحركة التي تدفع المجتمع إلى الأمام، ويرى ماركس، أن الطبقة هي أهم ما يسِم المجتمع، وأنها نتاج كل المجتمعات وأساس التاريخ؛ ومن ثم فهي أساس السلطة. وفي العصر الصناعي، لم تقم قوة الطبقة على العبودية أو ملكية الأراضي، وإنما على امتلاك سبل الإنتاج؛ أي كل ما يلزم منتجات الاقتصاد. وفي المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الرأسمالي؛ تعود ملكية أدوات الإنتاج؛ (مثل: المصانع والأراضي ورأس المال والآلات... إلخ)، إلى الطبقة البرجوازية؛ أي الطبقة الحاكمة، ومنها استمدت قوتها وسلطانها. ويرى ماركس، أنه في مثل هذا المجتمع، لم يكن هناك إلا طبقتان: واحدة تمتلك وسائل الإنتاج، والأخرى لا تمتلك شيئاً منها: الطبقة البرجوازية الحاكمة، والعمال أو طبقة البروليتاريا.

التمرين 6.3

هل تنطبق آراء ماركس اليوم، على ما كانت الحال عليه قبل مائة عام؟ إذا كنت تعتقد بأن العالم مايزال منقسماً إلى "قوتين كبيرتين، تقف إحداهما في مواجهة الأخرى"؛ أي البرجوازية في مواجهة البروليتياريا، فاذكر الأمثلة التي تدعم وجهة نظرك، أما إذا كانت الإجابة بالنفي، فاشرح طبيعة التحولات التي طرأت على المجتمع.

ويرى ماركس، أن الملكية الاقتصادية، أفرزت قوة هائلة، مكنت هؤلاء الرأسماليين من تحديد مسار كل شيء وكل فرد آخر في المجتمع، ويشمل ذلك الحكومات والدول. وقد كتب في البيان الشيوعي يقول: إن "الهيئة التنفيذية في الدولة الحديثة، ليست إلا لجنة لإدارة شؤون الطبقة البرجوازية كلها (Marx and Engels, 1848)؛ أي إن كل أفراد

المجتمع، بمن فيهم الحكومة والجيش والقضاء ومؤسسات الدولة الأخرى، كانوا مثل: الدمية، في يد هؤلاء الذين تحكموا في عملية تنظيم الاقتصاد. وقد ترك ماركس، تراثاً هائلاً، لا بالنسبة إلى المجتمع فحسب، وإنما بالنسبة إلى عدد كبير من القضايا، وهو التراث الذي أدى إلى طرح آراء وأفكار كثيرة أحدث، عُرفت لاحقاً باسم "الماركسية الجديدة". (انظر الفصل الرابع؛ للاطلاع على نقاش أوسع لهذا الموضوع).

ماكس فيبر: القوة والسلطة والسيطرة

يشبه بعض أفكار هوبز، (انظر الفصل الثاني)، إلى حد كبير، أفكار المؤسس ماكس فيبر Max Weber (1968)، في بداية القرن التاسع عشر، ولكنْ، ظلت أعمال كارل ماركس، صاحبة التأثير الأقوى في أفكار فيبر.

ويقوم علم الاجتماع عند فيبر، وخاصة أفكاره حول السلطة، على رفض الصورة النمطية الضيقة التي رسمها ماركس، للطبقات وصراع الطبقات، وبرغم أن فيبر، كان؛ مثل: ماركس، مهتماً بدور الصراع وعدم المساواة في المجتمع، فإنه توسع في تحليله، بحيث شمل بحث مصادر السلطة التي لا تقوم على الملكية الاقتصادية وحدها. وقد طرح فيبر، فرقاً مهماً بين السلطة والإكراه - وكلاهما من أنواع السلطة - لأنهما يتيحان للحاكم أو الطبقة الحاكمة، إنفاذ إرادتيهما، وهو ما يأتي غالباً على حساب الآخرين:

1. السلطة: وهي تعني أن يرى الآخرون أن لديك الحق في حكمهم، وإذا حكمت بسلاح السلطة، فإن الآخرين سيعدون قوتك مشروعة أو عادلة أو مناسبة، أما العاجزون، أو المحرومون من السلطة، فيرون أن لك الحق في أن تمارس السلطة عليهم. ويمكن أن يشار إلى ذلك بالسلطة المشروعة.

2. الإكراه: وهو يعني ممارسة الحكم بالعنف أو السلطة أو التهديد باستخدام العنف. وهذه قوة غير مشروعة؛ لأن الآخرين لا يرون أن لديك الحق الأدبي في حكمهم، ولكنك تصر على التحكم في الآخرين، وإرغامهم على الخضوع. وهذا النوع من

السلطة، لا يدوم مثلما تدوم القوة؛ لأنك تجبر الشعب على الاستجابة لرغباتك، بدلاً من أن تحاول إقناعه بأن يؤمن بحقك حاكماً لديه مسوغاته. (سيساعدك التمرين 7.3 في فهم الفرق بين المصطلحين).

وقد ذكر فيبر، أن كلا المصطلحين يرمز إلى السيطرة، (برغم أنهما يبدوان مختلفين بالنسبة إلى أصحاب السلطة)، وأنهما يؤديان إلى النتيجة نفسها؛ أي حصول جماعة مسيطرة على ما تريده على حساب الآخرين؛ وحالَ إخفاق السلطة في أي وقت، يرى فيبر، أن الهيئات الحاكمة، دائماً ما تستخدم الإكراه؛ لأن أشكال السلطة كلها، تعتمد أسلوب الإكراه. ونجد هذا الرأي في المثل المعروف الذي يقول: "داخل كل قفاز مخملي توجد قبضة من الفولاذ".

التمرين 7.3

انسخ الجدول الآتي وأملأه مع طرح أكبر عدد ممكن من الأمثلة، حول: "الإكراه" و"السلطة" في المجتمع المعاصر، مع تحديد الأطول بقاء. يطرح الجدول الآتي مثالين:

أمثلة حول "السلطة":	دائمة أو مؤقتة
السيطرة التي يمارسها المدرسون على تلاميذهم داخل الفصل	دائمة

أمثلة حول "الإكراه":	دائم أو مؤقت
إكراه شخص ما على فعل شيء ما	مؤقت

النوع المثالي للسلطة

توسع فيبر في تحليله، بحيث يشمل طرح نوع مثالي للسلطة. والنوع المثالي، هو أداة تحليلية، غالباً ما يستخدمها فيبر، وتتضمن وضع قائمة للسمات المثالية لأي واقع اجتماعي. ويتم بعد ذلك، مقارنة هذه القائمة المثالية إلى المجتمع الذي هو محل الدراسة، وتعد القائمة، نقطة بداية بالنسبة إلى التحليل. وفي بعض الظروف والفترات التاريخية، تكون السمات المختلفة للنوع المثالي، مشابهة فترات في عصور أخرى وظروفها.

ويرى فيبر، أن السلطة صاحبة السلطة، ثلاثة أنواع:

1. السلطة المنطقية؛ أي القانونية؛ أي السلطة العادلة التي تقوم على القوانين واللوائح القانونية.
2. السلطة التقليدية؛ أي السلطة العادلة التي تقوم على التقاليد والعادات والتراث.
3. السلطة الكاريزمية؛ أي السلطة العادلة التي تقوم على السمات الخاصة لدى الحاكم أو الطبقة الحاكمة.

التمرين 8.3

اطرح بعض الأمثلة حول كل نوع من أنواع السلطة. وقد تم طرح مثال لكل نوع. اطرح أكبر عدد ممكن من الأمثلة الأخرى. سيكون هناك بالطبع تداخل بين أنواع السلطة في بعض الحالات؛ فعلى سبيل المثال، يتمتع مدير المكتب بسلطة منطقية – قانونية؛ لأنه معين رسمياً مديراً لموظفيه، وهو يتمتع بسلطة تقليدية؛ لأن الموظفين قد يحجمون عن تحدي هرم السلطة الذي شُكِّل عبر السنين، وربما تمتع بسلطة كاريزمية؛ إذا حظي باحترام مرؤوسيه؛ بوصفه رئيساً جيداً.

السلطة المنطقية – القانونية: الشرطة التي تستمد قوتها من القانون؛ ما يجعل هذه السلطة قوة عادلة.
السلطة التقليدية: رب الأسرة الذي يستمد قوته من أفراد الأسرة الآخرين الذين لا يعارضون الوضع التاريخي.
السلطة الكاريزمية: قائد الفريق الرياضي الذي يستمد قوته من أفراد الفريق الآخرين الذين يحترمون سماته القيادية.

ويرى فيبر، أن القوة التي تقوم على السلطة، تتيح للحاكم أو الطبقة الحاكمة، كسب قلب الشعب وعقله، وأنها تجعله يبدو وكأنه يتمتع بحق طبيعي لا يُناقش في ممارسة الحكم؛ على أساس أنه الشخص الأنسب. وبرغم هذا، تظل السلطة بالنسبة إلى فيبر وهوبز، «فرصة متاحة أمام شخص ما، أو عدد من الأشخاص؛ لإنفاذ مشيئتهم في عمل اجتماعي ما، ولو ضد إرادة الآخرين المشاركين في هذا العمل». (Weber, 1968, p.926).

الطبقة والوضع (الاجتماعي) والمؤسسة: ثلاثة مصادر للقوة

عند الحديث عن مصادر تفاوت القوة، يقول فيبر: «السلطة هي إمكانية وجود شخص ما، داخل علاقة اجتماعية ما، في موقع يمكنه من إنفاذ إرادته، برغم أي معارضة، وبغض النظر عن الأساس الذي تستند إليه تلك الإمكانية». (Weber, 1968, p.53). وعن "الأساس" الذي تستمد منه الطبقة الحاكمة قوتها، يقول فيبر: إن "الطبقات" و"جماعات الوضع (الاجتماعي)" و"المؤسسات"، ظواهر لتوزيع السلطة داخل المجتمع. (Weber, 1968, p.181)، وهو ادعاء يضع أفكار فيبر ومريديه، في مواجهة أفكار ماركس التقليدية، وهي التي حددت الطبقة وحدها؛ أساساً لممارسة جماعة ما، السلطة على أخرى.

وتقوم الفروق التي حددها فيبر، بين أنواع السلطة الثلاثة، على التعريفات الآتية:

1. "الطبقة" - اعتقد ماركس، بأن هناك طبقتين في المجتمع: البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج، والبروليتاريا التي باعت الطبقة البرجوازية عمالها، بينما يرى فيبر، أن الطبقة لها علاقة بتوزيع السلطة؛ ومادامت هناك طرائق مختلفة، يمكن ممارسة السلطة من خلالها، فلا يكفي التركيز بصورة كاملة على امتلاك وسائل الإنتاج. وكان فيبر، يؤمن؛ مثل: ماركس، بأن الطبقة جزء أصيل من الاقتصاد، ولكن محتوى فكرته عن الطبقة، أكثر تنوعاً من فكرة ماركس؛ فقد كان - على سبيل المثال - يعد الفئات؛ مثل: أصحاب المال والدائنين، والفئات المتخصصة؛ مثل: المحامين أو الأطباء من طبقة مختلفة، وكان يعتقد بأن الأفراد التابعين للطبقة نفسها، لديهم فرص مشابهة للحياة،

ولكنها فرص لا تشكل عاملاً في تصنيفهم؛ رأسماليين أو عمالاً. وهناك عدد من العوامل الاقتصادية المختلفة التي تسهم في إيجاد فرص الحياة أمام الفرد؛ إحداها – على سبيل المثال – علاقة الفرد بسوق معينة. ويميز فيبر، بين صاحب المصنع، (وهو الذي ينتمي إلى طبقة الملاك)، وصاحب المال، (وهو الذي ينتمي إلى طبقة التجار)، وهما اللذان يعدهما ماركس، من الطبقة البرجوازية.

2. "الوضع (الاجتماعي)" – ناقش فيبر أيضاً، الوسائل غير الموضوعية وراء امتلاك السلطة وقياسها، لا ملكية العقارات فحسب؛ فالوضع يعني رؤية الأفراد وتقويمهم للفرد أو الجماعة في المجتمع، وهو المصطلح الذي أشار إليه فيبر، بـ "التقدير الاجتماعي" أو "الشرف الاجتماعي"؛ فبعض الجماعات، قد يتمتع بامتيازات أكثر من غيره؛ مادام المجتمع يرى أن لديه سمات خاصة تمنحه من الشرف قدراً أكبر من غيره. وتسعى جماعات الوضع (الاجتماعي)، لما يسميه فيبر، "السلطة الاجتماعية"؛ أي للسلطة والنفوذ الكاملين في مجالات معينة في المجتمع؛ فالجمعية الطبية البريطانية – على سبيل المثال – تتمتع بالسلطة الاجتماعية التي تخولها الإشراف القانوني على الممارسات الطبية في مجتمعنا، وهي مصدر كبير للقوة.

3. "المؤسسة" – وهو مصطلح لا يعني به فيبر، ما نسميه الأحزاب السياسية اليوم، وإنما أي مؤسسة ترسخ نفسها؛ لاكتساب السلطة اللازمة لأعضائها.

التمرين 9.3

ارسم جدولاً يوضح كل نوع من أنواع السلطة.

- المؤسسة.
- الطبقة.
- الوضع (الاجتماعي) .

قارن جدولك إلى جداول زملائك، وضم أفكارك إلى أفكارهم مع تفنيد الشاذ منها. من المحتمل تداخل بعض الأفكار مع بعضها بعضاً.

وقد ذكر فيبر، أن هذه المصـــادر الثلاثة للسلطة، تتداخل وبعضها بعضاً؛ ما يعني أن المؤسسة، ربما كانت أيضـاً وضعـاً (اجتماعيـاً)، تـسعى لحيـازة ملكيـة خاصـة بهـا، (وهو الطبقة).

ويرى فيبر، أن أشكال السلطة الثلاثة تلك، وعدم المساواة الاجتماعية تتـداخل معـاً؛ لتحديد موقع الفرد داخل شرائح المجتمع، ومكانه داخل هرم السلطة في المجتمـع. ويعـد تحديد السلطة، عملية فريدة؛ لأن فرص الحياة قد تتفاوت، ولكنها قوة يـتم اقتسامها مـع الآخرين، ممن لديهم "القيمة القابلة للتسويق" نفسها؛ أي الجماعات التي تكون مكونة من أفراد قادرين على امتلاك مصادر مشابهة من السلطة.

الجانب المظلم من السياسة الحداثية

كانت عملية التصنيع؛ أي التحول مـن التقاليـد إلى مـا يمكـن عـدّه حـدثاً في ذلـك الوقت، نقلة في وعي أفراد المجتمع أنفسهم؛ أي الانتقال من مرحلة النظر إلى الخلـف وإلى الماضي؛ إلى مرحلة النظر إلى الأمام وإلى المستقبل. ويعتقد كثـيرون؛ مثـل مؤســسي: علـم الاجتماع، أن فجر المستقبل قد لاح بالفعل. وهـذا المـستقبل، قـام عـلى أسـاس التقنيـات الحديثة، واستنباط طرائق جديدة؛ لتنظيم الإنتـاج، وطرائـق جديـدة؛ لاكتـساب الـسلطة وممارستها.

وهذا المـستقبل الحـديث، وهـذا المجتمـع الجديـد، لم يخلـوَا مـن معارضـين أو مـن المشكلات؛ فالتصنيع كان تحولاً اجتماعياً شاملاً، أفرز قدراً كبيراً من التوتر والقلق.

1. رأى ماركس، أن الحياة الاقتصادية في الرأسمالية الصناعية، كانت تقوم على استغلال الطبقةِ الحاكمة الطبقةَ العاملة؛ أي من يمتلكون وسائل إنتاج السلع. وكـان يُنظـر إلى "صراع الطبقات"؛ بوصفه السلطة المحركة لكل أشكال التحول الاجتماعي. وفي هذا العـصر الحديث، كان يُنظر إلى الرأسمالية؛ بوصفها أحد أشكال التنظيم الاقتـصادي؛ بوصفها إهداراً لكرامة الشعوب وآدميتها. وقد رسم ماركس، صورة قاتمـة لمستقبل

الشعوب، في ظل سيطرة رأس المال؛ لمستقبل ينتهي به الأمر إلى الثورة، وإلى شكل عادل من أشكال التنظيم الاقتصادي، أطلق عليه اسم "الشيوعية"؛ أي أن تصبح ملكية الاقتصاد وتنظيمه أمراً مشاعاً وشيئاً متاحاً للجميع.

2. كتب فيبر، وهو الذي ربما كان أكثر مؤسسي الحداثة تشاؤماً وواقعية، ما وصفه بقفص البيروقراطية الحديدي، وهو أن السلطة، ستصبح مركزة في يد من لديهم السلطة المستمدة من القانون؛ وأن النتيجة هي أن المجتمع سيصبح أسيراً للقواعد واللوائح؛ فالشعب سيفقد تلقائيته، وسيتبع اللوائح والقوانين، وسيتقبل من دون نقاش، الطرائق الصحيحة لإدارة شؤونه، وسيكون عاجزاً عن التخلص من القوانين التي سنّها أصحاب السلطة.

3. كما تحدث فيبر، عن عملية التنوير؛ حيث تتسلم العقلية العلمية، الزمام من العقلية التقليدية، داخل المجتمعات التي تتعامل والعالم وأحداثه؛ استناداً إلى السحر والخزعبلات والمصادفة. وكان فيبر، يرى أن من العار، أن يسيطر العلم تماماً على المجتمع، وعلى عقول من يعيشون فيه. وكان يعتقد بأن التفكير، قد فقد جزءاً من براءته، وحلت محله رؤية عالمية، تسند إلى حسابات تقوم على تحقيق الأهداف، وتحقيق عنصر الكفاءة، وإزاء ما يتعلق بالسياسة، كان بعض الناس يرى أن هذه النظرة المحدثة العالمية، وهذا العقل العلمي الجديد، أفرزا حساباتٍ واحتكاراً وقسوة في قلوب أصحاب السلطة باسم العقل العلمي، وهو الذي شكل أساساً قوياً لممارسة السلطة على الآخرين.

4. كان دوركايم؛ مثل: ماركس وكونت، إيجابياً إلى حد بعيد، إزاء ما يتعلق بعصر العلم الجديد هذا، ولكنه كان – مثل: ماركس – قلقاً من عملية التحول، من تقاليد الماضي إلى العصر الحديث الجديد. وكان دوركايم، قلقاً من "المشكلات المترتبة على الاندماج"؛ على أساس أنه كلما تغير المجتمع تغيرت الطرائق والأنماط الاعتيادية للتصرفات؛ فـ "عدم الاستقرار" هذا؛ سيؤدي بالمجتمع إلى مشكلاتٍ متعلقة

بالنظام؛ مشكلاتٍ يتعين على القادة السياسيين والدولـة، إيجـاد حلـول لهـا، قبـل أن يتطور العـصر الصناعي الجديد.

التمرين 10.3

استخدمنا في هذا الفصل عدداً من المفاهيم المهمة، تم إدراج بعـضها لاحقـاً. اشرح معنى كل مفهوم باستخدام مفهومك الخاص و/ أو استخدام معجم علم الاجتماع:

- علم الاجتماع؛ بوصفه علماً.
- البرجوازية.
- البروليتاريا.
- الحداثة.
- فرص الحياة.
- الانغلاق الاجتماعي.
- عدم الاستقرار.

التمرين 11.3

للتأكد من صحة مفهومك – أو على سبيل المراجعة – قم بنسخ الجـدول الآتي، واستخدامه؛ لتحديد أوجه الاختـلاف والـشبه بين المفـاهيم الكلاسيـكية الرئيـسية الثلاثـة، تجـاه السلطة والسيـاسة:

	الأفكار الرئيسية حول طبيعة السلطة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية تطبيقها على المجتمع المعاصر
دوركايم				
ماركس				
فيبر				

خلاصة

تمثل الأفكار التي وضعها المؤسسون عن علم الاجتماع الحديث تراثاً هائلاً، ويدين المفكرون المعاصرون والنظريات الجديدة كثيراً لتلك الأفكار الخلاقة. ويرى المفكرون والمنظرون الحداثيون، أن الحاجة مازالت قائمة للجدل مع أشباح المؤسسين، وإلى استخدام أفكارهم وتطبيقها على ظروف العصر الاجتماعية. وهذا قد ينطبق على جميع فروع علم الاجتماع، باستثناء السلطة والسياسة؛ لأن معظم أفكار المؤسسين، كانت تركز على من لديه السلطة، وكيف يستخدمها. وسنتناول في الفصل الخامس، أفكار المؤسسين، وسنحاول تطبيقها على نظريات علم الاجتماع الحديث، إزاء ما يتعلق بالسلطة.

نصائح خاصة بالاختبارات
«تعد الفروق التي حددها فيبر، بين الطبقة والوضع الاجتماعي والمؤسسة، إسهاماً مهماً في دراسة علم السياسة». ناقش هذا الرأي. حدد وجهة نظرك تجاه هذا الرأي، مع مراعاة الوصف الآتي الذي يعد الإجابة النموذجية. الإجابة النموذجية: للحصول على الدرجة العليا، يجب أن تحدد الإجابة بدقة الفكرة التي تعد أهم إسهام. وعند تحديدُ هل الفرق بين الطبقة والوضع الاجتماعي والسلطة، أهم إسهام؟ فإن الإجابة التي تنال المستوى الأعلى من الدرجات، هي الإجابة التي تتناول الإسهامات التي قدمها فيبر، والتي تحدد في النهاية، احتمال كونها مهمة، أو أكثر أهمية، أو أقل أهمية، من حيث الفرق. وستُمنح الدرجة على أساس ما تطرحه الإجابة من أدلة. ويعد التركيز على علم الاجتماع السياسي، مطلوباً في هذه النقطة، وأما بالنسبة إلى الطلاب الذين يطرحون رأيهم تجاه إسهامات فيبر، في علم الاجتماع عموماً، فلن يحصلوا على درجات عالية؛ مثل: الطلاب الذين يركزون على علم الاجتماع السياسي؛ ولذلك، يجب أن يكون رأيك واضحاً ومدعوماً بالدليل. الإجابة الأكثر احتمالاً والأعلى مستوى في الدرجة لـ "أهم إسهام" بديل، هي الأنواع المثالية للقوة التي طرحها فيبر، على الرغم من وجود أنواع أخرى، ولكنها ليست نقطة مهمة في الإجابة؛ كي يحصل صاحبها على الدرجة العليا.

مفاهيم مهمة

- علم الاجتماع؛ بوصفه فلسفة مقابل علم الاجتماع؛ بوصفه سياسة.
- الاشتراكية والشيوعية.
- نظرية دوركايم الراديكالية.
- روح الحداثة.
- التحول الاجتماعي.
- السلطة؛ بوصفها سلطة أو إكراهاً.
- النوع المثالي للسلطة عند وسيبر.
- السلطات: القضائية والتقليدية والكاريزمية.
- مصادر السلطة عند فيبر: الطبقة والوضع الاجتماعي والمؤسسة.
- مشكلات السياسة الحديثة: صراع الطبقات، وقفص البيروقراطية الحديدي، والتحرر من المغالطات، ومشكلات الاندماج/ التكيف.

نقاط موجزة

- يعد أوجست كونت (1798 – 1857)، بصفة عامة مؤسس علم الاجتماع الحديث، وهو علم جديد يساعد على فهم التحولات الصناعية في أوربا، وقد وصف كونت، هذا العلم بأنه فلسفة وسياسة معاً.
- يدين علم الاجتماع الحديث كثيراً لنظريات ثلاثة مفكرين بارزين، يُشار إليهم باسم "المؤسسين"؛ وهم: كارل ماركس (1818 – 1883)، وإميل

دوركايم (1858 – 1917)، وماكس فيبر (1864 – 1920)، وهم الذين أفنوا حياتهم في تحليل السلطة، وعلاقات السلطة في المجتمع، وآراء السياسة وأسبابها.

- جاء ظهور علم الاجتماع؛ بوصفه إحدى طرائق التفكير؛ نتيجة عملية تاريخية أفرزتها قوى التصنيع نفسه، وطرح علم الاجتماع، فكرة أن العلم أداة؛ كي يستخدمها الإنسان في صناعة مصيره السياسي، بدلاً من ترك هذه المهمة للمصادفة أو للحكام الذين يفتقرون إلى النظرة الاستشرافية أو لنزوات التفكير القائم على الخرافات.

- يرى ماركس، أن ادعاء كونت، أن عالم الاجتماع قادر على مساعدة الحكام في اتخاذ قرارات سياسية، يضع علماء الاجتماع من مثل هؤلاء، في جانب أعداء الشعب، مثلهم في ذلك مثل الحكام أنفسهم. وكان ماركس، يؤيد حدوث تحول شامل في المجتمع، وكان يرغب؛ مثل: كونت، في استخدام أفكاره العلمية، في وضع تصور للعالم المثالي، ولكنه كان يبحث عن القرارات السياسية، من دون الاكتفاء بتقديم اقتراحات إلى الحكام؛ كي يطبقوها إذا أرادوا.

- يرى كثيرون أن كونت ودوركايم، منظران للإجماع العام، بينما قامت نظريات ماركس وفيبر، على الصراع. وبرغم هذا، يرى بعض الكتاب، أن دوركايم، كان مخطئاً في تركيزه على الأفكار الوظيفية؛ بسبب الطريقة التي تم بها فهمه واستخدام أفكاره. والترجمة البديلة لكونت ودوركايم، هي رؤية تلك الأفكار؛ بوصفها أكثر تركيزاً على المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم المساواة.

- تعد الأفكار السياسية للمؤسسين، نتاج العصر الذي عاشوا فيه؛ أي نتاج الحداثة. وكان يُنظر إلى المجتمع الصناعي؛ بوصفه نموذجاً يمكن قياس كل المجتمعات الأخرى على أساسه. وبعد التصنيع، ومع ظهور عصر العلم والتكنولوجيا والعقلية العقلانية/ العلمية، استطاع الإنسان تشكيل مجتمعه بالطريقة التي يراها.

- يرى ماركس، أن الطبقة هي أهم ما يسِم المجتمع، وكانت أساس التاريخ كله؛ ومن ثم أساس السلطة. وفي العصر الصناعي، لم تقم قوة الطبقة؛ على أساس العبودية أو الملكية العقارية، وإنما على أساس ملكية أدوات الإنتاج.
- كان فيبر؛ مثل: ماركس، مهتماً بدور الصراع وعدم المساواة في المجتمع، ولكنه وسع نطاق تحليله، بحيث شمل مصادر السلطة التي كانت تقوم على أساس الملكية الاقتصادية فقط، وطرح فروقاً مهمة بين السلطة والإكراه. ويرى فيبر، أن هناك ثلاثة أنواع للقوة السلطوية: السلطة العقلانية - القانونية، والسلطة التقليدية، والسلطة الكاريزمية، وهي تقوم على الطبقة والوضع الاجتماعي والمؤسسة.
- وبرغم هذا، لم يكن المجتمع الحديث خالياً من المشكلات؛ فالتصنيع أفرز تحولاً اجتماعياً، كان قوياً بما يكفي؛ لإفراز قدر كبير من التوتر والقلق.

أسئلة تحليلية

1. كيف كان المؤسسون الثلاثة، ينظرون إلى دور علم الاجتماع في المجتمع؟
2. كان يُنظر إلى كونت ودوركايم؛ بوصفهما من منظري الإجماع العام، بعكس ماركس وفيبر، وهما اللذان كان يُنظر إليهما؛ بوصفهما من أصحاب نظرية الصراع. فهل تتفق وهذا الرأي؟ ولماذا؟
3. هل كان كارل ماركس عالماً؟
4. ما أوجه الاختلاف بين فيبر وماركس؟

الفصل الرابع

نظريات حول طبيعة السلطة وتداولها

مع انتهائك من هذا الفصل، تكون قد:

- فهمت كيف تطورت نظريات السلطة المعاصرة؛ على أساس نظريات علـم الاجـتماع الكلاسـيكية القديمة.
- فهمت كيف تغيرت نظريات السلطة بمرور الزمن.
- استطعت مقارنة النظريات المتضاربة إلى بعضها بعضاً.
- استطعت تقويم نظريات السلطة.

مقدمة

يدين علم الاجتماع كثيراً للنظريات الكلاسيكية القديمة التي طرحهـا مفكـرون؛ مثـل: ماركس ودوركايم وفيبر. (انظر الفصل الثالث)؛ فبفضل هؤلاء المؤسسين، استطعنا الحصول على تعريفات مختلفة للقوة، وحصلنا على آراء متعددة حول آلية عمل العملية السياسية داخـل المجتمع. وتكمن وظيفة علم الاجتماع الحديث، في تقويم نظريات علم الاجتماع حول السلطة وتحديثها، على ضوء التحولات التي طرأت على العالم المعاصر. وبعض هذه التحولات، يدعم النظريات الأساسية التي طرحها المؤسسون، بعكس بعضه آخر يحتاج منـا، إلى تـدقيق لأخـذ الصالح وترك الطالح. ويرى بعض علماء الاجتماع، أن العالم المعاصر تغير إلى حد يستحيل معه استخدام علم الاجتماع القديم؛ لتفسير الحاضر الذي نعيشه.

ومن المحال! تجاهل تراث علماء الاجـتماع القـدماء؛ بـدليل أن النظريـات المعـاصرة تستخدم بعض النظريات الكلاسيكية، حول السلطة والسياسة؛ فعلى سبيل المثال، مـايزال علماء الاجتماع، يستخدمون طرائق آتية، عند تعريف السلطة، ويرون أن علينا:

- تعريف السلطة؛ بوصفها أحد أشكال السيطرة التي تمارسها جماعة ما، على جماعة أخرى: (ماركس وفيبر).
- دراسة الدور الذي لعبه المجتمع في اتخاذ القرارات: (دوركايم).
- دراسة آلية عمل السلطة، على مستوى المؤسسات ومستوى الأفراد: (فيبر).
- تحديد وجود الطبقة الحاكمة التي تستخدم السلطة في تحقيق مصالحها (ماركس).
- تحديد وجود طبقة النخبة التي تحتكر لنفسها من أنواع السلطة، أكثر من الملكية الاقتصادية وحدها: (فيبر).

وقد بدأت هذه الأفكار، تشكل أغلب المناقشات الجدلية في علم الاجتماع، وغالباً ما تنطلق نظريات السلطة التي طُورت داخل المجتمع من هذه القضايا. ويتناول هذا الفصل، نظريات علم الاجتماع، حول السلطة، منذ المنظرين القدماء حتى عصرنا الحالي، بينما سيتم تناول الأفكار النظرية حول دور الدولة وقوتها في المجتمع، في الفصل الثامن.

نظرة تاريخية حول الأفكار

يمكننا تحديد الفترات الزمنية المهمة، إزاء ما يتعلق بنظريات علم الاجتماع، على الرغم من أن بعض الأفكار والمفكرين، يتجاوز حقبهم الزمنية التاريخية، بينما تختفي أسماء وأفكار أخرى؛ لتعود إلى الظهور مجدداً في حقب زمنية لاحقة:

- الثورة الصناعية أو الحداثة: منتصف 1800 – 1920 (وفاة فيبر).
- ما قبل الحرب العالمية الثانية: 1920 – 1940.

- ما بعد الحرب العالمية الثانية: 1950 – 1970.
- النمو أواخر العصر الصناعي، (وهو الذي اتسم بفترات انتعاش وركود اقتصاديين، والتحول من الإنتاج إلى الاستهلاك): 1970 – 1980.
- ظهور حقبة ما بعد الحداثة: 1990، حتى الوقت الحاضر.

التمرين 1.4

بالنسبة إلى كل فترة من الفترات المشار إليها في هذا الفصل، اذكر الحدث أو سلسلة الأحداث العالمية التي أثرت في المجتمع، بدرجة كبيرة في ذلك الوقت، والتي يمكن أن تكون قد أدت إلى حدوث تغير في النظريات المعنية بالمجتمع. يمكنك عمل بحث تاريخي على شبكة الإنترنت، ثم قم بوضع الأحداث ودوّن أثرها في جدول.

يمكننا عبر تلك الفترات، تحديد عدد من التطورات المهمة التي أثرت في أفكار علم الاجتماع؛ مثل:

- تزايد القلق؛ بسبب اختفاء الطبقة؛ بوصفها أحد أشكال الهوية.
- ظهور العولمة، (ومعرفة الدول بها).
- تراجع الثورات الشمولية القائمة على الطبقات بعض الشيء.
- ظهور وسائل الإعلام والاتصالات.
- نمو الشركات العالمية التي تمارس السلطة الاقتصادية الشمولية.
- تراجع النزاعات الدولية، وظهور النزاعات المحلية التي غالباً ما تقوم على أساس الهوية أو العرق.

التمرين 2.4

أعطِ مثالاً محدداً يوضح كل نوع من التطورات المهمة الآتية. يمكنك إنجاز هذه المهمة؛ بوصفها تمريناً داخل الفصل، أو بالمشاركة مع مجموعات. استخدم أرشيف الصحف؛ إذا استطعت الوصول إليه عبر شبكة الإنترنت. حاول إعطاء مثال واحد على الأقل:

الحدث/ التطور	المثال
اختفاء الطبقات	
ظهور العولمة	
تراجع الثورات الشمولية القائمة على الطبقات	
تطور وسائل الإعلام والاتصالات	
زيادة السلطة الاقتصادية للشركات	
ظهور النزاعات المحلية مقارنة إلى النزاعات الدولية	

ويمكننا عبر تلك الفترات التاريخية، رصد عدد من الاتجاهات، في أفكار علم الاجتماع عامة، وأفكار علم الاجتماع السياسي خاصة؛ مثل:

- ظهور نظريات متعددة في علم الاجتماع. (انظر Churton and Brown, 2009).
- محاولة دمج النظريات البنيوية بالنظريات العملية.
- تزايد الاهتمام بأشكال الطبقات. (انظر Kirby, 1999).
- ظهور نظريات تتعامل والفرد؛ بوصفه لاعباً واعياً.
- تزايد الوعي بأسلوب الحياة؛ بوصفه ظاهرة فردية، بدلاً من كونه ظاهرة جماعية.

علم الاجتماع السياسي الجديد

وصف بعض الناس، نظريات علم الاجتماع الحديث عن طبيعة السلطة والسياسة، بأنها "علم الاجتماع السياسي الجديد"؛ نظراً إلى اختلافه الشديد عن نظريات المؤسسين. (انظر الفصل الثاني)؛ فعلى سبيل المثال، تركز النظريات الحديثة حول السلطة، على:

- المستويات الأدنى للصراع على السلطة؛ مثل: اللغة أو التفاعل بين الأشخاص.
- الأشكال "الحياتية" للصراع السياسي؛ مثل: الجنس والعرق. (انظر Kirby, 1999).
- السياسة الثقافية القائمة على المحاولات التي تقوم بها جماعات صغيرة؛ للسيطرة على مجالات الحياة الاجتماعية؛ مثل: العلماء الذين يمارسون نفوذهم على التعريفات الخاصة بالحقيقة.
- أثر العولمة في المجتمعات المختلفة.
- تنامي اللامبالاة بالسياسة، في النظم الديمقراطية الغربية. (انظر الفصل الخامس).
- قوة الإعلام؛ بوصفه أداةً للسيطرة والإقناع. (انظر Johns and Johns, 1999).
- تزايد حيرة الشعوب، تجاه النظريات السياسية التي كانت سائدة في وقت من الأوقات. (انظر الفصل السادس).
- اختفاء الطبقة؛ بوصفها قوةً محركة للعمل السياسي.
- تنامي الحركات السياسية القائمة على أسلوب الحياة والسياسة الثقافية؛ مثل: المحافظة على البيئة، وهي الحركات التي يبدو أنها حلت محل السياسة التقليدية القائمة على الطبقات.
- تراجع الطبقة؛ بوصفها أحد مصادر السلوك الانتخابي.

وبرغم ميل بعض النظريات الحديثة عن السلطة، إلى الابتعاد عن نظريات المؤسسين، فإن الاطلاع على نظريات القدامى، يظل أمراً مفيداً. ولا يمكن فهم تلك النظريات، إلا إذا فهمنا التاريخ الثقافي الذي يقف وراء تلك الأفكار المعاصرة؛ ومثلما أن هناك عالمَ اجتماع يسعى لتغييب علماء الاجتماع القدامى، عن التحليل الاجتماعي المعاصر، فإن هناك - أيضاً - عالمَ اجتماع آخر حريصاً على المحافظة على التراث القديم لعلم الاجتماع.

طرائق التفكير في نظريات علم الاجتماع حول السلطة

هناك طريقتان رئيسيتان؛ لدراسة نظريات علم الاجتماع، حول طبيعة السلطة ودورها في المجتمع:

- السرد التاريخي؛ أي التسلسل الزمني.
- السرد الموضوعي؛ أي الأفكار والقضايا المثارة الشائعة.

فإزاء ما يتعلق بالتطور التاريخي، شهدنا ظهور النظريات الآتية:

- نظريات النخبة الكلاسيكية.
- علوم الاجتماع التفسيرية.
- النظريات الوظيفية التي وضعها تالكوت بارسونز.
- النظريات الجماعية الشمولية.
- العودة إلى علوم الاجتماع التفسيرية.
- الماركسية الجديدة.
- نظريات حكم النخبة التي تأثرت بكل من: الماركسية الجديدة، وعلم الاجتماع الذي وضعه فيبر، وهي التي يُطلق عليها - أيضاً - نظريات النخبة الراديكالية.

- النظريات الجماعية الشمولية الجديدة.
- النظريات المنادية بالمساواة بين الجنسين.
- نظريات اليمين الجديد.
- نظريات ما بعد الحداثة، ونظريات ما بعد البنيوية.

وإزاء ما يتعلق بالموضوعات والقضايا والأفكار الشائعة التي عبرت عنها هذه المجموعة الرائعة من النظريات، يمكننا رصد ملحوظتين متعارضتين، حول المجتمع:

- "السلطة في المجتمع ديمقراطية"، وهي وجهة النظر التي نادت بها النظريات الوظيفية والشمولية الجديدة و"اليمين الجديد".
- "السلطة في المجتمع غير ديمقراطية"، وهي وجهة النظر التي تبنتها نظريات النخبة الكلاسيكية والماركسيون الجدد، ونظريات حكم النخبة التي تأثرت بفيبر، ونظريات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية.

وقد حرص ستيفن لوكس (1974)، على توضيح الفارق بينهما، على النحو الآتي:

يمكن تقسيم مفاهيم السلطة، إلى نوعين شديدي الاتساع: فأولاً، هناك نظريات متضاربة، وتميل إلى التركيز على الصراع: (الفعلي أو المحتمل)، والمقاومة، ويبدو أن تلك المفاهيم، تفترض تلك الرؤية التي تتعامل والعلاقات الاجتماعية أو السياسية مسبقاً؛ بوصفها تنافسية ومتصارعة فيما بينها، أما من الناحية الأخرى، فهناك المفاهيم التي لا تشير إلى أن بعض الناس قد يربح على حساب بعض آخر، وتكتفي بالإشارة إلى أن "الكل" رابح؛ فالسلطة قدرة جماعية أو إنجاز جماعي، ويبدو أن مثل هذه المفاهيم، يستند إلى الرؤية التي تعد العلاقات الاجتماعية أو السياسية، عواملَ منسجمة أو عوامل مجتمعية. (Lukes, 1974, p.636).

ويلفت النظر، أن من بين النظريات التي ترى أن السلطة، "لا" تُستخدم بأسلوب ديمقراطي، يمكننا أن نلاحظ فرقاً آخر بين:

- "النظريات التي ترى أن السلطة، يجب أن تكون ديمقراطية": الماركسية الجديدة، ونظريات حكم النخبة التي وضعها فيبر، ونظريات المساواة بين الجنسين، وبعض نظريات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية.
- "النظريات التي ترى أن السلطة، لا يمكن - وربما لا ينبغي لها - أن تكون ديمقراطية": نظريات النخبة الكلاسيكية.

سيساعدك التمرين 3.4، في معرفة هذه الفروق في مجتمعك.

التمرين 3.4

فكر في الثقافة، والمجتمع الذي تعيش فيه، واطرح، من خلال مجموعات صغيرة، بعض الأمثلة حول الطرائق التي تجعلك تعتقد بأن المجتمع ليس له/ (ولكن ينبغي له) أن يكون ديمقراطياً، وأمثلة حول مجالات الحياة الاجتماعية؛ حيث لا يمكن المجتمع/ (وربما لا ينبغي له) أن يكون ديمقراطياً؛ فعلى سبيل المثال، قد ترى أن المدارس لا بد أن تُدار بأسلوب ديمقراطي، بشكل أكبر مما هو حاصل اليوم، ولكنك لا يمكنك أن تدير وحدة عسكرية بأسلوب ديمقراطي.

ضع أمثلتك في الجدول الآتي. هل تعد بعض القوائم أطول من بعضها الآخر؟ ولماذا؟ قارن أفكارك إلى أفكار المجموعات الأخرى. هل تعتقد بأن الطلاب الذين يعيشون في المجتمعات الأخرى، على مستوى العالم، يمكنهم أن يطرحوا قوائم مشابهة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فلمَ؟

أمثلة حول المجالات التي يتعين أن تكون أكثر ديمقراطية مما هي عليه اليوم	أمثلة حول المجالات التي لا يمكن - ولا ينبغي - تنظيمها بأسلوب ديمقراطي

بالنسبة إلى النظريات التي تركز على مستويات المجتمع المحدودة، أو التي على نطاق ضيق – مدلول الفرد ودوافعه وتفاعله – فغالباً ما يصعب تطبيقها على الفئات الأخرى؛ لأنها لا تنظر إلى المجتمع على نطاق واسع، بل تركز على آلية عمل السلطة بين مجموعات صغيرة من الأفراد في الحياة اليومية. ونحن نطلق على تلك النظريات، اسم النظريات التفسيرية؛ لأنها تُعنى بفهم كيفية تفسير الأفراد للمجتمع من حولهم. وهذه النظريات، مختلفة تماماً عن النظريات البنيوية الطابع أكثر؛ مثل: النظريات الوظيفية والماركسية التقليدية التي تتعامل والطريقة الكلية، حول آلية تشكيل المجتمع ككل. وسنبحث الآن، نظريات علم الاجتماع المختلفة تلك، وسنناقش نظريات علم الاجتماع التفسيرية، علاوة على الأفكار الحديثة لنظريات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، بدراسة نظريات علم الاجتماع التي تحاول فهم آلية عمل السلطة في الحياة اليومية، على مستوى محدود، أما نظريات السلطة المعاصرة التي تحاول فهم دور السلطة في المجتمع، فستتم مناقشتها في الفصل الخامس.

نظريات الديمقراطية في المجتمع

تميل نظريات الديمقراطية في المجتمع، إلى الإيجابية بشكل أكبر، إزاء ما يتعلق بدور السلطة في المجتمع، ووضع أصحاب السلطة أنفسهم وتصرفاتهم. وتتفق النظريتان الوظيفية والتعددية، بوجود عنصر "مشترك" في عملية اتخاذ القرار؛ بمعنى أن الفرصة متاحة أمام "المجتمع كله"؛ لأن يقول كلمته. وتعتقد كلتا النظريتين أن الحكام يعملون بما يخدم مصلحة "الجميع"، بأسلوب "نيابي" عادل. والفرق الوحيد بينهما، هو أن الأخيرة أكثر تركيزاً على دور الصراع والحلول الوسطى.

النظرية الوظيفية

يرى تالكوت بارسونز Talcott Parsons (1960 – 1967)، أن السلطة شيء من إفراز المجتمع، وأنها تُستخدم لصالح المجتمع ككل. وينتقد بارسونز نفسه، النظريات الأكثر ميلاً إلى اليسار، (انظر الفصل الخامس)؛ بسبب تركيزها الشديد على كيفية استخدام القادة

والحكام القوةَ في تحقيق أهدافهم الشخصية، بينما يعتقد بارسونز، بأن السلطة تقوم على الاتفاق المتبادل، واتخاذ القرار بشكل جماعي؛ فهو يقول:

> تعد السلطة أداة عامة أو مورداً عاماً في المجتمع، ولا بد من تقسيمها أو تحديدها، ولكن لا بد - أيضاً - من إظهارها، كما أن لديها وظائف جماعية وتوزيعية؛ فهي القدرة على حشد موارد المجتمع؛ لتحقيق أهداف التزام "عام". (Parsons, 1960, p.221).

ويرى بارسونز، أن السلطة ليست ثابتة أو متعلقة بمكان معين داخل المجتمع، ولا تحتكرها مجموعة ما، أو شخص ما؛ فشأن السلطة أكثر مرونة، من حيث انتقالها من جماعة إلى أخرى، ومن قرار إلى آخر. ويعد القادة المنتخبون في المجتمعات الصناعية الديمقراطية الغربية، أمناء على السلطة؛ فهم يحتكرون السلطة التي منحهم المجتمع إياها؛ ولذلك، يمكن أن نقول: إن السلطة تنتقل من المجتمع إلى القادة المنتخبين؛ لاستخدامها في الأغراض التي حددها كل فرد في المجتمع. وقد تأثرت هذه الفكرة، بالفكرة الوظيفية العامة القائمة على الموافقة الجماعية؛ أي الإيمان بأن أفراد المجتمع، لديهم رؤية جماعية تجاه أهداف مجتمعهم، وتجاه كل النشاطات الموجهة نحو هذه الأهداف المشتركة.

ويرى جي روشيه Guy Rocher (1974)، أنه يمكن تحديد خمسة عناصر أساسية، إزاء ما يتعلق برؤية بارسونز، للقوة؛ وهي:

- أن السلطة تعمل في نطاق الفعل ورد الفعل، بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل، فهي قوة متغيرة وغير محددة بمكان؛ فالأفراد الحائزون السلطةَ يستخدمون السلطة التي خُوِّلوا بها، ويقومون بإعادة توزيعها من خلال القرارات. وهم لا يتشبثون بالسلطة ولا يدخرونها لمصالحهم الشخصية.

- أن السلطة مثل المال؛ أي رمزية، من حيث طبيعتها، وليست شيئاً فعلياً، على الرغم من تداولها بين أفراد المجتمع كله، بل هي شكل من أشكال التبادل؛ حيث يقرر المجتمع من يُسمح له بالسحب من مستودع السلطة الذي يملكه المجتمع.

- أن السلطة لا تعرف حجماً ثابتاً، ولكن الحجم المتاح للقادة يتفاوت، وفي بعض الحالات، يمكن إتاحة اتساع أكبر من السلطة للتداول. ومرة أخرى، تعد هذه الصورة، تشبه المال في الاقتصاد؛ بمعنى إمكانية الارتفاع أو الهبوط لمؤشر مساحة السلطة.

- تعد السلطة، وسيلة يمكن من خلالها تحقيق أهداف جماعية، على يد القادة المنتخبين؛ لتمثيل المجتمع ككل، ولكن كل قيادة منتخبة جديدة، تحتاج إلى أن تثبت للمجتمع قدرتها وفعاليتها، في تحقيق الأهداف الجماعية تلك. ويجب على القيادة، أن تثبت أنها قادرة على توزيع السلطة الجماعية واستخدامها بأسهل الأساليب، وبربح أكبر لكل الأفراد، وإلا فسيكون نصيبها عدم الترشح للانتخاب مرة أخرى.

- ويرى بارسونز، أن القوة تختلف عن السلطة؛ فالأولى تعني القدرة على استخدام الموارد لتحقيق أهداف جماعية؛ أي تتعلق بالفعل والإنجاز، ولكن الثانية تعني الوضع الاجتماعي الذي يمنح الجماعات والأفراد الحق في استخدام السلطة، ومع هذا الحق، تأتي سلسلة من القواعد المتفق عليها، وهي التي وضعها المجتمع حول كيفية تصرف الحائزين هذه القوة؛ فالسلطة قانون لحائزي السلطة، وهي الحق المشروع في استخدام قوة المجتمع؛ لتحقيق الصالح العام.

التمرين 4.4

عليكم استخدام عناصر روشيه الخمسة الأساسية، في طرح أمثلة حول كيفية ترجمة نظريات بارسونز، إلى أمثلة في مجتمعنا المعاصر. ويمكنكم أن تقوموا بذلك؛ بوصفه نشاطاً فصلياً، أو بوصفكم أفراداً أو جماعات. يمكنكم استخدام الجدول الآتي إذا أردتم:

نظرية بارسونز الوظيفية حول السلطة:

السلطة كمّ متغير	
تشبه السلطة المال (رمزية) – أحد أشكال التبادل	
لا توجد مساحة ثابتة للقوة	
السلطة هي الوسيلة التي يمكن تحقيق أهداف جماعية بها	
القوة مختلفة عن السلطة	

تختلف هذه النظرية تماماً عن الموقف الماركسي، تجاه السلطة، وهو الذي يرى أن جماعة حاكمة صغيرة - أي من يمتلكون الاقتصاد ويتحكمون فيه - تحتكر السلطة لنفسها، وتستغلها في تحقيق مآربها الخاصة، على حساب أفراد المجتمع الآخرين.

ويرى إيان ماكنزي Iain MacKenzie (1999)، أن من الأفضل أن نتعامل ووجهة نظر بارسونز، تجاه السلطة؛ بوصفها قوة، بدلاً من الموقف الماركسي الذي يرى أن السلطة تعني الممارسة. ويرى بارسونز، أن السلطة، هي القدرة التي تمنحها الجماعة للأفراد؛ للتصرف نيابة عنهم، ولتحسين مستويات معيشتهم بطريقة متفق عليها.

ومن بين الموضوعات الرئيسية التي تحفل بها نظرية بارسونز، مقارنة السلطة إلى الاقتصاد أو كيفية تداول المال في المجتمع؛ فعلى سبيل المثال، يقوم بعض أفراد المجتمع، بإقراض الأموال، ويجوز للآخرين اقتراض تلك الأموال. ويتوقع الأفراد الذين يودعون أموالهم في البنوك، أن يعتني البنك بأموالهم، وأن يستخدمها في ترسيخ مصالحهم؛ أي استخدامها في سداد الفوائد؛ حتى يمكنهم زيادة هذه الأموال. ويرى بارسونز، أن تلك هي الطريقة التي يتم من خلالها تداول السلطة في المجتمعات الديمقراطية الغربية؛ فالسلطة إقراض واقتراض في آنٍ واحد، والأغلبية يقرضون القادة المنتخبين، السلطة؛ لاستخدامها بما يخدم مصالحها. وتطرح النظرية الشمولية صورة مشابهة للقوة.

النظرية التعددية

ترى هذه النظرية - كما هو واضح من الاسم - أن هناك مصادر كثيرة للقوة في المجتمع؛ أي "تشكيلة" كبيرة لجماعات مؤثرة في اتخاذ القرار. وتعد هذه النظرية، وهي التي اعتنقها مفكرون؛ مثل: روبرت إيه. دال Robert A. Dahl (1961)، السلطة سلعة متحركة، أو بضاعة متداولة، أو شيئاً يتغير بتغير الزمن، ويعكس إرادة الأفراد، ويتغير تبعاً لتغير تلك الإرادة عبر الزمن. وقد تناول دال، في كتابه: **من يحكم؟** *Who Governs*، عمليات صناعة القرار في المجتمع، وحاول دراستها في ظل نخبة حاكمة محدودة، لديها

القدرة على اتخاذ القرار، أو في ظل توافر السبل أمام المجتمع ككل؛ للمشاركة في عملية اتخاذ القرار. ويرى دال، أن كل مجتمع يحتوي على "تشكيلة" واسعة من الجماعات المحلية المسؤولة عن صناعة القرار، تتنافس كلها معاً؛ لتمرير آرائها ومصالحها. وهذه المنافسة المحلية، تنعكس على شريحة عريضة من المجتمع ككل، مع وجود جماعات مختلفة مشاركة في صراع على السلطة، لا يمكن تسويته إلا بعملية اتخاذ القرار القائم على تقديم تنازلات.

وهنا نلمس الفرق الجوهري بين النظرية الوظيفية، (وهي التي تبناها بارسونز)، والنظرية التعددية، (وهي التي تبناها دال، وآخرون).

- النظرية الوظيفية، وهي النظرية التي تدرس القرارات الجماعية للمجتمع ككل؛ أي الأهداف الجماعية التي تم تحديدها، بعملية الإجماع العام.

- النظرية التعددية، وهي النظرية التي تدرس المنافسة والتنازلات داخل الإجماع العام. ويرى أصحاب هذه النظرية، أن هناك اتفاقاً جماعياً عاماً، حول أهداف المجتمع وحول آلية عمل العملية الديمقراطية، ولكنْ، داخل هذا الاتفاق، يوجد كثير من الخلافات حول المسار الذي يتعين على المجتمع أن يتخذه؛ لتحقيق أهدافه؛ وهكذا، يوجد لدينا منافسة بين الجماعات المختلفة الباحثة عن مصالحها الخاصة، ثم هناك عملية التنازلات والمفاوضات؛ لبلوغ نتيجة تحظى بقبول الأطراف كافة؛ فكل الأفراد ينالون أهدافهم، ولكنْ، ليس بالضرورة دائماً.

ويرى مارش Marsh (1983)، عند وصف السمات الرئيسية للنظرية التعددية أو النظرية التعددية الكلاسيكية؛ كما يحلو له أن يسميها، أن:

> الجماعة الكلاسيكية ترى أن السلطة؛ تعني تداولها من دون تركيزها في يد جماعة معينة، وأن المجتمع مكون من عدد كبير من الجماعات التي تمثل كلها، المصالح المهمة المختلفة للسكان الذين يتنافسون فيما بينهم، على ممارسة النفوذ أو السلطة على الحكومة. وتتم تلك المنافسة في إطار اتفاق على "قواعد اللعبة". (Marsh, 1980, p.10).

وقد تشمل الجماعات المتصارعة على السلطة:

- الحكومة.
- حكومة المعارضة.
- الخلافات داخل الأحزاب السياسية، بين نواب البرلمان الذين يتبنون موقف الأحزاب.
- الرموز الدينية.
- الجماعات الدينية المحلية.
- الإعلام.
- جماعات الضغط. (انظر الفصل السابع).
- النقابات التجارية.
- النقابات المهنية.
- الأجهزة والهيئات الحكومية المنظمة للوائح.
- رؤساء الشركات.

التمرين 5.4

استخدم أرشيف الصحف على شبكة الإنترنت، (أو أرشيف عدد من الصحف اليومية)؛ لإعداد بحث حول قضية ما، على المستويين الخارجي أو الداخلي، أو على مستوى المنطقة التي تعيش فيها؛ حيث يوجد عدد من الجماعات المتنافسة على السلطة. حاول طرح مثال تتعرض فيه المصالح المتصارعة للخطر. عبر بأسلوبك عن طبيعة هذا الصراع؛ أي الجماعات أقواها نفوذاً في حسم هذا الصراع؟ ولماذا؟

لا يفتقر وضع الصراع في إطار الاتفاق العام للعدل؛ حيث يدلي كل فرد بدلوه، وحيث توجد كل الأصوات؛ الأمر الذي يمكن مسؤولي الحكومة - من القادة المنتخبين - من الاستماع إلى طلبات الأفراد وتلبيتها. وداخل هذا النموذج التعددي، يوجد - أيضاً - تصور حول معنى الفرد في المجتمع. ويميل أصحاب هذه النظرية، إلى عدّ الفرد واعياً بشكل أكبر بكثير، مما تعده النظريات البنيوية؛ مثل: الماركسية التي تعد الفرد إنساناً آلياً ثقافياً خاضعاً للأيديولوجية فقط، وعاجزاً عن التفكير بنفسه. (انظر الفصل الثالث). ويرى أصحاب هذه النظرية، أن الأفراد قادرون على تقويم المجتمع، وعلى أن يحددوا بأنفسهم، الاتجاهات المستقبلية التي يريدون من قادتهم اتخاذها، وأنهم يتميزون بالفعالية؛ لإيصال رسالتهم.

انتقاد النظرية التعددية

هناك انتقادان رئيسيان للنظرية التعددية في أدبيات علم الاجتماع: الأول، انشغالها بعملية اتخاذ القرار، وتجاهل المظاهر أو الوجوه الأخرى للقوة. ويصف الماركسيان ويسترجارد وريسلر (1976)، النظرية بالسذاجة؛ بسبب تركيزها على قرارات، يمكن وصفها بأنها غير مؤثرة، وهو ما يتجاهل كنه السلطة الحقيقي الذي يشكل المجتمع من دون أن يلاحظه أحد؛ ومن ثم احتسابه أمراً مسلماً به، لا يقتضي المناقشة. وقد ذكر العالمان، أن «أنصار النظرية، لا يدخرون وسعاً في تجنب التساؤلات المهمة؛ ولأنهم لا يرون تلك التساؤلات، نجدهم ينتهون إلى أنه ليس هناك ما يستحق معرفته». .(Westergaard and Resler, 1976, p.245)

ويرى فلويد هنتر Floyd Hunter (1953)، وهو الذي يمكن وصفه - كما فعل سي. رايت ميلز (انظر الفصل التاسع) - من نخبة المنظرين الراديكاليين، أن كتاب دال، من يحكم؟ يتجاهل قدرة النخب غير المنتخبة وغير النيابية على التحكم في قرارات المجتمع، وانتزاع تلك القرارات من يد المجتمع نفسه. وقد طرح هنتر في كتابه: **بنية السلطة المجتمعية** *Community Power Structure*، دراسة حول إحدى المدن الأمريكية التي لا

يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة مطلع الخمسينيات، ووجد أن القرارات المتخـذة، لم تعكس إلا مصالح الأقليات، وأن هناك كثيراً من القرارات التـي تـم اتخاذهـا مـن دون وجود مشاركة حقيقية، من أي جماعات أخرى، إلا النخب السياسية نفسها.

النظرية التعددية الجديدة

انتقد بعض المفكرين، آراء أنصار هذه النظرية الكلاسيكيين، حول وجـود تنـازلات ديمقراطية، ما بين مجموعة مصادر السلطة المحليـة، مؤكـدين أن بعـض الجماعـات، أكثـر نفوذاً من أخرى بكثير، وأن مقارنة حجم السلطة التي تمتلكها الجماعات؛ بوصفها متساوية مع بعضها بعضاً؛ تعني تجاهل الصورة العامة ككل، وهي أن صنع القرار، أسـهل بالنـسبة إلى جماعة ما، مما هو عليه بين الجماعات الأخرى.

- وقد أدت تلك الملاحظة بـبعض النـاس، إلى رفـض النظريـة الـشمولية رفـضاً تامـاً، مؤكدين أن المجتمع ليس ديمقراطياً؛ لأن بعض الأصوات أقوى من بعضها الآخـر. وهذا واضح في أفكـار هنـتر (1953)، ورايـت ميلـز Wright Mills (1956)، وهمـا اللذان يمكن وصفهما بأنهما من منظري "النخبة الراديكالية"؛ لأنهما يشيران إلى وجود نخبة حاكمة، لها مـن سـبل الوصـول إلى صـناعة القـرار، أكثـر ممـا لـدى الجماعـات الأخرى. ويشبه هذا النوع من الأفكار، أفكار ماركس وفيبر، حول الـسلطة إلى حـد كبير؛ حيث يُنظر إلى السلطة؛ بوصفها في يد جماعة حاكمة، أو – كـما في حالـة فيـبر – مجموعة من جماعات النخبة التي تستخدم السلطة، في تحقيق مآربها الخاصة.

- الفكـرة الثانيـة، وهـي التـي طرحهـا كتـاب؛ مثـل: ريتـشاردسون وجـوردان (Richardson and Jordan, 1979)، هي تحديد وضع جماعـة النخبـة الـشمولية، وهي صورة محدثة من الشمولية الكلاسيكية التي تعد أكثر شيوعاً في كتابات دال. وهناك مجموعة مختلفة من النظريات المحدثـة التـي تـأثرت بأنـصار الـشمولية، في علـم الاجتماع المعاصر.

المذهب التعددي النخبوي

يشير موقف ريتشاردسون وجوردان، إلى وجود بعض الجماعات التي تصغي إليها الحكومة أكثر من غيرها، وإلى وجود فريق من الجماعات المحترمة، يمثل جماعة النخبة نفسها؛ فالسلطة وعملية اتخاذ القرار، ماتزالان تُمارَسان بصورة تعددية، لا بصورة متساوية؛ كما جاء في أفكار دال؛ وقد تكون الجماعات التي تعمل لصالح النشاطات التجارية – على سبيل المثال – قادرة على التأثير في رأي الحكومة، أكثر من جماعات حماية البيئة؛ لأن الأولى قادرة على ممارسة قدر أكبر من السلطة.

وقد أدت هذه الملاحظة، بجرانت (Grant, 1985)، إلى التمييز بين:

- الجماعات الداخلية.
- الجماعات الخارجية.

فالأولى أكثر قوة؛ لأن الحكومة تصغي إليها أكثر من غيرها. (يواصل الفصل السابع طرح نقاش كامل حول دور جماعات الضغط في العملية السياسية).

النخب المفككة

يتحدث مارش (1983)، عن تشرذم الجماعات الساعية للتأثير في الرأي وعملية اتخاذ القرار؛ ما يعني أن عملية اتخاذ القرار، تضم عدد جماعات أكبر من غيرها، ولكن لا يوجد تماسك، أو استقرار حقيقي، بين الأفراد الذين قد يشكلون إحدى جماعات النخبة. ويرى كتاب؛ مثل: رايت ميلز، أن نخب رجال الأعمال والنخب العسكرية والسياسية، تحدد كلها آلية عمل المجتمع، وخاصة في الولايات المتحدة؛ حيث وضع ميلز مؤلفاته، أما بالنسبة إلى مارش، فإن العلاقات بين جماعات النخبة، تبدو أقل اقتداراً وقوة؛ أي مشرذمة. وتميل جماعات النخبة إلى تغيير مواقفها من وقت إلى آخر؛ وربما كان ذلك بسبب قيام الحكومات والأحزاب السياسية الحاكمة نفسها، باحتواء الصراعات الداخلية في ظل وجود بعض

القادة ونواب البرلمان والدوائر الرسمية التي تؤيد جماعة معينة، وبعض آخر يؤيد جماعات أخرى. وهذه المجموعات لا تتآلف وبعضها بعضاً، ولكنها سلسلة من جماعات النخبة التي غالباً ما يعارض بعضها بعضاً، ولكن الحكومة تستمع إليها أكثر مما تستمع إلى الجماعات الخارجية التي قد تُعرَّض للتجاهل أو النقد في المناقشات العامة.

نخب جماعات الفيتو

وللاستمرار في تحليل أي المجموعات لديها حجم قوة أكبر من الأخرى، ابتكر ليندبلوم Lindblom (1977)، مصطلح "جماعات الفيتو" الذي يشير إلى موقف تتمتع فيه بعض المجموعات، وخاصة الجماعات ذات المصالح التجارية، بحق الاعتراض على القرارات التي تتخذها الحكومة؛ أي تتمتع بالقدرة على ممارسة الضغط؛ بهدف عرقلة بعض القرارات المحتملة التي تتخذها الحكومات أو بهدف إلغائها؛ على أساس أن تلك الجماعات، تتمتع بخبرة حقيقية في المجال الذي تعمل فيه. وتتفوق تلك الجماعات من حيث الخبرة على الحكومة التي تحترم خبرتها المتفوقة؛ الأمر الذي يمنح تلك الجماعات قدراً كبيراً من السلطة، وتمثيلاً أقل لمصالح أغلبية الناخبين؛ فجماعات النخبة المصرفية - على سبيل المثال - في الولايات المتحدة والمجتمعات الرأسمالية الغربية التي كانت تحظى، حتى الأزمة المالية عام 2009، باحترام الحكومات؛ بحكم خبرتها في القضايا الاقتصادية. اطرح رأيك حول مظاهر جماعات المصالح، من خلال حل التمرين 6.4.

التمرين 6.4

1. تعني جماعات النخبة، اندماج عدد من الجماعات الداخلية؛ لتشكيل نخبة قوية. اطرح أمثلة حول الجماعات الداخلية القوية المنتشرة في عالم اليوم.
2. يرى المنظرون المؤمنون بالنخب المفككة، أن من الممكن قيام صراع بين الجماعات الداخلية داخل النخبة الواحدة؛ فأي من الجماعات التي أدرجتها في السؤال الأول، يمكن توصيفه بأنه في صراع ضد بعضها بعضاً؟
3. تتمتع جماعات الفيتو بالسلطة في عرقلة قرارات مهمة. اطرح أمثلة على الجماعات المنتشرة التي تتمتع بهذه السلطة، على مستوى العالم اليوم.

نظريات حول الظلم وعدم المساواة في المجتمع

بينما تؤكد النظريات الوظيفية والتعددية الكلاسيكية، طبيعة السلطة المتفق عليها أو المتداولة، نجد أن المنظرين الآخرين، اتخذوا موقفاً أكثر انتقاداً، بدراسة عدم المساواة في السلطة، وانعدام الفرصة أمام بعض الأفراد؛ للمشاركة في عملية اتخاذ القرار. وهذه النظريات، تشاطر النظرية التعددية الجديدة، الاعتقاد بأن بعض الجماعات يتمتع بقدر أكبر من القوة مما لدى الجماعات الأخرى، ولكن تلك النظريات، تنتقد عدم المساواة في المجتمع. والاستثناء الوحيد - وهذه هي النظرية الأولى التي نناقشها هنا - هو ما يُطلق عليه النموذج النخبوي الكلاسيكي الذي يرى عدم المساواة أمراً طبيعياً، بل يعده مستحباً.

نظريات النخبة التقليدية

ترصد نظريات النخبة التقليدية، وجود نخبة حاكمة صغيرة، وغياب الديمقراطية في المجتمع. وتعد هذه، نظرية نخبوية يسارية. ويرتبط هذا الموقف، وهو الذي يُطلق عليه اسم نظرية النخبة التقليدية، باسم ثلاثة مفكرين إيطاليين؛ هم:

- نيكولو ميكيافيللي Niccolo Machiavelli (1469 – 1527).
- فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1849 – 1923).
- جيتانو موسكا Gaetano Mosca (1858 – 1941).

وبرغم تباعد الفترة الزمنية بين ميكيافيللي وباريتو وموسكا، فإن أفكارهم تتشابه إلى حد كبير. وتقوم الفرضية الأساسية لأعمالهم، على أساس الاعتقاد بضرورة منع الشعب من السيطرة على آلية عمل المجتمع؛ لأنه ليس الأكفأ للقيام بهذه المهمة.

ويرى ميكيافيللي، في كتابه الأمير، أنه من الممكن التمييز بين نوعين من الحكام: الحاكم الذي يحكم بالطرائق القانونية، والآخر الذي يستند حكمه إلى استخدام العنف. ويشبه ميكيافيللي، الحكام الماكرين بالثعالب، والحكام العنيفين بالأسود؛ لأن سيطرتهم على المجتمع تقوم على القوة. ويتبنى باريتو، رأي ميكيافيللي نفسه، ولكنه يرى أن السلطة بين هذين النوعين من النخب - الثعالب والأسود - متداولة بين الاثنين؛ بمعنى أن حكم النخبة يقوم على تداول النخب، وهي عملية تتسم بالتغير المستمر بين الأسود، ثم الثعالب، ثم إلى الأسود مرة أخرى؛ والسبب في ذلك، أنه على الرغم من قدرة بعض النخب على السيطرة على المجتمع؛ بفضل قدرتها على الخداع (الثعالب)، فإنها غالباً ما تفتقر إلى القوة الفعلية اللازمة؛ للمحافظة على السلطة عند ظهور منافسين جدد، وبدلاً من ذلك، تأتي النخب القوية؛ لتحل محلها (الأسود)، ولكنها عاجزة أيضاً عن الاحتفاظ بالسلطة؛ لأن العنف المستخدم في السيطرة على المجتمع لا يدوم طويلاً؛ مثلما يدوم الحق القانوني في ممارسة الحكم. وهذا التداول بين النوعين، يتواصل في المجتمعات المعاصرة.

ويعتقد موسكا؛ مثل: باريتو، بأن حكم النخبة أمر عادي وشيء طبيعي في المجتمعات البشرية؛ (كما هي الحال عليه بالنسبة إلى مجتمع الحيوانات)؛ حيث يحتكر القوي عصا القيادة؛ ويشبه ذلك، إلى حد ما، أفكار بعض المنظرين الوظيفيين، تجاه عدم المساواة؛ لأن مَن يقود، هو ما يُعدّ الأقدر على حمل شارة القيادة، والفرق هو أن بارسونز، يركز أكثر من ميكيافيللي، على الطبيعتين الديمقراطية والنيابية لهذا الحكم.

التمرين 7.4

برغم أنه يمكن أن نقول: إن بريطانيا المعاصرة ليست مثالاً جيداً على الثعالب والأسود الذين يتداولون السلطة، فإن هناك دولاً، يمكن أن نقول: إنها تستخدم هذا النوع من السلطة. اذكر بعض الأمثلة؛ (ربما في أوربا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية)، حول أنواع الحكم تلك في التاريخ الحديث، أو التي مازالت قائمة في المجتمع حتى اليوم.

الماركسية التقليدية والماركسية الجديدة

تميل أفكار باريتو وموسكا، حول حكم النخبة، إلى التركيز على السمات الشخصية للنخب نفسها؛ فبعضها قادر على اكتساب السلطة بفضل المكر والدهاء، وبعضها الآخر بفضل الحجم أو الرغبة في تهديد الآخرين واستخدام العنف ضدهم. وبرغم هذا، يُعنى التحليل الماركسي لحكم النخبة، بالطبيعة البنيوية للقوة؛ ما يعني أن السلطة لا تأتي من سمات الفرد أو من السمات الشخصية، وإنما من وجودها في البنية الطبقية للمجتمع.

الماركسية التقليدية

يرى ماركس – كما شرحنا في الفصل الثالث – أن السلطة مستمدة من امتلاك وسائل الإنتاج؛ ما يعني أن من يملكون السلطة في المجتمع، ليسوا "نخبة" حاكمة، وإنما "طبقة" حاكمة؛ لأنها تستمد قوتها من الملكية الاقتصادية؛ أي امتلاك "وسائل الإنتاج".

وتنتقد الأفكار الماركسية، بشدة، مواقف علم الاجتماع الأخرى؛ مثل: النظريات الوظيفية والتعددية ونظريات النخبة الكلاسيكية، كما شرحنا آنفاً. ويطرح المفكرون الماركسيون المحدثون، عدداً من الملاحظات الرئيسية، حول طبيعة السلطة وعلاقتها بالنظريات الأخرى:

- تعد جماعات الضغط، غير مؤثرة في تغيير عملية اتخاذ القرار؛ لأنها تستهدف القرارات التي تتخذها الحكومة لا القرارات التي تتخذها الطبقة الحاكمة.

- تعد جماعات رجال الأعمال، أكثر نفوذاً من أي جماعة أخرى؛ لا لأنها تستمد قوتها من كونها جماعات مقربة إلى الحكومة المنتخبة؛ فأصحاب المشروعات، هم من يمتلكون السلطة "الحقيقية".

- يمكن تعريف الطبقة الحاكمة العالمية، بأنها الطبقة التي تمتلك أساليب الإنتاج العالمية، من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل خارج إطار القرارات التي تتخذها حكومة الدولة، بالرغم منها.

الماركسية الجديدة

إن نظريات كثيرة - كما رأينا - تُعرض للتعديل والتغيير عبر الزمن، وهو ما يؤدي إلى ما يُسمى النسخة الجديدة للنظرية الأصلية. وهناك نسخ مختلفة عدة لأفكار الماركسية الجديدة، وهناك نسخ جديدة لكتابات كثيرة، تتناول دور الدولة في المجتمع الحديث. (انظر الفصل الثامن للاطلاع على مزيد من المناقشات). وتعد الملاحظات الآتية، من العناصر الأساسية لأفكار الماركسية الجديدة:

- يدين بعض الماركسيين الجدد، ببعض الفضل لفيبر وماركس، ويؤكد هؤلاء، الطبيعة المتغيرة لمصادر السلطة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة. ولا يتعلق الأمر بملكية وسائل الإنتاج فحسب، بل بالسيطرة على رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة، وهي التي تمنح الطبقة الحاكمة السلطة أيضاً؛ وهذا يعكس تحول التأكيد من الملكية إلى السيطرة؛ بسبب الاكتتاب في الأسهم وظهور الشركات العالمية.

- لا يتحدث بعض الماركسيين الجدد، عن الطبقة الحاكمة، بل عن كتلة قوة power bloc، مكونة من الدولة وأصحاب رأس المال والمسيطرين على العمل؛ عن ظهور طبقة جديدة من المديرين، تتمتع بسيطرة محدودة على اليد العاملة. وهذه الطبقة، لديها قوة تفوق قوة الجماهير، ولكن زخمها أقل من زخم أصحاب الشركات أنفسهم.

- تُحقِّق قوة الطبقة الحاكمة، بـ "السيطرة" من دون "الأيديولوجية"؛ وهذا يعني أن جماعات الطبقة العاملة في المجتمع، عن قادرة أحياناً على تفنيد الأيديولوجية وإدراك عدم المساواة بين الطبقات في المجتمع، ولكنْ، قد ينتهي الأمر بها إلى التسليم بعدم المساواة تلك، وإلى الإحساس بالعجز وتقبل الحكم الرأسمالي؛ بوصفه واقعاً حتمياً، وإن كان مرفوضاً.

ويتفق هذا المفهوم العام حول الماركسية الجديدة، والنسخ القديمة للماركسية، في أن السلطة غير ديمقراطية وغير عادلة، وأن الأشخاص المنتخبين لخدمة مصالح الناخبين الذين حملوهم بأصواتهم إلى مقاعد السلطة، عاجزون بالفعل عن استخدام السلطة الحقيقية؛ لأنها مستمدة من مصدر آخر: لا من صناديق الاقتراع، وإنما من بنية الطبقات في المجتمع. ولا يختلف الماركسيون القدماء عن الماركسيين الجدد، في عدّ عدم المساواة والتوزيع غير العادل للسلطة، عملية مستمرة باستمرار نظام الطبقات.

وخلافاً للماركسيين القدماء، يتعامل الماركسيون الجدد وطبيعة السلطة؛ بوصفها عاملاً متغيراً بتغير الزمن؛ لأن نظام الطبقات نفسه قد تغير. وهذه التحولات التي طرأت على العلاقات بين الطبقات؛ ترجع إلى:

- ظهور الاكتتاب في "الأسهم المساهمة"؛ بوصفها أحد أشكال الملكية الاقتصادية.
- الفصل بين الملكية والسيطرة.
- ظهور طبقة المديرين الذين يتمتعون بسلطة محدودة على اليد العاملة.
- استقلال الدولة المتزايد (نسبياً) عن رأس المال.
- ظهور الأسواق الرأسمالية العالمية.
- إقامة الشركات المتعددة الجنسيات والطبيعة العالمية للقوة الرأسمالية.

إن النظرة الغالبة، هي أن النسخ الجديدة من الماركسية، تدين بالفضل لفيبر، وهو الذي أكد بشكل أكبر، حكم النخبة الذي لا يعتمد على الملكية الرأسمالية فحسب؛ ففيبر، لم يقف عند حد دراسة الطبقة فحسب، وإنما تعداها إلى دراسة الوضع الاجتماعي والمؤسسة أيضاً. (انظر الفصل الثالث).

نظرية النخبة الراديكالية

تتشابه أفكار رايت ميلز (1956)، وأفكار الماركسية الجديدة المعاصرة إلى حد كبير، وتوجه الأفكار في الحالتين، انتقادات مباشرة، للنظرية التعددية، في كتابات روبرت دال. ويرى ميلز، أن النخبة الحاكمة المحدودة، هي التي تتخذ القرارات في المجتمع، وأن الجماعات الأخرى، أمامها فرصة ضئيلة، إن وُجدت، للتأثير في تلك القرارات. كما يرى أيضاً، أن القرارات المتخذة، تخدم أصحاب السلطة، وتمكنهم من مواصلة سيطرتهم على المجتمع، وترسيخ قوتهم في المستقبل.

ويصف ميلز، هؤلاء الأفراد النافذين، على النحو الآتي:

> بعض الأفراد يُولّون مناصب في المجتمع الأمريكي، يستغلونها في احتقار الآخرين، وتؤثر قراراتهم في الحياة اليومية للرجال والنساء. وهذه القرارات غير مستمدة من مناصبهم، وهم يوفرون الوظائف لآلاف الأشخاص الآخرين، ولا يقفون عند حد المسؤوليات العائلية فحسب، وهم قادرون على التهرب. وقد يعيشون في فنادق ومنازل كثيرة، ولكنهم غير مرتبطين بالمجتمع، ولا يقفون عند حد "تلبية المتطلبات اليومية" فحسب، بل يبتدعون تلك المتطلبات؛ مطالبين الآخرين بتلبيتها. (Mills, 1956, p.3).

وثمة مسحة من أفكار فيبر، تبدو واضحة في الأفكار التي تشكل أساس نظرية النخبة الراديكالية هذه؛ فعلى سبيل المثال، يطرح ميلز، الفرق الآتي، بين السلطة والإكراه، بطريقة تشبه طريقة فيبر، إلى حد كبير. (انظر الفصل الثالث):

> يمثل الإكراه السلطة في شكلها "النهائي"، وإن لم تكن الملاذ الأخير؛ فالسلطة؛ (أي السلطة التي تسوغها معتقدات الأشخاص المطيعين بإرادتهم)، واستخدامها؛ (أي السلطة المستخدمة والسلطة غير المعروفة بالنسبة إلى الضعفاء)، لا بد من وضعهما – إلى جانب الإكراه – في الحسبان أيضاً. (Mills, 1963, p.236).

ويرى ميلز؛ مثل فيبر الذي سبقه، أن السلطة؛ تعني إقناع الأفراد بفعل ما تريد منهم أن يفعلوه. وعند تعريف معنى السلطة، يقول ميلز: «نعني بالأقوياء هؤلاء الأفراد القادرين على إنفاذ مشيئتهم؛ حتى في ظل معارضة الآخرين». (Mills, 1956, p.9).

النخبة السلطوية

خلافاً للماركسيين، يحدد فيبر، ثلاث جماعات في المجتمع الأمريكي، (برغم إمكانية تطبيق أعماله على المجتمعات الغربية عموماً)، أو ما يشير إليها بالنخبة السلطوية؛ وهذه الجماعات، هي:

- القادة العسكريون.
- القادة السياسيون.
- قادة المشروعات.

وهناك – مثل فكرة النخب المفككة – قدر من التشابه بين تلك الجماعات؛ حيث يحدث أن تسيطر واحدة منها على الاثنتين الأخريين في أوقات مختلفة، ولكنْ، يمكننا أن نلاحظ تماسكاً داخل النخبة السلطوية، أكبر مما هو عليه في نموذج النخبة المفككة، بحكم معرفتهما ببعضهما بعضاً، وبحكم التشابه بينهما، من حيث الوضع الاجتماعي ووضع الطبقة والتواصل والآخرين؛ فهما تتقاسمان خلفية ثقافية مشتركة.

ويرتبط فهم النخبة السلطوية وتماسكها، بالمستجدات وتلاقي المصالح بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما يرتبط أيضاً، بمدى التشابه، من حيث الأصل والرؤية والتفاعل الاجتماعي والشخصي للدوائر العليا لهذا التسلسل الهرمي المسيطر. وهذا التداخل بين العناصر المؤسسية والعناصر النفسية، يعبر عن نفسه في شكل تواصل شخصي مكثف، داخل هذه الدوائر الثلاث، وفيما بينها. (Mills, 1956, p.292).

ويفصل ميلز، بين أفكاره وأفكار ماركس ودال، بقوله: إن أفكار المجتمع الحاكم برأس المال، أو الحكام السياسيين الذين يمثلون الإرادة الشعبية، بدائية جداً، وبدلاً من ذلك، يحدد ميلز، النقاط الآتية:

تصور النظرية الماركسية في أبسط أشكالها، رجال الاقتصاد الكبار؛ بوصفهم مالكين حقيقيين للسلطة، بعكس النظرية الليبرالية التي تصور رجال السياسة الكبار؛ بوصفهم عملاء لنظام السلطة. وهناك بعض الذين يعدون أمراء الحرب، ديكتاتوريين حقيقيين. ويحمل كل رأي من هذه الآراء، كثيراً من التبسيط المخل، وتجاهلها هو الذي يدفعنا إلى استخدام مصطلح النخبة السلطوية، بدلاً من "الطبقة الحاكمة"؛ على سبيل المثال. (Mills, 1956, p.27).

أبعاد السلطة

توجه النظريات الماركسية والماركسية الجديدة ونظريات النخبة الراديكالية، انتقادات شديدة لما ترى أنه رأي غير واقعي، أو رأي مفرط في السذاجة، من المفكرين الشموليين. ويطرح ستيفن لوكس – (الفصل الثاني) – ثلاثة أبعاد للقوة:

- اتخاذ القرار.
- عدم اتخاذ القرار.
- تشكيل قرارات الآخرين.

ويرى بعض الناس أن المفكرين الشموليين، يعولون بشدة على البعد الأول، ولا يرون شيئاً غير اتخاذ القرار؛ أي هذا النوع من السلطة التي يمكن رصدها داخل المجتمع. ولكن الإسهام الأكبر للمذاهب والنظريات الأكثر راديكالية، هو إثباته أن السلطة غالباً ما تكون غير منظورة، وأنها تظل عملية حقيقية مؤثرة.

ويرى ميلز؛ مثل المفكرين الماركسيين، أن الأفراد قادرون على ممارسة السلطة على فرد ما، وإن لم يكونوا يدركون ذلك؛ فعلى سبيل المثال، نجد:

- أن حديث الماركسيين عن الأيديولوجية التي تخفي عدم المساواة بين الطبقات، واستفادة الطبقة الحاكمة من اتخاذ القرارات في المجتمع، هو حديث يبدو طبيعياً ومنطقياً.

- أن الماركسيين الجدد يتحدثون عن "السيطرة"؛ حيث يمكن أفراد المجتمع، أن يلمسوا عدم المساواة، ولكنهم يظلون يشعرون بالعجز - أو بقلة الحيلة - عن تغيير المجتمع بأي صورة من الصور.

- أن ستيفن لوكس، (انظر الفصل الثاني)، يُعرف ما يسميه البعد الثالث للقوة، بالقدرة على تشكيل قرارات الآخرين؛ حيث يتحكم الحكام في حركة المحكومين الذين لا يدرون أنهم خاضعون للسيطرة، وأن الحكام يشكلون سلوكياتهم.

التمرين 8.4

يمكن المنظرين التعدديين والنخبويين، استخدام البعد الأول للقوة، وهو الذي طرحه لوكس، في وصف سلوكيات أصحاب السلطة. وكما يتضح من الجدول الآتي، لم يعمد التعدديون القدامى إلى استخدام البعدين الاثنين الآخرين، في وصف هذه السلوكيات. انسخ الجدول الآتي، ثم أملأه، واطرح أمثلة حول سلوكيات الجماعات، ممن ينطبق عليها هذا النموذج:

لوكس	التعدديون	التعدديون الجدد	النخبويون القدامى	الماركسية/ الماركسية الجديدة	النخبويون الراديكاليون
اتخاذ القرار					
الإحجام عن اتخاذ القرار					
تشكيل قرارات الآخرين					

ويرى ميلز؛ مثل لوكس، أن السلطة يمكن رصدها فيما "لا" يتخذه القادة والنخب من قرارات، (وفيما "يتجاهلونه")، وفيما يقررون عمله بالفعل، وهذان، هما البعدان الثاني والثالث للقوة، اللذان تجاهلهما التحليل التعددي.

> تعد النخبة السلطوية... في موقع يسمح لها باتخاذ القرارات ذات التداعيات الكبيرة. وبغض النظر عن القرارات التي تتخذ أو لا تتخذ، فإن الأهم هو أن تلك النخب، تحتل مناصب مؤثرة بالفعل؛ فإحجامها عن اتخاذ القرار، أو عجزها عن اتخاذه، يعدان سلوكين ذوَي أبعاد أخطر بكثير من القرارات التي يتم اتخاذها. (Mills, 1956, p.3-4).

التمرين 9.4

استخدم الجدول الآتي، في مراجعة أصحاب النظريات البارزين وأفكارهم، حول السلطة:

	المفكرون البارزون	الأفكار البارزة
النظرية الوظيفية		
النظرية التعددية		
النظرية التعددية الجديدة		
نظريات النخبة الكلاسيكية		
الماركسية/ الماركسية الجديدة		
نظرية النخبة الراديكالية		

خلاصة

يعود سبب خلاف عدد كبير من المنظرين والمفكرين، إلى الاختلاف - (وربما التضارب) - في الصور والتعريفات والمعايير المستخدمة؛ فعلى سبيل المثال:

- يرى بارسونز، أن السلطة؛ تعني القدرة على فعل ما فيه مصلحة الجميع؛ أي تنفيذ القرارات المتفق عليها.
- يرى ماركس وفيبر، أن السلطة هي القدرة على فرض القرارات على الآخرين؛ أي ممارسة السلطة على حياة الآخرين، بصورة أو بأخرى.
- يرى دال والمنظرون التعدديون، أن تعريف السلطة يُقصر على القدرة على اتخاذ القرارات.
- يرى لوكس وميلز، أن السلطة؛ تعني القدرة على التحكم في مسار النتائج، سواء بصورة منظورة أو بشكل غير منظور؛ أي ممارسة السلطة على الآخرين، وامتلاك السلطة على فعل ما يريدون.

حدد مايكل مان Michael Mann (1986)، أربعة مصادر للقوة؛ استناداً إلى أفكار علماء الاجتماع المشار إليهم سابقاً:

- مصدر اقتصادي.
- مصدر عسكري.
- مصدر سياسي.
- مصدر أيديولوجي.

ويرى مان، أن تلك المصادر، يمكن أن تكون منفصلة، ولا يسيطر أحدها على الآخر، وعند النظر إلى السلطة، يحدد مان، مظهرين أساسيين:

- السلطة التي يمتلكها بعض الأفراد، ويمارسها على الآخرين؛ أي إجبارهم على فعل ما يريدون.
- السلطة التي تملكها الجماعات، عند تلاحمها مع بعضها بعضاً؛ أي السلطة المستمدة من القرار الجماعي.

ويرى مان، أن السلطة المستمدة من التعاون بين الجماعات، هي أقوى نوع من أنواع السلطة في المجتمع، وهي قوة تستند إلى التنظيم، وعادة ما تضيف مصدراً أو أكثر من مصادر السلطة؛ حتى يتمكن كل فرد من أفراد الجماعة من زيادة مساحته الإجمالية من السلطة؛ ما يؤدي إلى اكتساب المزيد منها.

ويعد هذا الفرق بين امتلاك السلطة وممارستها، عاملاً مهماً عند دراسة نظريات علم الاجتماع المختلفة، وسيتم تطبيقه على آراء نظريات السلطة الأكثر معاصرة. (الفصل الخامس)؛ أي النظريات التي تقوم على الأفكار المتوارثة والملاحظات التي طرحتها النظريات في هذا الفصل، وتمثل هذه النظريات المعاصرة، ما أطلقنا عليه اسم علم الاجتماع السياسي الجديد، في هذا الفصل.

نصائح خاصة بالاختبار

تعد القضية الخاصة بطبيعة السلطة وتداولها، في المجتمعات المعاصرة، من نقاط التركيز المهمة في الاختبارات في علم الاجتماع السياسي، وهي من القضايا البارزة المثيرة للجدل بين علماء الاجتماع؛ ولذلك ترد في الاختبارات بطرائق مختلفة عدة. والنقطة الرئيسية التي يجب التركيز عليها، هي أن تطرح إجابتك، بحيث ترد على السؤال المحدد المطروح، من دون الاكتفاء بتدوين الإجابة نفسها؛ رداً على أي سؤال يتعلق بطبيعة السلطة وتداولها. انظر على سبيل المثال، إلى السؤال الآتي:

"تعد الدول الديمقراطية مجتمعات مفتوحة، يتم فيها تداول السلطة بين جماعات كثيرة مختلفة"؛ فإلى أي حدّ تدعم الدلائل هذا الرأي حول طبيعة السلطة وتداولها في الدول الديمقراطية؟

من السهل نسبياً، ترجمة المضمون الأساسي للسلطة؛ رداً على هذا السؤال؛ فإذا كنت قد فكرت في النظرية التعددية، فقد أحسنت الإجابة. وبعد ذكر هذه النقطة؛ قد يغريك بتدوين كل ما تعرفه عن النظرية التعددية، ثم تدوين كل ما تعرفه عن نظرية النخبة؛ بغرض تقويمها، إلى أن تصل إلى الخاتمة. ولكن السؤال يسعى لإجابة محددة، حول النظرية التعددية؛ فيجب عليك أن تحدد المقصود بالمجتمع المفتوح وتداول السلطة. والأمر الأهم هو أنه يجب عليك توضيح إلى أي حدّ تدعم "الأدلة" هذه النظرية؟ وبرغم أن عليك ذكر الإشكاليات المعروفة بين التعدديين والنخبويين، فإن تركيزك يجب أن يأتي منصباً على الدراسات التي تم إجراؤها حول هذه القضية، واستخدام هذا الدليل؛ بهدف طرح تقويمك للقضية.

مفاهيم مهمة

الثورة الصناعية – ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها – نهايات العصر الصناعي – ما بعد الحداثة – اختفاء الطبقة – العولمة – علم الاجتماع السياسي الجديد – النظرية الوظيفية – النظرية الشمولية – النظرية الشمولية الجديدة – شمولية النخبة – النخب المفككة – نخب جماعات الفيتو – نظريات النخب الكلاسيكية – الماركسية التقليدية – الماركسية الجديدة – نظرية النخبة الراديكالية – النخبة السلطوية.

نقاط موجزة

- من الممكن تحديد عدد من التطورات التاريخية الرئيسية التي أثرت في أفكار علم الاجتماع.
- وصف بعض الناس، نظريات علم الاجتماع المعاصرة حول طبيعة السلطة والسياسة، بأنها علم اجتماع سياسي جديد؛ لأنه مختلف تماماً عن نظريات المؤسسين.
- يمكن عمل دراسة تاريخية، أو بحث موضوعي، حول نظريات علم الاجتماع، وحول طبيعة السلطة ودورها في المجتمع، بتقسيم النظريات، إلى: نظريات تؤمن بأن السلطة ديمقراطية، ونظريات تؤمن بعكس ذلك، أما بالنسبة إلى النظريات التي ترى أن السلطة ليست ديمقراطية، فيمكن تقسيمها إلى نظريات ترى أنها لا يجوز أن تكون ديمقراطية، وأخرى ترى أنها يجب أن تكون ديمقراطية.
- ترى النظرية الوظيفية، أن السلطة شيء يمكن امتلاكه من المجتمع، واستخدامه لمصلحة هذا المجتمع.
- ترى النظرية التعددية، أن هناك مصادر كثيرة للقوة في المجتمع، وأن السلطة شيء يتغير بتغير الزمن؛ تبعاً لإرادة الشعب.
- تنتقد النظرية التعددية الجديدة، الرأي التعددي الكلاسيكي الذي يرى إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة، بين تعددية مصادر السلطة المحلية؛ على أساس أن بعض الجماعات أكثر قوة من أخرى بكثير. ويرى التعدديون النخبويون، أن الحكومة تنصت لبعض الجماعات، أكثر من إنصاتها لجماعات أخرى، وأن أساس تلك الجماعات المحترمة، يمثل الجماعة النخبوية نفسها.
- تحدد نظريات النخبة الكلاسيكية، وجود نخبة سلطوية محدودة، وغياب الديمقراطية عن المجتمع. وتلك هي النظرية النخبوية اليسارية؛ لأنها ترى أن هذه النخب أمر طبيعي بين البشر، وأنها تخدم المجتمع.
- توجه النظرية الماركسية التقليدية، انتقادات شديدة للنظريات الوظيفية والتعددية والنخبة الكلاسيكية، وترى أن مَنْ لديهم السلطة في المجتمع، ليسوا "نخبة" حاكمة قدر ما هم طبقة حاكمة؛ لأن سلطتهم مستمدة من السيطرة على أدوات الإنتاج.

- يتفق الماركسيون الجدد، مع وجهة نظر الماركسية التقليدية التي ترى أن السلطة غير ديمقراطية وظالمة، وأن مَنْ يتم انتخابهم، عاجزون عن امتلاك السلطة الحقيقية؛ لأنها غير مستمدة من صناديق الاقتراع، وإنما من بنية الطبقات في المجتمع؛ وخلافاً للماركسيين التقليديين، يرى الماركسيون الجدد طبيعة السلطة متغيرة بتغير الزمن؛ نظراً إلى تغير نظام الطبقات نفسه.
- ترى نظرية النخبة الراديكالية، أن النخبة الحاكمة المحدودة، هي التي تتخذ القرارات في المجتمع، وأن الجماعات الأخرى، لديها هامش محدود - أو معدوم - من التأثير في تلك القرارات التي يتم اتخاذها؛ لخدمة مَنْ هم في السلطة وتمكينهم من الاستمرار في السيطرة على المجتمع؛ وخلافاً لماركس، ترى هذه النظرية، أن هناك ثلاثة مصادر للقوة في المجتمع؛ هي: القادة العسكريون، والقادة السياسيون، ورجال المال والأعمال.

أفكار تحليلية

1. ما المقصود بعلم الاجتماع السياسي الجديد؟
2. حدد الفرق بين النظرية الوظيفية والنظرية التعددية.
3. هل يعارض كل المنظرين النخبويين، النخب؟
4. ما وجه الانتقاد لرأي ماركس، وهو القائل: إن من يمتلكون السلطة في المجتمع، هم من يسيطرون على أدوات الإنتاج؟

الفصل الخامس

هل هو علم اجتماع سياسي جديد لعالم جديد؟

مع انتهائك من هذا الفصل، من المفترض أن تكون قد:

- استوعبت إسهام أشكال علم الاجتماع التفسيرية، في علم الاجتماع السياسي.
- أصبحت قادراً على تطبيق نظريات علم الاجتماع حول السلطة، على مواقف اجتماعية على نطاق محدود.
- أدركت طبيعة الآراء المختلفة للمنادين بالمساواة بين الجنسين، حول السلطة والسياسة.
- لمست الفرق بين نظريات الحداثة ونظريات ما بعد الحداثة.
- أدركت كيفية تغير نظريات علم الاجتماع بتغير الزمن.
- أصبحت قادراً على تطبيق نظريات ما بعد الحداثة، على قضايا السلطة في المجتمع.

مقدمة

حددنا في الفصول السابقة، تغير علم الاجتماع السياسي أو تحوله، في السنوات الأخيرة. ومع ظهور أحدث لنظرياتٍ جديدة، والتحليل المستمر للحياة العصرية، مال بعض علماء الاجتماع، إلى رفض معظم النظريات السابقة، إزاء ما يتعلق بتنظير علم الاجتماع، أما الآخرون فحاولوا دمج علم الاجتماع السياسي القديم، بعلم الاجتماع السياسي الجديد.

ويُعنى عدد كبير من هذه النظريات، بسؤالين مهمين:

1. ما مدى أهمية الطبقة في العالم المعاصر؟

2. هل مازالت المؤسسات تتحكم في القرارات البشرية؟

يمكننا تفسير هذين السؤالين، على النحو الآتي:

- "ما مدى أهمية الطبقة في العالم المعاصر؟" يرى معظم علماء الاجتماع، أن طبيعة الطبقة قد تغيرت، أو أن الطبقة لم تعد مهمة بالنسبة إلى المجتمع. ويرى هؤلاء المفكرون، أن الطبقة لم تعد أساس السلوك الانتخابي، ولم تعد مصدراً رئيسياً للهوية الاجتماعية. ولو كانت هذه هي الحال (ولا تجد أكثر علماء علم الاجتماع يوافقون على هذا الرأي)، لوجدت أن الطبقة لم تعد تشكل أساساً مهماً للعمل السياسي والقرارات السياسية. ويرى بعض المفكرين، أن الطبقة حلت محلها أشكال أحدث من التمييز السياسي؛ مثل: الجنس أو أسلوب المعيشة، بينما يرى آخرون، أنه باختفاء الطبقة لم يعد هناك ما يمكن الاعتماد عليه أساساً للعمل السياسي، وأن اختفاء الطبقة - من ثم - يؤدي إلى نهاية السياسة عموماً. (انظر الفصل السادس)؛ وقد أدى هذا الجدل وتلك القضايا، إلى طرح أفكار ما بعد الحداثة في المجتمع؛ أفكارٍ سنناقشها لاحقاً في هذا الفصل.

- فـ "هل مازالت المؤسسات تتحكم في السلوك البشري؟" مع ظهور نظريات اجتماعية مصغرة أو تفسيرية، وجدنا بعض علماء الاجتماع يبتعدون عن النظريات البنيوية التي تعد النشاطات البشرية مقيدة، ومحكومة بقوى اجتماعية مجردة، ويميلون إلى عدّ الإنسان كائناً مبدعاً وحراً. وقد استمرت تلك النظريات مطروحة في علم الاجتماع فترة طويلة، (حتى إن فيبر نفسه - انظر الفصل الثالث - ناقش أهمية معنى العمل البشري ودوره في بناء المجتمع). وبرغم هذا، ومع ظهور أنواع جديدة من علوم الاجتماع التفسيرية مع بداية ثلاثينيات القرن الماضي حتى ثمانينياته، تزايد عدد المفكرين الرافضين الرأيَ الذي يقول: إن البشر هم - بالضرورة - ألعوبة في يد المؤسسات التي تمارس القهر عليهم. وقد أثبتت تلك الأفكار أنها مؤثرة جداً في

بعض النظريات المعاصرة المعنية بفرص النشاطات البشرية، وبناء الهوية الذاتية، من خلال أسلوب المعيشة.

وقد أدى هذان الموضوعان الرئيسيان - الطبقة والنشاط البشري - بكثير من علماء الاجتماع، إلى وقف النظر في السياسة والسلطة على نطاق واسع، والميل إلى دراستهما في الحياة اليومية نفسها.

نظريات السلطة في الحياة اليومية

نظراً إلى صعوبة تحديد مصطلحي السلطة والسياسة، يلزم المرء أن يطرح تعريفاً مبسطاً، وقد استخدمنا مصطلح "السلطة"؛ بمعنى أسلوبك الخاص، ومصطلح "السياسة"؛ بمعنى الصراع على امتلاك السلطة؛ وهذا يعني أن قضيتي السلطة والسياسة، ليستا ظاهرتين عامتين فحسب، بل يمكن أن توجدا على نطاق أضيق، أو مستويات أقل.

وقد تنطوي الحياة اليومية على صراع ضد الآخرين؛ من أجل السلطة؛ فمن تلميذ المرحلة الابتدائية الذي يتعامل وبلطجية المدرسة، إلى ربة البيت التي تشعر أنها مقيدة بأغلال الزوج المسيطر، فالمريض المقيم في المستشفى الذي يشعر أن خياراته في الحياة بيد الآخرين الذين يعرفون أفضل منه، ثم إلى أن نصل إلى الأب المطلق، أو الأم المطلقة التي تدخل في صراع ضد مسؤول الخدمات الاجتماعية؛ للحصول على الإعانة، نجد أن كل هذه الأمثلة، تعكس تباين السلطة؛ ولذلك، فهي صراع من أجل السلطة؛ فكيف يمكن أن يكون الأمر مختلفاً؟ ونتساءل: في كل مرة ندخل بها في علاقة تفاعل بيننا وبين الآخرين، فهل نفعل ذلك؛ من أجل صالح الآخر أو للحصول على ما نريد في هذا الموقف؟ برغم أن هذا السؤال فلسفي إلى حد كبير، فإنه يوضح وجهة نظرنا جيداً: فالسياسة ليست سلعة مقصورة على السياسيين، والسلطة لا توجد بيد المنتخبين عن طريق صناديق الاقتراع أو بيد النخب العسكرية أو الاقتصادية فحسب؛ إذ من الواضح أن هناك أنواعاً كثيرة من السلطة، ولكنها تظل قوة في كل الأحوال، وقد يقول بعض الناس: إن أنواع

السلطة، على نطاق واسع، أكثر أهمية من أنواع السلطة على نطاق ضيق، ولكن الصراع على امتلاك السلطة، يظل أحد ملامح الحياة اليومية.

إن هؤلاء الذين يدعون أن السياسة، لا تعني شيئاً بالنسبة إليهم، يتحدثون هم ذاتهم عن الإحباط الذي يشعرون به تجاه النخب السياسية التي تبدو بعيدة عن شؤون حياتهم اليومية تماماً، أو نجد لديهم شعوراً عاماً بأن التصويت، ربما لا يغير أي شيء على الإطلاق. وسواء كنا مهتمين بذلك أو غير مهتمين به، فإن حياتنا اليومية، تتأثر بالصراع على امتلاك السلطة. (انظر التمرين 1.5؛ لاكتشاف مواطن السلطة في حياتك اليومية).

إن من يدعون أنهم لا يهتمون بالسياسة بأي شكل من الأشكال - على سبيل المثال - سيجدون أن هناك:

- شخصاً آخر هو الذي يحدد الرواتب التي يتقاضونها مقابل عملهم.
- حكومة تحدد حجم الضريبة الواجب سدادها.
- حكومة تحدد القوانين، وما يمكن أن يحدث لهم؛ حالَ انتهاك تلك القوانين.

وتعد كل هذه المواقف، جزءاً من الحياة اليومية، ولكنها - أيضاً - نتيجة قرارات اتخذتها النخب السياسية.

وبالمثل، فإن مَنْ يقولون: إنهم مهتمون بالسياسة، قد:

- ينضمون إلى حزب سياسي ما.
- أو ينضمون إلى إحدى جماعات الضغط، ويتابعون منشوراتها.
- أو يخرجون في مظاهرات.

- أو يعتصمون؛ لزيادة الأجور، أو تحسين ظروف العمل.

- أو يناقشون الشؤون السياسية مع أصدقائهم؛ محاولين إقناعهم بأن يفكروا مثلهم، وربما تغيير سلوكهم الانتخابي، بطريقة أو بأخرى.

وقد يتأثر بعض مظاهر الحياة اليومية، بممارسات الآخرين على نطاق واسع (الحكومة)، ولكن بعض النشاطات اليومية المحدودة، قد تؤثر هي ذاتها في النشاطات الأوسع منها.

ويذهب بعض علماء الاجتماع، إلى ما هو أبعد من ذلك، ويتساءلون: هل النشاطات الآتية، سياسية أكثر منها سلوكاً يومياً؟

1. المدرسون الذين يلقنون الطلاب الطرائق السليمة؛ للتحدث داخل الصف.

2. الأبوان اللذان يتشاجران وابنهما المراهق، عندما يخبرهما أنه شاذ.

3. الأطباء الذين يخبرون الفتاة المراهقة، أنها لا يمكن أن تعتمد على حبوب منع الحمل؛ لأنه لا يجوز لها أن تفكر في ممارسة الجنس، قبل سن الرابعة عشرة.

4. المراهق الذي يتعرض للاعتداء، من الآخرين لأنه مختلف فقط، أو لأنه يختار ملابسه بطريقة معينة؛ تمشياً وطبقة شبابية أخرى.

5. الجار الذي ينتقد جاره؛ بسبب عدم تدوير النفايات الزجاجية والورقية.

التمرين 1.5

ارسم جدولاً، وضع نفسك في منتصفه، ثم اطرح أمثلة حول الطريقة التي تُمارس بها السلطة عليك، والطريقة التي تتبعها أنت في ممارسة السلطة. قارن جدولك إلى جدول زميلك، وقارن بين أوجه الشبه والاختلاف. كيف ترى ذلك؟ ما التغييرات الديمجرافية الرئيسية التي أدت إلى هذا الاختلاف؟

يختلف علم الاجتماع السياسي الحديث، عن علم الاجتماع السياسي القديم، في أنـه لا يكتفي فقط بدراسة:

- الطبقة.
- اتخاذ القرار على نطاق واسع.
- نشاطات النخب والجماعات النخبوية.
- القيود المؤسسية.
- وبدلاً من ذلك، نجده مهتماً بالسلطة والسياسة، في:
- اللغة.
- التفاعل.
- اختيار أسلوب الحياة.
- الجنس.
- المخاطر والأضرار البيئية.
- الهوية، وخاصة إزاء ما يتعلق بالنوع والعرق.

علوم الاجتماع التفسيرية

ثمة محاولة مبكرة، قام بها بعض منظري علـم الاجـتماع؛ لبحـث دور الـسلطة في الحياة اليومية، وهي المحاولة التي يمكن أن نصفها بأنهـا تفـسيرية أو تفاعليـة؛ وأبـرز أفكار تلك المحاولة:

1. أن البشر يتسمون بالنشاط والإبداع واستخدام الإشارات؛ لمساعدتهم في إسباغ المنطق على تفاعلهم والآخرين.

2. أن واقع المجتمع، لا ينفصل عن أفراده، ولكن المجتمع نفسه، مكون من تفاعلات عدة، ولا ينهض وحده، أو بمعزل عن أفراده.

3. أن للبشر معاني ودوافع وراء الأعمال التي يؤدونها في المجتمع، وهذه المعاني تساعدهم في إسباغ المنطق على تفاعلهم؛ ومن ثم إيجاد واقع يعيش فيه الأفراد.

4. أن الثقافة تعلمنا قيم المجتمع ومبادئه، وخاصة اللغة، وهي التي تشكل الإطار الذي يحدد تصرفاتنا؛ فالثقافة هي التي تحدد ما هو طبيعي في المجتمع.

5. أن الثقافة هي من صنع الإنسان نفسه.

6. أن الإنسان لديه تصوراته الخاصة التي تعد مهمة جداً في عملية التفاعل؛ فهو كائن عاقل يُعمل تفكيره، وقادر على بحث هويته وتطلعاته وكيفية تفاعله، وما يجب أن يفعله أو ما لا يجوز فعله؛ فالإنسان ليس صورة انعكاسية لتصرفاته فحسب، ولكنه يفكر أيضاً، في معنى تصرفات الآخرين.

تلك صورة مختلفة جداً عن الإنسان ودوره في المجتمع، وهي صورة تطرحها النظريات البنيوية؛ مثل: الماركسية، والوظيفية التي تميل إلى عدّ الإنسان نتاجاً، أو إفرازاً لما فعله المجتمع به؛ فعلى سبيل المثال، نرى ماركس، في مناقشاته حول السيطرة الأيديولوجية، ودوركايم، في مناقشاته حول كيفية ارتباط الفرد بالجماعة بالاتفاق الجماعي (انظر الفصل الثالث)، يريان أن البشر مرهونون بقوى اجتماعية كبرى تتحكم فيهم، أما بالنسبة إلى علوم الاجتماع التفسيرية، فهي تضع البشر في خانة المبدعين؛ فهم يصنعون حركتهم والتفاعلات بينهم وبين الآخرين، في المجتمع.

السلطة وإدارة الانطباعات

يعد الأمريكي إرفنج جوفمان Erving Goffman (1969)، من أبرز مفكري علم الاجتماع التفسيري، وقد أسهم في وضع ما يُسمى المنظور الدرامي المسرحي؛ لمساعدتنا في معرفة كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم بعضاً، ويرى جوفمان، أن أفعال البشر تشبه المسرح أو التمثيل، ويصف البشر بأنهم لاعبون أو ممثلون اجتماعيون؛ لأنه يراهم؛ بوصفهم أصحاب أدوار في المجتمع. ويمكن توسيع نطاق هذا التحليل، على النحو الآتي:

- "نحن نمثل أدوارنا"؛ فالبشر يتصرفون بطريقة مختلفة؛ تبعاً لاختلاف الأشخاص؛ أي يمكنك أن تكون ابناً أو أفضل صديق أو حبيباً... إلخ.

- "نحن نسير تبعاً للسيناريو المعد"؛ فنحن ندرك أن بعض الكلمات أو الأفعال، قد يكون مقبولاً في مواقف وغير مقبول في غيرها، وأن بعض اللغات، يتبع غيره وكأنه يطبق سيناريوهاً معداً سلفاً؛ فإذا سألك صديق، على سبيل المثال: "كيف حالك؟" أتت إجابتك، "طيبة، وأنت؟" وعلى الرغم من أنك ربما لا تكون "طيباً"؛ لأن السؤال هنا؛ لا يعني "بمَ تشعر؟"، وإنما "مرحباً". وهذا السيناريو المعد سلفاً؛ يعني أن طلب الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة، أحد أشكال التحية المعدة سلفاً.

- "نحن نتبادل الأدوار"، يتوقع الناس منا أن نكون مختلفين؛ بناء على الدور الذي نلعبه، والموقف الذي نواجهه؛ فالمعلم الذي يتحدث إلى تلاميذه داخل الفصل، وهو واقف في المقدمة، يمارس دوراً مختلفاً عن دوره، وهو يتحدث إلى أصدقائه في نهاية الأسبوع، أو عندما يكون داخل الحافلة، في طريق عودته إلى منزله؛ فكلا التفاعلين، يبدو خارج السياق تماماً؛ حالَ اختلاف الأدوار.

- "نحن نؤدي أدوارنا"؛ فنحن نفكر فيما يمكن أن يتصوره الآخرون فينا، وما يمكن أن يطلبوه إلينا، ونكيف سلوكنا بحسب الموقف؛ وهذا ما يُسميه جوفمان، "إدارة الانطباعات"؛ لأننا قادرون على أن نترك لدى الآخرين انطباعاً عن المطلوب منا.

وهذا، قد ينطبق عند إجراء المقابلات الوظيفية، أو لقاء أقارب شريك حياتنا أول مرة... إلخ.

وتتضمن أعمال جوفمان، نظرية حول السلطة على مستويات محدودة؛ مثل: السلطة التي نمارسها في حياتنا اليومية؛ فنحن نأخذ انطباعاً من أعماله بأن البشر يفكرون ويحسبون، ونحن نزن المواقف ونحاول تحويل مسارها؛ بما يخدم مصالحنا؛ فعلى سبيل المثال، لدينا انطباعنا حول البشر، وهو أنهم يديرون حواراتهم الداخلية المتواصلة (المحادثات)، مع أنفسهم، وهم يقوِّمون الموقف باستمرار، ويحاولون معرفة نوعية الأداء التي يجب تقديمها. وهذه الحوارات الداخلية، قد تسير على النحو الآتي:

- ما رأيك فيّ؟
- ما رأيي فيهم؟
- ما الذي يريدون مني أن أفكر به فيهم؟
- ما الذي أريد منهم أن يفكروا به فيّ؟
- ما الذي يمكن أن يحدث، لو تصرفت على هذا النحو؟ هل يغير البشر انطباعاتهم عني؟
- ما الذي يجب أن أقوله؛ حتى أتأكد من أنهم يفكرون فيّ، بالطريقة التي أريدها منهم؟
- لماذا يتصرفون بالطريقة التي يتصرفون بها الآن؟ ما الذي يريدونه مني؟
- ما الذي أريده منهم؟

يرى جوفمان، أن الأفراد لديهم القدرة على التفاعل؛ إذا كانوا قادرين على "السيطرة على تفصيلات الموقف الاجتماعي"؛ أي إذا كنت قادراً على دفع الناس إلى التفكير فيك

بالطريقة التي تراها، وإقناعهم بالتصرف بالطريقة التي تحلو لك، بـدلاً مـن أن تتـصرف بالطريقة التي يريدونها؛ وهذا يعني المقابلات التفاعليـة التـي نحـسب فيهـا الانطباعـات مقابلات سياسية، فهذا "صراع على السلطة".

التمرين 2.5

صف – (أو أدّ) – موقفاً تنطبق عليه الأسئلة السابقة. ركز بصورة خاصة على المواقف التي تمثل فيها السلطة مشكلة. المثال الواضح على هذا الموقف، هو الذهاب؛ لإجراء مقابلة وظيفية، ولكن آخـرين ربما استشهدوا بحوار يحاول فيه طرف ما، قطع علاقته بالطرف الآخر، أو بمحاولـة الأبـوين إقنـاع ابنهما بالاستمرار في كليته... إلخ.

وقد استخدم بعض الناس أفكار جوفمان، حول التفاعـل وإدارة الانطباعـات؛ للـسبب الدافع، أو الأسباب التي قد تدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في الحركـات الـسياسية. ويـرى جوفمان، في كتابه **تحليل الإطار** *Frame Analysis* لعام 1974: أنه عندما يحـاول البـشر فهـم خبراتهم ومقابلاتهم اليومية مع الآخرين وإعطاءهـا معنـى، فـإنهم يقومـون بعمليـة التـأطير framing؛ أي يقومون بتحديد الفئات والقواعد وخبراتهم السابقة؛ ومن ثم البدء في تـصنيف ما يواجههم من مواقف؛ تبعاً لخبراتهم السابقة ودرايـتهم بـالمجتمع، إنهـم يحـاولون تـصنيف خبراتهم؛ لفهم المواقف المختلفة، وهذا النوع من التصنيف، هو ما يُشار إليه بالتأطير.

ويرى ماك أليستر جروفـز McAllister Groves (1995)، أن التـأطير قـد يـسهم في تفسير الكيفية والأسباب التي تدفع الناس إلى الانخـراط في الحركـات الـسياسية. وهـذه الحركات قد تطرح أطراً معدة سلفاً، ويمكن الشخص، أو الجماعـة المنخرطـة في الحركـة، استخدامها وتبنيها؛ لفهم العالم الذي نعيش فيه، وإدراكه.

التصنيف

يبحث أحد التحليلات التفسيرية الموسعة حـول الـسلطة، كيـف يـرى الآخـرون الصورة التي كوناها عن أنفسنا؛ بوصفنا أفراداً؛ وهذا ما يُعـرف بعمليـة التـصنيف. وقـد

مكنتنا أفكار جوفمان، حول إدارة الانطباعات، من تكوين فكرة عن البشر؛ بوصفهم مخلوقات مبدعة وحرة ومنغمسة في البحث عن الهدف، ولكن هناك بعض الحالات التي تقوم فيها بعض الجماعات، بفرض هذا الهدف، وصوغ رؤية الفرد لنفسه عبر الزمن.

ويرى هوارد بيكر Howard Becker (1963)، أن الجماعات القوية، ربما ألقت تهمة الانحراف على كل من تؤدي تصرفاتهم إلى التسبب في مشكلات للآخرين، أو هؤلاء الذين لا ينصاعون للقواعد التي حددها المجتمع، وبتجريم بعض الجماعات على هذا النحو يحاول الأقوياء السيطرة على الموقف الاجتماعي، وتحديد إطاره بالمفاهيم التي قبلتها الأغلبية؛ بوصفها الأصلح للتعامل والواقع.

ويرى بيكر، أنه لا يوجد ما يُسمى الانحراف؛ لأن الانحراف يشير إلى سلوك تم تصنيفه سلفاً؛ بوصفه سلوكاً منحرفاً؛ وهذا يعني أن العبرة ليست بالعمل، وإنما بمسميات جعلت الانحراف حقيقياً في أعين المجتمع؛ ومن ثم فهي خاطئة. (انظر Lawson and Heaton, 2009، والتمرين 3.5).

التمرين 3.5

اذكر المواقف التي عوملت فيها أنت، أو أي شخص تعرفه؛ بوصفكما خارجين على العرف والمألوف.

حاول في كل موقف، الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما نوعية السلوك التي أدت إلى عدّك منحرفاً؟

ما العُرف الاجتماعي الذي انتهكته بتصرفك على هذا النحو؟

كيف يعبر العُرف عن نفسه، وكيف ينتقل من جيل إلى آخر؟

من الرابح - إن وُجد - من تطبيق هذا العُرف؟

بمَ شعرت عند تصنيفك خارجاً على السياق؟ وماذا فعلت رداً على ذلك؟

و«بعض الجماعات - حسبما قال بيكر، في جملة معروفة له - يوجد الانحراف، بسن القواعد التي يمثل الابتعاد عنها انحرافاً، وبتطبيق تلك القواعد على أشخاص بعينهم وعدّهم خارج السياق». (Becker, 1963, p.9).

وقد لاحظ بعض علماء الاجتماع من المتأثرين بالماركسية، أن هذه الفكرة - فكرة أن الأقوياء قادرون على تحديد ما يفكر فيه الآخرون في المجتمع - يطرحها ماركس، أيضاً؛ فقد ذكر ماركس، أن «أفكار الطبقة الحاكمة، هي الأفكار الحاكمة في كل زمان؛ أي أن الطبقة التي تعد السلطة الحاكمة الملموسة للمجتمع، هي نفسها السلطة الثقافية الحاكمة». (Marx and Engels, 1976).

ومن هنا، نرى علم الاجتماع التفسيري (على النطاق الضيق)، وعلم الاجتماع البنيوي الماركسي (على النطاق الواسع)، يندمجان معاً، فيما يُعرف الآن بـ "الماركسية الجديدة"، وهي التي تناقش السلطة في حياتنا اليومية وكيفية تنظيم المجتمع وكيف أدى النظام الطبقي إلى حدوث تشوهات في السلطة. ويرى ستانلي كوهين Stanley Cohen (2002)، على سبيل المثال، محاولة الطبقة العاملة التصدي لتباين السلطة الذي تجده في المجتمع الرأسمالي غالباً؛ ما تصبح هدفاً به لـ "الذعر الأخلاقي"، وهي محاولة لرمي بعض الجماعات بتهمة الانحراف، وصوغ رؤية المجتمع تجاهها؛ أي وصفها بأنها مشكلة يتعين على أي مجتمع يتصف بأنه طبيعي أو محترم، حلها.

التمرين 4.5

اذكر مواقف، تقبلت فيها تصرفات الأقوياء، من دون نقاش؟ اذكر مَنْ هم هؤلاء الأقوياء، وبيِّن ما تقبله، وقل: لماذا؟ استخدم الجدول الآتي:

الجماعة القوية	الأيديولوجية/ الرأي/ التصرفات	لماذا تبعتها؟	مَن المستفيدون؟

وسيكون هناك المزيد من الذعر الأخلاقي، والمزيد من شياطين الإنس؛ لا لأن تلك التطورات لديها منطقها الخاص، وإنما لأن مجتمعنا بتركيبته الحالية، سيستمر في وضع

المشكلات في طريق بعض أفراد المجتمع؛ مثل: مراهقي الطبقة العاملة، ثم التسفيه من أي حلول تطرحها تلك الجماعات. (Cohen, 2002, p.i).

وتشكل عملية التصنيف تلك، بالنسبة إلى كوهين، وعلماء آخرين، نموذجاً قوياً لـ "الرقابة الاجتماعية"، وهي تجعل النشاطات والآراء (أو الأيديولوجية)، لدى الأقوياء تبدو وكأنها طبيعية؛ ومن ثم قبولها من دون نقاش. (اختبر بعض المواقف في حياتك من خلال التمرين 4.5).

المساواة بين الجنسين والسلطة في المجتمع

قد يقتضي الأمر، شرح أسباب إدراج أنواع كثيرة من علم اجتماع المساواة بين الجنسين، تحت التصنيف العام للنظريات التي تبحث الحياة اليومية. وهذا الإدراج يشير إلى التحولات التي طرأت على تفكير المطالبين بالمساواة بين الجنسين، من خلال المناقشات الداخلية بين أصحاب المستويات المختلفة من مؤيدي المساواة والنفوذ الذي مارسته حركة المساواة بين الجنسين، على علم الاجتماع عامة.

وبرغم أن آراء مؤيدي المساواة بين الجنسين، تعد بنيوية إلى حد ما؛ لأنها تتناول وجود النظام الأبوي (سيطرة الذكور)، في المجتمع ككل، فإن معظم هذه الآراء حاول:

1. دراسة حياة المرأة العادية، في المواقف الاجتماعية اليومية.
2. دراسة مدى تأثير السلطة الذكورية وانسحابها، في استخدام أشكال السيطرة الشخصية؛ مثل: العنف.
3. دراسة أسباب احتواء اللغة اليومية، على فرضيات نوعية كثيرة؛ (أي من حيث النوع والجنس)، إزاء ما يتعلق بالرجل والمرأة.
4. رفع مستوى معيشة النساء المنخرطات في العمل السياسي على نطاق محدود، ضد عدم المساواة بين الجنسين.

ولذلك، تعد آراء أغلب مؤيدي المساواة بين الجنسين بنيوية، من حيث تحديد أنماط عدم المساواة في المجتمع ككل، ولكنها غالباً ما تتبنى طرائق أكثر تفسيرية أو بحثية. وهناك عدد كبير من البحوث الخاصة بالمساواة التي تحاول فهم مدى تأثير المساواة بين الجنسين - من حيث السلطة - في حياة النساء على مستوى العمل العادي؛ وهذا يحدث للأسباب الآتية:

1. خلافاً لأي نظرية أخرى، تعد حركة المساواة بين الجنسين، حركة ثقافية ونشاطاً عملياً، وتسعى الحركة لإحداث تغيير حقيقي في المجتمع؛ ولذلك فهي تدرس الجماعات والسلوك على نطاق ضيق؛ للمساعدة في إحداث التغيير المنشود.

2. غالباً ما يشعر مؤيدو المساواة، أن المرأة لكي تحصل على السلطة، يتعين عليها أولاً، فهم نفسها، وطبيعة دورها، وأن وضعها داخل المجتمع يختلف من الناحية النفسية عن دور الرجل ووضعه؛ ولذلك، يُجري علماء اجتماع المرأة، بحوثاً على نطاق ضيق؛ لمعرفة معنى المساواة بين الجنسين، والوقوف على الحياة اليومية للمرأة بشكل شخصي وصورة دقيقة.

3. يعد أغلب أفكار المساواة بين الجنسين، ضد العلم الذي يُنظر إليه؛ بوصفه أيديولوجية ذكورية، وسيلة يستطيع الرجل من خلالها السيطرة على المجتمع ووضع المعرفة الأنثوية في مستوى مكانة أقل من المعرفة العلمية العقلانية الذكورية. ويعد عدد كبير من مناصري المرأة، الطرائق البحثية الإيجابية، (وهي التي يحاولون جعلها علمية)، في مكانة ذات مستوى أعلى بقليل من مرتبة الاغتصاب؛ لأنها تستغل الأفراد في تحقيق مآربها؛ ومن ثم تنحية البحوث، بدلاً من محاولة مساعدتها في تغيير حياة المرأة بطريقة أو بأخرى. ويتمنى معظم مناصري المرأة، أن تحاول البحوث والمعرفة الأنثوية، مساعدة من يدرسون المرأة بشكل دقيق. ويطرح التمرين 5.5، بعض السيناريوهات حول علاقة السلطة والسيطرة بين الرجل والمرأة.

التمرين 5.5

استخدم المقتطفات الآتية، في كتابة فقرة قصيرة، حول تفاوت السلطة:

(أ) العنف المنزلي

تم اليوم تبرئة أحد ضباط الشرطة، من تهمة سوء السلوك إثر إجراء تحقيق مستقل، في واقعة توجيه طعنة مميتة لأم تعول ثلاثة أولاد. وتعد جلسة الاستماع، وهي التي من المتوقع لها أن تستمر خمسة أيام، أول مرة، تستخدم فيها اللجنة المستقلة المعنية بشكاوى الشرطة، الصلاحيات المخولة بها، في إجبار جهاز الشرطة على إجراء مثل هذه التحقيقات علناً. وتأتي هذه الخطوة إثر التحقيق الذي أجرته اللجنة في العام الماضي، وهو الذي انتهى إلى أن السيدة لينش، (البالغة من العمر 24 عاماً)، وهي أم لثلاثة أطفال، "عوملت بطريقة ظالمة"، من بعض الضباط والموظفين والرؤساء الذين لم يطرحوا أي تساؤلات، ولم يستمعوا جيداً، ولم يتبعوا الإجراءات الخاصة بالعنف المنزلي. وفيما وصفه التحقيق بـ "المأساة التي تتكشف حقائقها قطرة قطرة"، عُرِّضت السيدة لينش، للطعن حتى الموت من زوجها الغاضب بيرسي رايت، في 3 شباط/ فبراير عام 2005؛ أي بعد يومين من عمل محضر، بأن زوجها عاد إلى البيت، وبدأ في تحطيم نافذة الغرفة الأمامية وهددها بقطع رقبتها. وأثبتت التحقيقات، أنه على الرغم من مكالمات السيدة لينش الهاتفية المتكررة، لمركز الشرطة ولأسرتها، فلم يسجل المركز الواقعة الأولية؛ بوصفها جريمة، ولم يُلقَ القبض على رايت، في ذلك الوقت. (*Gurdian Unlimited*, Monday, 5 November 2007).

(ب) الدعارة

هذا جانب من الحياة التي يفضل الحكام العسكريون في بورما، ألا يطلع عليه أحد: فتيات تتراوح أعمارهن ما بين 13 و14 من الأعوام، يعرضن أنفسهن على الزبائن في أحد الملاهي الليلية؛ حيث تتم ممارسة دعارة الأطفال، تحت ستار مسابقة للجمال. وقد أكد نادل، أنه على الرغم من أن الدعارة، وخاصة ضد الأطفال، تعد إحدى الجرائم الجسيمة في بورما التي يحكمها العسكر، فإن فتيات يتم التقاطهن من الملهى، لا يُعرضن لأي مشكلة لدى السلطات، ولكنه لم يذكر السبب. ويبدو أن الدعارة،

تظل إحدى الجرائم القليلة التي يميل رجال العسكر الذين سحقوا مؤخراً مظاهرات رجال الدين البوذيين المنادية بالديمقراطية، إلى التغاضي عنها. (Gurdian, Tuesday, 30 October 2007).

(جـ) المرأة والعمل

أفاد تقرير حديث، أن النساء السوداوات والآسيويات يواجهن عراقيل أصعب بكثير من النساء البيضاوات عند التعيين، وهن يحسبن في عداد "المفقودات" في ثلث مواقع العمل، وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الأقليات العرقية أيضاً. وقد أظهرت دراسة نشرتها "لجنة الفرص المتساوية" اليوم، أن النساء الباكستانيات والبنجلاديشيات والسوداوات من جزر الكاريبي، يعانين أكثر من غيرهن في الحصول على عمل أو الفوز بترقية، وأنهن يُعرضن للتمييز العنصري في أنواع معينة من أماكن العمل، على الرغم من مؤهلاتهن العالية. وقد ذكر التقرير؛ أن السبب هو تلك العوائق، وليس الأسرة أو ثقافة المجتمع المعارضة لعمل المرأة. وأضاف التقرير الذي حمل عنوان "المضي إلى الأمام: نساء الأقليات العرقية العاملات": أن الأمر يحتاج إلى "تغيير جوهري" إذا أُريد منح النساء السوداوات والآسيويات فرصة للحصول على نوع أفضل من الوظائف... وذكرت جيني واطسون، رئيسة اللجنة أن «الشابات الباكستانيات والبنجلاديشيات والكاريبيات، طموحات ومؤهلات للعمل، ولكنهن مازلن يعانين داخل بيئة العمل، جزاءاتٍ أشد قسوة من عقوبات النساء البيضاوات». وصرحت كاثرين ريك، مديرة جمعية فاوست، أنه «مرة بعد أخرى تتحدث هؤلاء النسوة، عن "السياسة غير المعلنة" في أماكن عملهن؛ عن الحواجز المستترة لمنعهن من تحقيق طموحاتهن، وإذا لم يتم التعامل وتلك السياسة غير المعلنة، فلن يحدث تغيير أبداً... »، مضيفة أن «تقرير اليوم، يتصدى للأكذوبة التي تقول: إن الأسرة والثقافة هما اللتان تحدان من فرص النساء المنحدرات من أقليات عرقية في بيئة العمل؛ فالتمييز بالتعميم المخل والأنماط المقولبة غير الدقيقة، هو الجاني الحقيقي». وقد صرح نائب مدير عام "سي بي آي"، جون كريدلند، أن أصحاب الأعمال حريصون على تشغيل عدد أكبر من النساء المنحدرات من أقليات عرقية، ولكنهم يحتاجون إلى توجيه أفضل لدعم هؤلاء النسوة. (Gurdian, Thursday, 15 March 2007).

ويمكننا أن نرصد أنواعاً كثيرة ومختلفة من النظريات المناصرة للمرأة التي تتعامل والسلطة ومفاعيلها في المجتمع، بطرائق مختلفة اختلافاً بسيطاً؛ فجزء كبير من الأفكار المعاصرة المناصرة للمرأة، انتقد بشدة السلطة الذكورية داخل علم الاجتماع نفسه؛ وهذا ما يُعرف بـ "نقد الرأي العام الذكوري"؛ أي فكرة أن علم الاجتماع، هو "من وضع الرجال ومن أجل الرجال وعن الرجال"؛ على حد قول أبوت ووالاس (Abbott and Wallace, 1997). ويُعنى علم الاجتماع - عموماً - بالطبقات؛ ومن ثم ظل عدم المساواة بين الأجناس "بعيداً عن شاشة" الدراسات الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال، كلنا يعلم مَنْ الرجال المؤسسون لعلم الاجتماع، ولكنْ، ما شأن النساء المؤسسات لعلم الاجتماع؟ وماذا نذكر حول أفكار الحركة النسائية الأولى؟ وكيف أسهمت هذه الأفكار في صوغ علم الاجتماع وتشكيله؟ تلك تساؤلات يصعب أن نجد لها إجابة في المقررات الدراسية.

الهموم الشخصية هموم سياسية

أدى ظهور الأفكار المؤيدة للمساواة بين الجنسين في علم الاجتماع، وخصوصاً تلك التي تدور حول السلطة على وجه التحديد، إلى إعادة تقويم أهمية الطبقات في علم الاجتماع والمجتمع؛ وأدى طرح قضيتي النوع والجنس؛ بوصفهما مظهرين من مظاهر التفاوت في السلطة، إلى انفتاح أفكار علم الاجتماع حول السلطة، بحيث يضم قدراً كبيراً من التعبير السياسي، من دون التركيز على الطبقة؛ وبالمثل، حثت الأفكار المناصرة للمرأة، النساء على التعامل وحياتهن اليومية؛ بوصفها عملاً سياسياً؛ على أساس أن عدداً كبيراً من النسوة، يكافحن اليوم ضد السياسات القائمة على الجنس والنوع. وكما رأى بعض الحركات النسائية، فإن الهموم الشخصية، تعد هموماً سياسية؛ وهذا ما يدفعنا إلى بحث دور السلطة في الحياة اليومية.

وكما ذكر أبوت ووالاس (1991):

> فقد أوضح مناصرو المرأة أن الهموم الشخصية، تعد هموماً سياسية؛ أي أنها عوامل نشيطة "تمارس القهر"، وأن من الضروري أن نثق بالمرأة وخبرتها الملموسة عن القهر،

وهي الخبرة التي اكتسبتها من أحداث الحياة اليومية، ومن المجتمع والنظام المؤسسي أيضاً. ولا بد من الاعتراف أن الرجال والنساء؛ الظالمين والمظلومات، يواجهون بعضهم بعضاً في حياتهم اليومية في البيت وفي المدرسة وفي العمل وفي المحاكمة...، وهكذا. (Abbott and Wallace, 1991, p.xiii).

الأفكار النسائية القديمة والحديثة عن السلطة

يتقاطع معظم الأفكار المؤيدة للمساواة بين الجنسين، عند النقاط الآتية:

- إن الذكور يسيطرون على المجتمع ("الأبوي").
- إن قمع المرأة، غالباً ما يأتي "مستتراً"؛ لأنه يحدث داخل المؤسسات "الخاصة"؛ مثل: الأسرة وغيرها.
- لا يعد معظم المناصرين للمرأة، السلطة نتاجاً بيولوجياً، بل نتاج التقاليد و"العُرف"؛ (بعض المناصرين قد يختلفون مع هذا الرأي، ويتعاملون والسلطة؛ بوصفها جزءاً أصيلاً من سيكولوجية الرجل واستخدام العنف، حلِّ التمرين 6.5 لعرض أفكارك حول هذه القضايا).
- إن الأفكار الناتجة من العُرف والطرائق المسيطرة في التفكير، عادة ما تكون مصادرها المعرفية ذكورية؛ ومن ثم فهي تؤيد قوة الذكور.
- إن التجربة السيكولوجية للانتماء إلى المجتمع، تختلف بالنسبة إلى الرجال والنساء؛ نظراً إلى تفاوت السلطة بينهما، في كل مظهر من المظاهر داخل المجتمع.

وكما ذكر أبوت ووالاس (1991):

فإن النقاشات الكلاسيكية السلطة، تعد نتاجاً للمؤسسات العامة؛ مثل: الدولة والاقتصاد، لا نتاجاً للمؤسسات الخاصة؛ مثل: الأسرة والعلاقات الشخصية. ولكننا لو

تمعنا في الجنس والسلطة لانـصرف انتباهنا إلى المؤسسات ذات "خصوصية"، وإلى علاقتها بمؤسسات السلطة ذات العمومية الكبرى. (Abbott and Wallace, 1991, p.xi).

وعند مناقشة أسباب السلطة الذكورية، نتساءل:

لماذا يستأثر الرجال بالسلطة؟ نحن نرفض التفسير الذي يـرى أن الـسلطة الجسمانية هي السبب، وبدلاً من ذلك، يجب أن نبحث الأسباب التي تجعل السلطة تمكن الرجال من رسم المواقف، وتحديد ما هو "حقيقي"؛ حتى داخل علم الاجتماع نفسه، إلى الحـد الـذي يجعل من السلطة الأبوية قضية أساسية، أمـا الطرائـق التـي يـتم بهـا تحديـد دور المـرأة أو تصويرها بطريقة معينة بالخطاب القانوني أو النظر الطبي، فـما هـي إلا أمثلـة عـلى تـداول السلطة التي نريد معرفة لغزها على سبيل المثال: الطرائق التي يتم بها تحديد دور المرأة، تتم تبعاً لجسمها أو جنسها، وكذلك الطرائق التي تجعلنا نعـد مهاراتهـا المكتـسبة غـير مهمـة. (Abbott and Wallace, 1991, p.xii).

التمرين 6.5

ضع قائمة حول الطرائق التي تجعلك تعتقد بأن الرجال - طبقاً للعـرف والتقاليـد - هم الذين يملكون السلطة على النساء، داخل المؤسسات الخاصة للأسرة والعلاقـات الشخصية؛ فنجد على سبيل المثال:

- أن الرجال هم من يحققون دخلاً أكبر للأسرة؛ وهو ما يجعلهم يدعون لأنفـسهم ممارسة حقوق معينة داخل البيت.
- ...
- ...

تسعى المناقشات التقليدية المناصرة للمرأة التي تبحـث طبيعـة الـسلطة في المجتمـع، لتحديد علاقات السلطة غير المتكافئة الآتية، بين الرجل والمرأة:

1. عدم المساواة في "الأعمال المنزلية": (شغل البيت ورعاية الأطفال)، وهما اللذان يقوم بهما الرجل والمرأة. (Steele and Kidd, 2000).

2. العنف الذكوري؛ مثل: الاغتصاب والعنف المنزلي. (Lawson and Heaton, 2009).

3. تفاوت التمثيل داخل "وسائل الإعلام"، حول جسم الرجل وجسد المرأة. (Jones and Jones, 1999).

4. عدم تكافؤ النشاطات الترفيهية للأطفال، وممارستها تبعاً للدور التقليدي لكل جنس؛ حيث غالباً ما يتم ذلك، باستخدام الألعاب والدمى الخاصة بكل جنس.

5. عدم التكافؤ في الحصول على فرص العمل، بين الرجال والنساء.

وقد أسهم أغلب الأفكار المعاصرة المناصرة للمرأة في علم الاجتماع السياسي الجديد، في بحث القضايا الآتية:

1. كيفية تحديد جنس المرأة في المنتجات الإعلامية التي يسيطر عليها الرجل، سواء في المنتجات الإباحية أو الإصدارات الإعلامية المعروفة.

2. كيفية تحجيم جسم المرأة والسيطرة عليه بشكل أكبر وبطرائق مختلفة؛ استناداً إلى الحقائق الطبية.

3. كيفية ظهور أيديولوجية الأسرة في الخدمات الاجتماعية، وبين القادة السياسيين والدينيين؛ بما يجعل تمني المرأة رعاية أولادها أمراً طبيعياً.

4. كيفية ظهور الأيديولوجية المؤيدة للحمل في المجتمع؛ بما يجعل المرأة التي لا تحمل، "ناقصة أو غير كاملة"، حقيقةً بيولوجية.

ويوضح أبوت ووالاس، كيف أفرزت هذه الأشكال، عدم التكافؤ بين الجنسين، وآلية عمل علاقات السلطة؛ تبعاً للجنس في الحياة اليومية:

يتم التحكم في المرأة، بمنعها من امتلاك الموارد الاقتصادية، والحصول على الوظيفة التي تخولها سلطة رسمية، بطرائق مختلفة؛ من بينها: الجنس أو النوع؛ طرائق تجعلها مخلوقاً جنسياً، وضحية للتحرش الجنسي فقط؛ فالجنس يطل برأسه دائماً؛ أداة يمكن التحكم بها في الممارسة، وممارسة السلطة عليها. (Abbott and Wallace, 1991, p.xii).

التمرين 7.5

حدد نوعية علاقة السلطة المعبر عنها، في الأمثلة الآتية:

- عاملة نظافة.
- بطلة رياضية.
- راقصة في ملهى.
- ربة منزل وأم.
- لاعبة كمال أجسام.
- ممرضة حضانة.
- قاضية.

هل المرأة التي تمارس وظيفتها في الأمثلة المبينة سابقاً، تسيطر سيطرة كاملة على الوضع؟ وهل دخلت في هذا الوضع بإرادتها الكاملة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما العوامل التي أجبرتها على التصرف بهذه الطريقة؟ وإذا كانت تسيطر على الوضع، فهل تفرز تلك السيطرة؛ أي تداعيات سلبية عليها؟ وهل كانت إجاباتك ستختلف، لو كنت عشت في دولة أخرى؛ كإيران مثلاً؟

أسهم مناصرو المرأة، ونظرية المساواة بين الجنسين، في مساعدة علم الاجتماع السياسي الجديد، على تحويل بؤرة التركيز بعيداً عن:

- السلطة على نطاق واسع.
- السلطة الرسمية.
- المؤسسات العامة.
- السلطة الاقتصادية.

وانتقل التركيز إلى دور السلطة والصراع على السلطة، وهما اللذان يركزان على:

- السلطة على نطاق ضيق أو مجال محدود.
- المؤسسات الخاصة.
- السلطة داخل المواقف التفاعلية.
- قضايا السلطة القائمة على قمع الجسد، أو التحكم فيه.
- السلطة القائمة على التحجيم أو التحديد للجنس أو النوع.
- السلطة المكتسبة؛ نتيجة تحجيم الخيارات المتعلقة بأسلوب المعيشة.

أنواع الأفكار المطالبة بالمساواة بين الجنسين

يمكننا أن نفرق بين الأنواع المختلفة للأفكار المناصرة للمرأة، ونظرة هذه الأفكار إلى السلطة:

الأفكار التقليدية

وهي الأفكار التي تحلل قوة الرجل؛ تبعاً للأعراف والتقاليد؛ حيث كان يُنظر إلى المرأة؛ بوصفها كائناً مستبعداً من الفرص الوظيفية المتاحة أمام الرجل؛ ومن ثم وجودها أسيرةً داخل منزل الأسرة، بل إن الأعمال المنزلية كان يُنظر إليها؛ بوصفها مصدراً لعدم التكافؤ، وجاءت التوقعات التقليدية الخاصة برعاية الأطفال؛ لتمنع المرأة من تغيير هذا الوضع. وقد زعم بعض الناس أن الحل السياسي لانعدام التكافؤ هذا، يكمن في القوانين الرافضة للتمييز التي تحرر المرأة من القمع وعدم التكافؤ. (انظر التمرين 8.5؛ لفهم دور القانون في قمع المرأة).

الأفكار الماركسية

علق مناصرو المرأة الماركسيون، أهمية كبرى على قوة الطبقات والرأسمالية من النظام الأبوي، ولكن هناك اعترافاً بأن المرأة - مثل: الرجل العامل في المصنع - تُعرض للقهر في بيتها الخاص؛ حيث تؤدي الأعمال المنزلية التي تحافظ على استمرارية النظام الرأسمالي، في رعاية العمال، والتأكد من استمرارهم في العمل، وتعرضهم للاستغلال في عالم الأعمال. وحلّ عدم تكافؤ السلطة هنا، هو الثورة ضد القوى الرأسمالية، وعندئذٍ ستجد المشكلات المتعلقة بالنظام الأبوي، طريقها إلى الحل.

الأفكار الراديكالية المؤيدة للمساواة بين الجنسين

غالباً ما تعلق هذا الوضع في أدبيات علم الاجتماع، بشكل ما، من أشكال السياسة الحميمية، وخاصة "الفصل"؛ أي فكرة أن المرأة لن تُحرر من سلطة الرجل وسيطرته، إلا بالتحرر من الرجل نفسه تماماً، برغم أن هناك أنواعاً مختلفة من الأفكار الأنثوية الراديكالية. ويرى هذا الرأي الراديكالي، أن كل الرجال يتمنون السيطرة على كل النساء؛ وهذا راجع إلى السلطة البيولوجية والسيطرة الفسيولوجية اللتين تقولان: إن الرجال عنيفون تجاه المرأة، وإن التحكم الجسدي والتهديد باستخدام السلطة الجسمانية، يتيحان

استمرار عدم التكافؤ. ويرى شولاميث فايرستون Shulamith Firestone (1979)، أن السلطة الذكورية تقوم على السلطة البيولوجية، وأن هذه السلطة، تشكل – بالضرورة – طبيعة العلاقات الاجتماعية كافة، سواء في مناحي الحياة العامة أو مناحيها الخاصة؛ ومن ثم فلا مفر منها.

النظريات المؤيدة للمساواة ذات النظم المزدوجة (نظريات المساواة الاجتماعية)

انطلقت هذه النظرية، من الانتقادات حول كيفية تناول نظريات المساواة الماركسية للعلاقة بين الرأسمالية والأبوية، وبينما يرى الماركسيون، أن الرأسمالية شكل قوي من أشكال عدم التكافؤ، وأن الأبوية تخدم الرأسمالية، يرى مفكرو النظم المزدوجة، أن الطبقة والنوع والرأسمالية والأبوية، أمور لا تقل أهمية عن بعضها بعضاً، وأنها مرتبطة ببعضها بعضاً. وقد يحدث أن يسيطر أحد أشكال السلطة على آخر، ولكنهما عادة ما يأتيان مرتبطين ببعضهما بعضاً. وقد وصفت هايدي هارتمان Heidi Hartmann (1981)، الأنثوية الماركسية، بأنها "زواج تعِس"؛ لأن المشكلات المتعلقة بسيطرة الرجل على المرأة، يتم فرضها على النظرية فرضاً؛ فالماركسية (وهي التي تمثل الرجل)، تسيطر على الأنثوية (وهي التي تمثل المرأة)، وتتحكم فيها. ويُنظر إلى الأنثوية ومشكلات الأبوية؛ بوصفها "إضافة"، بدلاً من طرح تحليل مفصل حول آلية عمل أشكال السلطة: (الطبقة والنوع)، في المجتمع معاً. كما تعكس الأعمال الأولى، لسيلفيا والبي Sylvia Walby (1986 و1988) أيضاً، القلق من عمل تحليل يشمل الاثنين معاً، وترى والبي، أن الرأسمالية على مدار تاريخها، ظلت تحافظ على وجودها جنباً إلى جنب، [مع أو إزاء] أشكال السلطة وعدم التكافؤ.

المساواة السوداء بين الجنسين

يتناول هذا النوع من الأنثوية؛ مثل: نظرية النظم المزدوجة، كيفية ربط الأبوية بأشكال السلطة الأخرى وعدم التكافؤ في المجتمع، بدلاً من التعامل وإياهما بصورة

منفصلة. ويرى مفكرون؛ مثل: آموس وبرامار (Amos and Pramar, 1984)، أن التجربة السيكولوجية لعدم التكافؤ بين الجنسين والسلطة الأبوية، قد تبدو مختلفة تماماً بالنسبة إلى بعض النساء؛ بسبب العرق؛ فليست النساء جميعاً يُعرضن للسلطة الأبوية بالطريقة ذاتها؛ فنساء يرين أن العنصرية قد تدعم إحساسهن بعدم التكافؤ، وأخريات يرين أن الهوية العرقية، قد تكون مصدر راحة ومقاومة؛ لإحساس أكبر بعدم التكافؤ والشعور بالعجز.

المساواة المادية بين الجنسين

تُوصف المفكرة الفرنسية كريستين ديلفي Christine Delphy (1984) ، أحياناً بأنها أنثوية مادية، لا "أنثوية راديكالية"؛ وهذا يعني أن القهر الجنسي، أمر أساسي بالنسبة إلى السلطة الذكورية في المجتمع، وأن النساء – بغض النظر عن أشكال عدم التكافؤ الأخرى – تجمع بينهن تجارب ومصالح وأهداف سياسية مشتركة؛ بفعل عامل الجنس؛ وعلى هذا الأساس، فالنساء كلهن – بغض النظر عن طبقتهن – يشكلن طبقة جنسية؛ ومن ثم فهن منخرطات في صراع ضد سلطة الطبقة الجنسية الذكورية؛ ولهذا، يعد الفرق البيولوجي أساسياً في عدم التكافؤ، ولكن الرجال لا يحكمون؛ لأنهم أقوى أو لأنهم أرقى بيولوجياً، وإنها يحكمون بحكم التقاليد والعنف، ولكنْ، تجمعهم بالآخرين من الجنس نفسه، أهداف سياسية مشتركة؛ فالفوارق الجنسية البيولوجية، لا تسبب عدم التكافؤ، ولكنها فوارق تدير الصراع بين الطبقتين، حول السلطة في المجتمع.

المساواة الثلاثية النظم بين الجنسين

ترتبط هذه النظرية، بأعمال سيلفيا والبي الأخيرة، وخصوصاً بكتابيها: **التنظير للأبوية** *Theorizing Partriarchy* (1990)، و**تحولات النوع** *Gender Transformations* (1997)؛ حيث ترى أن العرق والطبقة والنوع لا تقل أهمية عن بعضها بعضاً؛ بوصفها أشكالاً لعدم تكافؤ السلطة في المجتمع.

التمرين 8.5

اشرح كيف يمكن التعبير عن السلطة الذكورية في القانون. استخدم الأسئلة الآتية؛ نقطة انطلاق، وابحث في الطرائق التي يعامل بها القانون، النساء معاملة مختلفة. قمْ بتدوين الإجابات على هذه الأسئلة وابحث عن أمثلة أخرى. يمكنك أن تفعل ذلك وحدك، أو داخل مجموعات. ويمكنك بعد ذلك، مقارنة إجاباتك إلى إجابات الآخرين في صفك، أو الاطلاع على الوضع في دول أخرى:

ما حقوق المرأة إزاء ما يتعلق بملكية شريكها، في حالتي الزواج أو عدم الزواج، أو عند عدم وجود أطفال؟

كيف تتفاوت القوانين المتعلقة باغتصاب الرجال والنساء؟

سيلفيا والبي: أشكال السلطة في المجتمع

ترى والبي، في كتابها التنظير للأبوية (1990)، أن بإمكاننا أن نحدد ستة مجالات من مجالات الحياة الاجتماعية التي تتحكم فيها السلطة الذكورية:

1. التوظيف: فالنساء مازلن يعانين قلة الأجور وانخفاض سقف طموحات المجتمع في ترقياتهن الوظيفية عموماً، وقلة فرص العمل بدوام كامل. أضف إلى ذلك، إجازات الوضع التي قد تجعل أرباب العمل يفكرون مرتين، قبل اختيار إحداهن لتولي منصب قيادي؛ ولأن الوظائف التقليدية المتاحة للمرأة، مازالت تحظى بنظرة متدنية من المجتمع. (انظر التمرين 9.5).

2. العلاقات الأسرية والأعمال المنزلية: فالزواج بالنسبة إلى معظم النساء، مايزال يمثل أحد أشكال العبودية المنزلية والأسر المنزلي، على الرغم من أن بعض النساء، يجد في الحياة الأسرية ملاذاً آمناً بعيداً عن النظام الأبوي، ولكن هذا، موقف غير عادي، وهو يرتبط بطبيعة كل علاقة وحدها.

3. الثقافة: بالنسبة إلى موضوعي: تمثيل جسم المرأة على وجه الخصوص، وما يُسمى "الثورة الجنسية"، نجد أنهما يتعاملان والجنس الأنثوي، بصورة مختلفة عن الجنس الذكوري، وخصوصاً إزاء ما يتعلق بتوزيع الصور الجنسية للمرأة التي تعد المرأة كائناً جنسياً؛ خُلق لاستخدام الرجال!.

4. الجنس: وهو يعني التحديد والتحجيم لجنس المرأة، وأن يعد ميل الجنس إلى الجنس الآخر نوعاً عادياً من أنواع الممارسة الجنسية.

5. العنف: ويتم استخدامه وسيلة لردع المرأة عن الثورة؛ على قلة حيلتها.

6. الدولة: برغم أن الدول سنت عدداً كبيراً من القوانين التي تحمي حقوق المرأة، ولا تتعامل والعنف المنزلي بصورة جدية، فإن تلك القوانين، مازالت تعد "الأمهات العزباوات"، مشكلة لا بد من حلها.

وترى والبي، أنه برغم أن هذه المجالات الستة منفصلة، فإنها تعكس صوراً مترابطة للنظام الأبوي، وعندما نتحدث عن السيطرة والسلطة الذكوريتين، نجدهما موجودتين في كل واحد من هذه المجالات في المجتمع. وأحياناً ما تكون هذه الصور منفصلة عن بعضها بعضاً، وفي أحيان أخرى، نجدها تتضافر لقمع المرأة وقهرها، كما تعترف والبي، أن عدم التكافؤ؛ لا يعني – بالضرورة – وضع كل النساء في سلة واحدة، من حيث تجاربهن المشتركة التي تعكس قلة الحيلة؛ ومادامت هناك أشكال أخرى للسلطة: (الطبقة والعرق)، وهي التي يتقاطع عندها النوع والأبوية، فثمة ما يجعل وجود أمزجة لا تُحصى من عدم التكافؤ، أمراً وارداً وشيئاً محتملاً؛ فعلى سبيل المثال، سنت الدولة القوانين المناهضة للعنصرية التي يمكنها أن تحد من الأبوية التي تعبر عن نفسها، في شكل عنف يمارسه الرجال ضد النساء. ولكنْ، في الوقت نفسه، تعد الصور الإباحية أكثر شيوعاً اليوم مما كانت عليه من قبل؛ بما في ذلك: صور النساء المثيرة الموجودة في معظم وسائل الإعلام؛ الأمر الذي قد يشجع العنف الذكوري أكثر فأكثر. ومازال الأطباء يتعاملون وميل الجنس

إلى الجنس الآخر؛ بوصفه وضعاً طبيعياً، وهو ما يؤثر في أسلوب تعامل الدولة وبعض العلاقات الأسرية.

التمرين 9.5

استخدم المقتطفات الآتية، وصفْ عدم التكافؤ فيها:

أظهرت نتائج "التقرير السنوي حول الساعات والمداخيل لعام 2007"، أن الدخل الأسبوعي المتوسط للموظفين الدائمين في المملكة المتحدة، ارتفع بنسبة 2.9٪ خلال العام حتى نيسان/ إبريل عام 2007؛ ليصل إلى 457 جنيهاً إسترلينياً، أما بالنسبة إلى الدخول المتوسطة للموظفين الذكور الدائمين، فقد وصلت إلى 498 جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً في نيسان/ إبريل عام 2007، مقابل 394 جنيهاً إسترلينياً للإناث.

وقد حقق أعلى 10٪ من توزيع الدخول المحققة، أكثر من 906 جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع، بينما حققت الشريحة الدنيا من الدخول، أقل من 252 جنيهاً إسترلينياً. وخلال الفترة من نيسان/ إبريل عام 2006، حتى نيسان/ إبريل عام 2007، قُلص الفارق في توزيع إجمالي الأجر الأسبوعي؛ حيث تم تحقيق زيادة قدرها 3.5٪، بالنسبة إلى الشريحة السفلى، وزيادة قدرها 2.8٪، بالنسبة إلى الشريحة العليا.

وبلغ إجمالي الدخل الأسبوعي المتوسط، بالنسبة إلى الموظفين الدائمين، أعلى مستوى له؛ ليصل إلى 516 جنيهاً إسترلينياً بالنسبة إلى الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 و 49 عاماً. وحقق الموظفون الذكور أعلى دخل في هذه الشريحة بوصوله إلى 575 جنيهاً إسترلينياً، مقابل 460 جنيهاً إسترلينياً بالنسبة إلى الموظفات اللائي تتراوح أعمارهن ما بين 30 و39 من الأعوام، وزاد الدخل إلى أن وصل الموظفون إلى هذه الشريحة العمرية؛ ليعود الدخل بعدها إلى الانخفاض.

وقد بلغ الأجر الأسبوعي المتوسط، بالنسبة إلى الموظفين الدائمين في لندن، إلى 581 جنيهاً إسترلينياً، وهو أعلى بكثير مما هو عليه في المدن الأخرى؛ حيث تراوح الأجر ما بين 402 من الجنيهات الإسترلينية في آيرلندا الشمالية و481 جنيهاً إسترلينياً في المنطقة الجنوبية الشرقية.

وجاء أكثر المهن تحقيقاً للدخل عام 2007، على النحو الآتي: "المهن الطبية"؛ (حيث بلغ الدخل المتوسط للموظفين الدائمين 1.019 جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً)، يليها "مديرو الشركات"؛ (702 من الجنيهات الإسترلينية)، ثم "خبراء العلوم والتكنولوجيا"؛ (670 جنيهاً إسترلينياً). وحققت وظائف المبيعات"، أدنى دخل أسبوعي بالنسبة إلى الموظفين الدائمين؛ (264 جنيهاً إسترلينياً).

وقد اتسع الفارق بين الدخل المتوسط للموظفين الدائمين في القطاع العام؛ (498 جنيهاً إسترلينياً في نيسان/ إبريل عام 2007)، والقطاع الخاص؛ (439 جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً)، خلال العام، حتى نيسان/ إبريل عام 2007، إثر زيادة قدرها 3٪ بالنسبة إلى القطاع العام، و2.9٪ بالنسبة إلى القطاع الخاص.

(ديوان الإحصاءات الوطني (2007)، التقرير السنوي حول الساعات والدخول، انظر:
http://www.statistics.gov.uk/StateBase/Product.asp?vInk=15050

وقد حددت والبي، في كتابها: **تحولات النوع** (1997)، أربعة أنواع لنظريات علم الاجتماع التي تبحث في آلية عمل السلطة والأبوية في المجتمع:

1. تجاهل النوع؛ بوصفه شكلاً أقل أهمية من أشكال السلطة الأخرى؛ مثل: الطبقة.
2. تحديد المشكلات المتعلقة بتجاهل النوع، من دون التمعن في التفصيلات.
3. إضافة دراسة النوع؛ بوصفه جزءاً من بحث أوسع، حول شكل أكثر أهمية من أشكال عدم المساواة؛ مثل: الطبقة.
4. طرح تحليل نظري شامل، حول كيفية تقاطع النظم الأبوية وأشكال السلطة الأخرى في المجتمع.

وتحاول والبي، بكل تأكيد، طرح تحليل نظري شامل، وهو التحليل الذي يقدم لنا صورة معقدة، حول آلية عمل السلطة الأبوية في المجتمع، وهي صورة تتكون من شبكة

من علاقات السلطة، بين مصادر كثيرة للسلطة الذكورية التي يمكن أن تدعم – أو تهدم – بعضها بعضاً، كما يتقاطع عدم التكافؤ في السلطة؛ مثل: الطبقة والعنصرية أيضاً، والنظم الأبوية؛ ما يعطينا تصوراً أكثر تعقيداً عن السلطة.

نظرية ما بعد المساواة: هل تغير مفهوم عدم تكافؤ السلطة؟

ترى هذه النظرية، عدم التكافؤ التقليدي في السلطة الأبوية أثراً من الماضي، وأحياناً ما يُشار إلى هذا النوع من النظريات بـ "نظرية الاختيار العقلاني"؛ لأنها تعد المرأة قادرة على الاختيار الحر، فيما تود أن تفعله في المجتمع. ويبدو أن هذه النظرية، ترى أن المرأة إذا أحست بالعجز وقلة الحيلة، فلا تلومن إلا نفسها؛ بسبب "اختيارها" حياة تشعر فيها بأنها تعِسة. وتقول كاثرين حكيم (Chaerine Hakim, 1995)، على سبيل المثال: إنه مع تغير الزمن، أصبحت المرأة قادرة على انتقاء من كل الخيارات المتاحة، فإذا كانت ربةّ منزل فمن المؤكد أنها ترحب بهذا الاختيار، بحكم قدرتها على اختيار تغيير حياتها إذا أرادت.

التمرين 10.5

أعدّ قائمة بالتحفظات التي يمكن استخدامها؛ رداً على نظرية حكيم، بأن وجود المرأة؛ بوصفها ربة منزل، هو "خيارها". ناقش القضية على المستويين: المحلي والعالمي.

هل يمكنك طرح أمثلة أخرى، تشعر فيها المرأة بعجزها وقلة حيلتها، من دون أي ذنب جنته؟

ما مستقبل نظرية المساواة بين الجنسين؟

حددت والبي؛ لكي تتجاوز نظرية ما بعد الأنثوية، وهي التي ترى أنه لم تعد هناك حاجة إلى التحليل الأنثوي، عشر نقاط رئيسية للتحليل الأنثوي للمستقبل؛ الغرض منها

تمهيد الطريق أمام علم اجتماع المرأة، (وإسهاماته في دراسة الطبيعة السياسية للحياة اليومية)، بالاستمرار؛ وفق ما يأتي:

1. يجب إدراج السياسة القائمة على النوع كاملاً، في أي مناقشة حول السياسة عموماً.
2. تؤثر السياسة القائمة على النوع، في أنواع أخرى من الصراع السياسي؛ مثل: السياستين الطبقية والبيئية.
3. تتمتع سياسة المؤسسات، ببعد نوعي/ جنسي، لا يجوز تجاهله.
4. تشمل السياسة القائمة على النوع، دراسة الرجل والمرأة معاً.
5. لا يمكن فهم السياسة؛ استناداً إلى النوع، من دون بحث المواقف المناهضة للمرأة، وقد يكون بعض النسوة مناهضات للمرأة.
6. برغم وجود علاقة بين النوع/ الجنس والانتماء السياسي، فلا يمكننا أن نفترض تلقائياً أن كل الرجال معادون للمرأة، وكل النساء مؤيدات لها.
7. "هناك أكثر من طريقة، يمكن من خلالها الانتصار للمرأة".
8. قد تتضمن أنواع الأبوية المختلفة في المجتمع، فروقاً جوهرية بين كل نوع وآخر.
9. لا بد أن نسعى لفهم موقف ثالث مهم في السياسة القائمة على النوع، وهو سعي لا يقف عند حدود المناصرين للمرأة والمعارضين لها فحسب، وإنما إزاء موقف المناصرين للمرأة، ولكنهم من غير المؤيدين للنظرية المؤيدة لها أيضاً، من الراغبين في إلغاء مساحة النظام الأبوي في المجتمع أو تقليصه.
10. "السياسة القائمة على نصرة المرأة، ليست أمراً شاذاً"، ويجب أن نفهم السر وراء اختفاء بعض أشكال النظرية الأنثوية، وظهور أشكال أخرى. (منقول بتصرف من (Walby, 1997, pp.153-4

نظرية ما بعد الحداثة وعلم الاجتماع السياسي الجديد

إحدى الطرائق المتبعة في فهم نظريات ما بعد الحداثة، هي أن ننظر إليها؛ بوصفها محاولة لدراسة جدوى النظريات ذات الطابع الأكثر كلاسيكية، بالنسبة إلى علم الاجتماع. ومع ظهور نظريات ما بعد الحداثة، وتزايد الاهتمام بها، بدءاً من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات فصاعداً، يمكننا أن نلمس تحولاً راديكالياً في العلوم الاجتماعية عامة، وهو تحول حاول فهم كيفية تطور المجتمع المعاصر وتغيره، وفهم الكيفية التي يمكن أن يُغيَّر بها علم الاجتماع.

وتعني نظرية ما بعد الحداثة، ببساطة: الإيمان بأن المجتمع تغير بصورة كبيرة عن جذوره التاريخية التي تعود إلى الثورة الصناعية الحديثة، ولعل اسم النظرية ذاته، يعكس إلى أي حد، تجاوزنا مرحلة الحداثة.

وعند مناقشة قضايا ما بعد الحداثة، من المهم توضيح بعض المصطلحات المهمة:

- الحداثة: وهي تعني الفترة الزمنية التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوربا، وتوصف تلك الفترة بأنها حديثة، لا مثلما تعني كلمة المعاصرة، بل لأن تلك الفترة كانت معنية بتنحية التقاليد، وأصبحت حديثة. وهي تعكس تأكيد أهمية العلم في المجتمع وارتفاع مدّ العقلانية. وكان هذا النوع من التفكير تحديداً، مسؤولاً عن ظهور علم الاجتماع نفسه؛ ظهور الإيمان بأن الإنسان قادر على السيطرة على الطبيعة، وبأن من الممكن توجيه مسار التحول الاجتماعي نحو التقدم، ونحو مستقبل عالمي أفضل لكل أبناء البشر. (انظر الفصل الثالث).

- ما بعد الحداثة: وهي تعني الفترة التي تلت مرحلة الحداثة، وهي المرحلة التي أصبحت تقليدية بمرور الزمن، وتمثل فترة ما بعد الحداثة، الفترة الزمنية نفسها؛ أي الأحداث التاريخية والمجتمع الفعلي؛ حيث تساعدنا في فهم كيفية تحول المجتمع.

وبرغم عدم وجود تعريف موحد، ونظرية موحدة لما بعد الحداثة، فإن من الممكن تحديد توجهين رئيسيين في طريقة التفكير:

1. تفاؤل ما بعد الحداثة، وهو يعني أن موضوعي: التحولات التي طرأت على المجتمع وتراجع الحداثة، يحرران المجتمع ويفرزان تطور الفرد والمجتمع.

2. تشاؤم ما بعد الحداثة، وهو يعني أن ظهور عالم ما بعد الحداثة، أنتج تحولات جذرية، أفرزت مشكلات في المجتمع؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الرؤية، والفوضى، والإحساس بالعدم.

سمات مجتمع ما بعد الحداثة

هناك بعض مفكري علم الاجتماع ممن اعتنقوا أفكار ما بعد الحداثة، وهناك آخرون يعتقدون بأنها نهاية المطاف؛ وبالمثل، يرى عدد كبير من المفكرين، أن تحولاً كبيراً قد طرأ على المجتمع؛ كي يجعلنا نعيد النظر في اعتمادنا على علم الاجتماع الكلاسيكي، ولكن هذا التغيير؛ لا يعني – بالضرورة – أنه جاء بعد أن لم يكن موجوداً من قبل. وقد استخدم عدد كبير من المفكرين المختلفين، عدداً كبيراً من المصطلحات في وصف ما يعتقدون بأنه يفسر كنه هذه التحولات، وبأن علم الاجتماع المعاصر، يبدو زاخراً بمصطلحات؛ مثل: "ما بعد هذا" و"ما بعد ذاك". وتوجد تلك المصطلحات الخاصة بعلم الاجتماع الجديد، في الفكرة التي تقول: إن تحولاً كبيراً قد طرأ حتى يكون مجتمعنا المعاصر مختلفاً عما كان عليه من قبل بصورة كبيرة؛ ومن بين هذه المصطلحات:

- "ما بعد الثورة الصناعية"، وهو يقوم على فكرة أن طبيعة علم الاقتصاد، حُوِّلت بصورة كبيرة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وظهور الاقتصاد القائم على الخدمات.

- "ما بعد الندرة"؛ أي انتهاء الحاجة؛ أي إن المجتمع أصبح ينتج من الثروات والمنتجات الاستهلاكية، ما يكفي حاجة كل فرد.

- "المرحلة المتقدمة لما بعد الثورة الصناعية"، وهذا المصطلح، يشير إلى فكرة أن الرأسمالية الحالية، نوع من الرأسمالية الصناعية، وهي أكثر تقدماً مما كانت عليه من قبل، بعد أن أصبحت تقوم على الاستهلاك.

- "ما بعد الفوردية" Post-Fordism؛ أي الفكرة التي تقوم على أننا تحولنا، إزاء ما يتعلق بعمليات الإنتاج، من مرحلة الإنتاج الكمي لسلعة موحدة، (كما قال هنري فورد)، إلى مرحلة تكثر - وقد تتنوع - فيها الأسواق المتقدمة التي تطرح منتجاً مختلفاً بعض الشيء لمستهلكين مختلفين بعض الشيء، يعدون شراء مثل هذه المنتجات جزءاً من خياراتهم، إزاء ما يتعلق بأسلوب المعيشة. ويقوم الأفراد بعد ذلك، بتحديد المنتجات التي يعتقدون بأنها تعكس شخصيتهم.

- "ما بعد المادية"، وهو يعني الاعتقاد بأن أفراد المجتمع اليوم، ينخرطون في العمل السياسي؛ لأسباب لا علاقة لها بالمال؛ مثل: الحرية الجنسية والهواجس البيئية، ولأسباب تتعلق بالقدرة على توفير أسلوب المعيشة الذي يريدونه، ولأسباب تتعلق بمنع الدولة من التدخل في أسلوب المعيشة هذا.

- "ما بعد الحداثة الذاتية"، وفكرة هذا المصطلح، ليست نوعاً من أفكار ما بعد الحداثة، أو سمة من سمات عالم ما بعد الحداثة، قدر ما هي فكرة اجتماعية بديلة مما يحدث في عالم اليوم؛ ويعني هذا المصطلح، أن مجتمع اليوم، يشجع الفرد على التفكير والتروي، بعكس ما كانت عليه الحال من قبل؛ أي تزايد فرص الحيازة والسيطرة والابتعاد عن قيود النظم السابقة؛ مثل: الطبقة والأسرة التقليدية والنوع.

وتعد كل هذه الأفكار، بصورة عامة، أفكاراً لما بعد الحداثة إلى حد ما؛ لأنها تدعي كلها أن شيئاً ما عادة ما يحدث إثر ظهور المجتمعات التي يصفها علماء الاجتماع الكلاسيكيون بأنها حديثة.

وغالباً ما يتم طرح فترتي الحداثة وما بعد الحداثة؛ بوصفهما سلسلة متضادة الأجزاء، كما لو كانت فترة ما بعد الحداثة لم تؤسَّس على ما قبلها، وأنها جاءت كي تحل بمتناقضاتها محل السمات الأساسية كافة للمجتمع. وهذا، يعد نوعاً من التعميم الموسع، ولكنه قد يكون نقطة بداية مفيدة؛ لمعرفة مدى ارتباط هذه الأفكار بدراسة السلطة والسياسة، وتأسيس ما اصطلحنا على تسميته "علم الاجتماع السياسي الجديد".

الجدول (1.5)

الحداثة في مقابل ما بعد الحداثة

الحداثة	ما بعد الحداثة
1. ترى أن العلم قادر على فهم كل مظاهر النشاط البشري.	1. ترى أن العلم أصبح يُنظر إليه؛ بوصفه موضوعاً آخر فقط، ليس أكثر صدقاً من سابقاته.
2. ترى أن هناك قواعد واضحة للتطور تمكن المجتمعات من التقدم.	2. ترى أن هناك قواعد واضحة للتطور، تمكن المجتمعات من التقدم.
3. ترى أهمية الطبقة؛ بوصفها أحد مصادر الهوية.	3. ترى أهمية الطبقة؛ بوصفها أحد مصادر الهوية.
4. ترى أن السياسة قادرة على معرفة أسلم منهج للحياة، وأن الصراع السياسي، يمكنه أن يفرز مجتمعاً مثالياً.	4. ترى أن السياسة قادرة على معرفة أسلم منهج للحياة، وأن الصراع السياسي يمكنه أن يفرز مجتمعاً مثالياً.
5. ترى ضرورة استبدال وسيلة عصرية وأكثر عقلانية بالتقاليد؛ لتنظيم الحياة والمجتمع.	5. ترى ضرورة استبدال وسيلة عصرية وأكثر عقلانية بالتقاليد؛ لتنظيم الحياة والمجتمع.

وهكذا، يمكن رصد السمات الأساسية لحقبة ما بعد الحداثة، على النحو الآتي:

- التفكك - تفكك الهوية والمعرفة والمظاهر السائدة الأخرى.
- صعود النسبية - أي الاعتقاد بأنه لا توجد هناك حقائق يمكن التحدث عنها؛ حيث لم تعد هناك حقيقة مطلقة، يمكنها أن تهدي المجتمع إلى الطرائق المثلى في الحياة.
- الغموض - في ظل عدم وجود حقائق لهداية البشر، تصبح الحياة الاجتماعية أحد المصادر المحتملة للقلق والتشوش.

- التنوع – أي تنوع المعتقدات وأساليب الحياة والحقائق والهويات؛ بمعنى أنه لا توجد طريقة واحدة يمكن اتباعها؛ للعيش في هذه الحياة.

التمرين 11.5

استخدام الكلمات المبينة لاحقاً، في ملء الفراغات، ثم قارن فقرتك إلى فقرة زميلك؛ للتأكد من فهمك مسائل الفصل:

في --- المجتمع، طغى صعود الاقتصاد القائم على الخدمات على --- لصالح --- ارتبطت الحداثة بالـ --- في أوربا و --- و --- كان الاعتقاد السائد عنها، بأنها مهمة جداً --- تحولت من الحداثة. وفي --- المجتمع، تعد طرائق فهم الحياة الاجتماعية والحياة السياسية متغيرة. ---، --- ترى أن تراجع الحداثة نوعاً من التحرر. وفي مجتمع ما بعد الحداثة، هناك صعود في --- و --- يتزامن وتراجع القواعد التنظيمية. وقد ابتعدت الهوية عن --- إلى الهويات الأخرى التي غالباً ما تكون مرتبطة بـ ---. وربما حذت السياسة حذو مجتمع ما بعد الحداثة، مع صعود --- القائمة على الخيارات --- و ---.

الفوضى

أسلوب الحياة	ما بعد الحداثة	إنتاج
الاستهلاك	ما بعد الحداثة	المتفائلون من أنصار ما بعد الحداثة
الثورة الصناعية	الطبقة الاجتماعية	العلم
العقلانية	الاستهلاك	الغموض
ما بعد الثورة الصناعية	السياسة المتعلقة بالهوية	الهوية الذاتية

سياسة ما بعد الحداثة

طرح جون جيبنز (John Gibbins, 1989)، مجموعة من المصطلحات الدارجة المتعلقة بحقبة ما بعد الحداثة، والآثار المحتملة للتحولات التي طرأت في نسيج المجتمع، على السياسة نفسها:

1. فصل الطبقة عن العمل السياسي. (أصبحا متعارضين مع بعضهما بعضاً).

2. عدم الاستمرارية؛ أي تغير شكل السياسة التي قد تقفز من حقب سابقة من الوضوح السياسي، إلى تشوش وفوضى.

3. التفكك؛ ونعني به:

(أ) تراجع الاهتمام بالتصويت.

(ب) تراجع الأفكار والأحزاب السياسية القوية السابقة.

(جـ) تحول "الشعب" من التجمعات الطبقية التي كانت قوية صلبة، إلى تجمعات أقل بكثير، وأكثر تفككاً؛ بسبب أساليب الحياة المشتركة والهويات التي قد تُغيَّر بسرعة، وتغير معها طبيعة السياسة في المستقبل؛ بسبب تزايد الغموض السياسي.

4. الأعباء (على الدولة وإنفاقها)؛ أي الاعتقاد باستحالة استمرار الرفاهية اليوم، كما كانت عليه بالأمس.

ويطرح جيبنز، السؤال الذي طالما طرحه كل أنصار ما بعد الحداثة، عند دراسة الطبيعة الحالية للسلطة والسياسة:

> أثمة تحولات - إن وُجدت - طرأت على الثقافة السياسية للدول الصناعية الحديثة خلال الأعوام الثلاثين الماضية؟ وهل هناك أي مسار راسخ أو نمط ثابت في التحولات التي تطرأ علينا؟ وهل هذه التحولات قابلة للتفسير داخل الثقافات، أو أنها تؤشر للطلاق مع الماضي، وطرح بداية جديدة؟ وهل تأتي "السياسة الجديدة"، مصاحبة للثقافات السياسية الجديدة؟ (Gibbins, 1989, p.1).

ويرى جيبنز، أننا نعيش في حقبة سياسة ما بعد الحداثة؛ لأن العقود منذ الحرب العالمية الثانية، أفرزت تحولاً اجتماعياً سريعاً، ترك أثره في رؤية الشعوب لنفسها وللمجتمع ولهدفهم من الحياة. وقد ذكر جيبنز، أننا شهدنا:

- تغير السياسات الحزبية وتغير الدعم الموجه للأحزاب.
- تراجع الثقة.
- تزايد السلوك الجماعي.
- تهميش جماعات الضغط.
- ظهور حركات سياسية جديدة؛ مثل: الحركات المناصرة للمرأة وجماعات حماية البيئة والسياسات القائمة على الجنس.
- عودة بعض الأيديولوجيات السياسية القديمة.
- ظهور الإرهاب.
- زيادة التعرض للرسائل السياسية، من وسائل الإعلام، ولكن تلك الزيادة، جاءت مصحوبة بتراخٍ متزايد في التصويت.
- زيادة أهمية صناعة الاتصالات، بالنسبة إلى السياسة في العصر الحديث.

وانتهى جيبنز وآخرون، إلى أن «أرضية السياسة المعاصرة تبدو غريبة، بل جديدة بكل تأكيد». (Gibbins, 1989, p.1):

> وتعكس سياسة ما بعد الحداثة والثقافة السياسية، حالة من عدم الرضا عن السياسة الحديثة، وعن تشابهها، وعن التحالفات المعتادة، وعن إمكانية توقعها، وعن البيروقراطية والانضباط والسلطة والحركة الميكانيكية. وهي تؤكد ظهور سياسة ما، تعكس: الاختلاف والتفكك والتلاحم وعدم التوقع والحرية ونزع الشرعية وانعدام الثقة والسلطة والتلقائية. (Gibbins, 1989, p.15-16).

السياسة الجديدة

ويبدو زيجمونت بومان Zygmunt Bauman، في كتابه: **لمحات حول ما بعد الحداثة** *Intimations of Postmodernity* لعام 1992، وكأنه يرى أن سياسة ما بعد الحداثة؛ تعني

إعادة النظر في النظريات القديمة وطرائق السياسة نفسها؛ فأن تكون سياسياً فهذا يعني بالفعل "العمل في السياسة"، وهي عبارات اختلف معناها اليوم، عن معناها بالأمس؛ فالسياسة والصراع على السلطة، يمكنهما أن يشملا اليوم: اختيار أسلوب الحياة وكيفية اختيارك للحياة، لا النشاطات التي تمارسها النخب المنتخبة التي يمكن أن تصوت لها كل أربع سنوات فحسب، برغم أن كل أنواع السياسة التي أفرزتها حقبة ما بعد الحداثة، تُدرج إلى حقبة ما بعد الحداثة؛ أي أن أساليب السياسة القديمة ومصادر السلطة القديمة، مازالت قائمة وتسير معاً جنباً إلى جنب من أشكال السلطة الجديدة والطريق الجديدة المتعلقة بالصراع على السلطة. وما لدينا اليوم! هو مزيج رائع من الطرائق حول كيفية الانخراط في السياسة، والانفتاح على المجتمع، وهو ما يشكل إضافة إلى طبيعة الحياة السياسية ما بعد الحداثة؛ لأنه يؤدي إلى المزيد من الاختلاط، ومزيد من الخيارات، ومزيد من التنوع أيضاً.

وبرغم هذا، يقول بومان: إن موضوع سياسة ما بعد الحداثة، الأحدث نشأة، سيسيطر على آلية عمل السياسة؛ ومن ثم ستتراجع أشكال السياسة القديمة، إلى المركز الثاني. وهو يرى أيضاً، أن أشكال سياسة ما بعد الحداثة، قد تتلقى دفعة كبرى ودعماً أكبر بحكم حداثتها؛ ومن ثم يكون تأثيرها أقوى، وتكون أكثر سحراً وجاذبية بالنسبة إلى الأفراد المهووسين بالقضايا السياسية السابقة. وسيتم عدّ الصراعات القديمة؛ مثل: الطبقة وإعادة توزيع الثروة، ميراثاً من الماضي مهملاً، وشاذاً عن القضايا الأكثر حداثة وحيوية؛ مثل: الجنس وأسلوب الحياة والهوية؛ وبهذا المعنى، يزعم بومان أن سياسة ما بعد الحداثة، ليست أكثر رقياً، ولكنها نجحت فقط، في أن تبدو أكثر جاذبية؛ ومن ثم أكثر كسباً لثقة الأفراد المهووسين. وبرغم هذا، لم تختفِ القضايا التي قامت عليها الصراعات السياسية القديمة - الطبقة والثروة والعنصرية - ولم تجد طريقها إلى الحل. ويبدو أن القضايا الأخرى، أصبحت تجذب انتباه الأفراد: فـ «غالباً ما تعني سياسة ما بعد الحداثة، إعادة توزيع الاهتمام؛ فالرأي العام، هو الأكثر أهمية - أي الأكثر مطمعاً والأكثر مجالاً للتصارع - بين الأدوات المخيفة، عند التركيز على الصراع السياسي». (Bauman, 1992, p.247).

ويحدد بومان، أربعة أنواع رئيسية من المصطلحات السياسية الخاصة بفترة ما بعد الحداثة، مؤكداً أنها ليست الأنواع الوحيدة المتاحة، ولكنها اليوم، تعد الأسهل تبنياً لدى الأفراد في هذا المجتمع المتغير:

1. السياسة القبلية: تنشأ النقابات والجماعات (القبائل) الجديدة، بصورة مفككة وغير مترابطة؛ بسبب القضايا الجديدة المتعلقة بالهوية، وتصنع تلك الجماعات من نفسها مجتمعاً يضم أفراداً مماثلين لها.

2. سياسة الرغبة: قد يعمد الأفراد؛ لتأسيس الهوية، إلى استهلاك الأفكار أو الأشياء أو المصطلحات؛ حتى يثبتوا للآخرين أنهم الأفضل.

3. سياسة الخوف: يبدي بعض الأفراد، اهتماماً بالمخاطر والأضرار التي قد تعود على المجتمع؛ ولذلك فهم يتبنون أساليب الحياة التي قد تساعدهم على تجنب شرور الحياة الحديثة.

4. سياسة الحتمية المؤكدة: نحن نفقد إيماننا بقادتنا وخبرائنا ممن كانوا محل ثقتنا، وهناك قلق متزايد تجاه ما بعد الحداثة؛ ومن ثم فإننا نرى محاولات لاستبدال الحقائق المؤكدة مرة أخرى بهذا القلق؛ استناداً إلى دعوات جديدة ومصادر جديدة للثقة.

سياسة ما بعد الحداثة والحرية

يرى بومان، أنه في سياسة ما بعد الحداثة، تتوافر لدينا مساحة كبرى من الاستقلالية؛ أي مساحة كبرى من الحرية؛ نظراً إلى تعدد الخيارات التي يمكن الانتقاء منها، في عصر سياسة ما بعد الحداثة.

وبرغم أن أنتوني جيدنز Anthony Giddens (1991)، لا يُصنف أحد كبار أنصار ما بعد الحداثة، فإنه يرى أيضاً، أن المجتمع الحالي، يتيح للأفراد هامشاً أكبر بكثير؛ للاختيار وتجاوز بعض القيود التي تفرضها التقاليد. وهو يشير إلى ذلك، بالعيش في نظام اجتماعي؛

نظام ما بعد التقاليد. وهذا عامل إيجابي وسلبي في آنٍ واحد؛ لأنه كلما تجاوزنا النظم والتقاليد، فقدت الحياة حتميتها المؤكدة، وزادت معها احتمالات القلق؛ وهكذا، تكون الفرص والخيارات، قد زادت، ولكنْ خاصة، عندما نريد استغلال هذه الفرص فقط. إن التحول الدرامي في السياسة بالنسبة إلى جيدنز، هو ظهور السياسة "الحياتية" -life politics، بحيث يكون الأفراد فيها، قادرين على التفاعل وحياتهم وعلى وضعهم داخل المجتمع أكثر من أي وقت مضى؛ ونتيجة لذلك، يكون الأفراد قادرين على الاختيار من بين خيارات متعددة؛ نتيجة زيادة مجال الخيارات بدرجة كبيرة. وتتعلق هذه الخيارات بقضايا أسلوب المعيشة والهوية؛ حيث تتسع مساحة قراراتنا، حول ما نود أن نكون، وهذا ذاته، صراع سياسي؛ لأنه يتضمن تحمل مسؤولية مستقبلنا والتحكم فيه.

وقد ردد رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart (1990)، الفكرة نفسها التي تقول: إن فترة ما بعد الحداثة، قد توفر مساحة كبرى من الحرية السياسية؛ فهو يرى أن نظرية ما بعد الحداثة، انبثقت من تحول المجتمع نحو فترة ما بعد المادية؛ بمعنى أن الصراعات والقضايا السياسية المعاصرة، تُعنى بقضايا تتعلق بنوعية الحياة: الوعي بالبيئة وحمايتها وزيادة مساحة الخيارات، إزاء ما يتعلق بالنوع والحرية، في دراسة الخيارات الفردية المتعلقة بأسلوب المعيشة. ويرى هيلر فير (1988)، ما بعد مادية السياسة postmodernization of politics، وزيادة مساحة الحرية والاختيار من بين خيارات عملية "ديمقراطية" عدة؛ أنها تعني الاختيار الشخصي، من دون أن يكون الفرد خاضعاً لرغبات الآخرين أو لبعض المظاهر الأخرى المتعلقة بالتقاليد. وبالطبع، فإن الاختيار الشخصي، دائماً ما يتعلق بالخيارات المتاحة داخل المجتمع وبقدرة الشخص نفسه على الاختيار؛ فأبناء الطبقة المتوسطة، على سبيل المثال، دائماً ما وجدوا أبواب خيارات أكثر، مفتوحة أمامهم، يليهم أبناء الطبقة الفقيرة، ثم تلك المعدمة. والأغلبية العظمى للشعوب التي تعيش على كوكبنا في الوقت الحالي، تجد أن الفقر والعوز يحدان دائرة الخيارات الشخصية بدرجة كبيرة. وقد تبدو حرية دراسة الخيارات الخاصة بمستوى المعيشة، مقصورة على سعداء الحظ منا، ممن يجدون ما يكفيهم من الطعام والماء والمأوى.

التقنيات الجديدة والحملات السياسية

يعد ظهور التقنيات والآثار التي تركتها على الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، مظهراً آخر من مظاهر ما بعد الحداثة التي استقطبت اهتمام علماء الاجتماع السياسي؛ ولا يعني ذلك قيام الأحزاب السياسية بتطوير المواقع الإلكترونية التي ستستقطب أعضاء جدداً فحسب. وقد رأى بعض الناس أن الأفراد الأكثر اطلاعاً على المواقع الإلكترونية للأحزاب الرئيسية، هم ناشطون سياسيون بالفعل، ومن المتعاطفين والحزب الذي ينضمون إليه. (انظر Gibson et al., 2005). وفي الولايات المتحدة، أصبح الموقع الإلكتروني الشخصي، من أبرز الطرائق التي يستطيع المرشحون المحتملون من خلالها، "جس نبض" الشارع الانتخابي، وتسويق خبراتهم السياسية، وطرح نياتهم السياسية، وتفنيد أي شائعات معادية قد يروجها الخصوم بين الناخبين. (Cornfield, 2004).

ومع تطور التقنيات الجديدة، أصبحت الأحزاب السياسية والمرشحون السياسيون، في وضع القادر على استغلال مهاراتهم في دعم فرصهم الانتخابية. وقد استخدمت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، شبكة الإنترنت وسيلة لجمع التبرعات. وكان الحزب الديمقراطي، أسرع من نظيره الجمهوري، من حيث استخدام شبكة الإنترنت لهذا الغرض، ولكنْ، يظل المرشح القادر على استقطاب اهتمام الناخبين، هو الأكثر استفادة من تلك التبرعات. (Graf et al., 2006)؛ ففي انتخابات عام 2004 [الأمريكية]، بدأ مؤيدو المرشحين الرئاسيين، استخدام اليوتيوب؛ لعرض أشرطة فيديوية عن مرشحهم المفضل والأخطاء التي ارتكبها خصمه. وكثير من تلك الأشرطة، انتشر انتشار الفيروسات؛ فبدت وكأنها تمسك بزمام الأمور، كلما انتشرت أشرطتها عبر شطآن العالم الحقيقي. (Jalonick, 2006). وقد تلقى باراك أوباما، أكثر من 64 ألف اتصال على "ماي سبيس" MySpace، مع بداية حملة عام 2008، واستخدم تلك الاتصالات قاعدةً انتخابية على الرغم من أنه لم يكن هو الذي أوجدها أو سيطر عليها. (Williams, 2007). وبرغم هذا، من المهم ألا نغالي في تأثير شبكة الإنترنت والتقنيات

الجديدة في الحملات الانتخابية، ويظل التلفاز أبرز وسيلة للمعلومات السياسية، في أثناء الحملة الانتخابية؛ نظراً إلى كونه تقنية "مريحة"، بعكس المواقع الإلكترونية التي تتطلب تفاعلاً لاستخدام شبكة الإنترنت؛ بوصفها مصدراً من مصادر المعلومات السياسية.

خلاصة

يطرح علم الاجتماع السياسي الجديد، مستخدماً الأفكار المستمدة من نظرية ما بعد الحداثة، بعض التحليلات المتعمقة حول طبيعة المجتمع ووضع الإنسان داخله. ولكن تلك التحليلات، تظل رأياً نظرياً واحداً فقط، من بين آراء كثيرة؛ ما يعكس تفاوتاً وتبايناً كبيرين في الأفكار والآراء. ويشبه علم الاجتماع السياسي الجديد، علم الاجتماع القديم، من حيث الشمولية والتنوع، ويظل الاثنان يسيران جنباً إلى جنب، في معظم مناقشات علم الاجتماع، كما سيتضح فيما تبقى من فصول هذا الكتاب التي ستحاول تطبيق أفكار وموضوعات ونظريات، على القضايا الرئيسية في علم الاجتماع السياسي.

التمرين 12.5

تمرين للمراجعة: الآن، وقد انتهيت من قراءة هذا الفصل، هناك بعض المصطلحات والتعريفات المهمة التي يجب أن تعرفها جيداً. أجب على الأسئلة الآتية:

1. كيف يمكن تطبيق أفكار بيكر، حول التصنيف، على فهمنا للسلطة؟
2. ماذا يعني أبوت ووالاس، وهما المناصران لحقوق المرأة، بقولهما "الهاجس الشخصي هاجس سياسي"؟
3. اشرح باختصار، الفرق بين النظريات التقليدية والنظريات المعاصرة المؤيدة لحقوق المرأة، حول طبيعة السلطة في المجتمع.
4. حدد المقصود بنظرية ما بعد الحركات النسائية.
5. ما وجهة نظر جيدنز، حول تأثير أفكار ما بعد الحداثة، في سياسة ما بعد الحداثة؟

نصائح خاصة بالاختبار

- غيَّر المؤيدون لحقوق المرأة، طريقة تفكيرنا تجاه السياسة والسلطة، وكان غياب المرأة في الماضي؛ يعني أنها كانت خارج حسابات علماء الاجتماع السياسيين، عند تناول موضوع ممارسة السلطة. وكان يُنظر إلى السلطة؛ بوصفها مجالاً ذكورياً، بينما بقيت المرأة محصورة داخل البيت. وقد غيرت نظرية تأييد المرأة هذا الوضع؛ حتى يتسنى للمرأة دخول المعترك السياسي؛ خلافاً لما كانت عليه الحال سابقاً. ولكنْ، عند التركيز على السلطة الذكورية وطرائق إخضاع المرأة لهذه السلطة، تجاهل مناصرو المرأة الفوارق بين النساء في علاقتهن بالسلطة. وكانت القضايا المتعلقة بالطبقة والعرق، تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام لدى المرأة، وهي تخوض تجربة ممارسة السلطة.
- استخدم المادة المذكورة سابقاً، وأي مواد أخرى، في تقويم وجهة النظر التي تقول: إن مناصري المرأة غيروا طريقة تفكيرنا في السياسة والسلطة.
- تأكد أن إجابتك تتضمن المفاهيم الآتية: النظام الأبوي، الهاجس الشخصي هاجس سياسي، المجالات العامة/ الخاصة، السلطة الداخلية، بدء الفصل، النوع.

مفاهيم مهمة

علوم الاجتماع التفسيرية (التفاعلية) – إدارة الانطباعات – التأطير – التصنيف – المخاوف الأخلاقية – النظام الأبوي – النقد "الذكوري السائد" – "الهاجس الشخصي هاجس سياسي" – الاختلاط الاجتماعي – أيديولوجية الأسرة – أنواع المساواة بين الجنسين – التقليدي – الماركسي – الراديكالي – النظم (الاشتراكية) المزدوجة – المساواة السوداء بين الجنسين – المادية – النظم الثلاثية – مرحلة ما بعد المساواة بين الجنسين – مرحلة ما بعد التصنيع – "مرحلة ما بعد الندرة" – المرحلة الصناعية المتأخرة/ المتقدمة – مرحلة ما بعد فورد – مرحلة ما بعد المادية – الحداثة التفاعلية – السياسات القبلية – سياسة الرغبة "سياسة الخوف – سياسة الحقائق المؤكدة – سياسة "الجديد" – الاستقلالية المتقدمة – النظام الاجتماعي في الحقبة ما بعد التقليدية – "سياسات الحياة".

نقاط موجزة

- تُعنى مناقشات علم الاجتماع السياسي، بسؤالين رئيسيين:
  - ما أهمية الطبقة في العالم المعاصر؟
  - أماتزال البنى الاجتماعية تقيد حركة الإنسان؟
- ترى نظريات علم الاجتماع التفسيري، أن المجتمع لا يوجد؛ بوصفه شيئاً بذاته، ولكنه نتاج عملية وجود نشيطة للبشر أنفسهم.
  - يعد جوفمان، البشر لاعبين اجتماعيين، يؤدون أدوارهم، ويتحركون طبقاً لسيناريو معد سلفاً، ويتبادلون الأدوار فيما بينهم.
  - يرى بيكر أن الجماعات القوية، قد تسعى لتصنيف الأفراد الذين قد تسبب تصرفاتهم حدوث مشكلات، بأنهم خارجون على المألوف.
  - يرى كوهين، أن محاولات الطبقة العاملة للتصدي لعدم تكافؤ السلطة الذي يجدونه في المجتمع الرأسمالي، غالباً ما تصبح هدفاً للمخاوف الأخلاقية.
- خلافاً للنظريات الأخرى، تعد المساواة بين الجنسين ممارسة نظرية، (تبحث في وجود النظام الأبوي في المجتمع ككل)، ونشاطاً عملياً (يسعى لإحداث تغيير حقيقي في المجتمع)؛ ويعني "النقد الذكوري السائد"، أن علم الاجتماع، "من صنع الرجل وللرجل وعن الرجل".
  - المساواة التقليدية بين الجنسين، وهي تركز على انعدام التكافؤ، إزاء ما يتعلق بالأعمال المنزلية والعنف الذكوري، وتمثيل الاتحادات الرجالية والنسائية، وتأهيل الأطفال لممارسة أدوارهم طبقاً للجنس، وعدم المساواة في الحصول على فرص العمل.
  - أسهم المنادون المعاصرون بالمساواة بين الجنسين في علم الاجتماع السياسي الجديد، من خلال البحث في كيفية تحديد وسائل الإعلام جنس المرأة، وهي التي يسيطر عليها الذكور، وكيفية تحجيم الطب وسيطرته على جسم المرأة، وكيف أن أيديولوجية الأسرة، ترى أن من البدهي أن

ترغب المرأة في رعاية أطفالها، وكيف ترى أيديولوجية الحمل، أنه من الحقائق العلمية أن تتعامل والمرأة التي لا أولاد لها، على أنها مخلوق ناقص أو غير كامل.

- كانت المساواة بين الجنسين، مهمة في مساعدة علم الاجتماع السياسي الجديد، في تحويل بؤرة التركيز من السلطة على نطاق واسع أو نطاق رسمي، إلى فهم السلطة على نطاق محدود.

- هناك عدد من الأيديولوجيات المختلفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين:
  - المساواة التقليدية بين الجنسين.
  - المساواة بين الجنسين كما يراها الماركسيون.
  - المساواة الراديكالية بين الجنسين.
  - المساواة بين الجنسين القائمة على النظام المزدوج.
  - المساواة السوداء بين الجنسين.
  - المساواة المادية بين الجنسين.
  - المساواة الثلاثية النظم بين الجنسين.

- تعتقد نظرية ما بعد المساواة بين الجنسين، بأن عدم المساواة التقليدية – من حيث السلطة الأبوية – تجاوزها الزمن؛ فإذا كانت المرأة تشعر أنها لا حول لها ولا قوة، فلا تلومن إلا نفسها على اختيار حياة لا تشعر فيها بالسعادة.

- ترى نظرية ما بعد الحداثة، أننا نعيش في فترة سياسة ما بعد الحداثة؛ لأن العقود التي مرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ أدت إلى تحولات اجتماعية شاملة وسريعة؛ وأصبحت السياسة والصراع على السلطة، يشملان أسلوب الحياة، بدلاً من نشاطات النخب المنتخبة.
  - يرى بومان، أن سياسة ما بعد الحداثة، تمنحنا استقلالية كبيرة.
  - يصف جيدنز، ظهور السياسة الحياتية life-politics؛ حيث الأفراد قادرون على التفاعل وحياتهم ووضعهم في المجتمع، أكثر من أي وقت مضى.

أفكار تحليلية

1. هل تعتقد بأن علماء الاجتماع التفسيريين أو التفاعليين، مفرطون في التفاؤل، إزاء ما يتعلق بقدرة الفرد على التأثير في العالم من حوله؟

2. "العالم ليس إلا مسرحاً يؤدي فيه الرجال والنساء أدوارهم" (وليام شيكسبير في مسرحية "كما تحب". ناقش هذا الرأي.

3. اطرح أمثلة حول استخدام المخاوف المعنوية؛ بوصفها أحد أشكال السيطرة الاجتماعية.

4. هل الهموم الشخصية هموم سياسية؟

5. ما الفرق بين النظريات التقليدية والماركسية والراديكالية، إزاء ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؟

6. هل المساواة بين الجنسين، أيديولوجية تجاوزها الزمن؟

7. ضع تعريفاً لنظرية ما بعد الحداثة، وصف تداعياتها على السياسة.

الفصل السادس

تغير الأيديولوجيات وتحول الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة

مع انتهائك من قراءة هذا الفصل، تكون قد:

- فهمت آراء الأحزاب السياسية البريطانية البارزة.
- استطعت المقارنة بين آراء الأحزاب السياسية البريطانية البارزة.
- فهمت كيف تغيرت الأيديولوجيات السياسية في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة.
- استطعت تطبيق التفسيرات الاجتماعية على الطبيعة المتغيرة للأيديولوجيات السياسية البريطانية، وخاصة أفكار ما بعد الحداثة.

مقدمة

ذكر هارولد ويلسون، رئيس وزراء بريطانيا خلال الفترة 1964 - 1970، والفترة 1974 - 1976، عبارته الشهيرة: "يمثل الأسبوع وقتاً طويلاً في السياسة"؛ بمعنى أن الأحداث تتغير وتتلاحق بسرعة، وتلك هي طبيعة السيطرة على مجتمع ما، محال فيه التنبؤ بما يمكن أن يحدث، وما يمكن أن يستجد من قضايا؛ فالأحوال قد تتغير بسرعة درامية ولو في غضون أيام قليلة. وتعد فكرة أن "الأشياء تغيرت بصورة درامية"، هي فكرة يُجمع عليها أغلب المحللين المعاصرين، عند دراسة المشهد السياسي الحالي في المملكة المتحدة؛ فالأشياء تبدو مختلفة عما كانت عليه قبل 15 أو 20 من الأعوام، وبعض هذه التغيرات يعطي مؤشراً على عمليات ما بعد الحداثة، في المجتمع بصورة عامة. ويرى كثيرون من

علماء الاجتماع العلماء السياسيين - بالإضافة موضوع إلى مناقشات وسائل الإعلام والرأي العام كما تعكسه وسائل الإعلام - أن هناك وعياً عاماً بأن الأحزاب السياسية في بريطانيا، قد تغيرت؛ فمهنة السياسة تبدو مختلفة؛ حيث لم تعد تقوم على تحالفات طبقية، وإنما تركز على الخيارات المتعلقة بأسلوب المعيشة، وعلى ما سنناقشه لاحقاً، من السياسة القائمة على الهوية؛ فعلى سبيل المثال:

- تبدو آراء الأحزاب وكأنها قد تغيرت.
- قفزت قضايا جديدة في المجتمع، غالباً ما تنطوي على خطورة، إلى الصدارة في الجدل السياسي المعاصر.
- لم يعد الافتراض التقليدي، بأن بعض الأحزاب التي تمثل شرائح معينة من الأفراد وحدهم، قائماً.
- ثمة تراجع، إزاء ما يتعلق بارتباط الطبقة بسلوك الناخبين.
- يبدو أن الأحزاب السياسية، قامت على أساس الطيف السياسي؛ أي لم تعد تقدم اليوم ما كانت تقدمه في الأمس.
- حاولت الأحزاب السياسية، إعادة اكتشاف نفسها، وإعادة طرح نفسها وأفكارها على الشعب.
- زادت أهمية دور وسائل الإعلام وصناعة الدعاية في الحملات السياسية، بدرجة كبيرة، ولاسيما الدور المسند إلى رجال السياسة.

يبدأ هذا الفصل، ببحث نوعية النظام السياسي في بريطانيا، ومناقشة أفكار الأحزاب السياسية الرئيسية فيها. ويطرح الفصل؛ استناداً إلى القائمة الواردة سابقاً، بعض تفسيرات

علم الاجتماع المعاصرة، حول هذه الظروف السياسية المتقلبة، مع التركيز على الأشياء التي تغيرت، ومعرفة لماذا؟

أنواع النظم السياسية

يعني النظام السياسي، الطريقة التي يتم بها إدارة المجتمع ككل؛ أي كيفية تنظيم المجتمع؛ فكل نظام سياسي، يطرح الأسئلة الأساسية الآتية التي تحدد إجاباتها شكل النظام السياسي الذي ينتهي إليه المجتمع، ونوعه.

والأسئلة التي تحدد النظام السياسي؛ هي:

1. كم عدد الأفراد الذين يتعين منحهم السلطة في المجتمع؟
2. ما نوعية الفرد، أو الأفراد الذين سيديرون المجتمع؟
3. هل يتعين اختيارهم بالانتخاب أو بالاكتساب؟ وهل يستطيعون إبراز سماتهم القيادية، من خلال الخدمة العسكرية؟
4. هل يحق لأي فرد الترشح للانتخابات؟
5. ما مدى تأثير الشعب في الشخصيات التي تدير دفة المجتمع؟
6. كيف يمكن تنظيم الأفراد؛ حالَ إجراء الانتخابات؟
7. ما الدور الذي ستلعبه العائلة الملكية – إن وُجد – في عملية السلطة؟
8. هل ستقوم الحكومة، بتنظيم الشركات ووسائل الإعلام بنفسها، أو ستترك الأمر لمنافسة الأسواق الحرة، أو أنها ستجمع ما بين النظامين؟

9. ما الحقوق التي سيُمنح الشعب إياها؟

10. وما واجباته؟

11. كيف سيتم تمويل الحكومة؟ وكيف ستقوم بدورها في تمويل الجيش والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية؟

12. كيف سيتم تنظيم النظام القضائي؟ ومَن سيديره؟

13. من الذي سيتم عدّه صاحب امتيازات في المجتمع؟ وهل يتعين تداول تلك الامتيازات بين كل أفراد المجتمع، أو سيتم السماح بوجود تفاوتات بين الأفراد؟

التمرين 1.6

تخيل نفسك عضواً في لجنة تم تشكيلها؛ للبت في إدارة دولة جديدة؟ كيف يمكن إدارة شؤون تلك الدولة في عالم مثالي؟ أجب على أكبر عدد ممكن من الأسئلة التي تحدد النظام السياسي؛ لتحديد كيفية إدارة هذه الدولة.

انضم إلى مجموعة؛ لحل هذا التمرين، ثم اعرض أفكار المجموعة على المجموعات الأخرى، في فصلك.

ما مدى الاختلاف بين نموذجك ونظامك السياسي؟ هل يمكنك ذكر اسم أي دولة، تتبنى نموذج إدارة شؤون الحكم الذي اقترحته، أو أن هذا النموذج غير واقعي؟ ولماذا؟

من المهم أن نشير إلى أن بحث تلك القضايا على مستوى المجتمع؛ لا يعني حدوثه بالضرورة، برغم أنه في بعض الأحوال، وفي بعض المجتمعات، يُطلب إلى أفراد الشعب، الإدلاء بأصواتهم؛ لتغيير بعض مجالات النظام السياسي؛ وبالمثل، تُطور النظم عبر فترات طويلة من الزمن؛ ولذلك، نجدها تفتقر دائماً إلى معنى منطقي. وقد يبدو بعض مجالات نظام سياسي ما، مختلفاً عن غيره أو متناقضاً وإياه؛ ولكن سبب ذلك يعود إلى أن التقاليد

تُغير ببطء، وليس بالضرورة بالإيقاع نفسه أو في اتجاه التقاليد الأخرى نفسها؛ فعلى سبيل المثال، يوجد في بريطانيا ملكة ورئيس للوزراء، والاثنان يدينان بتقاليد مختلفة تماماً؛ فكيف يتفاهمان معاً؟ من يملك السلطة الحقيقية؟ وكيف يحصل عليها؟ أما في فرنسا فيوجد رئيس ورئيس للوزراء؛ فكيف يتفاهمان معاً، حول الأحداث السياسية اليومية؟

عند بحث إدارة شؤون الحكم، يمكننا تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من النظم:

- النظام الشمولي.
- نظام النخبة.
- النظام الديمقراطي.

النظام الشمولي

يرى فريدريك Friedrich (1954)، أن المجتمع الشمولي، يتسم بالخصائص الآتية:

1. توجه سياسي واحد لا يسمح بانتخاب بدائل أخرى؛ (حالَ كان الانتخاب مطروحاً من الأساس).
2. حزب سياسي واحد.
3. عادة ما يتولى ديكتاتور السلطة.
4. ميل الدول إلى استخدام العنف؛ لتحجيم المعارضة والسيطرة عليها.
5. استخدام قوات الشرطة السرية و/ أو الحكم العسكري.
6. سيطرة الدولة على المشروعات والأعمال التجارية.

7. سيطرة الدولة على وسائل الإعلام.

8. غياب حرية التعبير.

ومثلما استخدم فيبر، نموذج الدولة المثالية، (انظر الفصل الثالث)، يمكن تطبيق هذه الخصائص على دول مختلفة في عصور شتى؛ لاستخلاص "أفضل الأمثلة" الممكنة. ومن الجدير بالذكر، أن كل هذه الخصائص، لا تنطبق بالضرورة على كل النظم الشمولية، ولكن معظمها ينطبق.

جماعة النخبة

هي نظام ديكتاتوري، تقوده جماعة - لا شخص واحد - نخبوية محدودة من أصحاب الامتيازات الخاصة؛ أي حكم الأقلية، وهي أقلية، قد تمثل شرائح مختلفة من الشعب، وتختلف من دولة إلى أخرى؛ فعلى سبيل المثال، قد تكون جماعة النخبة:

- رموزاً دينية.
- أسراً حاكمة.
- من طبقة المحاربين أو القادة المتخصصين/ العسكريين.
- أصحاب الشركات.

النظام الديمقراطي

تعني كلمة "ديمقراطية" حكم الشعب. ويعد ادعاء الديمقراطية، كما يقول محللون مثل ديفيد هيلد David Held (1993)، من أقوى مصادر الشرعية بالنسبة إلى الجماعة الحاكمة في العالم المعاصر؛ وهذا يعني أنه إذا استطاعت الجماعات الحاكمة إقناع الآخرين بأن نظامها الديمقراطي ديمقراطي بالفعل، فسيُنظر إليها؛ بوصفها مصدراً عادلاً أو

مصدراً شرعياً للسلطة والحكم؛ فهناك سلطة؛ (طبقاً للمصطلح الذي استخدمه فيبر)، (انظر الفصل الثالث)، يقف وراء ادعاء "الديمقراطية" الذي يمنح القيادة قدراً معيناً من المصداقية.

أبرز سمات الديمقراطية:

- إجراء الانتخابات بصورة منتظمة.
- الحق في حرية التعبير.
- الحقوق والواجبات المنصوصة في القانون.
- محاسبة الحكام والقادة عن أفعالهم من ممثليهم.
- توافر قدر من القدرة على اختيار الحاكم.

ويمكننا تحديد نوعين رئيسيين من النظم السياسية الديمقراطية:

- ديمقراطية المشاركة الشعبية: وهي عادة ما تعد أثينا مهد الديمقراطية، وهي كلمة مشتقة من اللفظين اليونانيين: demos (أي الشعب)، وkratos (أي الحكم). فقد كان من المعروف مشاركة الشعب في أثينا، في الانتخابات العامة؛ حيث يتم اتخاذ القرارات عبر الجدل والمناظرات والاتفاق. وبرغم هذا، لم يكن كل أبناء الشعب، يصوتون في الانتخابات؛ حيث كان يُنظر إلى النسوة والعبيد؛ بوصفهم في مستوى مرتبة أدنى من مستوى مرتبة المواطن؛ ومن ثم كانوا يُمنعون من المشاركة في الانتخابات؛ وبالمثل، كان يُسمح لكل المشاركين بالإدلاء بأصواتهم، وكان المسؤولون يضربون حبلاً مصبوغاً باللون الأحمر حول الناخبين. وعندما يطول أمد التصويت والنقاش، كان المسؤولون يتقدمون إلى الأمام؛ لإغلاق دائرة الناخبين. وعندما يبطئ أي مواطن في التصويت، ويقف في المؤخرة، كان يلامس الحبل؛ ومن ثم تُلون ملابسه

باللون الأحمر؛ دلالة على الإحساس بالعار، وكانت العلامة الحمراء؛ تعني أن المواطن كان بطيئاً في استغلاله العملية الديمقراطية!

- الديمقراطية النيابية: تعد المشاركة الجماعية في العملية السياسية، مستحيلة بالنسبة إلى الدول الصناعية الحديثة الكبيرة؛ ولهذا السبب، كان شكل الديمقراطية المتبع اليوم نيابياً. ويتم في هذا النوع من الديمقراطية انتخاب القادة؛ لتمثيل رغبات الناخبين. وخلافاً لديمقراطية المشاركة الشعبية، نجد الديمقراطية النيابية، عُرضة للنقد؛ لأن من يتم انتخابهم لتمثيل الشعب، قد يتحولون إلى نخبة تسعى وراء مصالحها، بدلاً من مصالح ناخبيها.

سيساعدك التمرين 2.6، في فهم هذه الاختلافات.

التمرين 2.6

اطرح أمثلة حول: النظم الشمولية، ونظم النخبة، والنظم التي تمثل ديمقراطية المشاركة الشعبية والديمقراطية النيابية.

قم بإعداد بحث بقراءة الأقسام الأجنبية الخاصة بالصحف، مستخدماً شبكة الإنترنت، في البحث عن الأمثلة المطلوبة.

- أين توجد؟
- من يحكم؟ هل هو فرد أو مجموعة؟
- ما الذي يمثله من يحكمون؟
- متى وصلوا إلى الحكم؟ وكيف؟
- سجل أي ملاحظة أخرى استقطبت اهتمامك.
- يمكنك توسيع نطاق البحث، بدراسة الدول المجاورة وتاريخها وأحوالها الاقتصادية.

مشكلات الديمقراطية

حدد عدد من علماء الاجتماع والفلاسفة وعلماء السياسة، بعض المشكلات الخاصة بالديمقراطية، (وهو أمر جدير بالاهتمام؛ مادام هناك افتراض سائد في مجتمعنا بأن الديمقراطية هي أفضل - وربما أمثل - شكل من أشكال النظام السياسي). وهذه المشكلات؛ هي وفق ما يأتي:

- حذر ماكس فيبر (1969)، من أن اتساع رقعة المجتمعات بصورة متزايدة، يولد الحاجة إلى أجهزة بيروقراطية؛ للمساعدة في إدارة شؤون المجتمع وتنظيمها بطريقة سلسة. وعندما يحدث ذلك، فإن البيروقراطيين غير المنتخبين وغير المنظورين، ربما اكتسبوا حجم سلطة أكبر من البيروقراطيين المنتخبين؛ بحكم فهمهم العميق وسيطرتهم على النظام بصورة يومية.

- كما نبه فيبر أيضاً، إلى أن النظم الديمقراطية، لا تنجح إلا إذا كان لدى الشعب مساحة كافية للاختيار من بين الأحزاب؛ حتى يتأكد من أن الحزب المختار، سيتبنى آراءه؛ وإذا أصبحت الأحزاب متشابهة، فما مساحة الاختيار المتاحة للشعب إذاً؟

- يرى الخبير الاقتصادي شومبتر Chaumprter، أن المشكلة الأولى للديمقراطية، هي أن الأشخاص المنتخبين لتمثيل الشعب، هم أنفسهم نخبة حاكمة؛ ما قد يجعلهم يسعون وراء مصالحهم، بدلاً من مصالح الشعب، كما يرى أنه في ظل اتساع رقعة المجتمعات الحديثة، تصبح أي محاولة لمعرفة الرغبات المشتركة للشعب مشكلة، ولاسيما أن اتفاق الشعب على تلك الرغبات، أمر مستبعد إلى حد كبير؛ بسبب عدد السكان الكبير.

- وقد طرح بيرش Birch، وجهة نظر مشابهة لوجهة نظر شومبتر؛ حيث يرى أن من المحال معرفة رغبات الشعب؛ ومن ثم استحالة معرفة ما يريد على وجه التحديد.

- ويشير علماء الاجتماع الماركسيون، إلى وجود طبقة حاكمة قادرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي؛ بسبب احتكارها ثروة هائلة. ومن المؤكد! أن هذا وضع غير ديمقراطي البتة؛ لأن هؤلاء الأشخاص غير منتخبين، ولكنهم قادرون على التأثير في قرارات الأشخاص المنتخبين.

- وأخيراً، ومع تداخل العلاقات الدولية القائمة على مصالح بيئية واقتصادية وعسكرية بين الدول، بدأ حق بعض الدول في حكم نفسها بنفسها، يتشكل ويتأثر بالدول الخارجية الأخرى، وخاصة من خلال القوانين الدولية واللوائح الاقتصادية. ولهذا، فإن الأشخاص الذين يتم انتخابهم لتمثيل الشعب، هم الوحيدون القادرون على إنجاز هذه المهمة، إذا رأت الدول الخارجية أنهم قادرون على تحقيق ما يطمحون إليه!

"انتصار" الديمقراطية

ذكر هيلد Held (1993)، أنه برغم المشكلات الفعلية والمحتملة الكثيرة التي تعانيها النظم السياسية الديمقراطية، فإن حاجة النظم إلى عدّها نظماً ديمقراطية، تظل إحدى السمات الأساسية للعالم المعاصر. وتقع الثورات والمظاهرات والانقلابات العسكرية كلها تقريباً؛ نتيجة إحساس الشعوب بأن الحكام الحاليين ليسوا ديمقراطيين بالدرجة المطلوبة. ويدعي كل الديكتاتوريين تقريباً أنهم ديمقراطيون؛ في محاولة لجعل حكمهم يبدو وكأنه أكثر شرعية، بالإضافة إلى إطالة مدة حكمهم.

ويرى هيلد:

> أن الديمقراطية يبدو أنها حققت انتصاراً تاريخياً على أشكال الحكم البديلة؛ فكل النظم تقريباً، تؤكد اليوم أنها ديمقراطية... ولكن أقوال تلك النظم وأفعالها، غالباً ما تتباين تبايناً شديدا فيما بينها... فالديمقراطية نظام حكم، تصعب بشدة إقامته والمحافظة عليه. (Held, 1993, p.14).

وجاء كلاوس أوف (Claus Offe, 1996)؛ ليعزز فكرة أن الديمقراطية، ربما حققت انتصاراً ما، للشرعية على النظم السياسية الأخرى. وهو يحذو حذو فيبر وشومبتر، في التحذير من أن هذا - برغم توقعاتنا بتطبيق الديمقراطية في العالم الغربي - لا يعني عملية يسهل على السياسة تحقيقها بصورة آلية، وخاصة في ظل المشكلات المتعلقة بمحاولة التعرف إلى إرادة الشعوب. والحقيقة هي أن أوف، يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما يقول: إن تحديد المقصود بالشعب، أمر غير واضح على الإطلاق، فضلاً عن رغباته، وخاصة ونحن نعلم أنه ليس كل الأشخاص المؤهلين للتصويت في الانتخابات، يذهبون إلى صناديق الاقتراع.

ويرى أوف أنه:

> لا بديل من الديمقراطية الليبرالية اليوم: فلا يوجد أي بدائل نظرية تستحق الاهتمام... ولا أعني بذلك أنها موجودة، ولكنها رُفضت لعدم صلاحيتها، عند مقارنتها إلى الديمقراطية الليبرالية القائمة على تصويت البالغين بطريقة عامة وحرة ومتساوية؛ ولكنني أعني العكس: أي أن هذا البديل لم يعد متاحاً في الدول الحديثة؛ ولهذا، فإن الديمقراطية لا تشبه النظام الدستوري المنتخب... بل هي حقيقة لا مفر منها... فقدر الدول الحديثة، هو أن تعتمد على "إرادة الشعب" فقط... فالديمقراطية قد حُوِّلت من ميزة يجب التمسك بها، إلى حقيقة ينبغي التعايش وإياها. (Offe, 1996, p.89).

إن المثير في الأمر، هو أن أوف، يصف الديمقراطية بأنها وضع علينا أن نتعايش وإياه؛ وما يعنيه بذلك، هو أنه إثر ادعاء النظام أنه قائم على التمثيل النيابي، وأنه يحقق إرادة الشعب، من المحال حشد التأييد الشعبي العام وراء أي نظام آخر؛ ونظراً إلى استحالة التعرف إلى تلك الرغبات، فإن النظم التي تدعي أنها قائمة على إرادة الشعب، لا تستطيع أن تثبت هذا الأمر. والأمر الأكثر إثارة للقلق، هو أنه في ظل عدم وجود تحديد واضح للإرادة الشعبية؛ فأي إرادة يتم تمثيلها، إذاً؟

ويبرز أوف، ثلاث مشكلات رئيسية، متعلقة بما يُسمى انتصار الديمقراطية:

1. عندما يتحدث السياسيون عن الإرادة الشعبية، فهم يتحدثون عن إرادة "وهمية"؛ لأنها ليست كياناً محدداً يمكن رؤيته بوضوح. وفي ظل الاختلافات الكبيرة بين جماعات المجتمع، من الطبيعي أن نقول: إنه لا توجد إرادة عامة مطلقاً.

2. عندما يتحدث السياسيون عن الإرادة الشعبية، فإن هذا المصطلح خاطئ أيضاً؛ لأنه لا توجد ضمانات حقيقية بأن الإرادة التي يتحدثون عنها، هي الشيء الذي يقصده الشعب، كما أنه لا توجد ضمانات بأن الشعب على حق. ومن المحتمل! أن يكون قد فهمها بصورة خاطئة، وخاصة أنه ليس خبيراً سياسياً.

3. بما أنه لا توجد طريقة يمكن التعرف بها إلى الإرادة الشعبية، فإن الادعاء بمعرفتها، ربما أدى إلى إيجادها من الأساس؛ فهي نبوءة من صنع الشعب نفسه؛ فحديث السياسيين ووسائل الإعلام عن الإرادة الشعبية وحده؛ يؤدي إلى طرح أفكار قد يبدأ الشعب في بحثها، بطريقة لم يسبق له أن فعلها من قبل؛ وهكذا، تعد الإرادة الشعبية "بناءً اجتماعياً"؛ فهي ليست حقيقية، وقد تغري الشعب بالموافقة عليها؛ لأن "الكل يفكر بهذه الطريقة.

ويرى أنتوني آربلاستر (Anthony Arblaster, 1994)، أنه منذ نشأة فكرة الديمقراطية وممارستها منذ فترة طويلة، أصبح تعريف الديمقراطية مشكلة؛ إذا وضعنا في الحسبان أن التعريفات والممارسات قابلة للتغير أيضاً؛ فما نتصور على سبيل المثال، أنه نظام على أعلى مستوى من الديمقراطية في عصر ما، ربما بدا غير ديمقراطي البتة في عصر آخر. فكثيرون كانوا – ومايزالون – يعدون المملكة المتحدة، نظاماً ديمقراطياً، قبل أن يتم منح النساء حق الانتخاب، ولكنْ، لو طلب سياسي ما، اليوم سحب صوته لعدت تلك الخطوة غير ديمقراطية مطلقاً؛ وبالمثل، فقد يتمتع بعض الدول بدعم الإرادة الشعبية، ولكن هذه الدول تظل لها ممارساتها غير الديمقراطية، في ظل دعم شعبي محدود؛ مثل: اضطهاد جماعات الأقلية، أو اجتياح الدول الضعيفة.

ويرى آربلاستر، أن الجزء الأكبر من فكرة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية عن الديمقراطية، يعود في طبيعته إلى الحس العام؛ أي يقوم على فرضية أننا ندرك جميعاً، معنى الديمقراطية والديمقراطيين. ومن الصعب - والخطورة في بعض الأحيان - أن ننظر إلى الديمقراطية بهذه الطريقة؛ فما المقصود بكلمة "نحن" التي ترددها الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، عندما تتحدث عن "ديمقراطيتنا" الحقيقية؟

التمرين 3.6

ابحث عن تعريفات الديمقراطية والعملية السياسية في المعاجم المختلفة. هل تجدها مختلفة أو متشابهة؟ إذا كانت مختلفة، فما مدى الاختلاف؟

هل فقدنا اهتمامنا بالسياسة؟

على الرغم من الانتصار الواضح الذي حققته كل الممارسات الديمقراطية، فإن شكوكاً كثيرة ماتزال تنتاب البريطانيين (ممن يظل بعضهم غير مقتنع)، حول إمكانية تمثيل إرادتهم في العملية السياسية بصورة كاملة؛ طبقاً لمصطلح الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال، وجد باتي Pattie، وآخرون (2204)، أن 55٪ ممن شملتهم الاستبانة، يشعرون بأنهم لا كلمة لهم في النظام البريطاني، على الرغم من إقرار حق الانتخاب.

وذكر أنتوني جيدنز (1999)، في محاضرة عن الديمقراطية عام 1999، أن:

> المفارقة في الديمقراطية، هي أنها آخذة في الانتشار حول العالم... ولكنْ، في النظم الديمقراطية التي من المفترض أن تستنسخها كل دول العالم، يوجد استياء واسع تجاه الممارسات الديمقراطية؛ ففي معظم الدول الغربية، نجد هناك تراجعاً في مؤشر الثقة في السياسيين خلال السنوات الماضية؛ فعدد الناخبين يتراجع عما كان عليه من قبل، وتتزايد أعداد من يعبرون عن عدم اهتمامهم بالسياسات البرلمانية، وخاصة بين أوساط الجيل الصاعد؛ فلماذا أصبح مواطنو الدول الديمقراطية، مستائين من النظم الديمقراطية، برغم انتشارها حول العالم؟ (Giddens, 1999, p.71-72).

تعد إجابة جيدنز، على هذا السؤال، جديرة بالاهتمام؛ لأنه يقول: إن عدم المشاركة في الانتخابات؛ لا يعني بالضرورة أن الشعب فقد اهتمامه بالسياسة، بل إن العكس هو الصحيح. ويرى أنه برغم فقدان كثيرين في الغرب ثقتهم بالسياسيين، فإن هذا لا يعني فقدانهم الثقة بالممارسات الديمقراطية ككل؛ فالامتناع عن التصويت؛ لا يعني عدم الاكتراث، ولكنه قد يعني ذاته، ممارسة سياسية؛ أي طريقة؛ للتعبير عن الاستياء وعدم الرضا تجاه صانعي القرار السياسي. ويرى جيدنز، أنه يجب علينا دراسة الاحتجاجات البيئية والمظاهرات الاحتجاجية المتزايدة حول الحقوق – ولاسيما الحقوق الخاصة بالنوع والجنس – لنتأكد أن جيل الشباب الغربي، مايزال حريصاً على الانخراط في السياسة.

مشكلة تحديد اللامبالاة السياسية

يرى آندي فرلونج Andy Furlomg وفريد كارتمل Fred Cartmel (1997)، أنه مثلما هو صعب أن نعرف ما يعنيه الانتخاب بالنسبة إلى الأفراد المؤهلين، فمن الصعب أيضاً، أن نعرف ما يعنيه امتناعهم عن الانتخاب. (انظر التمرين 4.6). وترى وسائل الإعلام، أن امتناع الشبان عن الانتخاب، يعني عدم المبالاة أو عدم الاهتمام، وهو رأي تبناه بعض علماء الاجتماع الذين رأوا أن إحجام الشبان عن الانخراط في السياسة، جزء من توجه عام نحو نهاية السياسة، (انظر الفصل الثاني)، وجزء من الحياة الاجتماعية في حقبة ما بعد الحداثة، (انظر الفصل الخامس)؛ وربما كان السبب – كما يرى جيدنز – هو أن الإحجام عن الانتخاب، يأتي في إطار اهتمام أوسع بالسياسة المتعلقة بالهوية بين أوساط جيل الشباب؛ وبالمثل، يمكن تفسير عدم اكتراث الشبان – من ناحية علم الاجتماع – بوصفه "خوفاً أخلاقياً"، ولكن تلك، مبالغة أخرى، تجاه شريحة معينة من المجتمع – أي فئة الشباب – ترى أن المسؤولين عن وسائل الإعلام، يعوزهم الفهم.

التمرين 4.6

يستخدم دنفر (Denver, 2006)، "دراسة الانتخابات البريطانية"، التي أعدتها جامعة سسّكس عام 2001؛ لإثبات أن:

- المتزوجين والأرامل، أكثر ميلاً إلى الانتخاب من العزاب، أو الذين يعيشون مع شركاء آخرين.
- أصحاب المهن والإداريين، أكثر ميلاً إلى الانتخاب من الحرفيين.
- الأفراد، عادة ما يكونون أكثر ميلاً إلى الانتخاب مع تقدم السن.
- أصحاب العقارات، أكثر ميلاً إلى الانتخاب من المستأجرين.
- مستوى التعليم، كلما ارتفع المستوى زادت نسبة الانتخاب.
- الأفراد من ذوي الدخول العالية، أكثر ميلاً إلى الانتخاب.
- الأفراد من ذوي الانتماءات الحزبية القوية، أكثر ميلاً إلى الانتخاب.

1. ما سبب تفاوت نسبة المشاركين في الانتخابات؟
2. في رأيك، ما العامل الفارق في نتيجة الانتخابات؟
3. ما الذي يمكن أن نفعله؛ لرفع نسبة الناخبين بين الجماعات التي تميل إلى عدم التصويت؟

ويلاحظ فرلونج وكارتمل، أن اهتمام الشبان بالسياسة، يمكنه أن يتخذ أشكالاً كثيرة، أغلبها صعب تحديده، (حاول بنفسك في التمرين 5.6)، وهما يحددان المواقف الآتية:

1. من الممكن التعبير عن الاهتمام بالسياسة، من دون الانخراط في المؤسسات السياسية الرسمية، بصورة فعالة.
2. من الممكن المشاركة في العمل السياسي المباشر؛ (مثل: المظاهرات)، من دون التصويت، أو الانتماء إلى حزب معين.

3. من الممكن أن تكون لدى الفرد، دراية بالقضايا السياسية، ولكنه يظل متشائماً تجاه قدرة الانتخابات، على تغيير شكل الأحداث السياسية ووتيرتها.

4. من الممكن أن ينغمس الفرد في العمل السياسي البحت؛ بكل ما يعنيه لفظ "السياسة" من معنى؛ مثل: المحافظة على البيئة، أو السياسة الخاصة بالنوع/ الجنس، أو بأسلوب الحياة نفسها؛ كوضع الأقراط، أو تناول الخضر فقط، من دون أن يكون الفرد مهتماً بالسياسة.

التمرين 5.6

- قم بعمل استبانة – وحدك أو بالاشتراك مع مجموعة – على أصدقائك، أو على عينة من زملائك الطلاب، حول معنى السياسة في تصورهم.
- أعدّ استبانة موجزة تتضمن أسئلة حول الانتماء السياسي والقضايا التي تعدها مهمة.
- ما الذي تقوله النتائج حول طبيعة العمل السياسي بين الشبان؟

ويرى بارك Park (1996)، أنه ليس غريباً أن يكون الشبان أقل اهتماماً بالسياسة من الأجيال الأكبر سناً، وأن السياسة، في حقيقة الأمر، ظلت على هذا المنوال دائماً! واستناداً إلى "استطلاع الآراء الاجتماعية البريطانية لعام 1994"، يرى بارك، أن الأفراد يميلون بطبعهم إلى الانخراط في السياسة، بعد سن الخامسة والعشرين؛ وربما يعود إلى الاعتماد المتزايد ممن هم دون الخامسة والعشرين؛ بسبب التعليم العالي أو البطالة، ولا يتطور وعيهم السياسي إلا بعد تحقيق الاستقلال المادي.

وهناك رأي بديل، طرحه ماكدونالد وكوفيلد (MacDonald and Coffield, 1991)، وهما اللذان يريان أن حالة اللامبالاة السياسية، بين أوساط الشباب؛ نتيجة مباشرة؛ نظراً إلى إدراكهم عدم وجود بدائل كثيرة؛ فما بين عامي 1979 و1997، لم يكن في السلطة إلا حكومات متوالية من حزب المحافظين، وكانت حظوظ حزب العمال في الوصول إلى السلطة قليلة؛ إلى أن طور الحزب نفسه؛ استعداداً لانتخابات عام 1997. فلماذا يهتم الشبان

بالسياسة؛ إذا كانت الفترات السياسية المتلاحقة متشابهة؟ وبالمثل، وفي ظل توقعات وسائل الإعلام بفوز حزب العمال برئاسة توني بلير، في الانتخابات الثانية عام 2001؛ بوصفها نتيجة مؤكدة؛ فهل نلوم الشبان على عدم مبالاتهم بالسياسة؟ وترى وسائل الإعلام وبعض السياسيين البارزين، أن الانتخابات لن تغير شيئاً؛ ما يفسر الفوز الساحق لحزب العمال الجديد، في انتخابات عامي 1997 و2001. ويناقش الفصل السابع بالتفصيل، الدوافع وراء عملية التصويت عامة، وقضية السلوك الانتخابي لدى أفراد الشباب على وجه الخصوص.

الأيديولوجيات السياسية البريطانية المعاصرة

في إطار العملية الديمقراطية التي تُجرى في المملكة المتحدة، كل أربع سنوات أو خمس، يتم إجراء الانتخابات؛ حتى يختار الشعب ممثليه. وعادة ما تبدأ الانتخابات بحملات دعائية على نطاق واسع؛ حيث تطلق الأحزاب السياسية وعودها الانتخابية، وتحدد الأهداف والاهتمامات والسياسات الحزبية البارزة للسنوات الخمس اللاحقة. وبرغم أننا سنتناول عملية الانتخاب والسلوك الانتخابي في الفصل السابع من هذا الكتاب، فإننا طرحنا فيما يأتي نتائج الانتخابات العامة خلال السنوات القليلة الماضية:

الجدول (1.6)

نتائج الانتخابات منذ عام 1979

- 1979 – فوز المحافظين؛ لتصبح مارجريت تاتشر، أول رئيسة للوزراء.
- 1983 – فوز المحافظين – استمرار تاتشر، في السلطة.
- 1987 – فوز المحافظين مرة ثالثة على التوالي – أعيد انتخاب تاتشر، ولكنْ، حل محلها جون ميجور، في رئاسة حزب المحافظين ورئاسة الوزارة عام 1990.
- 1992 – فوز المحافظين مرة رابعة على التوالي، (وانتخاب ميجور رئيسا للوزراء بأغلبية ضئيلة).
- 1997 – فوز ساحق لـ "العمال الجديد"، برئاسة توني بلير.
- 2001 – فوز "العمال الجديد" مرة ثانية على التوالي، برئاسة بلير.
- 2005 – فوز بلير مرة أخرى، ولكنه استقال عام 2007؛ ليحل محله جوردون براون؛ رئيساً للوزراء.

الانتخابات العامة عام 1997

العمال:	حصلوا على نسبة 43٪ من التصويت (بأغلبية 179 مقعداً)
المحافظون:	حصلوا على نسبة 31٪ من التصويت
الليبراليون الديمقراطيون:	حصلوا على نسبة 17٪ من التصويت
أحزاب أخرى:	حصلت على نسبة 9٪ من التصويت

المصدر: House of Commons (2001a)

الانتخابات العامة عام 2001

العمال:	حصلوا على نسبة 42٪ من الأصوات (بأغلبية 167 مقعداً)
المحافظون:	حصلوا على نسبة 33٪ من الأصوات
الليبراليون الديمقراطيون:	حصلوا على نسبة 19٪ من الأصوات
أحزاب أخرى:	حصلت على نسبة 6٪ من الأصوات

المصدر: House of Commons (2001b)

الانتخابات العامة عام 2005

العمال:	حصلوا على نسبة 35٪ من الأصوات (بأغلبية 65 مقعداً)
المحافظون:	حصلوا على نسبة 32٪ من الأصوات
الليبراليون الديمقراطيون:	حصلوا على نسبة 22٪ من الأصوات
أحزاب أخرى:	حصلت على نسبة 11٪ من الأصوات

المصدر: House of Commons (2005)

عادة ما يوصف الخيار المتاح أمام الناخبين في المملكة المتحدة، بأنه النظام القائم على حزبين، أنه لا يوجد حقيقة إلا حزبان سياسيان قادران على حشد ما يكفي من تأييد الناخبين؛ للحصول على فرصة حقيقية للانتخاب؛ كحزب الأغلبية. وهذان الحزبان؛ هما: المحافظون والعمال. والحزب الرئيسي الثالث في المملكة المتحدة، هو الليبراليون الديمقراطيون (وهو الذي يجمع بين الحزب الليبرالي والحزب الاجتماعي الديمقراطي). وقد ذكر كيربي Kirby (1999)، أنه لم تُجر إلا ثلاثة انتخابات عامة، منذ عام 1900 (1918، و1922، و1931)؛ حيث كانت النسبة المئوية الإجمالية لهذه الأحزاب الثلاثة مجتمعة، أقل من 94٪! ويشعر أنصار الحزب الليبرالي الديمقراطي، أن حزبهم، يمكنه أن ينال قدراً من السلطة؛ حالَ وجود برلمان من دون أغلبية واضحة؛ وهذا يعني أنه إذا عجز الحزبان الرئيسيان عن تحقيق أغلبية كافية، فإن الحزب الليبرالي الديمقراطي، سيكون في

وضع قوي؛ بمعنى أن الحزب الذي يتفقون معه، ويصوتون له، سينجح في هزيمة الحزب الآخر؛ ففي حال وجود برلمان من دون أغلبية واضحة، يتمتع الحزب الأقل أغلبية بدرجة ما من السلطة، تمكنه من فرض شروطه على الحزب الأكبر؛ نظير أن يقف إلى جانبه.

وربما كان أبرز تطورين في الأيديولوجيات السياسية البريطانية الحديثة؛ هما:

- ظهور "اليمين الجديد"، في بريطانيا والولايات المتحدة، منذ أواخر السبعينيات.
- تطوير حزب العمال البريطاني، إثر هزيمته في أربعة انتخابات متوالية، منذ 1979.

وهكذا، ظهر "اليمين الجديد"، وتراجع "اليسار القديم"، (الأفكار التقليدية لحزب العمل)، وظهر "اليسار الجديد"، في إطار عمليات التحديث، مع قيام كل اتجاه بطرح أيديولوجيته السياسية.

ما الأيديولوجيات السياسية؟

ذكر المفكر السياسي ديفيد ماكليلان David McLellan (1995)، أن «الأيديولوجية، هي أكثر المفاهيم تضليلاً في العلوم الاجتماعية»؛ فالأيديولوجية تعني أشياء مختلفة بالنسبة إلى مفكرين مختلفين، وغالباً ما يستخدم علماء الاجتماع السياسيون، هذا المصطلح بطريقة مختلفة تماماً عن النظرية العامة لعلم الاجتماع، وخاصة عند مقارنتها إلى النظريات الماركسية، والحركات المختلفة المؤيدة للمساواة بين الجنسين.

ويرى روجر إيتويل Roger Eatwell (Eatwell and Wright, 1993)، أن أصول "الأيديولوجية"؛ بوصفها مصطلحاً؛ تعود إلى المفكر الفرنسي أنطوان ديست دي تراسي Antoine Destutt de Tracy، الذي طرح مصطلح ideologie عام 1796. وقد تم استخدام المصطلح أصلاً؛ لوصف علم دراسة العقل البشري؛ أي إن المصطلح يتقاطع بين علم النفس وعملية التدريس pedagogy؛ (أي فهم كيفية تعلم الإنسان)، ولكن هذا الاستخدام، سرعان

ما حل محله استخدام المصطلح بمعنى سلبي؛ للإشارة إلى الأفكار الخاطئة؛ فاستخدام المصطلح على هذا النوع؛ يعني الانتقاد؛ لأنه لن تكون لديك أيديولوجية إذا كنت:

- على خطأ.
- غير صادق.
- تسعى لحماية مصالحك الخاصة.
- تحاول خداع الآخرين.

وكما يقول إيتويل، فإن معنى الأيديولوجية، ظل مرتبطاً بالاستعمال القديم للمصطلح لـ "الآخرين"؛ فـ "نحن" - في المقابل - نعرف الحقيقة! وقد أصبح مصطلح الأيديولوجية، مستخدماً على سبيل الانتقاد؛ أي طرح مجموعة من الأفكار التي حاولت خداعنا، وحاولت تسويغ حكم جماعات معينة من الأفراد الذين لا يستحقون أن يكونوا في موقع السلطة. هذا هو استخدام علماء الاجتماع الماركسيين المعاصرين للمصطلح؛ بمعنى الأفكار القوية التي تستخدمها الطبقة الحاكمة، في خداع الشعب بأن يتعايش وأي مجتمع قائم على الطبقة وعدم المساواة، وإقناعه بذلك. وتعد هذه السيطرة باستخدام الأفكار الخداعة - السيطرة الأيديولوجية - سلاحاً رئيسياً للقوة، يُستخدم لإملاء "إرادة" الطبقة الحاكمة على الشعب؛ بهدف الاستمرار في السلطة؛ وبتعبير آخر، فإن أيديولوجية شيء ما؛ تعني أنه "ليس قوياً لأنه حقيقي، وإنما هو حقيقي لأنه قوي"!

ويطرح روجر إيتويل، ثلاثة أسئلة حول الأيديولوجيات؛ طبقاً لعلم الاجتماع الحديث:

1. ما دور الأيديولوجيات في المجتمع؟
2. كيف يتم طرح الأيديولوجيات؟ هل هي متناقضة؟ هل تقوم على الأخلاق أو الخرافات أو... إلخ؟

3. هل أدى وجود هذه الأيديولوجيات، إلى تغيير المجتمع، وتشكيل حركة التاريخ بطريقة ما؟

وإزاء ما يتعلق بعلم الاجتماع السياسي، نجد أن مصطلح "أيديولوجية"، له استخدام آخر متعلق ببقية هذا الفصل؛ فكلمة "أيديولوجي"؛ يمكنها أن تعني مجموعة الأفكار السياسية العالمية التي تتبناها الأحزاب السياسية. وترتبط أبرز أيديولوجيتين سياسيتين، قفزتا إلى الصدارة في المملكة المتحدة، في السنوات الأخيرة، بالتغيرات التي طرأت على الأحزاب السياسية البريطانية وعلى المجتمع.

حزب المحافظين وأيديولوجية "اليمين الجديد"

يشمل مصطلح "اليمين الجديد"، الليبرالية الجديدة التي ارتبطت بولايات تاتشر، في بريطانيا منذ عام 1979، وبولاية رونالد ريجان، في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفلسفة المحافظة الجديدة التي ارتبطت بإدارة جورج بوش، وبأفكار الأصولية المسيحية؛ بسبب الرغبة في إحياء الفضيلة والأخلاق في المجتمع.

والفكرة الرئيسية وراء كل أفكار "اليمين الجديد"، هي أن كل الأيديولوجيات السياسية الأخرى، أضرت بالمجتمع، وأن المطلوب هو العودة إلى الأفكار الأساسية الأولى، و"الاعتبارات" الأخلاقية التقليدية، قبل أن انتشار حالات الفوضى الاجتماعية في المجتمع. ولعل ما يلفت النظر في الأمر، هو أن أفكار "اليمين الجديد"، ليست تقليدية في حقيقة الأمر، (برغم ادعائها أنها تطالب بالعودة إلى القيم التقليدية)، ولكنها راديكالية جداً؛ حيث تطالب بتحولات شاملة في النظم الاجتماعية، واعتماد الاقتصاد القائم على حرية الأسواق؛ مثل: المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول كثيرة أخرى؛ مثل: أستراليا ونيوزيلندا منذ الثمانينيات.

وتتضمن العناصر الرئيسية لأيديولوجية "اليمين الجديد" التي تبنتها تلك الدول:

- خصخصة المشروعات، بعيداً عن سيطرة الدولة المركزية.
- تشجيع المنافسة الاقتصادية بالأسواق الحرة.
- الرغبة في العودة إلى القيم الأسرية التقليدية، وانتقاد الأسر المثلية، والأسر التي يرعاها معيل واحد.
- الرغبة في إعادة الدولة إلى أصولها؛ بهدف تقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة؛ لتفويت الفرصة على الانتهازيين.
- إلغاء إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية؛ لتعويض إنفاق دولة الرفاهية على هذه الخدمات، وهو الإنفاق الذي كلفها كثيراً؛ ما أدى إلى تزايد الأعباء عليها.
- إلغاء دولة الرفاهية؛ تجنباً لثقافة الإعالة التي تشجع الأفراد على التراخي في البحث عن عمل.
- تحمل الكسولين اللوم في انتشار الفقر والبطالة.
- الرقابة المشددة.

التمرين 6.6

- كيف حل أنصار "اليمين الجديد"، التناقض الواضح بين تحرير الأسواق وتقليص مساحة تدخل الدولة في المشروعات أولاً، وتثبيت قيم أخلاقية معينة متعلقة بالسلوك الاجتماعي ثانياً؟
- إلى أي حد تعتقد بأن على الفرد أن يلوم نفسه عند البطالة؟
- كيف يرى أنصار "اليمين الجديد"، أن دولة الرفاهية ترسخ اعتمادية الفرد عليها؟ هل ترى أنهم محقون في هذا الرأي؟

ويرى "اليمين الجديد"، أن المشكلات الاجتماعية المتعلقة بتزايد جرائم المنحرفين وتفشي البطالة ووصول إنفاق الدولة إلى نقطة الأزمة؛ هي نتيجة الليبرالية والاشتراكية ودولة الرفاهية التي سمحت باستمرار المجون والكسل. ويمكنك مناقشة آرائك الخاصة تجاه تلك القضايا، في التمرين 6.6.

الحكم الشعبي السلطوي

وصف عالم الاجتماع ستيوارت هول Sturat Hall (1984)، وهو الذي تأثر بالمذهب الماركسي، دعم القاعدة الانتخابية الشعبية لفلسفة تاتشر، خلال الثمانينيات بأنه خطوة عظيمة نحو اليمين؛ حيث تحول كثير من أبناء الطبقة العاملة التقليدية ممن يصوتون عادة لصالح حزب العمال، إلى التصويت لصالح سياسات "اليمين الجديد"، وهي التي اعتمدتها حكومة المحافظين التي فازت بأربع ولايات متتالية في السلطة؛ ويعزو هول، هذا التحول في توجهات الناخبين، إلى حكم الشعب السلطوي الذي رسخته فلسفة تاتشر؛ وهذا يعني أن فلسفة تاتشر تلك، طرحت إحساساً قوياً بالقيادة؛ ومن ثم الإحساس القوي بالهوية. وقد حدث هذا، في وقت كان فيه حزب العمال، في حالة معاناة؛ بسبب خلافاته الداخلية، وهي الخلافات التي مهدت الطريق إلى تجديد دماء الحزب؛ وهو ما كان سبباً مباشراً وراء فوزه عام 1997.

الأعباء الزائدة على الدولة

يعزو يورجن هابرماس Jurgen Habermas (1988)، نجاح "اليمين الجديد"، إلى الإخفاق في تفعيل دولة الرفاهية؛ فخلال الثمانينيات، كان الثمن في فاتورة دولة الرفاهية، أثقل من أن تتحمله الحكومة أو أكبر من أن يحظى بدعم الناخبين؛ وكانت النتيجة هي أن وسائل الإعلام، طرحت صورة دولة مثقلة بالأعباء؛ بأزمة لا بد من علاجها بتخفيض الإنفاق الحكومي بأي شكل، قبل أن تخرج الأزمة على السيطرة. ويرى هابرماس، أن هذه السياسة التي تعتمد على تخفيض الإنفاق الحكومي، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، هي

التي مهدت الطريق أمام حكومات "اليمين الجديد"، إلى استعادة شرعيتها، في وقت ارتفعت فيه معدلات البطالة والركود الاقتصادي.

وقد تركت أيديولوجية "اليمين الجديد"، بصمة قوية على وجه المجتمع، وعلى علم الاجتماع أيضاً؛ فكثيرون يرون أن الأيديولوجيات التي اتبعها "اليمين الجديد"، فتحت الطريق أمام تحويل حزب العمال إلى "العمال الجدد". وهناك بعض أوجه الشبه في سياسات الخدمات الاجتماعية، بين "اليمين الجديد" و"اليسار الجديد"، برغم أنه من المفترض أنهما يقفان على طرفي نقيض، من حيث التوجه الأيديولوجي. ويمكن رؤية هذه المفارقة أيضاً، في الانتخابات الأمريكية؛ حيث لم يقف تقاطع الحزبين الجمهوري والديمقراطي، عند فكرة "اليمين الجديد"، إلا مع انتخاب باراك أوباما عام 2009.

إصلاح حزب العمال وأيديولوجية الطريق الثالثة

يرى كثيرون أن رفض "البند الرابع" من الدستور، هو أهم عامل وراء تحول حزب العمال إلى "العمال الجديد"، (بقيادة توني بلير)، وهو البند الذي ألزم حزب العمال إعادة توزيع وسائل الإنتاج توزيعاً عادلاً؛ ويعود هذا البند إلى الأفكار المتأثرة بالماركسية التي عدّت النظام القائم على الطبقة تحدياً كبيراً للتفاوت بين الطبقات. وفي هذا البند؛ كان إلغاء التفاوت بين الطبقات هدفاً رئيسياً بالنسبة إلى حزب العمال، وكانت تلك هي الأفكار التي كان يُعتقد بأنها تُحدث التلاحم بين الحزب والطبقة العاملة، وخاصة حركة النقابات التجارية في بريطانيا.

ومع التحول من "حزب العمال القديم"، إلى "حزب العمال الجديد"، بدأ عدد من المفكرين والسياسيين من أنصار يسار الوسط، يتحدثون عن وسيلة جديدة، أو "طريق ثالثة" في السياسة؛ أي أيديولوجية سياسية تتجاوز المناظرات السياسية التقليدية حول اليسار مقابل اليمين. ويعد توني بلير، وعالم الاجتماع أنتوني جيدنز (1998، 2000)، من أبرز مؤيدي "الطريق الثالثة"، بينما عدّ آخرون هذه الطريق مذهباً ليبرالياً، بينما كان هناك آخرون، مايزالون يرون أن أفكار "العمال الجديد" السياسية، بدأت تميل نحو "اليمين الجديد"!

ومثل أيديولوجية "اليمين الجديد" في الثمانينيات، كان لدى "الطريق الثالثة"، أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، نظير سياسي في الولايات المتحدة؛ ففي عام 1996، كان الديمقراطيون الأمريكيون، يصفون "الطريق الثالثة"، بأنها توجه تقدمي جديد، ولكن آلان ريان Alan Ryan (1999)، كان يرى أن سياسة "الطريق الثالثة"، ليست فكرة جديدة في حقيقة الأمر، بل نسخة محدثة فقط، مما كان يُطلق عليه "الليبرالية الجديدة"، وهي التي لم يعد أحد يسمع شيئاً عنها في السياسة البريطانية، منذ بداية القرن العشرين. وهو يرى أن "الحقيقة هي أن "الطريق الثالثة" ليست "العمال الجديد"، كما يحلو للمؤيدين أن يسموها، وليست بديلاً من فلسفة تاتشر، كما يحلو للمؤيدين أن يسموها، بل استنساخاً لفكرة قديمة جداً". (Ryan, 1999, cited in Giddens, 2000, p.13).

أبرز ملامح الطريق الثالثة

يرى جيدنز، أن سياسة الطريق الثالثة، تميل إلى تأكيد:

1. إدراك أهمية عملية العولمة في المجتمع الحديث والسياسة الحديثة.
2. التزام المشكلات البيئية، على ضوء القوى المتزايدة للعولمة.
3. الإيمان بمسؤولية الفرد الأخلاقية، ومسؤولية المجتمع.
4. اعتماد الاقتصاد القائم على حرية السوق.
5. استقرار الحياة الأسرية، مع تشجيع المساواة بين الجنسين. (انظر Steele and Kidd 2000).
6. تجديد دماء المجتمع؛ بوصف ذلك أحد الحلول لمكافحة الجريمة.
7. الرغبة في التحلي بالواقعية تجاه الجريمة، (انظر Lawson and Heaton 2009)؛ لحلها من دون تجميلها، أو إلقاء مسؤوليتها على الفقر.

8. تشجيع الأفراد على رؤية أنفسهم؛ بوصفهم مواطنين، لهم حقوق، ولكن عليهم واجبات أيضاً.

9. ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص.

10. تضييق الفوارق، من حيث الثروة. (انظر Kirby, 1999).

التمرين 7.6

خذ ثلاثة بنود أو أربعة من قائمة الملامح الأساسية للطريق الثالثة، واطرح الدليل الذي يثبت التزام "العمال الجدد" بهذه المبادئ.

ربما كان بعض هذه الأمثلة، معلوماً لديك، وربما احتجت إلى الاستعانة بالصحف أو أرشيفها.

معارضو الطريق الثالثة

أوجز جيدنز، وهو أحد مؤيدي "الطريق الثالثة"، أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة، على النحو الآتي:

1. المصطلح لا يعكس توجهاً سياسياً حقيقياً؛ بمعنى أنه لا يعدو كونه شعاراً.

2. يفتقر المصطلح، إلى معنى ثابت أو جوهر حقيقي، بل هو موقف ليبرالي فقط، يقف بين اليسار واليمين القديمين.

3. مادام المصطلح، يتبنى اقتصاد السوق الحرة، فهو لا يعد ممثلاً نظرية يسار الوسط على الإطلاق؛ ومن ثم لا يمكنه انتقاد تفاوت الطبقات.

4. يتعامل المصطلح، والأسواق العالمية؛ بوصفها أمراً حتمياً في الدولة اليوم؛ ومن ثم فلن يعيد تشكيل التشوهات الكبيرة في الثروة، في بريطانيا والغرب والدول غير الصناعية.

5. لا يطرح المصطلح، أي سياسة اقتصادية واضحة باستثناء حرية الأسواق.

6. لا يطرح المصطلح، وسيلة فعالة يمكن بها التعامل والهواجس البيئية، وخاصة أنه يثمن العولمة التي تتحمل مسؤولية المشكلات والمخاطر الكثيرة التي تُعرض لها البيئة اليوم.

ورداً على هذه الانتقادات، ذكر جيدنز:

> أن المشكلة تكمن في الاعتماد على مبادئ يسار الوسط، في عالم يمر بتحولات جذرية... فسياسة الطريق الثالثة، كما أتصورها، ليست محاولة لإمساك العصا من المنتصف بين الاشتراكية وحرية السوق، بل تتعلق بإعادة صوغ النظريات الاجتماعية الديمقراطية للتعامل وثورتي العولمة والاقتصاد المعرفي. (Giddens, 2000, p.163).

اليسار الجديد والمذهب المجتمعي

من أبرز ملامح الأيديولوجية السياسية الجديدة لحزب العمال في بريطانيا، التزام المذهب المعروف باسم "المذهب المجتمعي"، وهو الذي يرتبط اسمه بعالم الاجتماع أميتاي إتزيوني Amitai Etzioni (1995)، الذي حدد في كتابه روح المجتمع *The Spirit of Community*، ثلاث سمات مهمة للتعامل بين المذهب المجتمعي والسياسة:

1. يجب على الأسر غرس القيم الأخلاقية السليمة في نفوس أبنائها، وتوفير بيئة مستقرة للاختلاط بالآخرين.

2. يجب على المؤسسات التعليمية بناء المواطن الصالح، وعلى الشبان التحلي بالانضباط والإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين.

3. يجب على الحكومة أن تحاول جعل المجتمع المحلي، يشترك في عملية اتخاذ القرار، ويجب منح المجتمع صوتاً سياسياً في اتخاذ القرارات المحلية التي تؤثر فيه.

ويرى بعض النـاس أن هذا النوع مـن الـسياسة، أكـبر بقليـل مـن أيديولوجيـة اليمين الجديــد، وخاصة أن الأمرين يتفقـان عـلى تقليــص الخـدمات الاجتماعيـة في بعض المجالات، وجعل الأسر مسؤولة عن انضباط أبنائهـا؛ وهـذا يعنـي ضـمنياً: أن اليسار الجديد؛ (مثل اليمين الجديد)، يـرى أن المجتمـع يواجـه أزمـة، إزاء مـا يتعلـق بمشكلات الأسرة والاختلاط بالآخرين؛ ويرى مؤيدو اليسار الجديد؛ مثـل: جيـدنز؛ دفاعاً عن نظـريتهم، أن الفـارق الرئيـسي هـو أن اليمـين الجديـد، لا يبـالي باسـتمرار التفاوت الطبقي، ويرى أن من يعانون الحرمان، يستحقون هذا الحرمـان، بيـنما يعمـل اليسار الجديد، على علاج التفاوت الطبقـي ويحـاول تقليـصه، ولكـنْ، يظـل المجتمـع يتحمل مسؤولية كبيرة في إيجاد بيئة صحية آمنة للجميع، بغرس الإحـساس بـالمجتمع في نفوس الشبان. وكما يقول جيدنز: «لا بد من ربط الإحساس بالـذات ثـم بـالمجتمع ككل؛ مثل: الأصول أو الأعراق التي ينحدر منها الأفراد والجماعات الإثنيـة والدينيـة والقومية؛ فالمجتمع هو مصدر القـيم الأخلاقيـة الـذي يجعـل الحيـاة المدنيـة الـصحية ممكنة». (Giddens, 2000, p.63).

والفارق الأيديولوجي الأساسي بين هذا واليمين الجديد، هو أن الأخـير يركـز عـلى الأسرة، ويعدها مصدر الفردية، وأن المـسؤولية الأخلاقيـة للأفـراد تحـتم علـيهم تنظـيم حياتهم بطريقة سليمة، ولكن أنصار نظرية المذهب المجتمعي، يرون أن الأهم هـو وضـع الأسرة في سياق المجتمع الأوسع ككل.

ولكن جيدنز، يحذر من خطورة التركيز الزائد على المجتمع:

> إذا أصبحت المجتمعات أقوى من اللازم، فإنها تولد سياسة الهويـة التـي عـادة مـا تـأتي مصحوبة بإمكانية حدوث انقسامات اجتماعية، ربـما وصـلت إلى حـد التفكـك. وتميـل سياسة الهوية في أبسط أشكالها إلى الاستبعاد، ومن الصعب توفيقها مع مبـادئ التـسامح والتنوع اللذين يعتمد عليهما أي مجتمع مادي قوي. (Giddens, 2000, p.63-64).

كيف تغير المشهد السياسي الأيديولوجي؟

ثمة إحساس في وسائل الإعلام ومؤلفات علم الاجتماع، بأننا نشهد ظروفاً سياسية جديدة، ويتضاعف هذا الإحساس بالتحول السياسي في ظل انخراط الأحزاب السياسية في عملية إعادة اكتشاف نفسها.

وقبل السبعينيات، كانت السياسة عملية مستقرة؛ أي من السهل معرفة توجهات الحزب: إما إلى الطبقة المتوسطة، (إلى المحافظين)، أو إلى الطبقة العاملة (إلى العمال)، وكانت عملية التصويت مستقرة نسبياً؛ فأي ناخب لا يصوت تبعاً لمصالح الطبقة التي ينتمي إليها، كان يعد خارجاً على المألوف. (لمزيد من التفصيلات انظر الفصل السابع).

ففي ذلك الوقت، كانت السياسة مرتبطة بـ:

1. الحزبية؛ بمعنى أن الناخب كان منتمياً، وكان هذا الانتماء ينتقل إلى الحزب بحكم الانتماء إلى الأسرة، وعبر أجيال طويلة.

2. الاستقرار؛ بمعنى أن الأفراد كانوا يميلون إلى التصويت؛ تبعاً لخلفيتهم الطبقية.

3. التوافق؛ أي وجود ارتباط وثيق متبادل، بين الطبقة والسياسة.

ويبدو أن ظهور اليمين الجديد وتذبذب الطبقة العاملة وميلها نحو نظرية تاتشر، أمور تدحض النظرة التقليدية التي ترى أن السياسة، كانت تقوم على الطبقة، وإن كان من غير الواضح، احتمال كون اليمين الجديد، أسهم في عملية التوافق أو اكتفى بالاستفادة منها. وربما صح الاثنان معاً. ونحن - اليوم - في وضع يشجع الحزب على زيادة جاذبيته بالنسبة إلى القاعدة الانتخابية، وعلى الالتزام الحقيقي بأيديولوجيته؛ ما جعل حزب العمال يطور نفسه، بحيث يستقطب أصوات الناخبين من خلفيات طبقية وحزبية مختلفة.

التمرين 8.6

حاول رصد بعض مصطلحات علم الاجتماع، بالاستعانة بشبكة الحروف الآتية:

T W U Z I I T U Z K B Q X O R
B F Z P N I D E N T I T Y N M
M S I N A I R A T I L A T O T
P H E H W K D L M O K W L L A
S Q P A R T I S A N K V T I Q
L S X P O I B P A G N H E G N
G I V P O L U S E P G B E A C
I J R B C M A R X I S M H R M
J Y G P Z J G B R Q V V U C X
P M Q F T F E L L L T V W H S
N W O R B N O D R O G E M Y I
A R S D R T A F Q X Q J X I I
W M V O Q D Q W T C A M X J F
D J R Z K D I U R G H X H K O
J Y G O L O E D I Z D D D F R

- الولاء للحزب عبر الأجيال.
- زعيم حزب العمال في نهاية عام 2008.
- المعتقدات أو "النظرة العالمية" للحزب السياسي.
- يمكن الأحزاب أن تكون... أو... من الوسط.
- يُطلق على السياسة القائمة على اختيار أسلوب الحياة، سياسة...
- نظام يتعامل والمجتمع بنظرة سياسة أحادية، وبسيطرة الدولة على وسائل الإعلام.
- تنبثق منها الاشتراكية.
- نظام تقوده جماعة صغيرة من النخبة.

ماذا بعد اليسار واليمين؟

يرى علماء اجتماع؛ مثل: جيدنز، ضرورة وقف النظر إلى السياسة؛ بوصفها الاختلاف الأساسي بين اليسار واليمين، وأن نتجاوز هذه النظرة التقليدية القديمة، وهذا الفهم المحدود للسياسة؛ فلدينا - اليوم - شكل جديد للسياسة، يقوم على:

- تحول الأحزاب السياسية، بعيداً عن الانتماءات التقليدية.
- تحول الناخبين، بعيداً عن أنماط التصويت التقليدية القائمة على الطبقة.
- تزايد حالة اللامبالاة بالسياسة، وخاصة بين صغار السن.
- إفراز حركات اجتماعية جديدة، (انظر الفصل السابع)، ووضع سياسة تقوم على البحث عن الهوية الشخصية للفرد.
- تزايد أهمية قوى العولمة وتداعياتها على الهويات القومية والفردية.

ويرى جيدنز (1994)، أن ظهور هذا الشكل الجديد من السياسة الحديثة؛ جاء نتيجة ثلاثة تيارات مرتبطة ببعضها بعضاً، وتميز العالم الغربي الحديث:

1. تزايد العولمة ووعي الأشخاص العاديين بهذه العملية.
2. ظهور النظام الاجتماعي ما بعد التقليدي؛ حيث تتم إعادة تقويم مستمرة للقيم والمبادئ القديمة، ورفضها بحكم قدمها، وعدم مناسبتها للعصر.
3. تزايد مساحة التفكير والتدبر؛ حيث بدأ الأفراد يتدبرون العالم الذين يعيشون فيه، بشكل أكبر مما كانوا يفعلون من قبل.

ويرى جيدنز، أن هذه العمليات الثلاث، طُورت؛ بسبب حالة الغموض المصطنع تجاه العالم الحديث؛ بمعنى أن الفرد العادي في المجتمع الحديث، قادر على حساب المخاطر

والمشكلات المختلفة التي عادة ما تأتي مصاحبة الحياة الحديثة؛ مخاطر أوجدها الناس أو صنعها البشر أنفسهم، وهي مخاطر ليست طبيعية، بل مشكلات صنعها الإنسان بمحاولته السيطرة على الطبيعة؛ فهناك على سبيل المثال، الحرب النووية وزيادة اعتماد الدول الفقيرة على الدول الغنية وانتشار سرطان الجلد؛ بسبب تآكل طبقة الأوزون، كما ارتفع معدل الجريمة في المدن؛ بسبب الاضطرابات المدنية، وكلها مخاطر من صنع الإنسان والدول الصناعية المتقدمة. إن إدراك هذا الغموض، وكون البشر مسؤولين عن وجوده، يؤديان إلى فقدان الاهتمام بالسياسة التقليدية؛ ومن ثم البحث عن شيء جديد مختلف. ويرى جيدنز، أن الطريق الثالثة التي طرحها حزب العمال في بريطانيا، هي أحد هذه الحلول السياسية لمشكلات "الغموض المصطنع".

كيف تحول اليسار إلى "العمال الجديد" بعد الوصول إلى السلطة؟

يرى أنتوني جيدنز (2001)، أن السبب وراء فوز "العمال الجديد"، في انتخابات عامي 1997 و2001، هو وعود الحزب بطرح شيء جديد على الناخبين. وكانت حلوله للقضايا الرئيسية والمشكلات السياسية في المجتمع واقعية ومناسبة للعالم المعاصر. ويرى جيدنز، أن ما يسمى الأحزاب اليسارية في أوربا، كان عليه أيضاً أن يجري تحولات جذرية؛ حتى تكون جذابة في عيون الناخبين. ويعد جيدنز، هذا التحول استجابة لا غنى عنها لعالم اليوم المتسم بالتقلب، ويرى أن حزب "العمال الجديد"، نجح في سحب البساط من تحت أقدام المحافظين، في قضايا سياسية؛ مثل:

- الاعتماد على اقتصاد السوق.
- الضرائب.
- أهمية العمل ومشكلة البطالة الشاملة واستنزاف موارد الدولة.
- التشدد في تطبيق القانون والنظام.

وذكر جيدنز، أن هذا النجاح يأتي في إطار التحول الإيجابي لـ "العمال الجديد"، نحو سياسة الوسط، أما الآخرون فيرون أن تبنيه بعض السياسات والمجالات المحسوبة عادة على المحافظين؛ تعني أنه ليس أكثر من حزب يميني قديم.

ويرى علماء الاجتماع الذين تأثروا بالماركسية؛ مثل: أليكس كالينيكوس Alex Callinicos (2001)، أن الطريق الثالثة لـ "العمال الجديد"، تكبر قليلاً، تبني الرأسمالية العالمية؛ ومن ثم تبني الأحزاب السياسية التي ترسخ عدم المساواة وتعمق النظام الطبقي. وبرغم أننا نشهد ما يمكن عده رفضاً عاماً للنظام السياسي البريطاني؛ (بسبب قلة المشاركة في الانتخابات)، فإننا نشهد أيضاً، تزايد الاحتجاجات العالمية - المعارضة للرأسمالية بطبيعتها - وخاصة في: مدريد (1984) وسياتل (1999) ومونتريال (2000) وجنوة (2001) وفلورنسا (2002) وباريس (2003) ولندن (2004). ويدعي المحتجون أنهم ضد العولمة، أو - على الأقل - ضد عدم المساواة التي ترسخها الشركات المتعددة الجنسيات، في جميع أنحاء العالم. (انظر الفصل التاسع والتمرين 9.6).

التمرين 9.6

اذكر أسماء بعض الشركات المتعددة الجنسيات، وابحث نشاطاتها وعملياتها في الدول المختلفة. هل تعتقد بأنك عثرت على الدليل الذي يدعم القول: إن هذه الشركات رسخت عدم المساواة؟ هل هناك أي ميزات تخدم الدول التي تعمل فيها؟

ويرى معارضون؛ مثل: كالينيكوس، أن الطريق الثالثة لـ "العمال الجديد"، تمثل رفضاً لسياسات يسار الوسط الحقيقية التي طرحها "العمال"؛ ففي بريطانيا يرى كالينيكوس، أن الحركات المعارضة للرأسمالية والعولمة، بدأت تستقطب عدداً كبيراً من الأفراد الذين كانوا مؤيدين تقليديين لـ "العمال" بالأمس القريب، قبل أن يجدد الحزب دماءه؛ استعداداً لانتخابات عام 1997.

وعند التمعن في القيم والمبادئ التي تحكم "العمال الجديد"، يرى كالينيكوس، أن توني بلير، لم يستخدم مفاهيم يسار الوسط الاشتراكية التقليدية، بل تحدث عن الأخلاق والمجتمع والمساواة. ولكن معاني تلك الكلمات، مختلفة تماماً عن المعاني التي استخدمها حزب "العمال القديم".

فقد عرف بلير، في محاضرة ألقاها عام 2000، "القيم التقليدية" التي تعد من صميم "العمال الجديد" على سبيل المثال، على النحو الآتي:

> يمكن تعريف هذه القيم أيما تعريف، بفكرة المجتمع الحديثة التي تقوم على الإيمان بالمساواة بين الجميع - وهو الإيمان الأساسي وراء سياساتي - وعلى مسؤوليتنا المشتركة عن إيجاد مجتمع يرسخ المساواة. ملحوظة: هي المساواة الحقيقية، وليست المساواة في الدخل والمصروفات، هي مساواة من حيث الفرص؛ فهي تؤكد حقوقنا المتساوية في الكرامة والحرية والتحرر، من ربقة التمييز والفرص الاقتصادية. (Bliar, 2000 cited in Callinicos, 2011, pp.45-46).

ويبدو هذا الخطاب كما يلاحظ كالينيكوس، مماثلاً خطابات يسار الوسط، وقد ظل الهدف وراء تأكيد عدم المساواة في المجتمع دائماً، نقطة خلاف جوهرية بين سياسات الجناح اليساري وسياسات الجناح اليميني، وهذه الحاجة إلى تأكيد عدم المساواة، تظل أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى، في ظل التفاوتات العالمية الكبيرة، من حيث توافر الثروة أكثر من أي وقت سابق. ويرى كالينيكوس ومعارضون آخرون، أن ما يلفت النظر في الأمر؛ وراء الرغبة في دفع الفرد إلى اعتناق المسؤولية المشتركة، هو أنها تدور حول قيم تقليدية شبيهة جداً بقيم "اليمين الجديد" في الماضي؛ وبالمثل، يعترف كالينيكوس، أن المجتمع أفضل من الفردية، ولكنه يتساءل: أي مجتمع هذا؟ فهو يشعر أن المجتمع الذي يربطنا ببعضنا بعضاً - طبقاً لرؤية "العمال الجديد" تجاه العالم - مجتمع مفروض فرضاً بالوسائل القاسية والسلطوية؛ مثل حكومات "اليمين الجديد" تماماً، بين عامي 1979 و1997. ويرى كالينيكوس، أن هذا "المجتمع"، يفرضه المفكرون "النخبة" لـ "العمال الجديد" - وهم الأوصياء على أخلاق كل فرد في المجتمع، وبعض هذا الفرض،

يشمل عدم التسامح وإلغاء الامتيازات الحكومية بالنسبة إلى بعض الناس وانتقاد "الآباء العزباء" - وهو توجه لا يختلف عن توجه حزب المحافظين السابق.

التمرين 10.6

من الضروري أن تقوم بتقويم أفكار الكتّاب الذين قرأت أعمالهم. خذ محاضرة بلير، وتعليق كالينيكوس عليها، ثم اكتب فقرة، تلخص فيها آراء كل واحد منهما.

ولكن المشكلات الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة، بأزمة المصارف عام 2009، والتي سرعان ما تبعها ركود اقتصادي شديد، في المملكة المتحدة ودول العالم الأخرى؛ أدت إلى تغيير المشهد السياسي؛ فرؤية جورج بوش، وهو يؤمم مجالات كثيرة من القطاع المصرفي؛ تعني أن على كل الأيديولوجيات السياسية أن تتراجع، وأن تعيد النظر في مبادئها على ضوء التراجع الاقتصادي. وقد أفضى تفكيك قوانين السوق - وهي الهدف الرئيسي لسياسات عدد كبير من الحكومات منذ الثمانينيات - إلى وضع أصبحت فيه كل مصارف العالم مدينة إلى حد الإفلاس، وتمت إعادة اللوائح والقوانين مرة أخرى إلى الأجندات السياسية لكل الأحزاب الرئيسية، سواء من اليمين التقليدي أو اليسار التقليدي.

هل انتهت الطبقة؟

يرى ماكنتوش وموني (Macintosh and Mooney, 2000)، أنه بالرغم من تآكل الطبقة؛ بوصفها أحد مصادر التصويت، فإن هذا لا يعني أنها انتهت؛ بوصفها مصدراً من مصادر الهوية؛ فالأفراد مايزالون يشعرون بذواتهم من خلال الطبقة، ومازالت دراسات؛ مثل: "دراسة المواقف الاجتماعية البريطانية"، تطرح تساؤلات حول الطبقة، ومايزال الأفراد يجيبون بأنها مفهوم له دلالته بالنسبة إليهم. وفي استبانة أجريت عام 2005، ذكر أغلب من أُخضعوا للاستبانة، أن من الصعب الانتقال من طبقة إلى أخرى في بريطانيا الحديثة.

التمرين 11.6

ما مدى أهمية الطبقة الاجتماعية في السلوك الانتخابي المعاصر؟ أعدّ قائمة حول أشكال الهوية الأخرى التي يمكن أن تؤثر في السلوك الانتخابي؟ ما سبب أهميتها؟

السياسة في حقبة ما بعد الحداثة

أدت التحولات المذكورة آنفاً، إلى دفع بعض علماء الاجتماع، إلى تبني نظرية ما بعد الحداثة، (انظر الفصل الثالث)؛ في محاولة لفهم طبيعة المشهد السياسي المعاصر وتفسيرها.

أبرز ملامح عالم ما بعد الحداثة:

- ظهور نظرية النسبية؛ أي إن الحقيقة لم تعد مؤكدة أو واضحة أو مطلقة.
- الاهتمام ببناء الهوية وأساليب المعيشة الشخصية.
- تراجع التقاليد.
- فقدان الإيمان بالعلم والدين.
- فقدان الإيمان بأفكار ما وراء الطبيعة؛ أي الأفكار الكبيرة التي كانت مستخدمة في فهم العالم وتفسيره.
- فقدان الإحساس بالتطور على صعيد التحول الاجتماعي.
- تراجع المفاهيم السائدة والمشتركة.

وترى آجنيس هيلر Agnes Heller، وفرينك فير Ferenc Fehr (1988)، أن ظهور سياسة ما بعد الحداثة، قام على أساس أن لدينا تصورات كثيرة ومختلفة للحقائق السياسية. ولم يعد الأمر متعلقاً بأن السياسة هي النظام أو صراع الطبقات، بل أصبحت السياسة متعلقة بقضايا خاصة بأسلوب المعيشة والجنس والهوية.

وترى السياسة اليوم، ما يصفه علماء ما بعد الحداثة، بأنه لامركزي؛ حيث انتقلت من أيدي النظم إلى أيدي الأفراد، وأصبحت السياسة والصراعات السياسية، فردية، ومحلية الطابع.

ويتفق أنتوني جيدنز، مع علماء ما بعد الحداثة، في أننا نعيش عالماً متغيراً ومتقلباً. وبرغم هذا، يختلف جيدنز، معهم حول طبيعة هذا التحول، وحول الاتجاهات التي قد يتخذها هذا التحول مستقبلاً، ويرى جيدنز، أننا من المنتمين إلى حقبة ما بعد الحداثة؛ بمعنى أن المجتمع تغير، ولكنه يصف هذا التغير، بالنظام الاجتماعي في حقبة ما بعد الحداثة؛ ويعني جيدنز، بذلك أن حقبة ما بعد الحداثة، منحت الأفراد الحرية والقدرة على البحث والتدبر؛ وهذا يعني أن الأفراد قادرون على البحث والمناقشة، لمعتقداتهم ومستقبلهم، واتخاذ قرارات فردية محلية؛ لتحقيق نظام المعيشة، والهوية التي يريدونها؛ فالسياسة تتغير؛ لاستيعاب هذه الفردية المتزايدة، ولكن جيدنز، يرى أن هناك حقائق محددة، مازال يتعين على السياسيين البحث عنها؛ فهو يعتقد - مثلاً - بأن على اليساريين أن يبحثوا عن طريق ثالثة، من خلال التقاليد السياسية الأيديولوجية الماضية.

تفسير انتخابات عامي 2001 و2005

تعد نتائج الانتخابات العامة البريطانية، عامي 2001 و2005، جديرة بالاهتمام؛ حيث لم يشارك فيها إلا 59٪ و61٪ على التوالي، من الأفراد المؤهلين للانتخاب؛ وهذا ذاته، قد يبدو مشكلة بالنسبة إلى الديمقراطية؛ لأنه إذا لم يصوت كل الأفراد، فإلى أي حد يمكننا أن نزعم أن المرشحين المنتخبين، يمثلون إرادة الشعب؟ كان حجم المشاركة في انتخابات عام 2001، الأقل في بريطانيا منذ عام 1918، (وكان مختلفاً بدرجة كبيرة عن نسبة المشاركة البالغة 71.4٪ في انتخابات عام 1997). وفي انتخابات عام 2001، حصل "العمال الجديد"، على 42٪ من الأصوات؛ وقلة المشاركة في الانتخابات تعني أن نسبة 25٪ فقط من مجموع الناخبين، هي التي صوتت للحزب. وفي عام 2005، كانت النسبة أقل؛ حيث حصل الحزب على 37٪ من الأصوات، وصوت له 23٪ من مجموع الأفراد

المؤهلين للانتخاب. وهناك عدد من الأسباب التي يمكن أن تسعدنا في فهم أسباب هذه المشاركة المحدودة في الانتخابات:

1. يرى بعض علماء الاجتماع، أن قلة مشاركة الناخبين في الانتخابات، ربما كانت دليلاً على تزايد اللامبالاة من جانب الناخبين، والإحساس بأن العملية الديمقراطية، لا تغير أي شيء في حقيقة الأمر.

2. وبالمثل، تعكس قلة المشاركة الانتخابية، إحساساً بالإحباط تجاه التشابه المتزايد في الخيارات السياسية المتاحة. وقد وصف بعض علماء الاجتماع؛ مثل: أنتوني جيدنز هذا، بتحول الأحزاب بعيداً عن اليسار واليمين، إلى ما يُسمى "الطريق الوسطى".

3. ربما كانت قلة المشاركة الانتخابية؛ دليلاً على تزايد ميل السياسة، نحو ما وراء الحداثة في بريطانيا المعاصرة. (انظر الفصل السابع)؛ فالشعب أصبح أقل انخراطاً في العملية السياسية الكلية، وهو ما يمكن تفسيره؛ بوصفه نوعاً من الرفض السياسي، وهو ما يدعم نظرية أن الأحزاب السياسية لا تقدم إلى الناخب العادي إلا أقل القليل.

4. وفي الأخير، يمكننا أن نلاحظ كيف مالت وسائل الإعلام - قبل الانتخابات - إلى الإيحاء بأن النتيجة ستكون فوزاً ساحقاً - وربما كان حتمياً - آخر لـ "العمال الجديد"؛ ما جعل كثيرين يشعرون أنه لا طائل من التصويت؛ إذا كانت النتائج محسومة. وهذا وضع مختلف عن انتخابات عام 1997، وهي التي كان لدى الناخبين فيها دافع أكبر إلى التصويت، وتغيير الانتصارات الانتخابية الأربعة المتوالية التي حققها حزب المحافظين.

ويضع كوهين Cohen (2001)، نتائج انتخابات عام 2001، في سياقها عندما يقول: إذا كان حجم المشاركة الانتخابية الأقل منذ عام 1918؛ فإن هذا يعني عملياً أنها المشاركة الأقل، في "تاريخ الديمقراطية في بريطانيا على الإطلاق"؛ لأن أبناء الطبقة العاملة، لم يحصلوا على حق التصويت إلا عام 1918، ولم تحصل المرأة على حق التصويت، إلا عام 1929. ومن الواضح أن من الصعوبة، أن نعدّ بريطانيا دولة ديمقراطية.

خلاصة

هناك اتفاق عام بين معظم المحللين على أن السياسة في المملكة المتحدة، تغيرت تغيراً درامياً؛ فتراجع التحالفات الحزبية التقليدية، وظهور أيديولوجيات سياسية منقحة جديدة، يعنيان أن السياسة في بريطانيا أوائل القرن الحادي والعشرين، مختلفة تماماً عن السياسة في فترة ما بعد الحرب منذ الأربعينيات؛ فهناك إحساس بالتقلب، إزاء ما يتعلق بنتائج الانتخابات والقرارات التي يتخذها القادة السياسيون، ولكنْ، كان هناك أيضاً إحساس بقدوم بداية جديدة؛ فالسياسة القديمة القائمة على الطبقة، قد تكون في حالة تراجع، (برغم عدم وجود دليل دامغ على أنها لم تعد مصدراً من مصادر الهوية)، والحلول السياسية الجديدة، يتم البحث عنها بطريقة مفتوحة جداً، والعولمة - (انظر الفصل التاسع) - تطفو؛ بوصفها إحدى أبرز سمات هذه المناقشات. ويتناول الفصل الآتي بالتفصيل وفاة السلوك الانتخابي التقليدي.

نصائح خاصة بالاختبار
حدد باختصار، "ثلاثة" مبادئ سياسية مرتبطة بحزب المحافظين، أو حزب العمل، واشرحها. هذا السؤال من نوع الأسئلة القصيرة القليلة الدرجات؛ لأن هناك حدوداً واضحة للإجابة؛ ومن ثم نجد الدرجات المخصصة له قليلة. ومن الأفضل ألا تضيع وقتاً طويلاً في الاختبار، عند الإجابة على هذه النوعية من الأسئلة، ولكنْ، يجب أن تكون دقيقاً في استيفاء كل متطلبات السؤال. سيتم تخصيص درجات لتعريف المبدأ السياسي. تذكر ألا تستفيض في الشرح؛ لأن المطلوب منك، ليس كتابة مقال. **مبادئ حزب العمل، قد تكون:** • مسؤولية الدولة عن الخدمات. • المساواة. • العدل. **مبادئ حزب المحافظين، قد تكون:** • خصخصة الخدمات. • الأسواق الحرة. • معيار الجدارة.

عند شرح مسؤولية الدولة عن الخدمات؛ ربما كانت إجابتك على هذا النحو:

يؤمن حزب العمال، بأن الدولة تلعب دوراً مهماً في توفير متطلبات الحياة الأساسية؛ مثل: الخدمات الصحية والتعليم ورعاية كبار السن، وأن خصخصة تلك الخدمات، تحرم الطبقات الفقيرة في المجتمع، من الحصول على تلك الخدمات.

وبالنسبة إلى مبدأ الجدارة، في قائمة حزب المحافظين، يمكن أن تكون إجابتك:

يؤمن حزب المحافظين، بأن من حق كل فرد، أن يحصل على فرصة لاستخدام ملكاته ومواهبه في تحسين مستوى معيشته، وتحقيق ما يتناسب وقدراته. ولا يمكن تقويم الأفراد؛ تبعاً لأصولهم الاجتماعية.

والآن، حاول تكرار التمرين، مع المبادئ الحزبية الأربعة الأخرى.

مفاهيم مهمة

النظم السياسية – الشمولية – حكم النخبة – الديمقراطية – أنواع الديمقراطية – المشاركة – النيابية – انتصار الديمقراطية – اللامبالاة السياسية – السياسة القائمة على الهوية – اليمين الجديد – الليبرالية الجديدة – الشعبية السلطوية – الأعباء الزائدة على الدولة – تحديث حزب العمال البريطاني – الطريق الثالثة – اليسار الجديد والمذهب المجتمعي – العولمة – الالتزام الاجتماعي ما بعد التقليدي – وفاة الطبقة.

نقاط موجزة

يعني النظام السياسي، الطريقة التي تتم بها إدارة المجتمع ككل:

- الشمولية؛ وهي تعني تبني النظام الحاكم رؤية سياسية واحدة، من دون أي بدائل أخرى.
- حكم النخبة؛ وهو يعني الديكتاتورية القائمة على حكم جماعة النخبة.
- الديمقراطية؛ وهي تعني حكم الشعب، ويمكن أن تكون ديمقراطية "مباشرة" أو ديمقراطية "نيابية".
- حدد عدد من المفكرين، بعض المشكلات المتعلقة بالديمقراطية، ولكن ثمة قبولاً واعترافاً عامين بها؛ بوصفها نظاماً شرعياً وحيداً للحكم.

- تعد بريطانيا "ديمقراطية نيابية"، ولكن السنوات الأخيرة، شهدت زيادة "اللامبالاة السياسية"، وبرغم هذا، من الصعب قياس تلك اللامبالاة؛ وربما كان السبب، انخراط الشبان في السياسة بطرائق جديدة.
- أبرز تطورين مرت بهما الأيديولوجيات السياسية البريطانية الجديدة؛ هما: ظهور "اليمين الجديد"، في بريطانيا والولايات المتحدة، منذ أواخر السبعينيات والتحديث الذي طرأ على حزب العمال البريطاني، بعد أربع هزائم انتخابية متوالية.
- تشمل أبرز ملامح أيديولوجية اليمين الجديد المحافظ: الخصخصة والسوق الحرة والقيم الأسرية التقليدية وتقليص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة. ويرى اليمين الجديد، أن الفقر والبطالة؛ هما: نتيجة كسل الفرد وانعدام التسامح.
- تشمل أبرز ملامح سياسات "الطريق الثالثة": الاعتراف بالعولمة المصحوبة بالالتزام تجاه الهواجس البيئية، والإيمان بالمسؤولية الأخلاقية للفرد والمجتمع وتطبيق السوق الحرة والعمل على استقرار الحياة الأسرية، مع تشجيع المساواة بين الجنسين وطرح سياسات مجتمعية جديدة؛ بوصفها وسيلة لمعالجة الجريمة، وتأكيد حقوق الفرد وواجباته:
  - تعرض "الطريق الثالثة" للنقد؛ بسبب عدم وجود توجه سياسي حقيقي.
  - يرى "المذهب المجتمعي"، أن على الأسر أن تغرس القيم الأخلاقية السليمة في نفوس أبنائها، وأن على المؤسسات التعليمية، أن تبني "المواطن" الصالح، على الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين. وقبل السبعينيات، كانت السياسة مرتبطة بـ "الاستقرار الحزبي"، (والتوافق بين الطبقات). ويبدو أن ظهور اليمين الجديد، يدحض الرأي التقليدي السائد، بأن السياسة تقوم على الطبقات.
  - يرى جيدنز، أنه لا بد من وقف النظر إلى السياسة؛ تبعاً للفارق الأساسي بين اليسار واليمين. وقد ظهر شكل جديد من السياسة، من خلال ثلاثة تيارات مرتبطة ببعضها بعضاً:
    - تزايد العولمة.
    - ظهور نظام اجتماعي في مرحلة ما بعد التقليدية.
    - ظهور ملكة البحث والمناقشة.

وقد طُورت تلك العمليات الثلاث؛ بسبب "الغموض المصطنع"، في العالم الحديث.

- برغم هذا، يرى علماء الاجتماع الذين تأثروا بالماركسية؛ مثل: كالينيكوس، أن الطريق الثالثة لا تزيد كثيراً على تبني الرأسمالية العالمية.

أسئلة تحليلية

1. ما عيوب الديمقراطية؟
2. هل تعد الديمقراطية اليوم، النظام السياسي السائد في العالم؟
3. لماذا نجد صعوبة شديدة، في قياس اللامبالاة السياسية؟
4. "يتفق حزب العمال الجديد، وحزب المحافظين الحديث معاً، أكثر مما يختلفان". ناقش هذا الرأي.
5. اذكر ما يعده بعض الناس تناقضاً داخلياً، في أيديولوجيتي: "اليمين الجديد" و"الطريق الثالثة".

الفصل السابع

معنى المشاركة السياسية للفرد

مع نهاية هذا الفصل، تكون قد:

- استوعبت التحولات التي طرأت على سلوك الناخبين، منذ الحرب العالمية الثانية.
- استوعبت التحولات التي طرأت على مناقشات علم الاجتماع، حول سلوك الناخبين، منذ الحرب العالمية الثانية.
- استوعبت التفسيرات الاجتماعية، لأنماط الانتخاب.
- اكتسبت القدرة على تقويم التفسيرات الاجتماعية، لأنماط الانتخاب.
- استوعبت الأسباب التي دعت بعض علماء الاجتماع، إلى ادعاء أننا نعيش عصر السلبية السياسية.
- اكتسبت القدرة على تقويم الأسباب النفسية، وراء نمو جماعات الضغط.
- اكتسبت القدرة على تقويم الأسباب الاجتماعية، وراء ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة.

مقدمة

يرى معظم أفراد المجتمع، أن السياسة؛ تعني العمل والقرارات التي تتخذها الحكومة، ولا ينخرط الفرد في السياسة، إلا كل أربع سنوات أو خمس، عند إجراء الانتخابات العامة أو الانتخابات المحلية، ويرى كثيرون أن السياسة منفصلة عن الحياة اليومية، وأنها تُعنى بأشياء يملكون سيطرة محدودة عليها، أو لا يسيطرون عليها مطلقاً.

وقد بدأ بعض علماء الاجتماع والمحللين مؤخراً، في عدّ سلوك الناخبين ذاته مشكلة؛ بالنظر إلى:

- إحجام الناخبين عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة، كما كانوا يفعلون في الماضي.

- وجود قدر كبير من السلبية بين الشبان.

- يرى بعض الأفراد، أن عملية الانتخاب ليس لها تأثير كبير في المجتمع، وهو رأي غالباً ما تدعمه فكرة أن كل الأحزاب متشابهة، أو لأن السياسيين فاسدون، ولا يكترثون بمن يمثلونهم، أو بأبناء دوائرهم.

وفي الانتخابات العامة البريطانية عام 2001، لم يذهب إلى صناديق الاقتراع إلا 59.1٪، مقابل 71.4٪ في انتخابات عام 1997. وعلى النقيض من ذلك، وصلت نسبة الناخبين في فرنسا إلى 85٪ عام 2007، وفي الولايات المتحدة إلى 64٪ عام 2009. كما أن نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات المحلية، بلغت حداً أقل بكثير من مشاركتهم في الانتخابات العامة التي يعدها الناخبون أقل أهمية. ويرى بعض المحللين السياسيين، أن المشاركة الانتخابية، ترتبط – أيضاً – بالأحوال الجوية؛ فكلما زاد المطر زاد إحجام الناخبين عن ترك منازلهم.

ويرى هيميلوايت وآخرون (Himmelweit et al, 1985)، أن الانتخابات؛ بوصفها ظاهرة في الدول الديمقراطية التي تعتمد التمثيل الشعبي على نطاق واسع؛ مثل: بريطانيا، تمثل بعض المشكلات المهمة بالنسبة إلى علم الاجتماع والشعب معاً:

- وتُمثل المشكلة الاجتماعية، بكيفية فهم ما تعنيه العملية الانتخابية، ومعرفة كيف تحصل بعض الأحزاب، على دعم أكثر وتأييد أكبر من الأحزاب الأخرى؟ ولماذا؟ وهل يكمن السبب فيما يعتقد به الشعب، أو فيما تفعله الأحزاب؛ للتأثير فيما يعتقد به الشعب؟

- هناك مشكلة اجتماعية أخرى، تحيط سلبية الناخبين؛ وهي: كيف ينظر الأفراد أنفسهم إلى عملية الانتخاب؟

- كما تشكل المشكلات المتعلقة بالناخبين أنفسهم، قضية أخرى بذاتها؛ فما مدى أهمية عملية الانتخاب، بالنسبة إلى الفرد وعلاقته بالمجتمع ككل؟ وهل يعتقد الناخبون بأن الانتخاب يمكن أن يغير أي شيء؟

- كيف يقرر الناخبون من يصوتون له، وما يصوتون في سبيله؟ وما العوامل التي يمكن أن تؤثر فيهم، وما التجارب والمعارف التي يستندون إليها عند الانتخاب؟ ناقش هذه القضية في مجتمعك، في التمرين 1.7.

التمرين 1.7

قم بإعداد استبانة تبحث سلوك الناخبين. اختر عينتك. يمكنك الاستعانة بأفراد من أعمار وأجناس مختلفة، أو وضع بعض المعايير الأخرى؛ مثل: الخلفية المهنية أو الخلفية التعليمية.

ضع مجموعة من الأسئلة البسيطة، حول سلوك الناخبين، والأسباب التي تجعل العينات تمارس العملية الانتخابية، بالشكل الذي يفعلونه. يمكنك فعل ذلك، في مجموعات، ورسم صورة للسلوك الانتخابي في مجتمعك.

قد تميل مجموعات مختلفة، إلى اختيار متغيرين مختلفين. تنبّه إلى القضايا الأخلاقية، على أساس أن بعض الأسئلة المطروحة قد يكون شأناً شخصياً.

ويرى هيميلوايت، وآخرون، أنه على الرغم من أن عملية الانتخاب تعكس نشاطاً جمعياً، فإن كثيرين ممن يشكلون قاعدة المجتمع الشعبية، قد يمارسون العملية الانتخابية بطريقة ميكانيكية – وربما كان ذلك بدافع العادة أو الإحساس بالواجب أو الإحساس بأن هذا من حقهم – ولكنهم يشعرون في الوقت نفسه، أن انخراطهم في العملية السياسية مهم.

ويقول هيميلوايت:

برغم أهمية القرار الجماعي، فإن مشاركة الأغلبية في الانتخابات محدودة؛ حيث يعتقد الناخبون بأن القرار الفردي، وهو الذي يمثل واحداً في المليون، لا يشكل فارقاً كبيراً،

من حيث النتيجة، ولا يرى الشعب - بوصفه مجموعة من الأفراد - نفسه؛ بوصفه عنصراً مؤثراً في الأحداث السياسية، أو في توجهات الحزب الذي يختاره. ولا غرابة في ذلك؛ حيث يعد وقت الانتخابات، الفرصة الوحيدة التي تؤخذ فيها آراء الناخبين وحياتهم ومخاوفهم وأطفالهم في الحسبان والجدية. وعندما نطلب إليهم الإدلاء بأصواتهم مرة كل أربع سنوات أو خمس، فإن طلبنا هذا، لا يولد فيهم الحماسة للانتخاب، ولا يقنعهم بأن هذه الحماسة تستحق أن نستغلها في بحث القضايا السياسية. (Himmelweit et al., 1985, p.2).

وماتزال ملاحظات هيميلوايت، وزملائه، عام 1985، تتردد في أدبيات علم الاجتماع ووسائل الإعلام حتى الآن، وهي تضع تساؤلات مهمة أمام نموذجنا الديمقراطي المعاصر. (انظر الفصل الرابع)؛ على سبيل المثال:

1. هل الناخبون على دراية تامة بالقضايا السياسية؟
2. هل الناخبون على دراية متساوية بتلك القضايا؟
3. هل يشعر الناخبون بالتقدير من الأحزاب التي يصوتون لها؟
4. هل يحتاج الأفراد، إلى مزيد من المعلومات، حول الأفكار والنظريات السياسية؟
5. هل يتم التعامل والعملية الانتخابية بجدية؟

إذا كان معظم الأفراد، يعتقد بأن الطريقة الحالية للانتخاب لا تعكس مصالحهم، فهل يمكن ساعتئذٍ أن ندعي أن لدينا ديمقراطية حقيقية؟ من الواضح أن مشكلة التمثيل؛ (إن طرحت؛ بوصفها مشكلة من أساسها)، هي إحدى السمات الأساسية لأي عملية ديمقراطية على نطاق واسع؛ مادامت مشاركة كل الأفراد طوال الوقت ناقصة.

يبحث هذا الفصل، النماذج المختلفة التي استخدمها علماء الاجتماع؛ لتفسير السلوك الانتخابي.

علم الاجتماع وعلم الانتخابات السياسية

يُعنى علم الانتخابات السياسية psephology، وهو أحد فروع العلوم السياسية، بدراسة الانتخاب والسلوك الانتخابي، وقد حاول علم النفس السياسي، تفسير العملية الانتخابية؛ استناداً إلى خلفية الناخبين - أفراداً كانوا أو جماعات - والطبقة؛ بوصفها متغيراً مهماً. وخلال السنوات الأخيرة، ابتعدت الأدبيات عن الطبقة؛ بوصفها أحد المتغيرات المهمة في العملية الانتخابية، وبدأت في دراسة مجموعة كبرى وواسعة من العوامل الأخرى؛ وتشمل العوامل التي قد تؤثر في تصويت الفرد:

- الطبقة.
- الخبرات التعليمية.
- آراء الأبوين.
- المهنة.
- عضوية النقابات التجارية.
- آراء الأصدقاء والأسر.
- رأي وسائل الإعلام والانحياز.
- الحملات السياسية التي تقوم بها الأحزاب نفسها في وسائل الإعلام.
- أدبيات الحزب وآراءه.
- صورة قادة الحزب.
- المؤثرات والعوامل المالية.

ويرى هيميلوايت، وآخرون، أن الانتخاب هو المصدر الأول لعمل دراسة وبحث اجتماعين جيدين؛ لأنه منتظم؛ خلافاً لبعض الأشكال الأخرى لاتخاذ القرار؛ فعلى سبيل المثال، تُكرر الانتخابات على فترات زمنية منتظمة، وبالأحزاب السياسية نفسها، وتفرز خياراً موحداً كل مرة، وينفذ العملية السياسية في كل مرة الأفراد أنفسهم، (باستثناء من ماتوا أو انخرطوا في الانتخاب أول مرة)؛ ونظراً إلى الطبيعة المنتظمة والدورية للعملية الانتخابية، فمن الغريب أن علم الاجتماع مايزال لا يعرف إلا أقل القليل عما تعنيه تلك العملية فعلاً.

تغير العملية الانتخابية منذ الحرب العالمية الثانية

يرى أغلب أدبيات علم الاجتماع، حول العملية الانتخابية، أن تغيرات مهمة طرأت على هذه العملية في السنوات الأخيرة؛ ويعزو هذه الملاحظة، إلى تراجع الطبقة؛ بوصفها متغيراً مهماً.

قبل السبعينيات، كان الانتخاب في المملكة المتحدة، يتسم بـ:

- الاستقرار.
- التوافق.
- الشراكة.
- الولاء.

الاستقرار: كان الاعتقاد السائد هو أن الانتخاب والطبقة يسيران معاً جنباً إلى جنب؛ بمعنى أن الطبقة العاملة تصوت لصالح العمال - الحزب التقليدي للعمال - والطبقة المتوسطة تصوت لصالح المحافظين - الحزب الذي يعيد المجتمع إلى ما كان عليه من قبل - للمحافظة على الميزات الحالية؛ وهكذا، كانت الأنماط الانتخابية مستقرة.

التوافق: مادام الاعتقاد السائد، هو تلازم الطبقة والانتخاب، فقد كانا يوصفان بأنهما "متوافقان" معاً؛ بمعنى أنك إذا كنت من أبناء الطبقة العاملة، فمن السهل علينا أن نتوقع أنك ستصوت لصالح حزب العمال، وخروجك على هذا الخط، يعد غير عادي إن لم يكن خارجاً على المألوف؛ لأنه ضد مصلحة الطبقة.

الشراكة: في ظل توافق الطبقة والانتخاب، كان يُنظر إلى النشاطات الاجتماعية للأسرة؛ بوصفها تلعب دوراً قوياً في استمرار الأنماط الانتخابية عبر الزمن؛ ما أدى - بالضرورة - إلى تحول انتماء الأفراد إلى الأحزاب؛ فهم يؤيدون الحزب الذي ينتمي إلى طبقتهم تأييداً مطلقاً، ويدينون بالولاء لهذا الحزب، فترة طويلة من الزمن.

الولاء: شهدنا في العصر الحديث، ظهور ما يُسمى الأصوات المائعة؛ أي عندما يكون الأفراد غير منتمين إلى حزب بعينه، ولا يدينون بالولاء لتقاليد حزب معين، ولكنهم قد يغيرون أصواتهم، من انتخابات إلى أخرى؛ استناداً إلى ما يعتقدون بأن الحزب يمكن أن يقدمه إليهم. (انظر التمرين 2.7).

التمرين 2.7

في رأيك، ما أبرز الهواجس التي يعانيها الناخبون المستقلون في المجتمع المعاصر؟

ويمكن الاطلاع على موجز للأنماط التوافقية في دراسات التصويت الكلاسيكية التي أجراها بتلر وستوكس (Butler and Stokes, 1969)، وهما اللذان رأيا أن الطبقة والنشاطات عاملين الاجتماعية المستمدة من الوالدين، طوال الخمسينيات والستينيات، أهم ؛ يفسران أسلوب الناخبين في عملية التصويت، وكانا يريان أن الطبقة في العملية الانتخابية في بريطانيا، أكثر أهمية من أي دولة أخرى ناطقة باللغة الإنجليزية.

الانتخاب الخارج على العُرف

تُمثل المشكلة الرئيسية للملاحظات التي أبداها بتلر وستوكس، بأن الانتخاب إذا كان مرتبطاً بالولاء للطبقة، فلماذا نجح المحافظون في الفوز في الانتخابات، وخاصة الانتخابات الثلاثة التي أجريت بعد الحرب العالمية الثانية في الأعوام: 1951 و1955 و1959؟ وإذا افترضنا أن أفراد الطبقات العاملة، أكثر عدداً من أفراد الطبقات المتوسطة فمن المفترض؛ طبقاً لقاعدة التوافق، أن يحقق حزب العمال، نصراً كاسحاً سنواتٍ طويلة؛ وهذا لا يعني إلا أن أهمية الطبقة، قد بدأت في التلاشي، أو أن شريحة كبيرة من أبناء الطبقة العاملة، تحولوا إلى ما نسميه الناخبين الشاذين بتصويتهم، ضد ولائهم التقليدي للطبقة، والتصويت لصالح المحافظين.

ويمكننا أن نحدد عدداً من الأسباب وراء هذا "الشذوذ":

1. يمكن تعريف بعض أبناء الطبقة العاملة، بأنهم ناخبون متخاذلون deferential voters؛ لأنهم يميلون إلى التخلي عن أصواتهم لصالح "الأفضل"؛ حيث ينتمي نواب حزب المحافظين إلى الطبقة العليا ويُنظر إليهم؛ بوصفهم أجدر باتخاذ القرارات المهمة من نواب حزب العمال المدعومين من النقابات التجارية.

2. قد يشعر بعض أبناء الطبقة العاملة أنفسهم، أنهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة؛ بسبب تزايد دخولهم أو شرائهم منازل خاصة بهم. وهذا ما يُسمى الطبقة الانطباعية؛ أي الطبقة التي تحتكم إلى رؤيتها تجاه نفسها، لا إلى رؤية علماء الاجتماع.

3. قد يتذكر بعض المسنين من أبناء الطبقة العاملة، كيف كانت حكومات محافظة - قبل الحرب العالمية الثانية - تتصدى للدفاع عن مصالح الرجل العادي؟ وربما ظل هؤلاء المسنون على ولائهم للمحافظين لهذا السبب.

4. ربما ترقى بعض أبناء الطبقة المتوسطة إلى الطبقة العليا ومازالوا يتذكرون جذورهم المستمدة من الطبقة العاملة، ولكنهم مايزالون يستبعدون حزب العمال من ولاءاتهم السابقة.

5. قد يعمد أبناء الطبقة المتوسطة المهنيون؛ مثل: المدرسين والأطباء والممرضين والاختصاصيين الاجتماعيين، إلى التصويت لصالح حزب العمال؛ لأنهم يشعرون أن هذا الحزب، سيدعم دولة الرفاهية، أكثر من حزب العمال.

هل أعلنت الطبقة وفاتها؟

أحد النماذج البديلة لنظرية بتلر وستوكس، حول: الولاء والانتخاب الشاذ، أنه منذ الستينيات وأوائل السبعينيات، مرت بريطانيا، بعملية فقدت فيها الطبقة أهميتها، من حيث إن ذلك كان سبباً رئيسياً لتفسير سلوك الناخبين؛ فعلى سبيل المثال، يرى هيث وآخرون Heath et al, 1985، أن طبيعة الطبقة العاملة، عُرِّضت لتحولات درامية منذ الستينيات؛ حتى لم تعد الطبقة العاملة التقليدية التي ربط بتلر وستوكس، بينها وبين التصويت؛ طبقاً لمبدأ التوافق. ويرى هيث، أن الطبقة تراجعت بشدة؛ بوصفها أهم عنصر مؤثر في عملية التصويت؛ ما يعني أننا انتقلنا من مرحلة التوافق إلى مرحلة عدم التوافق، ومن الاستقرار إلى التقلب؛ ويعني التقلب، تغير أنماط الانتخاب بصورة غير متوقعة، أو القدرة على أن نستمد الولاء الانتخابي من الأفراد؛ بسبب الطبقة أو الخلفية اللتين ينتمون إليهما.

ولا يوجد في علم الاجتماع، تفسيرات رئيسية، يمكنها أن تساعدنا في تفسير ما حدث للسياسة التقليدية القائمة على الطبقة عموماً، وللعملية الانتخابية خصوصاً:

1. ففكرة أن الطبقة، قد فقدت أهميتها في حياة أفراد المجتمع، برغم أهمية ما لعبه عدم تكافؤ الطبقات في المجتمع ككل، ربما مازالت قائمة.

2. وفكرة أن الطبقة، قد فقدت أهميتها في المجتمع، وفي عقول الأفراد أيضاً، هي احتمال، ربما حل محل الأشكال الأحدث الأخرى المتعلقة بالهوية، وأشكال عدم التكافؤ القائم على أسلوب المعيشة.

3. هناك فكرة أن الطبقة لم تُراجع، بل غُيِّرت إلى درجة أن الطبقة العاملة التقليدية التي نجدها في أعمال بتلر وستوكس، حُوِّلت إلى "طبقة عاملة جديدة"، بل "طبقات عاملة جديدة".

التمرين 3.7

في ضوء النقاط السابقة حول الانتخاب التقليدي القائم على الطبقة، وبالاستعانة بالمقالات الواردة لاحقاً، أجب على الأسئلة الآتية، حول سلوك الناخبين في أثناء الانتخابات العامة عام 2005.

1. صف الأنماط الانتخابية عام 2005، لكل من الأحزاب الثلاثة، إزاء ما يتعلق بالطبقة.
2. ما تفسيرك للاختلافات بين الأحزاب؟
3. كيف تغير نمط التصويت القائم على الطبقة، منذ انتخابات عام 1997؟
4. ما السبب وراء هذا التغير؟
5. ما الذي حدث لسلوك الناخبين، إزاء ما يتعلق بالنوع؟ ولماذا؟

المصدر:

"Who deserted Labour?- Analysis by David Cowling" (Editor, BBC Political Research) http://news.bbc.co.uk, accessed 7 May 2005.

نجح حزب العمال، في الفوز في الانتخابات، ولكنه فقد 6٪ من قاعدته الانتخابية، وخرج الديمقراطيون الليبراليون رابحاً أكبر. ولكنْ، مثلما خسر الحزب بعض مقاعده في الضواحي ذات الميول المحافظة عام 1997، يمكننا أن نرصد أيضاً، بوادر نزف في قاعدته، بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية المنتمية إلى الطبقة الوسطى،

وبرغم هذا، كان أداء الحزب، أفضل مما كان متوقعاً بين الإناث؛ حيث نجح في ردم فجوة النوع التي كانت تعني في الماضي، ميل الإناث إلى التصويت لصالح المحافظين، أكثر من الذكور.

لكن حزب العمال، لم يعد متقدماً على حزب المحافظين بين أبناء الناخبين التابعين للطبقة الوسطى السفلى التي نجح الحزب في استقطابها عام 1997، كما تراجعت قاعدته بين الناخبين، من أبناء الطبقة العاملة، وأعضاء المجلس بصورة حادة، ولكنه نجح في الاحتفاظ بقاعدته، بين أصحاب العقارات المرهونة، الذين طالما كانوا حجر الزاوية لقاعدة المحافظين.

وقد امتدت جاذبية حزب العمال، عام 1997، إلى جميع الطبقات الاجتماعية، (وكل أصحاب المهن). ونجح توني بلير، في اقتناص شريحة كبرى من أصوات أبناء الطبقة المتوسطة؛ بما فيها: الفوز بالأغلبية على المحافظين بين ناخبي الطبقة المتوسطة السفلى، وأصحاب العقارات، مع الاحتفاظ بأصوات الطبقة العاملة المنتمية إلى الحزب.

وطبقاً لمعلوماتنا المستقاة من استطلاعات الرأي التي أجريت في الانتخابات العامة عام 2005، يتضح تآكل قاعدة حزب العمال، بين أبناء الطبقتين؛ حيث تبين من استطلاعات الرأي، (وهي التي أجرتها NOP وICM)، أن اثنين من كل ثلاثة بريطانيين، يريان أن المحافظين حققوا فوزاً بهامش ضئيل، على حزب العمال، بين أبناء الطبقة المتوسطة السفلى في ذلك الوقت. كما تراجع بشكل حاد، نصيب حزب العمال من أصوات أبناء الطبقة العاملة غير الماهرة؛ وطبقاً لاستطلاع مؤسسة ICM، أيد 58٪ من هذه الطبقة، حزب العمال عام 1997، مقابل 45٪ فقط عام 2005. وبرغم هذا، نجح حزب العمال، في الاحتفاظ بقاعدته المؤيدة، بين أوساط أصحاب العقارات المرهونة، الذين ربما عزوا إلى الحزب، فضله في تخفيض أسعار الفائدة.

ومايزال حزب العمال، يحتفظ بالصدارة على حزب المحافظين، بنسبة تتراوح ما بين 30٪ و39٪، (برغم تفوق المحافظين على "العمال"، بنسبة تتراوح ما بين 30٪ و48٪ عام 1992). ونجح الديمقراطيون الليبراليون، في زيادة حصتهم من أصوات أبناء الطبقة المتوسطة العليا، على حساب المحافظين بالدرجة الأولى.

الجدول (1.7)

المصوتون للأحزاب النسبة المئوية للتأييد عام 2005 (النسبة المئوية عام 1997)

	المحافظون	العمال	الليبراليون الديمقراطيون
الذكور	33 (28)	38 (47)	21 (17)
الإناث	32 (35)	38 (43)	23 (17)
الطبقة المتوسطة	37 (43)	32 (30)	24 (21)
الطبقة المتوسطة السفلى	34 (35)	35 (37)	24 (21)
العمالة الماهرة	32 (28)	43 (52)	18 (13)
العمالة غير الماهرة	28 (21)	45 (58)	19 (15)
الفئة العمرية 18 – 24	24 (25)	42 (50)	26 (17)
الفئة العمرية 25 – 34	24 (27)	42 (50)	26 (17)
الفئة العمرية 35 – 64	33 (31)	38 (43)	22 (18)
أكبر من 65 عاماً	42 (38)	35 (42)	18 (15)
أصحاب العقارات المرهونة	30 (32)	39 (41)	23 (19)
أصحاب العقارات غير المرهونة	43 (42)	30 (36)	20 (10)
المستأجرون من مجلس المدينة	16 (15)	56 (65)	19 (13)
كل الناخبين	33 (31)	36 (43)	23 (17)

المصدر: مؤسسة ICM. كل استطلاعات الرأي (13730 عينة عام 2005 و10000 عينة عام 1997 أجريت استباقاً للنتائج): المملكة المتحدة فقط.

يمكننا أن نحدد بعض آراء علماء الاجتماع، تجاه ظهور عدم التوافق:

التحول إلى البرجوازية

يرى علماء اجتماع؛ مثل: زوايسج (Zweig, 1961)، أن التحول عن الطبقة – (من التوافق إلى عدم التوافق) – جاء نتيجة التحولات التي طرأت على بنية الطبقة ككل، في المجتمعات الأوربية على وجه الخصوص؛ فقد كان هناك، على وجه الخصوص، تحرك

اجتماعي إلى الطبقة العليا، شهد انتقالاً من الطبقات العاملة العليا إلى الطبقات المتوسطة السفلى والمتوسطة؛ ما أدى إلى توسع الشريحة المتوسطة من الطبقة. وإحدى طرائق تصور هذا الانتقال، أن ننظر إلى بنية الطبقة التقليدية؛ بوصفها مثلثاً، وإلى بنية الطبقة الموسعة الجديدة بعد عملية التحول إلى البرجوازية؛ (أي أن تصبح طبقة متوسطة)، من حيث هي قطعة من الماس؛ حيث امتدت بنية الطبقة إلى المنطقة الوسطى؛ وأدى ذلك - طبقاً لزوايج - إلى تغير قاعدة تأييد الطبقة العاملة التقليدية لحزب العمال، مع انتقال الأفراد صعوداً من الطبقة العاملة التقليدية.

تنافر الطبقات

كما يرى أيفور كرو Ivor Crewe (1986)، فقد شهدنا ظهور طبقة متوسطة جديدة، وأما القاعدة التقليدية للطبقة - المهنة والمال - فحلت محلها أشكال أخرى أكثر أهمية للانقسامات الاقتصادية وعدم التكافؤ بين الطبقات المختلفة وداخلها أيضاً. ويمكن وصف تلك الأشكال، بأنها أشكال جديدة للانقسامات الطبقية؛ أي الانقسامات التي أصبحت تقوم على ملكية العقارات، وعضوية النقابات، والمناطق التي تجعل هوية الطبقة التقليدية، أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل.

ظهور الطبقة العاملة الجديدة

يرى جولدثورب وآخرون (Goldthorpe et al, 1968)، أننا لم نشهد ظهور طبقة متوسطة جديدة، بل تحولاً داخل الطبقة العاملة القديمة نفسها، وأن "طبقة عمالية جديدة" قد ظهرت. صحيح أنها مازالت طبقة عاملة! ولكنها مختلفة تماماً عن الطبقة العاملة التقليدية التي ماتزال قائمة في المناطق الشمالية البريطانية؛ على سبيل المثال. وهذه الطبقة العاملة الجديدة، لديها ما يوصف بالتوجة المؤثر نحو التصويت ونحو عضوية النقابات التجارية؛ وهذا يعني أنها موالية ولاءً أكيداً لأنماط التصويت الحزبية الخاصة بالطبقة العاملة التقليدية: (حزب العمال)، ولكنها تعمد إلى "مرجحة" أصواتها وتعويمها؛ فهي

تصوت للحزب الذي يبدو أنه سيحقق لها الاستفادة القصوى الممكنة على المدى القريب، وخاصة إزاء ما يتعلق بحجم دخلها الصافي الشهري.

هل تستمر الطبقة؟

على الرغم من أدبيات علم الاجتماع المعاصرة التي استفادت من ميراث النظريات التي خلفها كرو وهيث وآخرون، فإن هناك شريحة كبيرة من علماء الاجتماع الآخرين، ماتزال ترى في الإعلان عن وفاة الطبقة، قدراً كبيراً من المبالغة، كما أن الطبقة ماتزال مهمة في تحديد سلوك الناخبين. ويمكننا أن نلمس هذا الجدل، في كتابات مارشال وآخرين (Marshall et al, 1988)، وكالينيكوس وهرمان (Callinicos and Harman, 1987).

دراسة صراع الطبقات

يرى كالينيكوس وهرمان (1987)، أن من الخطأ أن نقفز إلى الاستنتاج بأنه كان من البدهي أن يدعم كل أفراد الطبقة العاملة حزب العمال؛ ومن ثم فإن تحول الطبقات العاملة بعيداً عن حزب العمال؛ يعكس رفضاً للتقاليد بصورة أو بأخرى، وبدلاً من ذلك، يرى كالينيكوس وهرمان، أن علينا تفنيد تلك المزاعم، بما يثبت أن علاقة شديدة التعقيد، ظلت تحكم العلاقة بين الطبقة والهوية وعضوية النقابات التجارية والإيمان بالاشتراكية أولاً، وعملية التصويت ثانياً. وهما يؤكدان أنه لا يوجد مطلقاً، ما يُسمى "العصر الذهبي" للتوافق بين الطبقات؛ ولهذا، فليس من الغريب أن نشهد ما نشهده الآن من عدم توافق.

الانقسام الطبقي

يرى مارشال وآخرون (1988)، أن الملاحظات التي أبداها بعض علماء الاجتماع؛ مثل: كرو، من أن أشكالاً جديدة من الانقسام الطبقي، قد حلت محل الطبقة التقليدية ليست سمة جديدة للطبقة، وأن الانقسام الطبقي ظل دائماً من السمات التي تعكس آلية عمل الطبقة في المملكة المتحدة؛ وهذا يعني، أن الطبقة لم تتغير، ولكنْ، حلت محلها أشكال من الانقسام تتسم بالتعقيد الشديد.

وقد عُرِّض هذا الرأي لانتقادات بعض المفكرين من أتباع نظرية "اليمين الجديد" في علم الاجتماع، نذكر منهم - على وجه الخصوص - فرانسيس فوكوياما (1992)، وبيتر سوندرز (1990)، اللذين زعما أن الطبقة أعلنت وفاتها في المجتمع الحديث. ويرى فوكوياما، أن هذا، يمثل نهاية صراع الطبقات، وتقبل شعوب المجتمعات الغربية فكرة أن الأشكال الرأسمالية للتنظيم الاجتماعي هي الأكثر قبولاً في العصر الحديث. ويرى سوندرز؛ مثل: كرو، أن انتهاء الطبقة حلت محله أشكال أحدث من الانقسام، حلت هي ذاتها محل الطبقة في عملية تشكيل الآراء والمصالح والرغبات والهوية الذاتية. وأبرز هذه الأشكال: الملكية العقارية؛ بوصفها أحد أشكال الهوية والوضع الاجتماعي.

التمرين 4.7

يرى الكاتب الأمريكي فوكوياما، أن الطبقة، أعلنت شهادة وفاتها في المجتمع المعاصر؛ فهل توافق على ذلك؟

ويرى دنليفي وهسبندز (Dunleavy and Husbands, 1985)، في كتابهما الذي عنوانه **الديمقراطية البريطانية تقف على مفترق طرق** *British Democracy at the Crossroads*، أنه على الرغم من تراجع الطبقة الاجتماعية؛ بوصفها عنصراً مؤثراً في العملية الانتخابية وتزايد أهمية أشكال الانقسام الجديدة، فإن تلك الأشكال نفسها، استندت إلى أفكار ونظريات سياسية جديدة، تضع هي نفسها الطبقة في عداد الأموات؛ فعلى سبيل المثال، ظل حزب المحافظين، وخاصة من ينتمي من أفراده إلى "اليمين الجديد" - (انظر الفصل السادس) - فترة طويلة، يرى أن الطبقة قد أعلنت شهادة موتها. وبالطبع، كان رجال السياسة التابعون للمحافظين، هم الرابح الأكبر من وراء إقناع الشعب بأن الطبقة قد انتهت؛ فهم أنفسهم، بادئ ذي بدء، ينحدرون من خلفيات طبقية متميزة، أما الآخرون، فمن المستبعد أن يعارضوا هذا التميز؛ إذا تم إقناعهم بأن هذا التميز لا وجود له، وإذا اعتقد أبناء الطبقة المتوسطة ثانياً، بأن المجتمع أصبح خالياً من الطبقات؛

فالاحتمال الأكبر هو أن يصوتوا لصالح المحافظين؛ لأنهم لم يعودوا يصنفون أنفسهم؛ بوصفهم منتمين إلى حزب العمال؛ بوصفه حزب الطبقة العاملة.

التمرين 5.7

اكتب فقرة؛ لتفسير نتائج الانتخابات العامة لعام 2005، بالاستعانة بالمقطع السابق من هذا الفصل.

يمكنك استخدام المصطلحات الآتية، في فقرتك:

- الناخبون أصحاب الأصوات المتذبذبة (العائمة).
- الناخبون الخارجون على المألوف.
- التحول إلى البرجوازية.
- تنافر الطبقات.
- الانقسام الطبقي.
- ظهور الطبقة العاملة الجديدة.

هل التنافر بين الطبقات دليل على حقبة ما بعد الحداثة في المجتمع؟

هل هو تصويت ما بعد الحداثة؟

يمكننا أن نرى فكرة حلول أشكال جديدة للتعريف محل الطبقة، تُردد في نظريات ما بعد الحداثة في المجتمع. (انظر الفصل الخامس)؛ فعلى سبيل المثال، يرى جان فرانسوا ليوتار Jean-Francois Lyotard (1984)، في كتابه **وضع ما بعد الحداثة** *The Postmodern Condition*، أن ظهور نظرية ما بعد الحداثة؛ أدى إلى تراجع النظريات السابقة وانهيارها؛ بمعنى أن الحقائق السابقة التي كانت مستقرة داخل المجتمع، أصبحت تبدو ببساطة وجهاً واحداً من أوجه الحقيقة المتعددة. وفي ظل هذا الإجماع، ومع تعدد

طرائق المعيشة، بدأ الأفراد يشعرون بما يمكن وصفه بالإحساس بالقلق تجاه طبيعة الأشياء؛ أي بالقلق تجاه طبيعة المجتمع، وتجاه أنفسنا؛ بوصفنا أفراداً؛ القلق من إحساسنا بهويتنا الذاتية. ويرى ليوتار، أنه عندما يشعر الأفراد بمشاعر القلق تلك، فغالباً ما نجدهم يبحثون عن أشكال جديدة للتعبير عن الذات، والتعبير عن الهوية؛ كي يشعروا أنهم قادرون على استعادة زمام السيطرة على ذواتهم؛ وهكذا، تحرر نظرية ما بعد الحداثة الأفراد من البنى - مثل الطبقة - وهي التي تُملي عليهم تصرفاتهم، وتتيح لهم هذه النظرية صوغ مستقبلهم على النحو الذي يريدونه. وباتباع هذه النظرية، يمكنهم أن يختاروا مظاهر حياتهم التي أصبحت منفصلة عن هوية الطبقة التقليدية؛ مثل: التصويت لأي حزب يختارونه.

وبرغم أن أنتوني جيدنز (1990)، ويورجن هابرماس Jurgen Habermas (1987)، ليسا من أنصار نظرية ما بعد الحداثة، فإنهما يريان أن هناك سياسة جديدة، حلت محل السياسة القديمة؛ وجزء كبير من هذا التحول، يعود إلى: التقلب والتنافر بين الطبقات وتحرر التعبير السياسي من التقاليد وظهور المزيد من الخيارات السياسية على وجه الخصوص. وبالنسبة إلى مزاعم هرمان، حول سلبية الناخبين المتزايدة من الممكن أيضاً، ربطها بهذا التحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة؛ لأن المشاركة السياسية اليوم، شيء مختلف عما كانت عليه بالأمس؛ ففي المجتمع المعاصر، ليس شرطاً أن يدلي الفرد بصوته؛ كي يمارس السياسة؛ فتبني أسلوب معيشي معين، يمكن عدّه عملاً سياسياً غير إرادي، وهو ما يشير إليه بعض الكتاب بالسياسة على نطاق ضيق؛ وسيلة لتأكيد هوية الفرد والتعبير عنها، وإن جاءت تلك الوسيلة، مختلفة عن أشكال التعبير الذاتي الأخرى لهذا الفرد.

وقد استخدم بعض المحللين؛ مثل: بومان (2000)، مقولة ماركس وإنجلز المعروفة: "كل الجوامد تتبخر في الهواء"، وهي التي تصف وضع ما بعد الحداثة؛ فكل ما سبق أن اعتنقناه على أنه حقيقة، قد انتهى، وعلى الأفراد أن يلتقطوا ما تبقى من أشلاء

التقاليد، واستنباط معانٍ جديدة لها؛ فعلى سبيل المثال، يرى منظر ما بعد الحداثة، الفرنسي جان بودريلار Jean Baudrillard (1983)، أننا شهدنا "نهاية كل ما هو سياسي"؛ بمعنى أن الشعوب أصبحت لا تكترث بالسياسات الحزبية، وأصبحت يمكن وصفها بـ "الأغلبية الصامتة"؛ أغلبية واعية وغير مبالية. ولا تمارس تلك الشعوب، السياسة إلا عندما يحاول ساسة الأحزاب، إقناعهم بالتصويت لنوع معين من السياسة. وبرغم هذا، وقفت الشعوب عن أن تعد السياسة أي شيء يمكن أن يؤدي إلى الحرية والحقيقة والتحرر من ربقة عدم التكافؤ. ويعد بودريلار، تلك اللامبالاة بكل ما هو سياسي، "استراتيجية مميتة"؛ لأنها ترسخ اليأس والعجز عن إمكانية العثور على قادة سياسيين، يدعون أنهم يمثلون هذه الشعوب. وإذا التزمت الشعوب الصمت، فلن يكون في مقدور من يدعون أنهم قادرون على تحقيق طموحاتهم، سماع صوتهم! تلك نظرة متشائمة جداً في حقيقة الأمر.

التمرين 6.7

هل تعتقد بأنه يمكن وصف الشعوب بـ "الأغلبية الصامتة"؛ كما فعل بودريلار؟

قم بعمل استبانة داخل فصلك، مع طرح الأسئلة الآتية:

كم منكم شارك في مظاهرة سياسية؟

كم منكم شارك في مسيرة احتجاجية؟

كم منكم وقع على عريضة مطالب سياسية؟

كم منكم أيد حملة ما لتغيير وضع ما؟

كم منكم يعرف طريقة تصويت أبويه؟

كم عدد آبائكم الذين شنوا حملة لصالح حزب ما، أو جماعة ضغط، أو أي تجمع مشابه؟

ما الذي تكشفه لك الاستبانة، حول موقفك تجاه السياسة والتمثيل السياسي، بشكل عام؟

وقد تكون السلبية السياسية، أحد هواجس وسائل الإعلام في الوقت الحاضر، وقد تعد، بالنسبة إلى بعض الناس، مؤشراً على بداية حقبة ما بعد الحداثة، ولكن هناك دلائل قوية، على أن ما يُسمى التوجه العام مؤخراً نحو السلبية وعدم المبالاة بالسياسات الحزبية، لم ينتشر إلا فترة محدودة؛ فعلى سبيل المثال، أجرى ألان مارش، دراسة عام 1974، حول المشاركة السياسية الشعبية في بريطانيا، ذكر فيها أن:

> 23٪ (ممن أُخضعوا للدراسة)، لا يكترثون ولو بقراءة صفحة السياسة في الصحف اليومية، بينما يكتفي 69٪ بالحديث عن السياسة، أما الثلث المتبقي فينخرط في السياسة إلى حد ما، ولكن 8٪ فقط، هم الذين كانت لهم علاقة بالحملات الانتخابية. (Marsh, cited in Topf, 1989, p.55).

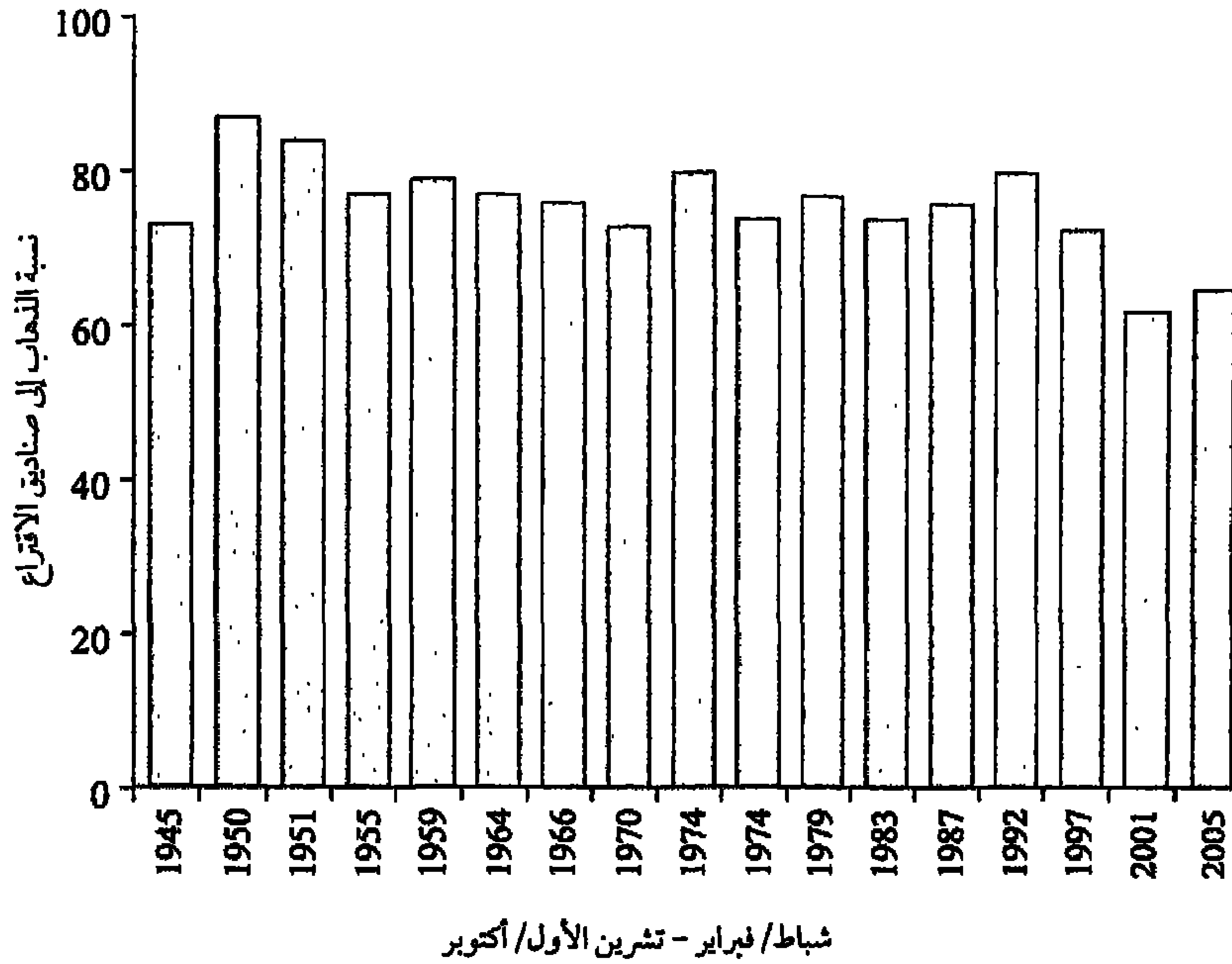
وبرغم أن الغالبية العظمى من عينة مارش، لم تنخرط في السياسة؛ أي لم تحاول ذلك أو تشارك فيه أو تساعد الحملات والأحزاب السياسية عليه، فإن الأغلبية العظمى أيضاً، رأت أن السياسة لا طائل منها، وأن الأحزاب نفسها لم تعمل لصالح من صوتوا لها؛ فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نغوص في النتائج التي خرج لها مارش؛ لنجد أنه:

> رداً على السؤال: "إلى أي حد يمكن أن تثق بقدرة الحكومة في ويستمنستر، على اتخاذ القرارات السليمة؟" أجاب نحو 61٪ من الخاضعين للدراسة بقولهم: "بصورة مؤقتة" أو "مطلقاً تقريباً". وكانت تلك أيضاً هي إجابة 60٪؛ رداً على سؤال حول مدى ثقة الشعب في قدرة الساسة على طرح الحقائق، وذكر أفراد النسبة نفسها، أنهم لا يعتقدون بأن الحكومات البريطانية التابعة لأي من الحزبين الرئيسيين، تضع المصالح الحزبية فوق احتياجات البلاد وشعبها. (Topf, 1989, p.56).

ويبدو أنه إذا كان عدم المبالاة السياسية؛ هو السبب وراء قلة عدد الناخبين في الانتخابات العامة في بريطانيا عامي 2001 و2005 – واحتمال كون هذا مؤشراً على حقبة ما بعد الحداثة أو لا – (تابع هذه النقطة بمزيد من التفصيل في التمرين 7.7)، فإن هذا الإحساس، قد يكون جديداً على المناخ السياسي في المملكة المتحدة.

التمرين 7.7

يوضح الشكل الآتي، نسبة المشاركين في جميع الانتخابات العامة منذ عام 1945. اكتب فقرة، توضح فيها كيف يمكن أصحاب نظرية ما بعد الحداثة، أن يفسروا الدليل المطروح في هذا الشكل.



المصدر: House of Commons (2001b and 2005)

كانت الانتخابات العامة البريطانية في شباط/ فبراير عام 1974، الانتخابات الوحيدة منذ الحرب العالمية الثانية التي تفرز برلماناً من دون أغلبية كبيرة، وقد فاز المحافظون بقيادة إدوارد هيث، بمعظم الأصوات بهامش ضئيل، ولكنهم خسروا أغلبيتهم، عندما قرر نواب البرلمان الاتحاديون، مقاطعة أليستر، التحالف مع حزب العمال، بقيادة هارولد ويلسون. وحاول هيث، إبرام صفقة مع زعيم الليبراليين الديمقراطيين جيرمي ثورب، ولكنْ، فشلت الصفقة؛ ليجد هيث، نفسه مضطراً إلى الاستقالة؛ ليخلفه ويلسون، في منصب رئيس الوزراء الذي دعا إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه.

المشكلات المصاحبة لفكرة التصويت الخارج على العُرف

أفرزت فكرة انتقالنا من التوافق إلى التنافر، مشكلات لفكرة التصويت الخـارج عـلى العُرف؛ فإذا كانت شريحة متزايدة من الناخبين، قد صوتت بطريقة خارجـة عـلى العُـرف؛ (أي بعيداً عن الطبقة التقليدية)؛ فمعنى هذا، أنه كلما كُررت هذه الظـاهرة، تراجعـت إلى حد يمكن أن نعدها معه خارجة على المألوف؛ فالعُرف الجديد في العملية الانتخابية، يبدو وكأنه الشاذ القديم؛ أي عندما يتم التصويت بطريقة مختلفة مغايرة للولاء القديم للطبقـة! وفي ظل هذه الملاحظة، أصبح عدد كبير من علماء الاجتماع، يبحـث عـن نـماذج تـصويت بديلة للنماذج التي كانت مستخدمة في الماضي.

النماذج المعاصرة للسلوك الانتخابي

يمكننا أن نبدأ في الاطلاع على نماذج التصويت المعـاصرة، بـالتمييز بـين نـوعين مـن النماذج التي استخدمها علماء الاجتماع، بصورة عامة:

- نماذج التصويت التعبيرية: انظر كيف يتأثر النـاخبون بالـسمات الاجتماعيـة المتعلقـة بخلفياتهم؛ مثل: الطبقة والانتماء إلى النقابات التجارية والمهنة والملكيـة العقاريـة... إلخ.
- نماذج التصويت التأثيرية: هذه الـنماذج أكثـر شـيوعاً في الأدبيـات المعـاصرة، وهـي تعامل الناخبين؛ بوصفهم أفراداً يتخذون قراراتهم بطريقـة عقلانيـة ومحـسوبة. وفي هذه النماذج، نرى صورة الناخبين؛ بوصفهم مستهلكين للسياسات الحزبية.

ويمكننا أن نحدد عدداً من نماذج التصويت التأثيرية التي "لا" تعـد الـولاء للطبقـة؛ أساساً لقرارات الناخبين.

1. النمـوذج الاسـتهلاكي: وهـو يعنـي أن التـصويت لا يختلـف عـن أي عمليـة استهلاكية؛ مثل: التسوق؛ فالفرد يـدرس كـل الـسلع المعروضـة داخـل الـسوق

التنافسية، ثم يختار المنتج الأفضل قيمة، وكل فرد يحسب القيمة، وهذا هو رأي هيميلوايت وآخرين (1985).

2. نموذج الناخب التكتيكي: طرح الحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب العمال، هذا النموذج في أوقات مختلفة؛ وربما كان في مناقشة هذا النموذج في وسائل الإعلام بصورة مكررة، دليل على أن الناخبين أصبحوا - اليوم - أكثر اعتماداً على الحسابات، وأقل اعتماداً على الولاء، مما كانوا عليه من قبل. ويرى هذا النموذج، أن الأفراد ربما لا يصوتون بالضرورة لصالح الحزب الذي يريدون إيصاله إلى السلطة، وإنما قد يصوتون لإطاحة حزب ما، بعيداً عن السلطة؛ فإذا كان الناخبون المؤيدون لحزب العمال، في دائرة معروفة بانتمائها القوي للمحافظين، يريدون - على سبيل المثال - تقليص عدد نواب البرلمان من المحافظين، نجدهم قد يعمدون إلى انتخاب الليبراليين الديمقراطيين، بدلاً من ذلك؛ فقد يريد الناخبون حرمان المحافظين من تحقيق فوز عريض، ولكنهم يعتقدون بأن أمامهم فرصة ذهبية لإطاحة ذوي الشخصيات الذين يمقتونهم! وهذا أسلوب تكتيكي جداً؛ للالتفاف على التصويت.

3. الناخب البخيل: طرح هيث وآخرون (1985)، هذا المصطلح الذي يعني أن ناخبين كثيرين، يتخذون قرار التصويت؛ على أساس الحزب الذي يعتقدون بأنه سيكلفهم أقل؛ بمعنى أنهم يصوتون للحزب التي سيمنحهم الصفقة المالية المثلى. وغالباً ما يرتبط هذا الأسلوب، بقضايا الضرائب والحد الأدنى للأجور والمنح والتعويضات الحكومية.

4. نموذج خبرات الحياة المتراكمة: طرح روز وماك أليستر (1990)، هذا النموذج الذي يعني أن القرارات الخاصة بالتصويت، هي نتيجة خبرات حياة متراكمة؛ مثل: العلاقات الاجتماعية للأبوين والأخلاق والقيم والظروف الاجتماعية للعصر وحملات وسائل الإعلام... إلخ. وتتضافر كل هذه العوامل - وكثير غيرها - لتجعل قرار التصويت شديد التعقيد.

5. نموذج الاختيار العقلاني: طور ديفيد داونز David Downs (1957)؛ مثل نموذج المستهلك الذي سبق طرحه، هذا النموذج الذي يرى أن الناخبين عقلانيون؛ أي أنهم يقومون بوزن قراراتهم، ويدرسون الميزات الإجمالية التي يمكن أن يقدمها حزب وحده؛ ولهذا، يأتي هذا القرار محسوباً بشدة.

6. نموذج الطبقة الانطباعي: يرتبط هذا المصطلح، بأعمال هيث الذي يرى أنه عند دراسة الطبقات؛ ربما لا يستطيع علماء الاجتماع التنبؤ بأنماط التصويت، ولكن هذا، أمر مختلف عن رؤية الطبقات، وكأنها قد أعلنت وفاتها؛ فالأفراد قد يكون لديهم تعريف انطباعي لوضع طبقتهم، يمكن أن يستخدموه لمساعدتهم في التفكير في عملية التصويت؛ وهذا، سيجعل الأمر يبدو كما لو أن تنافراً قد حدث، ولكن الحقيقة، هي أن الطبقة ماتزال مهمة، لا ما يسمونه الحسابات الموضوعية المجردة التي يستخدمها علماء الاجتماع.

إن الأمر المهم الذي يقتضي الإشارة إليه في هذه النماذج التأثيرية المختلفة، هو أنه قد يبدو وكأنها تتضافر معاً؛ فقد تقتضي العقلانية - على سبيل المثال - استخدام النموذج التكتيكي في التصويت، وهذا الاختيار قد يكون نتيجة الرأي الانطباعي للفرد عن الطبقة، وهو رأي كُوِّن عبر سلسلة طويلة من التجارب التي اكتسبها على مدار حياته.

الانتخاب: هل ننجح في تكوين صورة واضحة؟

تتسم عملية التصويت - كما سبق أن ناقشنا - بالتعقيد والتباين؛ فربما كان من الأسباب التي أدت إلى طرح نماذج كثيرة؛ لتفسير سلوك الناخبين، ارتباط تلك العملية بعدد كبير من الأفراد؛ فمع وجود خيارات كثيرة مختلفة، واتخاذ القرارات، يكون من الخطأ أن نفترض أن كل هذه القرارات - (وكلها علامات على ورقة الاقتراع) - ستكون متشابهة؛ لأنها تبدو كذلك فقط، ومن الواضح أنها ليست كذلك! فالتصويت للحزب نفسه، قد يتم لأسباب مختلفة تماماً، ترتبط بتصويت الفرد.

وخـلال الـسنوات الأخـيرة، ابتعـدت آراء علـماء الاجـتماع القائمـة عـلى دراسـة الانتخابات السياسية، عن النماذج التي تُعنى بسلوك الجماعة، إلى النماذج التي تُعنى بسلوك الفرد. وتسعى تلك النماذج الأخيرة للتعامل إزاء التصويت، شأنه شأن أشكال اتخاذ القرار الكثيرة الأخرى؛ بوصف ذلك عملية تتأثر بعوامل عدة؛ منها: الطبقة الاجتماعية والعـرق والنوع والعوامل الإقليمية، والعوامل الأخرى المتعلقة بالطبقـة؛ مثـل: ملكيـة العقـارات وعضوية النقابات التجارية. وتتفاوت أهمية كـل عامـل مـن انتخابـات إلى أخـرى؛ تبعـاً لقضايا العصر، وتغير المواقف السياسية للأحزاب المختلفة.

وعندما نصف السلوك الانتخابي بالتعقيد؛ فإننا نعني أن من الصعوبة الشديدة، التنبؤ لمن سيصوت الفرد، ولكنْ، من الواضح أن المشاركة في الانتخابـات وعـضوية الأحـزاب السياسية، أمران آخذان في التراجع؛ وربما كان ذلك مؤشراً على الـسلبية الـسياسية الناتجـة من اللامبالاة بالسياسات الحزبية وعملية ويستمنستر Westminster، أو ربما كان الـسبب هو أن الأفراد اختاروا المشاركة في العملية السياسية، بطرائق مختلفة؛ مثل: جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة.

جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة

يعد الشموليون جماعات الضغط والحركـات الاجتماعيـة الجديـدة، جـزءاً مهـماً مـن عملية اتخاذ القرار السياسي؛ فهي تُكون من جماعات من الأفراد ذوي الأفكار المتماثلة، ممن يسعون للتأثير في عملية رسم السياسات الخاصة بعدد محدود من القـضايا؛ إمـا بالـضغط على صناع القرار مباشرة، أو محاولة إقناع أفراد الشعب بوجهة نظرهم؛ ومـن ثـم تكثيـف الضغوط على السياسيين. وخلافاً للأحزاب السياسية، لا تطرح هذه الجماعات والحركات مرشحين في الانتخابات، ولا تهتم بأن تصبح من صناع القرار.

ويُنظر إلى تلك الجماعات؛ بوصفها تلعب دوراً بارزاً في ترسـيخ الديمقراطيـة؛ لأنهـا تنشر القضايا التي قد تُعـرَّض للتجاهـل والتهمـيش مـن الأحـزاب الـسياسية الرئيـسية،

وتناقش أيضاً. وقد تكون جماعات الأقلية ومصالحها غير مهمة بالنسبة إلى الأحزاب؛ باحتمال أنها ربما لا تؤدي إلى حصد أصوات كثيرة. وتعد جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة، وسيلة يمكن مواجهة تسلط الأغلبية بها؛ فهي تتيح للفرد العادي إمكانية الانخراط في التحول السياسي بصورة مباشرة؛ حيث إنها تعد في الأساس نظاماً "من القاعدة إلى القمة"، وخاصة في حالة الحركات الاجتماعية الجديدة؛ كما يمكن أن نقول كذلك: إن جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة، تقوض الديمقراطية؛ فهي غير معرضة للمساءلة، ويمكن أن تتصرف بطريقة غير مسؤولة، أو يمكنها تقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة للشعب؛ فهي تعني أن بإمكان حفنة صغيرة من الناشطين، أن يكون لها تأثير أكبر حجماً، وخاصة إذا توافر لديها دعم مالي جيد. ونقول أخيراً: غالباً ما تعتاش تلك الجماعات، على تأجيج عواطف الجماهير وغضبها؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات سياسية خاطئة.

جماعات الضغط

تتفاوت جماعات الضغط، من حيث الأهداف والوسائل المستخدمة والتنظيم والعضوية؛ فعلى سبيل المثال، يؤسس بعض جماعات الضغط - مثل: جماعات الضغط الفئوية - بهدف حماية مصالح أعضائها؛ مثل: النقابات التجارية، (وهي التي تدافع عن أجور أعضائها وأحوالهم)، أو جماعة "التصدي للفساد" Surfers against Sewage، (وهي التي تدافع عن نشاطات أعضائها الترفيهية)، أو جماعة "آباء من أجل العدالة"، (وهي التي تدافع عن حق أعضائها في رؤية أولادهم). وهناك جماعات أخرى - جماعات تسويقية - يتم تأسيسها؛ بهدف ترسيخ قضية معينة ترى أن الحكومة تتجاهلها؛ مثل: جماعة السلام الأخضر والعفو الدولية وجبهة تحرير الحيوانات... إلخ. وبعض الجماعات قد يجمع بين الهدفين - الفئوي والتسويقي - مثل: جماعة "تحالف الريف"، وهي التي تدافع عن حق أعضائها في المشاركة في نشاطات ترفيهية معينة؛ مثل: صيد الثعالب، وهي تدافع أيضاً، عن حياة العاملين في هذا المجال. ولكن هذه الجماعة، تدعي أيضاً، أنها تدافع عن الحرية، وتتبنى طريقة الحياة التقليدية؛ بوصفها قضية.

كما يمكن تقسيم جماعات الضغط؛ بوصفها جماعات قريبة من صناعة القرار، وجماعات بعيدة عن صناعة القرار؛ فالأولى، تستشيرها الحكومة في إطار عملية اتخاذ القرار، وغالباً ما تُكوَّن من جماعات فئوية؛ مثل: اتحاد الصناعات البريطانية، أو الجمعية الطبية البريطانية؛ بفضل ما لديها من خبرة في مجال معين، ورغبة الحكومة في وضع مصالح تلك الجماعة في الحسبان. ولكن بعض الجماعات التسويقية، قد يكون قريباً أيضاً، من صناعة القرار الرسمي؛ فهناك حملات توفير المأوى، على سبيل المثال؛ بهدف تقليل نسبة المشردين، ولكنها لا تضم في عضويتها المشردين الباحثين عن مصالحهم؛ فالحكومة تسعى للتشاور الرسمي ومثل هذه الجماعات؛ لأنها تتبنى أهدافها وأساليبها.

والهدف الرئيسي للجماعات القريبة من دوائر صناعة القرار السياسي، هو إقناع صناع القرار بصورة مباشرة لتغيير سياساتها، وهي تضغط على نواب البرلمان ومجلس اللوردات الذين يتشاورون وإياها أيضاً، بل إن هذه الجماعات، ربما شاركت في اللجان والهيئات السياسية الحكومية؛ فالاتحاد الوطني للمزارعين على سبيل المثال، جزء أساسي من صناعة القرار الحكومي، عندما يتعلق الأمر بالتعامل وانتشار الأمراض بين الحيوانات الأليفة؛ ومن بين الأمثلة على ما يُسمى الجماعات "الأكثر قرباً من صناعة القرار الرسمي": لجنة المساواة وحقوق الإنسان وحماية المستهلك. والاحتمال الأكبر، أن تكون الجماعات التسويقية، بعيدة عن الدائرة القريبة من صناعة القرار الرسمي، وألا تكون على اتصال مباشر بالحكومة، وهي تميل إلى التركيز على إقناع أفراد الشعب بقضيتها؛ على أمل أن يؤدي ذلك إلى التأثير في الحكومة. وتتمتع الجماعات البعيدة عن دائرة صناعة القرار الرسمي، بقدر أكبر من الحرية، من حيث الطرائق المستخدمة في كسب الرأي العام إلى صفها، وهي قادرة على تنظيم المظاهرات والمسيرات العامة؛ (مثل: تحالف "أوقفوا الحرب")، والحملات الدعائية؛ (مثل: جماعة "آباء من أجل العدالة")، أو المشاركة في العصيان المدني أو العمل السلمي المباشر؛ (مثل: جماعة "السلام الأخضر"). وثمة بعض جماعات الضغط التي تنخرط في مظاهرات احتجاجية عنيفة، وهناك خيط رفيع بين هذه النشاطات والإرهاب. وبعض جمعيات الرفق بالحيوان – على

سبيل المثال - استهدف أفراداً يستخدمون الحيوانات في بحوث طبية؛ حيث تم تعـريض هؤلاء الأفراد وممتلكاتهم للاعتداء.

التمرين 8.7

قام حزب العمال أساساً عـلى أكتـاف النقابـات التجاريـة، وكانـت حكومـة العـمال (1974 - 1979)، على تشاور وثيق معها. ومنذ عام 1979، بدأت هذه النقابات ترى وضعها، وهو يتحول بصورة درامية من جماعات قريبة، إلى جماعات بعيدة عن دوائر صناعة القرار الحكومي؛ وأحد الأمثلة الحديثة عـلى هـذا التحـول، مـا حـدث بـين نقابات المعلمين الخمس في إنجلـترا وويلـز؛ حيـث وجهـت لهـا الـدعوة في كـانون الثاني/ يناير عام 2004؛ للانضمام إلى عـضوية إحـدى الهيئـات الاستـشارية (جماعـة المكافآت والحوافز)، وهي المعنيـة برواتـب المعلمـين وأحـوالهم. كـان أحـد شروط العضوية، أن توقع النقابات على اتفاق يـسمح لمساعدي المدرسـين غـير المؤهلين، بالتدريس في المدارس الإبتدائية والثانوية؛ حتى تتمكن الحكومة من الوفاء بوعودها بمـنح المعلمـين وقتـاً أكـبر للتـصحيح والإعـداد، مـن دون الحاجـة إلى تـدريب أو استقطاب لمدرسين جدد. وأحست نقابـة المعلمـين الوطنيـة، أن هـذا الإجـراء غـير مهني؛ ومن ثم رفضت الموافقة على هذا الشرط؛ ونتيجة لذلك، تم اسـتبعاد النقابـة من جماعة المكافآت والحوافز، وجاء التزامها هذا المبدأ؛ ليحولها من جماعة مقربة، إلى جماعة بعيدة عن دوائر صناعة القرار الحكومي؛ مع ما يعنيه ذلك من تراجع نفوذها.

هل تعتقد بأن جماعة المكافآت والحوافز، كانت على حق في التضحية ببعض نفوذهـا؛ لالتزام مبدأ تدرك تماماً استحالة تحقيقه؟ أو هل تعتقد أن النقابات الأخـرى، كانـت على حق في تعزيز مصداقية الحكومة، تجاه سياسة ربـما لا توافـق عليهـا؛ لكـي تظـل قريبة من عملية الاستشارة؟

ولا نعرف على وجه الدقة: هل كانت الجماعات، تكون أكثر قوة عندما تكون قريبـة، من دوائر صناعة القرار الرسمي أو بعيدة عنها؟ (انظر التمرين 8.7)؛ فعندما تكون قريبـة تكون قادرة على الوصول إلى صناع القرار، ولكنها يجب أن تتـصرف بمسؤولية، وقد تفقد استقلاليتها. وبرغم هذا؛ ربما كان هذا هو السبب وراء رغبة معظم الجماعات البعيدة عـن

دوائر صناعة القرار الرسمي، في أن يصبح أكثر قرباً من هذه الدوائر؛ فاتحاد الريف - على سبيل المثال - يرغب بشدة في أن تستشيره الحكومة، ولكن هذا أمر مستبعد؛ إذا واصل أعضاؤه محاولاتهم؛ للإفلات من قانون الصيد، باستخدام الكلاب، أو اقتحام مجلس العموم؛ كما حدث في أيلول/ سبتمبر عام 2004.

الحركات الاجتماعية الجديدة

ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة، في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهي تشمل حركات؛ مثل: مناصرة المرأة والمحافظة على البيئة وحركة السلام ومناهضة العنصرية... إلخ؛ ومثل جماعات الضغط، تُكوَّن هذه الحركات، من جماعات من الأفراد ذوي الأفكار المتقاربة تجاه قضايا معينة؛ ومن بين مجموعة القضايا التي تميل الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تبنيها: حماية البيئة الطبيعية ضد أخطار العالم الصناعي الحديث. وتحت هذه الحركات، تُدرج أيضاً، الجماعات المناوئة للأسلحة النووية؛ (مثل: حملة نزع التسلح والسلام الأخضر)، وجماعات المحافظة على البيئة؛ (مثل: أصدقاء الأرض)، وجماعات الرفق بالحيوان؛ (مثل: احترام الحيوانات). وتركز الحركات الاجتماعية الجديدة الأخرى، بشكل أكبر، على الجماعات المهمشة تاريخياً؛ مثل: النساء والجماعات العرقية والسحاقيات والشواذ بكل أنواعهم والأفراد المعوقين.

وتختلف الحركات الاجتماعية الجديدة، عن جماعات الضغط، من وجوه عدة:

- فهي تميل أكثر، إلى بناء هياكل غير رسمية بجهاز بيروقراطي محدود؛ فالحركة المناهضة للعولمة - على سبيل المثال - ليس لديها رؤساء رسميون أو مكاتب رسمية أو قاعدة من الأعضاء، وبدلاً من ذلك، تديرها نخبة من الممثلين؛ (كما هي الحال عليه غالباً مع جماعات الضغط؛ حيث لدى كل النقابات التجارية - على سبيل المثال - مجلس تنفيذي قومي منتخب). وهي تسعى لتوسيع قاعدة الممارسة

الديمقراطية؛ وهو ما جعلها أكثر تنوعاً وتفككاً! مع وجود عدد من المتحدثين الرسميين المختلفين، ولكنْ، من دون رئاسة.

- تستخدم هذه الحركات أنواع التكتيكات نفسها التي تستخدمها جماعات ضغط كثيرة؛ (مثل: المظاهرات العامة والمسيرات والعصيان المدني والعمل المباشر غير القانوني وحملات وسائل الإعلام... إلخ، ولكن بُعدها عن دوائر صناعة القرار السياسي، لا يسمح للحكومة بمشاورتها. وخلافاً للنقابات التجارية، فهي لا تستخدم لغة التهديد بسحب العمالة، (برغم أنها تنظم المقاطعة).

- ويرى هولزورث Hallsworth (1994)، أن أعضاء الحركات الاجتماعية الجديدة، عادة ما يكونون صغيري السن، وأكثر اهتماماً بنوعية الحياة، بدلاً من الثراء المادي، وهم – غالباً – من أبناء الطبقة المتوسطة التي تضم موظفي القطاع العام؛ (مثل: المعلمين والممرضين والاختصاصيين الاجتماعيين... إلخ)، أو أبناء العاملين بالقطاع العام، كما يضمون أيضاً، نسبة كبرى من الطلاب والعاطلين عن العمل من المجتمع ككل.

وتعد الحركات الاجتماعية الجديدة، حركات جماعية تميل إلى التجمع بسرعة عالية؛ استجابة لقضية محدودة؛ (مثل: الاتحاد الضريبي المعارض للتصويت في الثمانينيات). وغالباً ما تكون حملاتها قصيرة الأمد؛ (مثل: المظاهرات الاحتجاجية ضد لحم البقر في دوفر عام 2006)، وعادة ما يكون أنصارها شديدي التحمس لقضيتهم.

التكنولوجيا والحركات الاجتماعية الجديدة

من بين العناصر الأساسية في انتشار الحركات الاجتماعية الجديدة، تلك التحولات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصالات، وخاصة شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى الهواتف المتحركة وأجهزة الفاكس والقنوات الفضائية، وهي الوسائل التي مكنت الأفراد من الالتفاف حول قضية ما، بسرعة كبيرة ونشر رسالتهم عبر العالم.

ويعود أول تطور كبير، أسهم في نشر تكنولوجيا الاتصالات على مستوى العالم، إلى حقبة الستينيات، عندما تم بث صور الكرة الأرضية من الفضاء، عبر أجهزة التلفاز في جميع أنحاء العالم؛ وأدى ذلك، إلى نشر الوعي بأهمية المحافظة على الأرض في حالة بيئية جيدة، وتبع ذلك بث صور للفضاء في حقبة الثمانينيات، توضح تآكل طبقة الأوزون. وقد تقدمت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات بسرعة كبيرة جداً؛ ففي عام 1965 - على سبيل المثال - كان 85٪ من خطوط الهاتف، على مستوى العالم في أوربا والولايات المتحدة، مع وجود كابل وحيد عبر المحيط الأطلسي قادر على تمرير أقل من 100 مكالمة في المرة الواحدة. وبعد ذلك بثلاثين عاماً، أصبح هناك 1.2 مليار هاتف في 190 دولة، وكانت تكلفة المكالمة عبر الأطلسي لا تزيد على واحد من ثلاثة عشر من التكلفة الفعلية. وبحلول عام 2005، وصل عدد مستخدمي الهواتف المتحركة 76 مليون مستخدم و49 مليون مستخدم للخطوط الهاتفية الأرضية في الهند. وبحلول عام 2006، كان 10٪ من مستخدمي الهاتف اليابانيين، يستخدمون خدمة الاتصال عبر شبكة الإنترنت VoIP (Cohen and Kennedy, 2007).

ولا نعرف على وجه الدقة: هل كانت الجماعات، تكون أكثر قوة عندما تكون قريبة، من دوائر صناعة القرار الرسمي أو بعيدة عنها؟ (انظر التمرين 8.7)؛ فعندما تكون قريبة تكون قادرة على الوصول إلى صناع القرار، ولكنها يجب أن تتصرف بمسؤولية، وقد تفقد استقلاليتها. وبرغم هذا؛ ربما كان هذا هو السبب وراء رغبة معظم الجماعات البعيدة عن دوائر صناعة القرار الرسمي، في أن يصبح أكثر قرباً من هذه الدوائر؛ فاتحاد الريف - على سبيل المثال - يرغب بشدة في أن تستشيره الحكومة، ولكن هذا أمر مستبعد؛ إذا واصل أعضاؤه محاولاتهم؛ للإفلات من قانون الصيد، باستخدام الكلاب، أو اقتحام مجلس العموم؛ كما حدث في أيلول/ سبتمبر عام 2004.

ويبدو استخدام الحركات الراديكالية المناوئة للحكومة لشبكات المعلومات، جلياً واضحاً في حالة ثوار زباتيستا في المكسيك؛ حيث استخدم الثوار شبكة الإنترنت جزءاً من تكتيكات حرب العصابات التي يستخدمونها ضد الدولة؛ بهدف التعبئة وحشد الدعم

الدولي لقضيتهم. (انظر Castells 2004). وعمد الثوار إلى استخدام مواقع شبكة الإنترنت داخل المكسيك وخارجها، بمساعدة مؤيديهم؛ لشن حملة لنشر أهدافهم، وفضح ممارسات الجيش المكسيكي، جنباً إلى جنب، وتشجيع مؤيديهم على الضغط على حكوماتهم؛ لدعم حقوق السكان في تملك الأراضي التي كانت السبب الرئيسي وراء هذا الصراع؛ وأدى نجاح استراتيجية المعلومات، إلى إقامة شبكة واسعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، وهي شبكة تمر عبر ثوار زباتيستا، وتضم الجماعات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مواقع كثيرة. ودفعت هذه الحملة الجماعات الاحتجاجية الأخرى، إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتنظيم عمليات "فورية" ومؤثرة، ضد أهداف معينة. وهناك وثائق قوية (Cabras, 2002)، تثبت استخدام الهواتف المتحركة عام 2001، في حشد مليون شخص؛ احتجاجاً على انهيار المحاكمة الخاصة، بتوجيه اللوم للرئيس الفلبيني استرادا.

والأمر نفسه ينطبق أيضاً، على كثير من الحركات الاجتماعية القديمة وجماعات الضغط التي تحولت إلى التكنولوجيا الرقمية، وتبحث عن طريق جديدة للتأثير في الحكومات وصناع القرار. وقد قام بيمبر Bimber (2003)، بتوثيق حالات قامت فيها جماعات الضغط في الولايات المتحدة، بتغيير هيكلها التنظيمي باستخدام شبكة الإنترنت؛ فعلى سبيل المثال، تتيح شبكة الإنترنت للمنظمة، تحسين قدرتها على تجنيد الأفراد بدرجة كبيرة جداً، وخاصة في المجالات التي تكون فيها قدراتها التنظيمية ضعيفة. وقد استطاع "اتحاد الريف" Countryside Alliance، على سبيل المثال، استقطاب الشبان وأبناء المدن بشبكة الإنترنت. (Lusoli and Ward, 2006). وبالإضافة إلى ذلك، استخدم عدد كبير من تلك الجماعات، شبكة الإنترنت وسيلةً لتعبئة المؤيدين؛ للضغط على نواب المجالس التشريعية؛ فعلى سبيل المثال، تم إرسال 150 ألف بريد إلكتروني، إلى أعضاء الكونجرس الأمريكي؛ بناء على طلب التحالف القومي ضد العنف المنزلي، عندما كان الكونجرس، يناقش الإجراءات المتعلقة بهذه القضية. وبرغم أن هذا مثال فقط، على القدرة على التعبئة وحشد الرأي العام، فإن من الجائز، أن يعد النواب والجماعات النافذه الأخرى، هذا

التكتيك "كلاماً فارغاً" فقط؛ أي وسيلة زهيدة التكلفة فقط، وغير ملائمة لجماعات الضغط؛ لتقوم بالضغط.

ويبدي بعض الخبراء شكوكه، إزاء تأثير التكنولوجيا في عملية اتخاذ القرار على المدى الطويل، وهؤلاء الخبراء يرون أن من الصعب تنظيم عمل سياسي ما، بصورة متواصلة، إلا بوسائل الإعلام، وأن النشاطات التي تزاولها جماعات الضغط، ستستمر عبر الوسائل التقليدية (Diani, 2000)؛ ولذلك، فإن الأثر الرئيسي للتقنيات الجديدة، هو تعزيز النشاطات المهنية لجماعات الضغط. وبعض الخبراء الآخرين يرى أن هناك عناصر جديدة بدأت تظهر في نشر التقنيات الجديدة التي تتيح سرعة تعبئة "الحشود المظهرية" flash mobs، أو "الحشود الذكية" smart mobs؛ للاحتجاج ضد قضية معينة، ولا تعتمد على القادة من حيث التنظيم، بل على التواصل. (Rheingold, 2002). كما يسمح عصر التكنولوجيا الرقمية، بتعبئة جماعات من دول مختلفة، ربما لا تجمعها أهداف قومية أو أيديولوجية مشتركة، ولكنها قد تشكل تحالفات استراتيجية، في لحظات معينة من التاريخ (Bennet, 2003). ويرى بيمبر وآخرون (Bimber et al, 2009)، أن تأثير شبكة الإنترنت الرئيسي في نشاطات جماعات الضغط؛ سببه المرونة؛ بمعنى أن شبكة الإنترنت تتيح للمنظمات إمكانية العمل بطريقة مختلفة، وبصورة مؤثرة؛ فهي تمكن التنظيمات التراتبية الكبيرة الحجوم، من التعبئة واستقطاب الأعضاء، بالإضافة إلى دعم العلاقات التفاعلية للإراد على نطاق ضيق، وهي العلاقات التي تؤدي إلى نشاط جماعات الضغط، على مستوى أصحاب الأعمال، وطرح طرائق جديدة للتأثر في الآخرين.

الحركات الاجتماعية الجديدة وحقبة ما بعد الحداثة

يرى ستيفن كروك وآخرون (Stephen Crook et al, 1992)، أن الحركات الاجتماعية الجديدة، تمثل تحولاً من السياسة القديمة للدول الحديثة، إلى سياسة جديدة لما بعد الحداثة. ويشمل أبرز ملامح هذه السياسة الجديدة:

- وجود قاعدة طبقية ضعيفة جداً، أمام الأحزاب السياسية.

- التحول من السياسة القائمة على المصالح الفئوية أو الطبقية؛ (مثل: أبناء الطبقة العاملة الذين يؤيدون حزب العمال، بحكم مصالحهم الاقتصادية)، إلى السياسة القائمة على القضايا التي تمس اهتمامات كل فرد في المجتمع؛ (مثل: شن حملات ضد النشاطات التي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير المناخ).

- عدم الاعتماد على النخب النيابية، والاعتماد على الممارسة الديمقراطية بشكل أكبر.

- تحول بؤرة الاهتمام، من التركيز على نشاطات الدولة، إلى التركيز على نشاطات السواد الأعظم من الشعب، داخل المجتمع المدني.

- الإيمان بأن الهموم الشخصية هموم سياسية؛ فالسياسة لم تعد مجموعة من الأفكار فحسب، ولكنها تتعلق أيضاً بالخيارات المتاحة في أسلوب المعيشة؛ فالمنتظر من الأفراد الذين يشنون حملة ضد تغير المناخ - على سبيل المثال - أن يعيشوا حياتهم بصورة معينة، وأن يقللوا استهلاك الطاقة، وأن يحرصوا على تدوير النفايات... إلخ.

ويعزو كروك وآخرون (1992)، هذا التحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة، إلى انهيار الفروق بين الطبقات بالدرجة الأولى، وهي الفروق التي حل محلها أسلوب المعيشة والأنماط الاستهلاكية؛ فالأفراد يميلون إلى تصنيف أنفسهم مؤيدين لنظافة البيئة أكثر من تصنيف أنفسهم أبناء للطبقة العاملة أو الطبقة المتوسطة. وتؤكد السياسة الجديدة أيضاً، أهمية وسائل الإعلام في نشر تطلعات الأفراد، ودفعهم إلى عدم التركيز على المصالح الطبقية الضيقة.

ويرى كروك وآخرون، أن هذه العوامل أدت إلى تغير طبيعة السياسة بصورة مستديمة. وبرغم هذا، تظل هناك شكوك حول احتمال كون الطبقة قد تحللت كما يدعي

كروك وآخرون أو لا؛ وربما كان السبب، هو مجيء الحركات الاجتماعية الجديدة والسياسة الجديدة؛ استجابة للرأسمالية الحديثة، دون مجتمع ما بعد الحداثة وما بعد الطبقة. ويرى أنتوني جيدنز (1990)، أن العولمة وتزايد الأخطار البيئية والأخطار المتعلقة بالصراعات؛ أديا إلى ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة بصورة مباشرة، ولكن السياسات الحزبية، تظل مؤثرة في الدول الحديثة، بالإضافة إلى الدول القومية والمنظمات الدولية وقوة الشركات الكبرى. ويرى جيدنز، أن أهمية الحركات الاجتماعية الجديدة زادت، ولكنه يرى أنها ظهرت بصورة مؤقتة، ولا يوجد لدينا سياسة جديدة في ظل وجود تلك الحركات، وسط المشهد العام.

ويرى أليكس كالينيكوس (2003)، أن هذه الحركات تعد جزءاً من حركة مناوئة للرأسمالية ظهرت لتعارض نمو الرأسمالية تحديداً في نهاية التسعينيات؛ وبالمثل، تعزو ناعومي كلاين Naomi Klein (2000)، ظهور السياسة الجديدة، إلى «النمو الهائل في الثروة والتأثير الثقافي للشركات المتعددة الجنسيات، على مدار الأعوام الخمسة عشر الأخيرة»، وهي التي ترى أنها تعود إلى «فكرة وحيدة بريئة – فيما يبدو – طرحها علماء الإدارة في منتصف الثمانينيات، وهي أن على الشركات الناجحة، إنتاج منتجات مميزة بالدرجة الأولى، بدلاً من المنتجات العادية». وتعد كالينيكوس وكلاين، من النشطاء السياسيين، وهما منخرطتان في ترسيخ الحركة المناوئة للرأسمالية؛ وعلى هذا الأساس، من الجائز أنهما تشعران بالذنب؛ بسبب المبالغة في تأثير الحركة العالمية المناوئة للرأسمالية وانتشارها، ولكن احتجاجات مجموعة الدول الثماني والمنتدى الاجتماعي الأوربي – على سبيل المثال – مثال واضح على وجود ظاهرة سياسية جديدة ومهمة.

وسواء كانت الحركات الاجتماعية الجديدة، تمثل سياسة ما بعد الحداثة أو كانت نتاجاً للدول الحديثة، فإن تلك الحركات، تشمل نوعاً جديداً من السياسة التي أفرزتها المخاطر الجديدة التي تواجه المجتمع البشري، وظهور الرأسمالية المعولمة، والتغيرات التي طرأت على وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات.

التمرين 9.7

ناقش الأسئلة الآتية، في مجموعات صغيرة:

1. هل تميل إلى شراء أنواع معينة من الملابس والأحذية والمشروبات؟
2. هل تعتقد بأن السبب هو أن هذه الأنواع من المنتجات، أفضل من أخرى غيرها؟
3. إذا كانت الإجابة "نعم"، فلمَ؟
4. إذا كانت الإجابة "لا"، فلمَ تفضل هذه المنتجات تحديداً؟
5. هل تتفق مع كلاين، في أن الشركات تميل إلى تسويق علامة منتجاتها، من دون المنتجات نفسها؟
6. لماذا هي تفعل ذلك في رأيك؟
7. هل توافق على أنه يجب على الأفراد، رفض أي منتجات لها علاقة بالعلامات (الماركات) العالمية؟
8. إذا كانت الإجابة بالنفي، فلمَ؟

خلاصة

تراجعت مشاركة الأفراد في الانتخابات العامة والمحلية، منذ عام 1945، كما تغيرت أنماط التصويت، ولم تعد الانتخابات تقوم على الطبقة، وأصبح توقع نتيجتها صعباً أكثر من ذي قبل؛ ونتيجة لزيادة التماهي بين الطبقات وزيادة التقلبات، طرح علماء الاجتماع المعاصرون، عدداً من النماذج المختلفة للسلوك الانتخابي، ولكن أياً منها، لم ينجح في طرح تفسير كافٍ لهذا السلوك المعقد. ويرى بعض الناس أن الوعي الحالي بالعملية الحزبية السياسية، ظاهرة لحقبة ما بعد الحداثة، بينما يرى بعض آخر أن التحولات التي طرأت على طبيعة الرأسمالية تجاه العولمة وتطور تكنولوجيا وسائل الإعلام وإدراك أن العالم أصبح أكثر تعرضا لمخاطر الحرب والكوارث البيئية، دفعت الأفراد إلى التخلي عن السياسات الحزبية لصالح السياسة الجديدة للحركات الاجتماعية.

مراجعة للاختبار

السؤال:

ناقش الرأي الذي يقول: إن الجماعات الاجتماعية؛ مثل: الطبقات، لم تعد مهمة في التأثير في عملية تصويت الناخبين.

عندما نحاول الإجابة على هذا السؤال في الاختبار، فإن الصعوبة التي قد تواجهها هي: هذا الكمّ الهائل من المعلومات المتاحة لديك عن السلوك الانتخابي، مقابل ضيق الوقت المحدد لك لتسجيلها؛ وهذا يعني أن عليك أن تكون انتقائياً في اختيار ما ستكتبه، وتلك مهارة مهمة بذاتها، وتُظهر قدرتك على قراءة الأسئلة، ووضع الإجابة المناسبة عليها. وهذا نوع من الأسئلة التي تحاول مساعدتك بسؤالك عن جماعة اجتماعية واحدة؛ وهذا يعني أن إجابتك يجب أن تكون مركزة، ولكن هذا لا يعني أن تحصر نفسك في الطبقات الاجتماعية فحسب، بل يمكنك مناقشة النوع أو العرق؛ بوصفهما عنصرين مؤثرين أو غير مؤثرين في أسلوب التصويت. ومن المهم أيضاً، التفكير فيما تعنيه عبارة "ناقش هذا الرأي". وبرغم أنه لا توجد كلمة تقويمية في السؤال؛ (مثل: "قوِّم") إلا أن التقويم يأتي ضمنياً في سياق عبارة "ناقش هذا الرأي". ومن المستبعد تسجيل إجابة ذات علامات مرتفعة، لا تتضمن طرح التقويم.

ولذلك، سجل إجابتك مع اختيار النقاط المهمة فقط، وقرر كم عدد الجماعات الاجتماعية التي ستذكرها. حدد ساعة لإجابتك، (وهي وقت كافٍ للرد على سؤال من هذا النوع)، وانظر: هل قد استطعت طرح إجابة شافية أو لا؟ بطرح التساؤلات الآتية:

- هل تتضمن المقدمة التي كتبتها ما أريد كتابته بالفعل؟
- هل الجزء الرئيسي للإجابة ينتقل بطريقة منطقية من فقرة إلى أخرى؟
- هل طرحت وجهتي النظر المختلفتين؟
- هل هناك أكثر من جانبين لهذه المناقشة؟
- هل تضمنت إجابتي، برهاناً كافياً على وجوه المناقشة كافة؟
- هل انتهيت إلى خاتمة تتفق مع صلب الطرح؟
- هل تضمنت إجابتي تقويماً كافياً؟

للتأكد من هذه النقطة الأخيرة، استخدم قلماً ملوناً في تحديد الكلمات أو الجمل أو الفقرات التي تشير إلى عملية التقويم. ما الجزء الملون من الإجابة؟ لا بد أن يشكل هذا الجزء ثلث الإجابة.

مفاهيم مهمة

دراسة الانتخابات السياسية – الاستقرار – التوافق – الشراكة – الانتماء – التصويت غير المألوف – التنافر – التحول إلى البرجوازية – الانقسام الطبقي – "الطبقة العاملة الجديدة" – التصويت في حقبة ما بعد الحداثة – نماذج التصويت التعبيرية والتأثيرية – جماعات الضغط – الحركات الاجتماعية الجديدة.

نقاط موجزة

- تُعرف دراسة التصويت والسلوك الانتخابي، بـ"علم دراسة الانتخابات السياسية"، وقد تم تغيير التصويت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مع تراجع دور الطبقة؛ بوصفها عاملاً رئيسياً.
- قبل السبعينيات، كان التصويت في المملكة المتحدة، يتميز بـ"الاستقرار" والتوافق والحزبية والانتماء.
- يُشار إلى الأفراد الذين يصوتون ضد طبقتهم التقليدية، بـ"الناخبين الخارجين على المألوف".
- يرى هيث، أن طبيعة الطبقات العاملة، تغيرت بصورة مذهلة منذ الستينيات، وتم التحول من فترة التوافق إلى فترة التنافر، ومن الاستقرار إلى التقلب.
- هناك عدد من آراء علماء الاجتماع، حول ظهور التوافق:
  - التحول إلى البرجوازية: أي الفعل الاجتماعي باتجاه الطبقات العاملة العليا من الطبقات السفلى والمتوسطة.
  - تنافر الطبقات: استبدال أنواع أخرى من الانقسامات الاقتصادية والتفاوت بين الطبقات المختلفة، بالأساس التقليدي للطبقة.
  - ظهور الطبقة العاملة الجديدة: التصويت للحزب الذي يبدو أنه الأكثر إفادة بالنسبة إليهم على المدى القريب.

- يرى كالينيكوس وهرمان، أن وفاة الطبقة، قول فيه قدر كبير من المبالغة، وأنه لا يوجد عصر ذهبي لتوافق الطبقة.

- يرى مارشال، أن الطبقة لم تتغير، بل حلت محلها أشكال للانقسام أكثر تعقيداً.

- يرى بودريلار، أن توافق الطبقة، دليل على دولة ما بعد الحداثة، وأننا شهدنا "نهاية السياسي".

- هناك نوعان من النماذج الحديثة للتصويت: النماذج التعبيرية، والنماذج التأثيرية.

  وتشمل النماذج التأثيرية:

  - المستهلك.
  - الناخب التكتيكي.
  - الناخب المادي.
  - نموذج التعلم مدى الحياة.
  - الخيار العقلاني.
  - نموذج الطبقة الانطباعية.

- تعني صعوبة السلوك الانتخابي، أن من الصعب التنبؤ بتصويت الناخب، ولكن الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات، وعضوية الأحزاب السياسية، آخذان في التراجع. فالأفراد يريدون الانخراط في السياسة، بطرائق مختلفة؛ مثل: جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة.

- تتكون جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة، من جماعات من الأفراد ذوي التوجهات الفكرية المتشابهة، ممن يسعون للتأثير في عملية اتخاذ القرار، إزاء ما يتعلق بقضايا معينة، وهم لا يبدون اهتماماً بأن يصبحوا من صانعي القرار.

- يمكن تقسيم جماعات الضغط، إلى جماعات طبقية وجماعات تسويقية، كما يمكن تقسيمها إلى جماعات مقربة من دائرة صناعة القرار السياسي، وأخرى بعيدة عن تلك الدائرة.

- تعد الجماعات الاجتماعية الجديدة جماعات غير رسمية، وعادة ما يكون أعضاؤها من جيل الشباب ومن أبناء الطبقة المتوسطة، وهم بعيدون عن دائرة صناعة القرار السياسي، ويميلون إلى استخدام أساليب؛ مثل: المظاهرات العامة والأعمال الجنونية وغيرها، وهم أكثر اهتماماً بنوعية الحياة، لا بالراحة المادية، وهم يتفاعلون بشدة وقضايا محددة، ولكن هذا التفاعل لا يدوم طويلاً.

- من بين العناصر الرئيسية التي أسهمت في انتشار الحركات الاجتماعية الجديدة، التغيرات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصالات.

- يرى بعض الناس أن الحركات الاجتماعية الجديدة، تمثل تحولاً من السياسة القديمة للدول الحديثة، إلى السياسة الجديدة، في حقبة ما بعد الحداثة.

أفكار تحليلية

1. هل تعتقد بأن الأفراد يملكون حرية الاختيار، عندما يقررون منح مرشح معين أصواتهم؟
2. ما المقصود بـ "التصويت الخارج على المألوف"؟
3. هل أعلنت الطبقة وفاتها؟
4. "تتراجع سياسة الحزب التقليدية، وستصبح الحركات الاجتماعية الجديدة، الشكل السياسي المسيطر في الدول الديمقراطية الغربية". ناقش هذا الرأي.

الفصل الثامن

نظريات حول دور الدولة في المجتمع

مع نهاية هذا الفصل، من المفترض أن تكون:

- قد استوعبت تعريفات علم الاجتماع، لمصطلح "الدولة".
- قد استوعبت نظريات علم الاجتماع، حول دور الدولة في المجتمع.
- قادراً على مقارنة أفكار علم الاجتماع المختلفة، حول الدولة.
- قادراً على تقويم أفكار علم الاجتماع المختلفة، حول الدولة.
- قادراً على معرفة كيفية تطور أفكار علم الاجتماع، حول الدولة عبر الزمن.

مقدمة

عند إمعان النظر في آلية عمل السلطة في المجتمع، نرى عدداً كبيراً من تحليلات علم الاجتماع المختلفة التي تتناول ظهور الدولة في المجتمع الحديث، ووسائل ممارسة السلطة على مواطنيها. وبرغم أن نمو الدولة القومية، يعدّ ظاهرة اجتماعية حديثة نسبياً؛ مقارنة إلى تاريخ البشرية ككل، فإن هذا النمو ظل إحدى السمات الأساسية لكل المجتمعات، على مدار ما بين 200 و300 من الأعوام الماضية. وقد شهدنا، بدءاً من الدولة – المدينة المبكرة؛ مثل: أثينا في اليونان القديمة، إلى الدول القومية الحديثة اليوم، نمواً على نطاق واسع في المؤسسات والأجهزة البيروقراطية، وتوظيف مجموعة كبيرة من الأفراد، كل مهمتهم ممارسة السلطة الشرعية في المجتمع، ويقول بيرش (1993):

> أصبح كل شبر من الكرة الأرضية اليوم، باستثناء القارة المتجمدة الشمالية، مقسماً – من أجل إدارته – إلى مناطق تُعرف باسم الدول القومية... ومنذ 200 عام فقط، كان عدد الدول التي لها شكل وطبيعة، يستحقان أن يمنحاها اسم الدولة القومية، أقل من 20 دولة. (Birch, 1993, p.13).

ويرى أنتوني جيدنز (1986)، أن تحليل علم الاجتماع للدولة عملية مهمة، وخاصة في ظل نموها والانخراط المتزايد في الحياة الاجتماعية. ويبدو جيدنز، مدهوشاً بعض الشيء، من عدم التفات علماء علم الاجتماع إلى الدراسات الاجتماعية المنهجية عن الدولة إلا مؤخراً؛ فهو يقول:

- تلعب الدولة دوراً مباشراً متزايداً، في مراقبة الاقتصاد في الدول الرأسمالية.
- تميل الدولة في النظم الرأسمالية، إلى تشغيل حوالي 40٪ من السلطة العاملة، سواء في المؤسسات الإدارية أو المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة المحكومة بلوائح الدولة وقوانينها.
- تتحكم الدولة بصورة متزايدة، في عمليات الاستيراد والتصدير للسلع منها وإليها.
- تتدخل الدولة بصورة متزايدة، في الحياة الاجتماعية، من خلال مؤسسات؛ مثل: الشرطة والهيئات القضائية والسجون.
- تقنن الدولة، عملية توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- يتزايد دخل الدولة، في شؤون الحياة الأسرية العادية – "النشاطات الاجتماعية الخاصة" – من خلال السياسات والقوانين.

ومع توسع الدولة، أصبح تحليل قوة الدولة، قضية رئيسية بالنسبة إلى علم الاجتماع السياسي.

التعريفات الخاصة بالدولة

يمكننا أن نقتبس كلمات أنتوني جيدنز (1981)، لتعريف مفهوم الدولة، على النحو الآتي:

> تمثل الدولة القومية التي توجد بين مجموعة من الدول القومية الأخرى، مجموعة من أشكال الإدارة المؤسسية التي تمارس السيطرة الإدارية، على منطقة ما، داخل حدود مرسومة، وتمارس سيادتها من خلال القانون والسيطرة المباشرة على أدوات العنف الداخلي والعنف الخارجي. (Giddens, 1981, p.190).

وتعد الدولة، إحدى الطرائق التي يمكن تنظيم المجتمع من خلالها، وهي الآلية التي تتم بها شرعنة القرارات التي يتخذها قادتها وتنفيذها. وتعمل الدولة القومية، داخل حدود معينة، (ولو كانت تلك الحدود، محل صراع سياسي أو نزاع مسلح، بين دول قومية مختلفة)، وتمارس سيطرتها الشرعية على السكان المقيمين داخل تلك الحدود.

ويتفق جيدنز مع ماكس فيبر، (انظر الفصل الثالث)، في أن إحدى السمات الأساسية للدولة، قدرتها على استخدام العنف المشروع، ضد المقيمين داخل حدودها السياسية والجغرافية. ويذكر أيضاً، أن حدود الدولة؛ ربما امتدت إلى ما وراء منطقة جغرافية أخرى؛ فكثير من الدول القومية لديها مناطق داخل دول أخرى من العالم. كما تُعامل السفارات الأجنبية داخل الدول الأخرى؛ بوصفها أرضاً ذات سيادة تابعة للدول القومية التي تمثلها.

ويطرح فيبر، تعريفه الخاص للدولة، على النحو الآتي، بشيء من التفصيل:

> السمات الرسمية الأساسية للدولة الحديث، هي كالآتي: لديها نظام إداري وقانوني خاضع للتعديل من خلال التشريعات والقوانين، وهو نظام يحكم النشاطات المنظمة للموظفين الإداريين الخاضعين أنفسهم للوائح والقوانين. ويكتسب هذا النظام سلطة ملزمة، لا لأفراد الدولة ومواطنيها الذين يحصلون على جنسيتها بحكم الولادة فحسب، وإنما على كل النشاطات على تقع ضمن نطاق اختصاصها أيضاً. (Weber, 1978, p.56).

حل التمرين 1.8؛ لمعرفة كيف ينطبق هذا التعريف على دول العالم.

التمرين 1.8

تمعن في دور بريطانيا؛ بوصفها دولة، وانظر هل بإمكانك إعداد قائمة بالمناطق التي تقع خارج الموقع الجغرافي البريطاني المباشر، ولكنها تعد مناطق بريطانية؟

هل هناك فرق في تعاملنا إزاء دول مختلفة خارج بريطانيا؛ مثل: جزر فوكلاند وأستراليا؟ ابحث عن أي تغطية إخبارية حديثة، حول السيطرة على هذه الدول، أو ناقشها.

ويمكنك – أيضاً – بحث مناطق كثيرة حول العالم كانت تعد بريطانية في الماضي. (من وجهة نظر الدولة البريطانية).

- **هل تعد كل الدول صغيرة من الناحية الجغرافية؟ ناقش حالة؛ كلينتجراد.**
- **هل تقبل كل مناطق الدولة السلطة المركزية للدولة؟ ناقش حالة أوسيتا الجنوبية.**
- **ما العلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو؟**
- **ما تداعيات هذه الأمثلة على تعريف الدولة؟**

المقومات الأساسية للدولة الحديثة

يرى جيدنز (1993)، أنه على الرغم من اعترافه بالغموض المحيط بطبيعة الدولة – حيث من الصعوبة تحديد سماتها بدقة – فإن المقومات الثلاثة الآتية، تعد أساسية، بالنسبة إلى كل الدول، كما تصعب كيفية تنظيمها:

(أ) مقومات الحكومة المركزية.

(ب) مطالبة الحكومة المركزية بالسيطرة الشرعية على المناطق.

(جـ) وجود طبقة مسيطرة أو فئة نخبوية معينة، لديها أساليب محددة؛ للتدريب والاستقطاب وتنظيم الأوضاع الوظيفية.

ومع وضع أعمال جيدنز وفيبر، في الحسبان، نجد أن الدولة القومية، تشمل:

- المنطقة الجغرافية التي يمكنها أن تتحرك داخلها.
- الآليات التي تفرز القادة (منتخبين أو غير منتخبين).
- النظام القضائي.
- نظام الخدمات الاجتماعية.
- تشكيلة الحكومة، وعملية اتخاذها القرار، سواء بالبرلمان أو غيره.
- القوات المسلحة.
- أجهزة تنفيذ القانون.

ويرى دنليفي وأوليري Dunleavy and O'Leary (1987)، أنه من الممكن تحديد خمس سمات أساسية للدولة الحديثة:

1. أن تكون الدولة، مؤسسة منفصلة عن المؤسسات الأخرى في المجتمع؛ أي تشجيع الفصل بين الخاص والعام.
2. أن تكون الدولة، هي السلطة العليا داخل منطقتها؛ بمعنى أن تكون قادرة على سن القوانين، والسيطرة على الاستخدامات المشروعة كافة للقوة.
3. أن تمتلك السيطرة على منطقتها، وعلى السكان المقيمين داخل هذه المنطقة، وأن تكون تلك السيطرة بحكم القانون، وأن يُطبق هذا القانون، على الجميع، بمن في ذلك الأفراد العاملون داخل المؤسسات التي تشكل بناء الدولة.
4. أن يتم استقطاب العاملين بمؤسسات الدولة، بطريقة عادلة وأسلوب مهني؛ أي أن تكون هناك قواعد ولوائح مدونة، تحدد مؤهلات الأفراد الراغبين في الالتحاق بتلك المؤسسات، وتحدد واجباتهم إثر تعيينهم.

5. أن يكون من حق الدولة، مطالبة الأفراد المقيمين داخل منطقتها؛ بسداد أموال على شكل ضرائب؛ للمساعدة في تمويل المشروعات التي تنفذها الدولة، داخل منطقتها.

التمرين 2.8

قم بإعداد قائمة؛ بأمثلة حول العناصر الخمسة للدولة الحديثة التي طرحها دنليفي وأوليري. أعطِ مثالاً على كل عنصر.

العناصر الخمسة للدولة الحديثة	أمثلة
• أن تكون الدولة مؤسسة منفصلة عن المؤسسات الأخرى في المجتمع. • أن تكون الدولة هي السلطة العليا داخل منطقتها. • أن تمتلك السيطرة على منطقتها، وعلى السكان المقيمين داخل هذه المنطقة. • أن يتم استقطاب العاملين في مؤسسات الدولة، بطريقة عادلة وأسلوب مهني. • أن يكون من حق الدولة، مطالبة الأفراد المقيمين داخل منطقتها، بسداد أموال على شكل ضرائب.	

الجانب المظلم من الدولة

عندما ننظر إلى العناصر الخمسة للدولة - كما طرحها دنليفي وأوليري - يمكننا أن ننتقدها بأنها ليبرالية جداً؛ بمعنى أنها ترى أن الدولة مؤسسة عادلة وأنها ديمقراطية، وأن هذا الأمر - بحكم السلطة القائمة على قوانين مدونة - يضمن استمراريتها وترسخ العدل؛ فالدولة محكومة بقوانين لخدمة الجميع.

التمرين 3.8

ما الدليل الذي يمكن استخلاصه من النص الآتي، حول شكل جماعة النخبة الذي يرجح فيبر ورفاقه، ظهوره في الدولة الكبيرة؟

الشرطة تبحث مزاعم المنفى حول "الثورة" الروسية

بدأ رجال الشرطة البريطانيون والروس، تحقيقات منفصلة، في قضية الملياردير بوريس بيرزوفسكي، أمسِ بعد أن صرح لصحيفة الجارديان، بأنه خطط لـ "ثورة" لإطاحة الرئيس فلاديمير بوتين. وفي موسكو؛ حيث صرح المحققون، بأنهم سيفتحون تحقيقاً جنائياً في دعوة الملياردير الروسي إلى استخدام السلطة؛ لتغيير النظام، طالب الوزراء الغاضبون، بتجريده من وضع لاجئ، وترحيله؛ تمهيداً لمحاكمته.

وفي تعليق يبدو أنه مدروس؛ لاستفزاز الكرملين، صرح بيرزوفسكي، لـ "الجارديان"، بـ «ضرورة استخدام القوة لإطاحة هذا النظام الذي يستحيل تغييره بالطرائق الديمقراطية؛ إذ لن يكون هناك تغيير من دون استخدام القوة والضغط».

وأضاف: أنه على اتصال بأفراد يتبنون طريقة تفكيره داخل الدائرة الحاكمة في روسيا، عارضاً النصيحة والتمويل و"رؤيته لكيفية التنفيذ". وعندما سئل: هل هو يضع بذور ثورة بالفعل؟ أجاب بقوله: «معكم الحق تماماً - كل الحق».

وفي مقابلة مع "الجارديان" زعم الملياردير أنه يمول بالفعل أفراداً مقربين من الرئيس، ويتآمرون ضده. وأطلقت تصريحاته عاصفة في روسيا؛ حيث أذاع التلفزيون الذي تسيطر عليه الدولة، تقارير حول مقابلة "الجارديان"، بينما انبرى عدد من النواب المؤيدين للكرملين؛ للتنديد ببيرزوفسكي.

وقد جمع بيرزوفسكي (61 عاماً)، ثروته التي تقدر بحوالي 850 مليون جنيه إسترليني، في أثناء حكم بوريس يلتسين عندما اشترى أصولاً سيادية، وقت انهيار الأسعار، وسط اندفاع روسيا نحو الخصخصة.

وبرغم أنه لعب دوراً بارزاً في تأمين فوز بوتين، في الانتخابات الرئاسية عام 2000، فإن الخصومة دبت بين الرجلين بعد نجاح الرئيس المنتخب الجديد في إحكام قبضته على روسيا؛ لمنعها من العودة إلى حكم النخبة (الأوليجاركية)؛ أي حكم حفنة قليلة من أساطين المال الذين سيطروا على الاقتصاد الوطني. وبعد الانتخابات بشهور قليلة، فر بيرزوفسكي من روسيا، ونجح في الحصول على حق اللجوء السياسي في بريطانيا.

المصدر: Ian Cobain, Ian Black and Luke Harding, *The Gurdian* 14 April 2007.

ولكن بعض المحللين، ينتقدون هذه النظرة إلى الدولة؛ فعلى سبيل المثال، ينتقد فيبر، والمحلل الاقتصادي شمبتر، (انظر الفصل الثالث)، ظهور البيروقراطية المحيطة بقيام الدولة في مجتمع واسع، ويريان أن العاملين من أجل الدولة يصبحون جماعة نخبوية، وأنهم - وإن كانت وظائفهم محكومة بضوابط قانونية - الأفراد أنفسهم الذين يملكون السلطة النخبوية التي تخولهم تدوين هذا القانون بالدرجة الأولى. كما يريان أن هذا، وضع غير ديمقراطي بنسبة كبيرة ممن يسيطرون على الجهاز الإداري: (البيروقراطية)؛ ربما أصبحوا نافذين جداً، وإن لم يكونوا منتخبين.

وتشبه هذه الملاحظة، فكرة "القانون الحديدي لجماعة النخبة (الأوليجاركية)"، وهي التي طرحها روبرت ميتشلز Robert Mitchels (1911)، وطرحها فيبر من قبله. ويرى ميتشلز، أن كل النظم الديمقراطية، بحكم اتساعها ونوعية تنظيمها البيروقراطي، تميل نحو شكل ما، من أشكال جماعة النخبة، بدلاً من الديمقراطية؛ أي تحكم حفنة قليلة في مصالح الكثرة؛ وسبب ذلك، هو اتساع النظم الديمقراطية، واستحالة مشاركة كل فرد في عملية اتخاذ القرار، إلا من خلال النائب الذي ينتخبه. ولكن المنخرطين في إدارة شؤون الدولة، بصورة يومية، منفصلون عن النواب المنتخبين، وقادرون على إقامة قاعدة قوية جداً خاصة بهم.

الدولة والبيروقراطية

يمكن أن تعد الدولة، على قدر عالٍ من البيروقراطية؛ فبرغم أن إدارتها بيد القادة المنتخبين، فإنها تدار بواسطة سلسلة طويلة من الموظفين، هم مسؤولون وموظفون مكتبيون ومستشارون وزاريون... إلخ. ويرى فيبر، أن نمو المؤسسات البيروقراطية، كان إحدى السمات الأساسية، في عملية التحديث على مستوى أوربا الغربية؛ فالدولة يمكن عدها من المؤسسات البيروقراطية ذات الكثافة الكبرى، في تاريخ العالم الحديث.

وعند تعريف البيروقراطية، يعلق فيبر نفسه، أهمية على النمو الهرمي للمؤسسة داخل مؤسسة بيروقراطية معينة، وعلى تنسيق عمل الأفراد. ويعمل البيروقراطيون؛ تبعاً

لأهداف جماعية، وفي إطار إجراءات رسمية مدونة، تحدد المهمات المطلوب تنفيذها، وكيفية التنفيذ والترتيب التسلسلي لإجراءات التنفيذ.

ويرى فيبر، أن نمو الأشكال البيروقراطية للمؤسسة - أي الدولة؛ بوصفها مثالاً واضحاً - هو إحدى السمات المصاحبة لانتشار العقلانية على مستوى المجتمع ما بعد الثورة الصناعية. وهذه سمة رئيسية لما تعارفنا على تسميته "الحداثة". (انظر الفصل الخامس)، ويرى أن العالم الحديث، يتسم بعمليات:

- "تبني العلمانية"؛ أي تراجع الدين.
- "التحرر من الخرافات"؛ أي فقدان الإيمان بالقيم الروحية، أو بما وراء الطبيعة.
- نزع صفة القدسية؛ أي انتفاء المقدسات في المجتمع.

وقد ترافق تراجع الأفكار الدينية وظهور الأفكار العلمية والتكنولوجية، وهو ما يصفه فيبر، بالعقلانية؛ فالتفكير العقلاني عنده؛ يعني تقسيم المهمات، إلى: نظام شامل لمهمات صغرى في حجمها. ويمكن رؤية هذا النوع من التنظيم - على سبيل المثال - في نمو إنتاج خطوط التجميع في المصانع، وهو يرى أن الأشكال البيروقراطية للحكومة المنظمة أكثر كفاءة؛ حيث تحول المؤسسات القائمة على البيروقراطية، إلى آلات يكون فيها الأفراد ومهماتهم؛ مثل: التروس داخل الآلة.

ويشبه الجهاز البيروقراطي المكتمل النمو، المؤسسات الأخرى، تماماً مثلما تفعل الآلة مع طرائق الإنتاج غير الميكانيكية؛ فهناك: الدقة والسرعة والوضوح ومعرفة الملفات والاستمرارية والحكمة والوحدة والتبعية الشديدة وتقليل الاحتكاك وتكاليف المواد والتكاليف الشخصية، وكلها سمات تصل إلى نقطة الذروة، في المؤسسات التي تدار بطريقة بيروقراطية بحت. (Weber, cited in Giddens, 1971, p.159).

"القفص الحديدي للبيروقراطية"

كان فيبر، على دراية تامة بأن هذا الشكل العقلاني والإطار الكفء للمؤسسة؛ سيؤديان، مع نمو البيروقراطية، أيضاً إلى جانب مظلم من الحياة الحديثة، وهو ما يصفه بـ "القفص الحديدي للبيروقراطية". (انظر الفصل الثالث أيضاً). وهو يرى أن نمو الدول البيروقراطية على نطاق واسع؛ أدى إلى الوقوع في "فخ تنظيمي"، يركز الفرد فيه على الوسيلة (الإجراءات) لا الغاية (الأهداف)، داخل المؤسسة ككل؛ ما يؤدي إلى مجتمع يفقد فيه الأفراد، قدرتهم على رؤية الأهداف؛ ومن ثم تصبح عقلانية البيروقراطية وكفاءتها جزءاً من القفص، فيتم وقف عجلة التطور ويعسر التغيير؛ ولذلك، ينتهي الأمر بالعقلانية إلى اللاعقلانية؛ حيث يصبح الهدف وسيلة للمحافظة على تشغيل الآلة. ويصبح الهدف الحقيقي للدولة؛ يعني المحافظة على بقائها؛ لينتهي الأمر بالمسؤولين غير المنتخبين، إلى إدارة الدولة لتحقيق أهداف الدولة. ويطرح فيبر، صورة قاتمة جداً لمستقبل الدول الصناعية، عندما يقول:

> تنخرط المؤسسة البيروقراطية؛ مثل: الآلة، في إقامة بيوت العلاقة المستقبلية؛ ربما حُوِّل فيها البشر يوماً إلى أشبه بمزارعي الدولة المصرية القديمة؛ خاضعين ولا حيلة لهم، بينما تصبح المؤسسة الرسمية، صاحبة المهارات الفنية والعقلانية العالية، القيمة الوحيدة النهائية التي تتحكم سيادتها في توجيه شؤونها... وهذه الرغبة في البيروقراطية، كافية لدفع الأفراد إلى حافة اليأس؛ فالأمر يبدو - كما في السياسة - وكأننا قد تحولنا عمداً إلى أناس بحاجة إلى "النظام"، ولا شيء غير النظام، إلى أفراد يعانون التوتر والجبن؛ إذا انهار هذا النظام، ولو لحظة واحدة، ونبدو عديمي الحيلة؛ إذا تم انتزاعنا من الصورة الإجمالية...؛ ولذلك، فإن السؤال المهم، لا يتعلق بكيفية ترسيخ النظام وتطويره، وإنما بكيفية مواجهة هذه الآلة؛ لكي نحافظ على جزء من آدميتنا؛ متحررين من هذا التمزيق للروح، ومتحررين من السيطرة الطاغية لأسلوب حياتنا البيروقراطي. (Weber, cited in Kumar, 1978, p.107).

التمرين 4.8

أعد كتابة النص المقتبس سابقاً من فيبر، باستخدام لغة أكثر حداثة، من دون الإخلال بالمعنى الذي قصده.

الدولة والمواطنة والسيادة

يبرز نمو الدول القومية على مستوى العالم، سمتين أخريين من سمات لعالم الحديث:

1. قضية السيادة.
2. قضية المواطنة.

- السيادة: فكل دولة قومية، تتمتع بحقها في السيطرة على مناطقها؛ حيث تسيطر على الأرض (والشعب) داخل حدودها السياسية، بالطريقة التي تراها.

- المواطنة: (انظر الفصل التاسع)، يعد السكان المولودون والمقيمون داخل منطقة دولة قومية ما، مواطنين لهذه الدولة؛ وهذا يعني أن قوانين تلك المنطقة السياسية، تتضمن حقوقاً وواجباتٍ تؤثر في حياة السكان؛ ففي بريطانيا، على سبيل المثال، لدينا حق التصويت في الانتخابات العامة، وحق التعليم المجاني لمن هم ما دون الثامنة عشرة، ولكنْ، علينا واجبات أيضاً تلزمنا سداد الضرائب واحترام القانون. وإذا رفضنا تلك الواجبات، فإن هذا؛ قد يؤدي إلى أن تستخدم السلطة ضدنا؛ قوة شرعية، تستند إلى القانون.

ويرى زيجمونت بومان (1990)، أن واجبات المواطنين داخل دولة ما، هي التي تجعلهم ينتمون إلى تلك الدولة القومية، وهو انتماء له مدلولان: أننا ننتمي؛ بمعنى أننا نستفيد من "هوية" الدولة، ونحمل "جنسيتها"؛ بوصفنا رعايا لحكامها ولقوانين دولة معينة؛ الأمر الذي يؤدي إلى قيام مجتمع، نتصور أننا أعضاء فيه. (انظر الفصل التاسع). كما يُبلوَر داخلنا معنى "نحن" ومعنى "هم" اللتين تحددان هويتنا. والمدلول الثاني هو أننا ننتمي إلى الدولة القومية؛ بمعنى أن القائمين على إدارة شؤون تلك الدولة، قادرون على

تحديد الواجبات التي يتعين علينا أداؤها، مقابل الحقوق الممنوحة لنا؛ فنحن خاضعون لحكمهم ونُعرَّض للعقاب حالَ عدم التزامنا؛ وهذا يعني أن الدول القومية تمارس قدراً كبيراً من "السيطرة الاجتماعية"، على المقيمين داخل أراضيها.

التمرين 5.8

استخدم تعريف "المواطن" الوارد في هذا النص، في وضع قائمة، حول المظاهر التي تجعلك تشعر أنك مواطن من مواطني بريطانيا العظمى. ما الشروط التي تجعلك مواطناً بريطانياً لا مواطناً أمريكياً؛ على سبيل المثال؟

ويقول بومان: إن الانتماء إلى دولة ما، بالنسبة إلى الفرد؛ يعني الحماية والتبعية في آنٍ واحد:

> يعد انتماء الفرد؛ بوصفه من رعايا الدولة، مزيجاً من الحقوق والواجبات التي تجعلنا نشعر بالحماية والقهر معاً؛ فنحن نتمتع بالحياة الهادئة نسبياً، وهي التي ندرك أننا مدينون بها للقوة الساحقة التي تنتظر دائماً، لحظة الانقضاض على مَنْ يعكر صفو الهدوء والطمأنينة. (Bauman, 1990, p.163).

أو، طبقاً لمقولة فيبر الشهيرة: "القفازات المخملية التي تخفي داخلها قبضة حديدية"؛ بمعنى أنه في ظل الأمن النسبي الذي يمكن أن توفره الحياة في إطار حماية الدولة، هناك تهديد مسلط، باستخدام العنف بصورة مشروعة؛ وهذا ما يجعل مشرعي القانون ومنفذيه، نافذين جداً؛ لأن لديهم الحق في تحديد المخالفين والسيطرة عليهم.

ويتسم وضعنا؛ بوصفنا رعايا بالتناقض أيضاً؛ لأن معظم الأفراد يرون أن الدولة تتطفل أكثر من اللازم على حياتهم الخاصة:

> نعتقد بأننا ندين بأمننا وراحة بالنا لقوة الدولة، وبأنه لن يكون هناك أمان أو راحة من دون تلك السلطة. ولكننا في مرات كثيرة، نستهجن تدخل الدولة التعسفي في حياتنا

> الخاصة؛ فالقوانين التي تفرضها الدولة، غالباً ما تكون كثيرة ومتشددة جداً، إلى درجة أننا نشعر أنها تقيد حريتنا...؛ ولذلك، تتسم خبرتنا ذاتها عن الدولة بالغموض، وقد يحدث أن نجتمع على حبها وكرهها في آنٍ واحد. (Bauman, 1990, p.163-164).

إن درجة إحساسنا بأننا ننتمي إلى الدولة - كما يوضح بومان أيضاً - بوصفها مصدراً للأمن أو للقمع، ترتبط بوضعنا الاجتماعي داخل الشكل الهرمي للمجتمع؛ وقد يعود تفسير ذلك إلى أن أصحاب المراكز العليا - ومن ثم أصحاب النفوذ - داخل النظام الاجتماعي، يجدون أنفسهم أقل تحرراً من قيود الدولة؛ وقد يكون السبب - أساساً - هو أن مواقفهم ومعتقداتهم وأسلوب حياتهم أكثر تشابهاً ومواقف ومعتقدات وأساليب للمسؤولين عن اتخاذ القرار داخل الدولة.

السيادة والعولمة

مع ظهور العولمة، أصبحت قضيتا السيادة والمواطنة معقدتين جداً في الآونة الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال، نجد أنه:

1. برغم تمتع الدولة بالسلطة الشرعية داخل أراضيها، فإن القادة ونظم الحكم في الدول القومية الأخرى، ربما رأوا أن الدولة تستغل هذه السلطة، بطريق غير مشروعة. وهذا ينطبق - بالفعل - على الدعاوى الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان، أو بالتطهير العرقي الذي شهدناه في بعض الدول - مثل: البوسنة ورواندا - مع نهاية القرن الحادي والعشرين؛ ففي مثل هذه الحالات، قد تلجأ المؤسسات السياسية الدولية؛ مثل: حلف شمال الأطلسي "الناتو"، والأمم المتحدة إلى فرض عقوبات اقتصادية، بل عسكرية أيضاً، ضد هذه الدول؛ الأمر الذي يضع علامة استفهام حول سيادة الدول القومية؛ ولذلك، قد يجد مواطنو دولة قومية ما، أنفسهم مهددين؛ طبقاً لمعايير دول قومية أخرى، وقد تلجأ الأمم المتحدة؛ لكي تحمي مواطني دولة ما، إلى إلغاء القوانين السائدة أو فرض قوانين جديدة داخل الدولة المعنية؛ فعلى سبيل المثال، قامت الأمم المتحدة عام 1994، بإنشاء محكمة الجنايات الدولية من أجل رواندا، كما أقامت محكمة الجنايات الدولية من أجل

يوغوسلافيا السابقة عام 1991، خصيصاً لمحاكمة الأفراد المسؤولين في هاتين الدولتين؛ لا بسبب انتهاك قوانينهما، وإنما بسبب انتهاك قوانين حقوق الإنسان الدولية.

2. ومع التوسع في إقامة الشركات المتعددة الجنسيات، قد تجد دولٌ نفسها عاجزة عن السيطرة على سياسات الشركات الكبرى؛ إذا لم تكن داخل المساحة الجغرافية الخاضعة لسيطرة الدولة؛ ولذلك، إذا أجازت الحكومات نظماً لا تحظى بقبول بعض الشركات، وخاصة إزاء ما يتعلق بحقوق العمال والحد الأدنى للأجور والضرائب، وجدنا أن هذه الشركات، غالباً ما تلجأ إلى البحث عن أراضٍ بديلة لمزاولة نشاطاتها؛ ما يترك الدول أمام مشكلات؛ مثل: البطالة وارتفاع قيمة الواردات، (وهذا يؤدي إلى الاستغلال في الدول التي نقلت إليها الشركات نشاطاتها)، ومثل هذه المواقف يثير أيضاً، تساؤلات حول سلطة الدولة القومية.

التمرين 6.8

كان للعولمة تأثير مهم جداً، في مفهوم الدولة والسيادة. طالع المادة الآتية، ثم قم بإعداد قائمة، بالميزات والعيوب في عملية انتقال المصانع والمشروعات الخاصة بالشركات الكبرى، إلى مناطق أخرى من العالم.

تتحكم "اعتبارات" اقتصادية في أي قرار بنقل الإنتاج من دولة إلى أخرى؛ منها: تكلفة اليد العاملة والمسائل الخاصة بميزات النقل والضرائب، وهي التي تقدمها حكومة الدول المستقبلة لهذه الشركات. وهناك أبعاد اجتماعية و"اعتبارات" سياسية تدخل في الحسبان أيضاً؛ فالقيود المفروضة على نشاطات النقابات التجارية في الدول المستقبلة، أو عدم التشدد في فرض القيود القانونية، إزاء ما يتعلق بحقوق الإنسان، أو فرض قيود أقل على تشغيل الأطفال، كلها عوامل، ربما كانت مغرية لأي شركة حريصة على تقليل التكاليف.

كما أن الفاتورة التي تتحملها الدولة الأصلية، في شكل خسارة فرص العمل والإنتاج، لا تعكس بُعداً اقتصادياً فحسب؛ فالعمال الذين يفقدون وظائفهم، يعانون اقتصادياً؛ ومن ثم تفقد الدولة الإيرادات الضريبية. ولكن عندما تسيطر شركة ما، على فرص العمل في منطقة ما، عادة ما يكون لذلك أبعاد اجتماعية، تتجاوز خسارة العامل؛ فمن الممكن أن تنهار مدن بشكل كامل؛ نتيجة قرارات غير مدروسة، اتخذها مسؤولون لا علاقة لهم بالمدينة؛ ويعزون تلك القرارات، إلى قوى عالمية، غالباً ما تكون خارج نطاق سيطرتهم.

الدولة والأمم والحدود القومية

يرى جيدنز، أن الأمر لا يتعلق بالدول التي تنمو بصورة طبيعية، داخل حدودها الجغرافية، بقدر ما يتعلق بقدرة الدول على الامتداد اصطناعياً إلى حدود دول أخرى، ذات معتقدات وأعراق وثقافات مختلفة؛ الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد كيانات واحدة برغم اختلاف ثقافاتها:

> لا يتعلق الأمر بقدرة مؤسسات الدولة على التطور داخل "مجتمع" قائم ثابت بالفعل، بل بأن تطور الدول غالباً، ما يفرز كيانات اجتماعية؛ قد تؤدي في الوقت نفسه، إلى تفتيت كيانات أخرى قائمة بالفعل. (Giddens, 1993, p.194).

فعلى سبيل المثال، نجد أن الدول القومية المختلفة التي تشكل قارة إفريقيا، يتم التقاطع بينها وبين حدود إثنية أصلية كثيرة، وتستوعب جماعات من البشر لا تجمعهم ثقافة مشتركة، أو قوة تجبرهم على الوجود داخل دولة قومية مشتركة. ويمكن هذه الحدود، في الوقت نفسه، فصل بعض الجماعات بين المناطق الاصطناعية لدولتين قوميتين منفصلتين. وإذا نظرنا إلى خريطة إفريقيا اليوم، وجدنا دولاً كثيرة، شُكِّلت على شكل خطوط مستقيمة، من دون أن تضع في الحسبان الاستيطان الجغرافي أو الاستيطان في الماضي؛ لأن خريطة القومية في إفريقيا اليوم؛ تعود بدرجة كبيرة إلى الميراث الذي خلفته الإمبراطورية الاستعمارية لأوربا الغربية في القرون الماضية؛ فقد عمد الحكام الاستعماريون، إلى تقسيم المناطق التقليدية تقسيماً اصطناعياً؛ حتى يحصلوا على نصيبهم من الأرض والثروة، بغض النظر عن هوية السكان.

ويرى جيدنز، أنه برغم الاعتقاد بأن الدول القومية لا تتغير، فإن هذا الاعتقاد ليس ثابتاً؛ فالتغيير السياسي؛ غالباً ما يؤدي في الدول القومية، إلى تغيير مناطقها جغرافياً. (انظر التمرين 7.8).

التمرين 7.8

انظر إلى خريطة إفريقيا اليوم، وحدد الدول التي لديها حدود جزافية. خذ دولتين جارتين، وادرس تاريخها الاستعماري. حاول أن تجد الدول التي استعمرتها، وابحث أسباب هذا الاستعمار. وبين ما تأثير ذلك في هويتها القومية؛ (مثل: اللغة القومية، ونظام الحكم، والاقتصاد). وتعد دول غرب إفريقيا – على وجه الخصوص – مثالاً جديراً بالاهتمام والدراسة في هذا المجال.

الاتحاد الأوربي وأسلوب الإدارة

تتأثر قضية سيادة الدولة، بنمو التكتلات السياسية المتعددة الجنسيات؛ مثل: الاتحاد الأوربي الذي يعد أكبر من كونه اقتصادياً أو تحالفاً عسكرياً، وهو الذي يستمد جذوره من الدولة القومية. وقد أُخضعت إدارة الاتحاد الأوربي، لكثير من التحليلات حول تأثير الاتحاد في صلاحيات قرار كل دولة عضو فيه وحريته. إن القضية الرئيسية هنا، تتعلق بدرجة الوحدة أو مستوى الفيدرالية؛ (بمعنى مدى تركيز السلطة في يد المؤسسات السياسية المركزية؛ أي البرلمان الأوربي و/ أو اللجنة الأوربية)، القائمة، أو تلك المنشودة في أي نظام جماعي للدول التي توافق على اقتسام سيادتها؛ بهدف الانضمام إلى تجمع سياسي أكبر، ينوب عنها في التعامل والساحة الدولية. ومن الواضح! أن الاتحاد الأوربي، نجح في المجالين الرئيسيين اللذين قام على أساسهما، وهما الحيلولة دون وقوع حرب جديدة بين الدول الأوربية الكبرى، (برغم إخفاقه في التعامل والدول الصغيرة؛ مثل: دول يوغوسلافيا السابقة)، وتحقيق الرخاء الاقتصادي لمواطنيه؛ ولكن الدافع النظري الأصلي للاتحاد الأوربي، يفترض تحقيق تقدم مطرد، نحو تحقيق اندماج أكبر، للمؤسسات السياسية الأوربية، من خلال عملية تركيز السلطة. (Rosamund, 2000).

وتعني عملية تركيز السلطة، تسليمها لمؤسسات أوربية لأغراض معينة ومحدودة؛ تؤدي هي ذاتها إلى تركيز السلطة بشكل أكبر، داخل التجمع الأوربي؛ فقد بين جنسن

Jensen (2000) - على سبيل المثال - كيف أدت إقامة السوق الموحدة، (وهي التي أقيمت لأهداف محددة)، إلى سن مزيد من اللوائح الصحية، وقوانين السلامة على مستوى الاتحاد الأوربي؛ بهدف تأمين حرية تنقل الأفراد والسلع. ويمكن أن تحدث عملية تركيز السلطة، عندما تتحرك كل دولة عضو - انطلاقاً من حرصها على حماية مصالحها الخاصة - بالتنسيق بينها وبين دولة أو دول أخرى بشأن قضية أخرى؛ ومن ثم محاولة ربط القضيتين معاً، بوسائل؛ تؤدي غالباً إلى مزيد من السيطرة المركزية على الدول الأعضاء.

وقد عُرِّض هذا المنهج الوظيفي الجديد، للنقد؛ بسبب تفسيره مجريات الأحداث داخل الاتحاد الأوربي وتفسيراته - وهو الأهم - على المستوى النظري. ويرى مورافتشيك وآخرون Moravcsik et al, 2005، أن عملية تركيز السلطة السياسية؛ تعني أن اللاعبين الأساسيين داخل الاتحاد الأوربي، ليسوا نخبة سياسية أو فئة بيروقراطية قومية، وإنما هم ذاتهم دول قومية؛ ولذلك، لا بد من التعامل والاتحاد الأوربي؛ لا بوصفه دولة فيدرالية، وإنما؛ بوصفه كياناً خاضعاً لقرارات الدول الأعضاء؛ حيث تظل كل دولة عضو، لاعبة سياسية أساسية. وأشار إلى هذا الوضع بـ "تكامل الدول الأعضاء؛ بوصفهم لاعبين أساسيين"؛ وهو الذي يعني أن القضايا السياسية التي تتحكم فيها المؤسسات المركزية الأوربية، هي القضايا التي لا تفتئت على سيادة أي دولة عضو؛ مثل: حقها في فرض الضرائب. وظل هذا الحق قائماً على المستوى القومي، وإن تأثر بسياسات التجمع الأوربي. وكان الميل نحو نوع الرقابة الأكثر مركزية؛ نتيجة الخيارات التفاوضية لقادة الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية، بدلاً من التزام النخب السياسية، بترسيخ أجندة تكاملية. ويرى معارضو نظرية "تكامل الدول الأعضاء؛ بوصفهم لاعبين أساسيين"، أنها تقلل من شأن دور اللاعبين المتعددي الجنسيات داخل الاتحاد الأوربي وتأثيرهم؛ مثل: المفوضين القادرين على استغلال الخلافات القومية، في ترسيخ أجندتهم الخاصة، وجماعات المصالح المتعددة الجنسيات؛ مثل: الأوساط التجارية التي تستطيع أن تتحرك بقوة على الساحة الأوربية، عندما تقتضي مصالحها الاقتصادية، ذلك.

ويرى آخرون؛ مثل: ساندهولتز وستون سويت (Sandholtz & Stone Sweet, 1998)، أن من الضروري تجاهل الفارق البسيط بين التكافل بين الحكومات والتكافل ما فوق القومي؛ بوصفهما نظريتين متعارضتين للاتحاد الأوربي؛ لأن بعض مظاهر سياسة الاتحاد الأوربي، يعتمد على الأولى، بينما يعتمد بعضها الآخر على الثانية؛ فكثرة المعاملات في مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية، هي التي تؤدي إلى سن القوانين بين دولتين أو أكثر؛ بهدف الرقابة وإقامة مجال للعب على الساحة الأوربية، وعلاوة على ذلك، أوضح المنظرون أن "المشروع الأوربي"، يعمل على مستويات مختلفة عدة، وأنه لا توجد عملية تسير في اتجاه واحد، إزاء ما يتعلق بتركيز السلطة داخل التجمع الأوربي؛ فالسلطة تتحرك صعوداً وهبوطاً داخل التجمع، نحو بروكسل ونحو المناطق، ولكن الجزء الأكبر من السلطة، مايزال بيد حكومات الدول؛ فانعدام الصلة بين واقع الاتحاد الأوربي اليوم، والنظريات التقليدية، هو الذي أدى إلى ظهور سياسات جديدة تجاه الاتحاد.

ويركز أصحاب الخيار العقلاني البراجماتيون، على الضوابط والعمليات الرسمية داخل الاتحاد الأوربي، ويبحثون كيفية حسم المؤسسات الأوربية مصالح الأفراد. وبالتركيز على طبيعة "اللعبة" الأوربية المتغيرة، يرى البراجماتيون، أن من الممكن خدمة مصالح كل دولة عضو، بتخليها عن سلطتها لمؤسسات الاتحاد الأوربي المركزية، في بعض الأحيان، وأن تلك؛ هي النتيجة المنطقية؛ لأنها لا تستند إلى أي التزام أيديولوجي تجاه الفيدرالية. (Pollack, 2002). وبالإضافة إلى ذلك، طرح علماء الاجتماع هذه السياسة، بعد دراسة ثقافة المؤسسات الأوربية، وكيف يمكن أن تؤدي طرائق مشتركة للتعامل والمشكلات، إلى إقامة هويات أوربية. وبهذه الطريقة، يبرز دور التواصل والإقناع داخل المؤسسات الأوربية؛ ومن ثم الخروج بتحليلٍ ذي صبغة رسمية كبرى للمنظرين من أصحاب الخيارات العقلانية؛ تحليلٍ يركز على الجوانب الاجتماعية بشكل أكبر، وبالإضافة إلى ذلك، تتم تنقية القيم والمبادئ للاتحاد الأوربي؛ لتصير حوارات قومية ومناقشات سياسية، تضفي الصبغة الأوربية على السياسات القومية. (Borzell and Risse, 2003).

ويرى منهج آخر تجاه الاتحاد الأوربي، أن إدارة الاتحاد تأثرت بالعولمة، وما نتج منها من عمليات؛ وهو ما أفرز تحولاً من الأجندة القائمة على التدخل إلى الكيانات الأكثر تنظيماً، وبدلاً من تدخل الاتحاد بصورة فاعلة؛ لتحقيق أهدافه، تحرك نحو دور يسعى فيه لتنظيم قرارات الآخرين: (الدول وجماعات الضغط داخل هذه الدول وخارجها)، بوضع قواعد للحوار، وخاصة إزاء ما يتعلق بتشغيل السوق الموحدة. (انظر Majone, 2005). وبهذه الطريقة، يكون الاتحاد أقل حرصاً على التكامل في مجالات سياسية أخرى كثيرة؛ مثل: الخدمات الاجتماعية؛ لأنها تؤدي إلى تشتيت أذهان المؤسسات الأوربية، بعيداً عن دورها التنظيمي الأساسي.

أفكار نظرية حول الدولة

عرَّف علماء الاجتماع الدولة، بـ:

1. السلطة القادرة على تأمين الحماية، وتسوية الخلافات، وتحقيق العدالة و"الإنصاف"، أو:
2. السلطة القادرة على السيطرة و"التحكم"، وتحقيق مصالحها الخاصة، أو مصالح جماعة النخبة.

وربما كان من الممكن تطبيق التعريفين على معنى الدولة، وربما في انطباق التعريفين، في عصور مختلفة أو في الوقت نفسه، على جماعات مختلفة داخل المجتمع الواحد. وتركز النظريتان الوظيفية والتعددية بصورة عامة، على إدارة الدولة بصورة عادلة وطريقة ديمقراطية، بينما تركز النظريات الراديكالية جداً؛ مثل: الماركسية والماركسية الجديدة، على الأسلوب النخبوي والسلوك القمعي في إدارة الدولة، ويمكن في العصور الأحدث، طرح تعريف ثالث للدولة:

3. أن تعد الدولة، في أزمة أو في وضع مثقل بالأعباء.

ويرتبط التعريف الثالث، بنظريات "اليمين الجديد" و"اليسار الجديد". (انظر الفصل السادس).

الدولة الديمقراطية

يعد أنصار النظريتين الوظيفية والتعددية؛ من أمثال: دوركايم (1988)، ودال (1961)، الدولة كياناً؛ لتوفير الحماية، يتم فيه تداول العدالة الاجتماعية؛ حيث تمثل الدولة رغبات الجميع، وتبحث الآراء والاحتياجات البديلة.

ويرى دوركايم، أن الدولة تتجنب الصراع بالعمل؛ بوصف ذلك جهازاً تنظيمياً بين الآراء والجماعات والرغبات المختلفة؛ فقيام الدولة باتخاذ القرار؛ هو نتيجة مواءمة بين مصالح الجماعات وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية، داخل مجتمع الدولة ككل.

"دمقرطة" الحياة اليومية

يعد هذا الرأي رأياً شمولياً إلى حد ما؛ حيث تنفتح الدولة؛ بوصفها كياناً ديمقراطياً على مصالح السكان. ونجد هذا الرأي في كتابات جيدنز، وهو الذي يرى في كتابه **ما بعد اليمين واليسار** (1994)، أن العصر الحديث، يتسم في الغرب بارتفاع مدّ "دمقرطة الحياة اليومية"، وزيادة "الديمقراطية القائمة على المشاعر"؛ أي سيادة مفاهيم العدالة والانفتاح والديمقراطية، في العلاقات الشخصية القوية في مجالات حياتنا الخاصة.

ويرى جيدنز، أن الدول الحديثة، تدار بطريقة شمولية إلى حد بعيد؛ بمعنى أنها تقوم على حقوق مشتركة، والإحساس بـ "الثقة" بين جماعات المجتمع ككل؛ فالأفراد يتمتعون بقدر من الحقوق والحرية، أكبر بكثير من أي وقت مضى؛ بحرية انتزعوها من سلسلة الاحتجاجات التي نظمتها جماعات مهمشة وجماعات خارجية خلال القرن الماضي؛ وهذا يعني - في رأي جيدنز - أن الدول الحديثة، تميل بشكل أكبر نحو ديمقراطية أكثر قرباً إلى الأشخاص واتصالاً بهم. وفي ظل هذه الديمقراطية، تقوم الدولة بمساعدة ودعم

وترسيخ للعدالة والحرية في الحياة الشخصية، وخاصة في مجال العلاقات الأسرية والشخصية، والعلاقة بين الرجل والمرأة.

ويرى جيدنز، أن الحوار بين السكان والقائمين على إدارة شؤون الدولة، أصبح أكثر انفتاحاً، وهو ما يصفه بممارسة ديمقراطية، تقوم على قدر أكبر من الحوار؛ حيث يقوم الحكام باتخاذ القرارات بعد التواصل والمحكومين بأسلوب منفتح. وهذه الديمقراطية القائمة على الحوار، تقوم على بناء الثقة بين كل الجماعات؛ حتى يتسنى لكل الرعايا، التواصل بحرية وبعضهم بعضاً، داخل منطقة الدولة المعنية.

السياسات "الحياتية" والعلاقات المجردة

يرى جيدنز، أن السياسة المعاصرة، هي أحد أشكال السياسة في الحياة؛ فهي تعني: اتخاذ القرارات الشخصية واختيار المرء قراراته الشخصية؛ فقد أدى التغير الذي طرأ على المجتمع، إلى زيادة مساحة هذه الحرية، وهذه الاستقلالية، ولكن جاء هذا التغير مصحوباً بالإحساس بالقلق؛ لأن أحداً لم يخبرنا كيف نتخذ القرار، ولكنْ، علينا أن نقرر بأنفسنا من نكون، وأن نحدد ماذا نكون.

ويعرف جيدنز، السياسة "الحياتية"، على النحو الآتي:

> تعني السياسة "الحياتية" سياسة الحياة، وليس فرص الحياة، وهي تُعنى بالصراعات والنزاعات حول أسلوب حياتنا؛ (أفراداً ومجتمعاً بشرياً)، في عالم كان يعد ثابتاً في طبيعته وتقاليده، وأصبح خاضعاً للقرارات البشرية. (Giddens, 1984, p. 14-15).

تشبه أفكار جيدنز، حول طبيعة الدولة الديمقراطية، أفكار يورجن هابرماس (1991)، في نقاشه حول "العلاقة المجردة" في المجتمع؛ فهابرماس، يرى أن الحرية والعدالة في المجتمع لا تُحقَّقان إلا بـ "نوع من التواصل المجرد"، لا يقوم على الاحتياجات الشخصية والمصالح الطبقية. وقبل أن يُحقق ذلك، لا بد من حل عدم المساواة والقمع؛

حتى يشعر الأفراد بالتواصل المجرد؛ ومن ثم قيام الثقة؛ ومن ثم حدوث الانسجام داخل المجتمع. ويرى جيدنز، أن هذه الأنواع المجردة من العلاقات على نطاق ضيق، لا تنطبق على الأفراد في حياتهم اليومية فحسب، وإنما تنطبق على طبيعة العلاقة المثالية، بين الدول ورعاياها على نطاق واسع أيضاً. وتقوم هذه العلاقات المجردة، على التنازلات والمفاوضات والصدق، ولا تُحقق إلا إذا أحس الأفراد باستقلاليتهم؛ أي إذا أحسوا أنهم قادرون على تشكيل حياتهم، كما يريدون.

ويقول جيدنز:

> في عالم يعتمد على المنطق إلى حد كبير، يتعين على الفرد أن يحقق قدراً ما، من استقلالية القرار؛ بوصف ذلك شرطاً أساسياً للقدرة على الحياة وتشكيل حياته. ولكن الاستقلالية، تختلف عن الذاتية، وهي تعني – ضمنياً – التفاعل والتكافل. (Giddens, 1984, p. 13).

ويتفق جيدنز وهابرماس، في أن الديمقراطية الحقيقية القائمة على الحوار، لا تُحقق في المجتمع إثر حلّ مشكلة عدم المساواة بين الجماعات ذات الصفة المادية أو الصفة الاقتصادية، أو تخفيفها، وإلا فسيصبح التواصل المجرد القائم على الثقة مستحيلاً؛ إذا كانت جماعة ما، ذات قدرة كبرى، على الاستقلالية من غيرها:

> وتتصدى "الدمقرطة" للقوة؛ محاولةً تحويلها إلى علاقات قائمة على التفاوض، سواء كانت علاقات بين الأنداد، أو علاقات ذات صلاحيات متفاوتة. ولكن الديمقراطية، سواء قامت على الحوار أو غيره، لديها سقفها المتعلق بتأثر عدم المساواة؛ فالحوار ليس مشروطاً بالمساواة المادية، ولكنه يفترض عدم استغلال الموارد المتفاوتة، في حجب الآراء المطروحة، أو طمس شروط التفاعل الحواري، بدرجة كبيرة. (Giddens, 1984, p. 132).

التحالفات المشوهة

يقول جيدنز: إن الدولة في هذا العصر الحديث الذي يقوم على الحوار والديمقراطية القائمة على المشاعر، لديها هدفان رئيسيان:

الأول: المساعدة في إصلاح التحالفات المشوهة السابقة.

الثاني: المساعدة في طرح سياسات توليدية.

- التحالفات المشوهة: يرى جيدنز، أن على الدولة أن تساعد المجتمعات والجماعات، في التواصل بشكل أفضل، وبناء مزيد من الثقة؛ حتى تستطيع تلك المجتمعات والجماعات، تجنب العلاقات المشوهة السابقة.
- السياسة التوليدية: يجب على الدولة، تشجيع استقلالية رعاياها وتحقيقها؛ أي مساعدة الأفراد في توليد أفكار جديدة، والسيطرة على حياتهم. ويتيح هذا النوع من السياسة للأفراد - كما يقول جيدنز - تحقيق طموحاتهم، ولكن هذه الاستقلالية، لن تُحقق إلا بوجود "ثقة حقيقية"، بين الدولة ورعاياها.

التمرين 8.8

لخص النقاط الأساسية للنظريات التي تؤيد فكرة قيام الدولة على أساس الديمقراطية والعدالة. استخدم أفكار علماء؛ مثل: دوركايم، ودال، وجيدنز، وهابرماس.

يعد تبني التقنيات الجديدة، إحدى الطرائق التي حاولت دول ما بعد الحداثة استخدامها، في إصلاح التحالفات المشوهة، وإعادة بناء العلاقة بين المواطنين والدولة؛ فقد أدى انفجار التكنولوجيا الرقمية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، إلى إيجاد فرص لتجربة "الديمقراطية الإلكترونية" e-democracy. وبرغم تركيز التجربة على الدول الصناعية التكنولوجية، فإن هناك مشروعات في جميع أنحاء العالم، تسعى لاستغلال شبكة الإنترنت وتقنياتها، في تسهيل عملية التواصل بين المواطنين والدولة، بتشكيل تجمعات؛ مثل: منتدى منيسوتا للديمقراطية الإلكترونية Minnesota E-Democracy Forum، وهو الذي يعد منتدى سياسياً. (Dahlberg, 2001). وقد حاولت الدول، استنساخ هذه المنتديات، وتجاوز

المواقع الإلكترونية المعلوماتية غير التفاعلية التي تعد خدمة رئيسية، تسير في اتجاه واحد، وتوفرها الدول في جميع أنحاء العالم، على شبكة الإنترنت.

وقد أنشئ نموذجان لاستخدام شبكة الإنترنت: الأول تقوم فيه الدولة بتوفير شبكة الإنترنت للمواطنين لأغراض استشارية؛ فيوجد في الولايات المتحدة، موقع مركزي، يتيح للمواطنين إمكانية طرح آرائهم حول التعديلات المقترحة على القوانين، وتقديم مشورتهم إلى الدوائر الحكومية. (Coglianese, 2004)، والثاني وجود مشروعات أقيمت لاستخدام المواطنين المنتديات الاجتماعية بشكل أكبر من التفاعل؛ حيث يمكن المواطنين والمسؤولين والسياسيين، التباحث حول السياسات؛ وتهدف هذه المنتديات، إلى نقل صورة غير ملزمة لصناع القرار، حول المناقشات المحيطة باقتراحات معينة. وقد قامت جمعية هانسرد The Hansard Society، بدور فعال في هذه المشروعات في بريطانيا، واستنسخت تجربتَها، دولٌ أخرى؛ مثل: كندا. (Chadwick, 2006). وبرغم أن المشروعات التي تركز على هدف معين، عادة ما تكون ناجحة، فإن مشكلة استمرار المنتديات التشاورية والبحثية أصعب بكثير. والناشطون الرقميون، يميلون إلى الاختفاء بعد فترة من الزمن، أو ينتقلون إلى منتديات أخرى، بينما يميل الناشطون الذين يمكن إقناعهم بالحوافز؛ (مثل: الحصول على خدمات شبكة الإنترنت، أو حتى أجهزة الكمبيوتر مجاناً)، إلى فقدان اهتمامهم إثر الحصول على تلك الحوافز؛ على غرار ما حدث مع السلطات المحلية الإيطالية. (Berra, 2003).

الدولة القمعية

تستمد الدولة، صورة مختلفة، تجد جذورها الثقافية، في أفكار ماركس وإنجلز. (انظر الفصل الثالث).

هل الدولة ألعوبة في يد الرأسمالية؟

يميل التفسير الكلاسيكي أو التفسير السائد، حول طبيعة الدولة، إلى أن تعد الدولة ألعوبة في يد الطبقة الحاكمة؛ فمن يمتلكون وسائل الإنتاج في المجتمع، قادرون على تحديد

أجندة النظام؛ أي تحديد القرارات التي يتخذها، وتحديد بنود الإنفاق والقوانين التي يصدرها؛ لتسيير الأعمال التجارية، وتحديد أي الجماعات أكثر خروجاً على الخط المرسوم للنظام؛ ومن ثم ممارسة السيطرة. وتعد ملكية وسائل الإنتاج - طبقاً لهذا الرأي - قوة حقيقية؛ حيث ينتهي الأمر بالنواب الذين تم انتخابهم لتمثيل الشعب، إلى تلبية رغبات أصحاب السلطة الاقتصادية؛ فـ "البيان الشيوعي"، وهو الذي نُشر عام 1848، ينص أن «السلطة التنفيذية للدولة الحديثة، ليست إلا لجنة لإدارة الشؤون العامة للطبقة البرجوازية ككل». (Marx and Engels, 1967, p.82).

وتوجه هذه النظريات الماركسية، نقداً لاذعاً للتفسيرات التي تعد الدولة كياناً ديمقراطياً عادلاً، وهي الأفكار التي تضمنتها أعمال دوركايم وبارسونز، (انظر الفصل الرابع)، ودال وبعض أفكار جيدنز. ويرى الجدل الماركسي الذي أثاره علماء؛ مثل: أليكس كالينيكوس، أن الدول الحديثة؛ ربما بدت وكأنها تضع في حسابها مصالح جماعات الضغط، وقد تبدو كما لو توصلت إلى حلول وسطى، بين الجهات المختلفة في المجتمع. ولكن الحقيقة، هي أن هذه "الحلول الوسطى" تتحرك داخل إطار يمنح المصالح التجارية الأولوية القصوى، ويتعامل والمصالح الأخرى؛ بوصفها أقل قوة بكثير من أولئك الذين يمارسون السلطة الاقتصادية على النظام؛ أي أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات.

هل تتمتع الدولة باستقلالية نسبية؟

حاول عدد كبير من المفكرين المعاصرين المتأثرين بماركس، طرح تفسير جديد لأفكار ماركس وإنجلز؛ على ضوء التحولات التي طرأت على العالم، منذ وفاتهما، (انظر الفصل الرابع)؛ ما أدى إلى ظهور نظريات ماركسية مختلفة عدة في السنوات الأخيرة، ولدينا اليوم، تفسيران حول أفكار ماركس الحقيقية، إزاء ما يتعلق بدور الدولة في المجتمع الرأسمالي.

- الرأي الماركسي التقليدي: ذكر ماركس، في أعماله الأولى؛ مثل: البيان الشيوعي (1848)، أن الدولة "لجنة" من الطبقة الحاكمة، وأن من يملكون السلطة الاقتصادية، من خلال الملكية الاقتصادية، يملكون السلطة الحقيقية.

- رأي الماركسية الجديدة: يمكن طرح قراءة جديدة لأعمال ماركس الأخيرة؛ مثل: *The Eighteenth Brumarie of Louise Bonaparte,* 1852، تقول: إن الدولة قد تكون، في بعض الأحيان، قوة سياسية مستقلة عن أصحاب الملكية الاقتصادية، وتعمل على تحقيق مصالح الدولة.

ويستمد هذا الرأي الثاني، وهو الذي عبرت عنه أفكار لويس ألثوسر Louise Althusser (1971)، وأنطونيو جرامشي (1971)، أساسه من المثل التاريخي للدولة الفرنسية، في عهد لويس بونابرت عام 1850، تقريباً، وهو الذي بحثه ماركس. وفي هذا الوضع، تتحرك الدولة بصورة مستقلة عن أصحاب رأس المال، وتدير الصراع بين العمال وأصحاب العمل. وعند إدارة هذا الصراع تتخذ الدولة قرارها المستقل، ولكنه قرار يساعد – في نهاية المطاف – أصحاب السلطة الاقتصادية على تقويض الاحتجاجات العمالية.

وعندما نطور هذه الفكرة، نجد أن ألثوسر، يعد المجتمع "مفرطاً في التحديد"؛ بمعنى أن فكرة ماركس بأن القاعدة الاقتصادية: (ملكية وسائل الإنتاج)، تحدد الكيان العملاق (ثقافةً) للمجتمع، فكرة ساذجة؛ لأن مظاهر الثقافة، يمكن أن يكون لديها درجة من الاستقلالية، أو التحرر من إسار أصحاب السلطة الاقتصادية، ولا يتحكمون في تشكيلها أحياناً. وهكذا، يمكن أن تتمتع الدولة أحياناً، باستقلالية نسبية بعيداً عن سيطرة الطبقة الحاكمة. وليس هذا إلا "درجة ما، من درجات الاستقلال"؛ أي أن تنحاز الدولة في معظم الأحيان، إلى مصالح أصحاب المال النافذين.

السيطرة

يطور جرامشي (1971)، هذا التفسير الماركسي الجديد للدولة، طارحاً فكرة "السيطرة"، وهي التي تقسم الدولة إلى قسمين:

1. المجتمع المدني؛ أي علاقات الأفراد القانونية داخل حدود الدولة، وهي علاقات تقوم على القانون واللوائح والواجبات/ المسؤوليات.

2. المجتمع السياسي؛ أي استخدام الدولة أسلوب العنف والسيطرة، أداةً للنظام الاجتماعي.

ويرى جرامشي، أن المجتمع المدني، هو العالم الخاص للمجتمع، وأن المجتمع السياسي، هو المجال العام للحياة الاجتماعية، وأن هذين النصفين يتداخلان معاً، وأن الأفكار الحاكمة، تستمر من خلال «السيطرة التي تحميها أسلحة القمع». (Gramsci, 1971, p.263).

ولكن أفكار الطبقة الحاكمة، "لا" يتم تلقينها للشعب مباشرة، وإنما من خلال "أيديولوجية مسيطرة"، تطرحها الدولة، وتعمل على ترسيخها. ولكن الدولة تعمل بصورة مستقلة؛ أي تنظم المجتمع وتدير شؤونه بعيداً عن الطبقة الحاكمة؛ ونظراً إلى أن الشعب لا يرى إلا الممارسات العادلة والقانونية للدولة بشكل مباشر فقط، فإنه يعد المجتمع عادلاً، ويرى أن الدولة تراعي العدل عند المواءمة بين مصالحه والمصالح الأخرى للطبقة الحاكمة؛ ونظراً إلى أن استقلالية الدولة عن الطبقة الحاكمة، محدودة، فيتم "إيهام" العمال، بما يقنعهم بأن كل الأمور تتم بصورة عادلة في المجتمع، ولكن الحقيقة، هي أن العمال، يوافقون على سياسات الدولة التي تؤدي في نهاية الأمر، إلى مزيد من القمع والاستغلال ضدهم. وهذه الموافقة الفعلية على ما تقوم به الدولة، من قمع للعمال، توصف بالسيطرة. ولكنْ؛ حالَ انهيار موافقة الطبقة العاملة وتآكل السيطرة، تحت تأثير المظاهرات الاحتجاجية المنظمة، تظل الدولة محتفظة بحقها في استخدام العنف ضد الشعب؛ ما يعني أن الدولة، تظل مسيطرة على الشعب، وإن خرج في مظاهرات احتجاجية.

الرأسمالية الفوضوية

يرى سكوت لاش وجون أري Scott Lash and John Urry (1987و 1994)، أن أفضل وصف ينطبق على العصر الحديث، هو أنه عصر الرأسمالية الفوضوية؛ فالدول القومية تقف ولا حيلة لها أمام الرأسمالية العالمية التي تتجاوز الحدود القومية؛

حيث نقلت الأعمال التجارية الرأسمالية العالمية، دفة الإنتاج إلى دول العالم الثالث، وأقامت أسواقاً جديدة على مستوى العالم؛ لتحقيق أرباح متزايدة، وهي أسواق لا تخضع للقوانين الخاصة بالدولة القومية؛ لأن الرأسمالية العالمية بطبيعتها لا تُقصَر على دولة قومية بعينها؛ فطبيعة الرأسمالية، تتجاوز حدود الدولة القومية؛ أي أنها "ما فوق – قومية"؛ أي أعلى من الدول القومية، ولا تخضع للوائح التنظيمية أو القوانين الخاصة بالدولة؛ وثمة أدلة كثيرة، تدعم هذا الرأي، ولكن ثمة أدلة أخرى، تثبت أن في إمكان الدول القومية أحياناً، حظر الأعمال التجارية العالمية؛ فقد عمدت الحكومة الهندية مؤخراً – على سبيل المثال – إلى منع شركة كوكاكولا، من إنتاج منتجاتها أو بيعها في السوق المحلية. واليوم، بعد رفع هذا الحظر عُرِّضت كوكاكولا، لاتهامات باستنزاف المياه الجوفية اللازمة لمصنعها الخاص بتعبئة الزجاجات؛ ما تسبب في حدوث مشكلات خاصة بالري للمزارعين المحليين؛ ومن ثم رفعت ولاية هندية واحدة على الأقل، دعوى قضائية، ضد الشركة؛ بسبب التلوث. ولكن لاش وأري، يريان أن الدولة لم تنجح في وقف نشاطات الشركة الرأسمالية، في نهاية الأمر.

الدولة والرقابة

تتناول أفكار ميشيل فوكو Michel Foucault (1991)، وهي التي توصف غالباً، بأنها "تخص مرحلة ما بعد البنيوية"، الدور الذي لعبته الدولة الحديثة، عبر أجهزتها الجماعية أو أجهزة مختصة، في عملية مراقبة السكان. ويبدأ فوكو، تحليله بعقد مقارنة بين إدارة السجن وإدارة الدولة، داخل المجتمعين العام والخاص، مؤكداً؛ مثل: أنصار المساواة بين الجنسين، (انظر الفصل الخامس)، تضاؤل الفارق بين العام والخاص.

ويتناول فوكو، في كتابه **الانضباط والعقاب** *Discipline and Punish, 1991*، سجن البانوبتيكون panopticon (أو المستشرف)، وهو نوع خاص من السجون، ابتكره جيرمي بنتام، في أثناء العصر الفيكتوري عام 1843 تقريباً.

فقد صمم بنتام، السجن بطريقة تسمح بمراقبة المساجين في جميع الأوقات؛ حيث تم تصميم الزنزانات خارج مبنى دائري، بحيث تواجه نوافذ الزنزانات وأبوابها المنطقة الوسطى من المبنى الدائري الذي يضم حراس السجن؛ وهكذا، يمكن الحراس رؤية كل المساجين، ولكنْ، لا يستطيع المساجين أن يروا الحراس. وقد صمم بنتام، هذا السجن بهذه الطريقة، حتى تظل فكرة الرقابة مخيمة على عقول المساجين. وحتى عندما يكون الحراس مشغولين بالرقابة الفعلية، يظل "احتمال" الرقابة قائماً ومسيطراً؛ ومن ثم تذكير المساجين بأن احتمال ضبطهم بارتكاب أي مخالفة قائم "دائماً".

ويرى فوكو، أن تصميم هذا النوع من المنشآت، يشبه عملية تنظيم الدولة لأراضيها؛ أي أن الرقابة والانضباط والسيطرة تظل هاجساً رئيسياً، يخيم على عقلية الدولة وأجهزتها المعنية. وهذه الرقابة تُمارس على مدار العام، حتى إزاء ما يسمى المؤسسات الخاصة؛ ومثلما هي حال مساجين سجن بنتام، يظل احتمال المراقبة قائماً داخل المجتمع؛ أي مراقبة المنشآت التي نسكنها، سواء كانت مدرسة أو مستشفى أو محلَ العمل أو مركزَ المدينة.

السلطة والرقابة

يقول فوكو: إن «الجسم البشري له علاقة بالمجال السياسي؛ حيث تتحكم فيه العلاقات القائمة على السلطة بصورة مباشرة، فهي تستثمره وتراقبه وتدربه وتعذبه وتجبره على أداء مهمات معينة، وعلى تقديم فروض الولاء والطاعة». (Foucault, 1991, p.25). ويصور فوكو السلطة؛ بوصفها شبكة واسعة، وأنها معقدة، وتحيط بالمجتمع كله. فهي شيء لا يمكن امتلاكه، برغم قدرة بعض الجماعات، على اكتساب مصادر السلطة أكثر من غيرها، بل شبكة من العلاقات لمراقبة الأفراد. وقد علق ساروب (1993)، على رأي فوكو، بقوله: «إن السلطة يمكنها أن تنتقل إلى كل الأماكن والمؤسسات التي يتم تنظيم الأجسام البشرية داخلها في المجتمع؛ حيث "تمتد خيوطها، إلى كل الأركان والزوايا». .(Sarup, 1993, p. 74)

وقد لاحظ فوكو، أن هذه الرقابة التي يمارسها علينا مجموعة كبيرة من المتخصصين الذين يدعون خبرتهم في مجال معين من مجالات المجتمع؛ ومن ثم فهم يتحكمون في طريقة تفكيرنا وآرائنا في مجال الحياة الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال، يتحكم الأطباء في التعريفات الخاصة بالصحة والمرض في المجتمع، ويتمتعون بحق مشروع، تكفله الدولة لمراقبة أجسامنا. ويرى فوكو، أن الأشخاص المخولون الذين يمارسون هذه المراقبة، موجودون في كل زمان ومكان؛ مثل حراس سجن البانوبتيكون، تماماً:

> فأصحاب الخبرة المخولون بالرقابة، موجودون في كل زمان ومكان؛ فنحن نعيش في مجتمع المدرس المخول والطبيب المخول والمعلم المخول و"الاختصاصي الاجتماعي" المخول، وعلى عاتقهم يقوم النظام العام لكل ما هو طبيعي، وهو نظام يخضع له كل فرد من أفراد المجتمع، بغض النظر عن موقعه، بجسده وسلوكه وقدرته وإنجازاته. (Foucault, 1991, p.304).

السلطة والمعرفة

يتمتع القادرون على ضبط التعريفات الخاصة بالمعرفة، بقدر أكبر من السلطة من غيرهم، وهم قادرون على ممارسة الرقابة على الآخرين؛ أي تحديد تصرفاتهم وأسلوب أدائهم، ومتى يمكن عدهم أشخاصاً طبيعيين أيضاً؛ وهذا يعني – عند فوكو – أن السلطة والمعرفة، وجهان لعملة واحدة.

> يجب أن نعترف بأن السلطة تولد المعرفة... وأن السلطة والمعرفة مترادفان، وأنه لا توجد علاقة قائمة على السلطة، من دون أن تأتي هذه السلطة مرتبطة بأحد مجالات المعرفة، أو أي معرفة لا تفترض مسبقاً، ولا تشكل – في الوقت نفسه – العلاقات القائمة على السلطة. (Foucault, 1991, p.27).

وبتعبير آخر، فإن الأشياء لا تكتسب قوتها من كونها حقيقية، وإنما هي حقيقية؛ لأنها تتمتع بالسلطة. ويصف فوكو، هذه العلاقة بـ "المعرفة القائمة على السلطة"، ويرى أن أصحاب القدرة على تحديد أفكارنا وأقوالنا، في مجالات الحياة التي يعدون خبراء

متخصصين فيها، هم الذين يتحكمون في نظرتنا إلى أنفسنا؛ وبتعبير آخر أيضاً، نجد أن هذه المجموعات؛ (مثل: الأطباء والمحامين والاختصاصيين الاجتماعيين)، هي التي تتحكم في الخطاب الذي نستخدمه؛ للتعبير عن أنفسنا:

> السلطة هي القدرة على التحقيق؛ تحقيق الواقع وتحقيق مجالات الأشياء وأنماط الحقيقة. (Foucault, 1991, p.194).

> لا تنفصل الحقيقة عن السلطة أو تعني انعدام السلطة... فالحقيقة ليست مكافأة تمنحها الأشباح الهائمة... بل هي جزء من هذا العالم، ولا تُحقَّق إلا من خلال أشكال متعددة من الانضباط... فكل مجتمع له مفهومه الخاص عن الحقيقة؛ أي "سياسته العامة" للحقيقة؛ أي أنواع الأساليب التي يقبلها ويُفعلها؛ بوصفها حقيقة. (Foucault, 1991, p.72-73).

> وترتبط "الحقيقة" في العلاقات الدائرية، بنظم السلطة التي تفرزها وتدعمها، وبأثر السلطة التي تمنحها وتزيد مساحتها. (Foucault, 1991, p.74).

ويتمتع أصحاب القدرة على تحديد هذه الحقيقة، بقدر كبير من السلطة حقاً، ويمكن أن تعد الدولة، آلة تنظيمية، يتم من خلالها، إضفاء الشرعية في المجتمع، على دعاوى هذه الفئة حول الحقيقة، أو ذراعاً للرقابة، تبحث عن هؤلاء الذين لا يعيشون حياتهم طبقاً لقواعد السلوك الطبيعية؛ ومن ثم تقوم الدولة بمعاقبتهم؛ على رفضهم ما يجب أن يفعلوه، ومتى يجب فعله.

التمرين 9.8

راجع التمرين 9.8، ثم لخص النقاط الرئيسية للنظريات التي ترى أن الدولة تمارس السيطرة وتقوم على الاستغلال. يمكنك استخدام الأسماء الآتية، لـ: ماركس وإنجلز، وكالينيكوس، وجرامشي، وآلثوسر، ولاش وأري، وفوكو.

يمكنك استخدام النقاط الواردة في التمرينين 8.8 و 9.8؛ لطرح تفسير موجز للاختلافات بين النظريات، حول دور الدولة في المجتمع.

الدولة المثقلة بالأعباء!

عند متابعة المحللين السياسيين، سواء من أنصار اليمين الجديد أو اليسار الجديد، يمكننا أن نلمس مزاعمهم، حول الأزمة القادمة للدولة، وخاصة دولة الرفاهية. وهذه المزاعم حول الأعباء الزائدة التي تتحملها دولة الرفاهية؛ نتيجة الإنفاق الحكومي، سبق أن رددها رجال السياسة في وسائل الإعلام؛ ما أوجد - في بعض الأحيان - "رعباً أخلاقياً"، حول مستقبل تأمين الخدمات الاجتماعية في بريطانيا. وقد شهدنا خلال الربع الأخير من القرن العشرين رواجاً متزايداً لوجهة النظر التي ترى ضرورة اتخاذ إجراء ما؛ لوقف إنفاق الدولة، وخاصة على من لا يستحقون، قبل أن نصل إلى موقف تجد فيه الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بوعودها بتوفير هذه الخدمات.

ويرى بريتان Brittan, 1975، وهو الذي تنبأ بهذه الأزمة منذ 25 عاماً، أن الدولة الحديثة، تعاني مأزقاً مالياً وسياسياً صعباً جداً: فالرغبة في تأمين الدعم الشعبي، هي التي تدفع النظم إلى الإفراط في الوعود، إلى أن تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بها؛ الأمر الذي يؤدي إلى إسقاط شرعيتها في أعين الشعب، وخاصة عندما تمتنع عن تلبية احتياجاته الاجتماعية.

اليمين الجديد

حاول اليمين الجديد، التغلب على مشكلة الشرعية، في أعين الشعب، بتسويق أيديولوجيته التي ترى أن الجماعات الخارجة على العرف العام في المجتمع، تعد هي نفسها مسؤولة عن استنزاف موارد الدولة، وخاصة تلك الجماعات التي تضم العاطلين والعناصر الإجراميين و"محترفي الضمان الاجتماعي" والمهاجرين السود وكبار السن والأسر التي تعول أفراداً، وخاصة تلك التي تعولها الأم عوضاً عن "الأب الغائب".

ويمكن تلخيص أفكار اليمين الجديد، حول طبيعة الدولة، (انظر الفصل السادس) على النحو الآتي:

- يعد قيام دولة قوية، أمراً مهماً؛ لحماية المجتمع العادي، ضد ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف؛ (بسبب غياب الصلاحيات في المجتمع؛ نتيجة غياب الأب القوي عن بعض العائلات).

- ولا تستطيع الدولة تقديم الإعانات إلى العازفين عن العمل؛ حيث يعد العاطلون كسولين؛ وربما أدى وقف الإعانات، إلى تحفيزهم على البحث عن عمل.

- توصف دولة الرفاهية، بـ "جليسة الأطفال"، من حيث ترسيخ الاعتماد عليها، ومنع الأفراد من الاستقلال بحياتهم.

- ماتزال فكرة الدولة المثقلة بالأعباء، مطروحة في أغلب المناظرات السياسية والعامة، وفي وسائل الإعلام، وتطرح نفسها بصورة خاصة، في: سياسات الطريق الثالثة واليسار الجديد وخطب حزب العمال الجديد في بريطانيا. (انظر الفصل السادس).

الشرعية والدولة

يرى يورجن هابرماس (1998)، أن المشكلات التي تواجهها الدولة المعاصرة، تتعلق بالشرعية، أو "شرعنة" الأزمة؛ فهو يرى أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية، تعاني بين الحين والآخر غياب الشرعية؛ حيث تبدأ الجماهير؛ (أي رعايا الدولة)، في التساؤل حول قدرة الدولة على توفير السلع اللازمة؛ للاستمتاع بحياة مريحة، واستجواب أصحاب السلطة. ويرى هابرماس، أن شعبية اليمين الجديد، وظهور نظرياته المناهضة للدولة، في أوربا الغربية والولايات المتحدة، يعكسان أزمة الشرعية تلك. وتأتي هذه الأيديولوجية؛ رداً على مشكلة غياب الشرعية بصورة متزايدة، عن القائمين على الحكم، ممن يحاولون حماية مناصبهم، ويستخدمون جماعات الأقلية كبش فداء للأعباء التي تتحملها الدولة.

خلاصة

يركز معظم نظريات علم الاجتماع، على موضوع رئيسي، هو استخدام الدولة القومية، العنفَ داخل أراضيها، ومدى السيادة التي تمنحها الحق في ممارسة هذا العنف. ولكنْ، في ظل عالم معولم يزداد تعقيداً، أصبحت الدولة القومية، موضع تساؤل. ويتناول الفصل الثامن، محاولات الدولة تنظيمَ مصالح الجماعات ونزاعاتها داخل المجتمع. ويتناول الفصل التاسع، تداعيات عملية العولمة على تعريف الدولة والجنسية في العصر الحديث.

التمرين 10.8

اشرح معنى عبارة "الدولة المثقلة بالأعباء". هل توافق على هذه الفكرة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فلمَ؟

نصائح للاختبار

لا يتضمن هذا التمرين، أسئلة اختبارية، تتطلب إجابتك عليها؛ حيث تعد مهمتك عكس ذلك؛ أي طرح أسئلتك الاختبارية، حول هذا المجال من علم الاجتماع السياسي. وعليك طرح أربعة أسئلة كاملة، ولكنْ، قد يكون هناك سؤالان متفرعان من الموضوع نفسه، وعليك بعد ذلك، طرح سؤالين مختلفين حول الموضوع نفسه؛ ما يجعلك تفكر في كيفية طرح الأسئلة، حول موضوع شائع. وبالإضافة إلى ذلك، فكر في الكلمات الرئيسية؛ (مثل: "قم بتقويم"... إلخ)، وهي التي يمكن استخدامها عند طرح أسئلتك. يمكنك استخدام مجموعات شتى، باستخدام كلمات رئيسية مختلفة، في أسئلتك.

لمساعدتك في حل هذا التمرين، نطرح عليك سؤالين متعلقين بتعريف الدولة:

الأول، سؤال لا يحمل درجات كبيرة. اسأل نفسك: "ما الذي يجعله كذلك؟"، حدد ماذا يعني علماء الاجتماع بمصطلح "الدولة"؟

أما السؤال الثاني، فسيحتاج منك إلى جواب أطول، ويتم طرحه بصورة مختلفة.

"تعريف علماء الاجتماع للدولة، هو الذي يحدد الأسئلة التي يسألونها، حول نشاطات الدولة". إلى أي حدّ توافق على هذه العبارة؟

مفاهيم مهمة

الدولة القومية - "قانون الأوليجاركية الحديدي" - "قفص البيروقراطية الحديدي" - السيادة - المواطنة - العولمة رسم حدود الحياة اليومية - السياسة الحياتية و"العلاقات المجردة" - التحالفات المشوهة - السياسة التوليدية - السيطرة - المعرفة القائمة على السلطة - الدولة المثقلة بالأعباء.

نقاط موجزة

- يرى جيدنز، أن تحليل علم الاجتماع للدولة أمر مهم؛ حيث تعد الدولة الآلية التي يتم من خلالها إضفاء الشرعية على قرارات الحكام، وتنفيذها داخل حدود جغرافية معينة.
- حدد دنليفي وأوليري، خمس سمات أساسية للدولة الحديثة:

- أن تكون مؤسسة مستقلة عن المؤسسات الأخرى داخل المجتمع.
- أن تكون صاحبة السلطة العليا داخل منطقتها.
- أن تسيطر على السكان المقيمين داخل حدودها.
- أن يتم استقطاب العاملين في مؤسسات الدولة، بطريقة عادلة وأسلوب احترافي.
- أن يكون لديها الحق في طلب الأموال - على شكل ضرائب - من المقيمين داخل حدودها.

- ينتقد ميشيل، الدولة، بطرحه وصف "قانون الأوليجاركية الحديدي".

- يشير فيبر، إلى "قفص البيروقراطية الحديدي"؛ حيث يصبح الهدف الحقيقي للدولة، أن تحتفظ ببقائها، وحيث ينتهي الأمر بالمسؤولين المنتخبين، إلى إدارة شؤون الدولة بما يخدم مصالح الدولة.

- يطرح ظهور الدول القومية على مستوى العالم، سمتين أخريين من سمات العالم الحديث: السيادة والمواطنة.

- يرى بومان، أن الواجبات المفروضة على مواطني الدولة، هي التي تجعلهم ينتمون إلى الدولة القومية؛ وهذا يعني أن الدولة القومية، تمارس قدراً كبيراً من "الرقابة الاجتماعية".

- أصبحت القضايا المتعلقة بالسيادة والمواطنة، أكثر تعقيداً بعد ظهور العولمة.

- تميل النظريات الوظيفية والشمولية، إلى أن تعد الدولة قوة لتوفير الحماية والعدل، بينما تعدها النظريات الراديكالية جداً؛ مثل: الماركسية والماركسية الجديدة، قوة؛ هدفها ممارسة القمع والسيطرة.

- يرى جيدنز، أن الحوار بين السكان والقائمين على إدارة شؤون الدولة، أصبح أكثر انفتاحاً. (الديمقراطية القائمة على الحوار).

  - تعد السياسة المعاصرة، أحد أنواع "السياسة الحياتية"، وهي تُعنى باتخاذ القرارات الشخصية، واختيار الفرد قراراته.

  - يرى هابرماس، أن الحرية والعدل في المجتمع، لن يُحقَّقا إلا إذا توافر شكل مجرد ما، من أشكال التواصل القائم على الاحتياجات الشخصية والمصالح الطبقية.

  - في هذا العصر الجديد القائم على الحوار، والديمقراطية القائمة على المشاعر، يجب على الدولة إصلاح التحالفات المشوهة السابقة، وطرح سياسة توليدية.

  - يرى التفسير الماركسي الكلاسيكي، أو التفسير الشائع لطبيعة الدولة، أن الدولة ألعوبة في يد الطبقة الحاكمة. ويرى ألثوسر، أن التعريف الماركسي الذي يقول: إن ملكية وسائل الإنتاج،

هي التي تحدد هيكل "المجتمع" بصورة مباشرة، تعريف ساذج سطحي؛ فالدولة قادرة أحياناً على أن تكون مستقلة نسبياً عن الطبقة الحاكمة.

- يرى جرامشي، إمكان أن نعدّ الدولة مقسمة إلى "مجتمع مدني" و"مجتمع سياسي"؛ فالدولة لا تتمتع إلا باستقلالية نسبية بعيداً عن الطبقة الحاكمة. ويتم إيهام العمال، أن كل الأمور تسير بصورة عادلة في المجتمع، ولكنهم يتفهمون سياسات الدولة التي ينتهي بها الأمر إلى ممارسة القمع والاستغلال، وهو ما يُعرف بالسيطرة.

- يرى فوكو، وهو الذي يعد من أنصار مدرسة ما بعد البنيوية، أن الرقابة تُمارس علينا، من المختصين الذين يدعون خبرتهم في مجال معين من مجالات المجتمع. والأشياء لا تعد قوية بذاتها؛ لأنها حقيقية، بل هي حقيقية لأنها قوية. وقد بدأ المحللون السياسيون المنتمون إلى اليمين الجديد واليسار الجديد، يتحدثون بصورة متزايدة، عن الأزمة القادمة للدولة.

أسئلة تحليلية

1. ما المقصود بـ "الدولة القومية"؟
2. هل الدولة أمر جيد أو أمر رديء؟
3. ما مدى أهمية سيادة الدولة في العالم المعاصر؟
4. ما المقصود بـ "السيطرة"؟

الفصل التاسع

العولمة والقومية والثورة

بنهاية هذا الفصل، من المفترض أن تكون:

قادراً على تعريف مصطلحي: "القومية" و"العولمة".

قد استوعبت نظريات علم الاجتماع، حول القومية والعولمة.

قادراً على تقويم نظريات علم الاجتماع، حول القومية والعولمة.

قد فهمت لماذا عُرِّض بعض الدول؛ طبقاً لنظريات علم الاجتماع، لثورات واحتجاجات.

قد استوعبت معنى الإرهاب والحرب، في العصر الحديث.

مقدمة

يرى عدد كبير من علماء علم الاجتماع، أن من بين أبرز السمات وراء ظهور المجتمعات الحديثة، انتشار الدول القومية على مستوى العالم بسرعة كبيرة نسبياً؛ فتلك حركة تطورت على مدار الأعوام المائتين الماضية. ومع قيام الدول القومية، شهدنا ظهور القومية؛ بوصفها أيديولوجية، وهي رؤية سياسية ترى أن الانتماء إلى دولة قومية معينة يفرز الهوية. وقد كانت النظرة إلى الدول القومية، أنها دول ذات سيادة على أراضيها الخاصة؛ بوصفها نخباً مستقلة قادرة على السيطرة وفرض النظام.

ومع ظهور العولمة، أصبح وضع الدول القومية أقل وضوحاً؛ فماذا تعني القومية في عالم معولم؟ وماذا تبقى للدولة من سيادة، في ظل الارتباط الشديد بعجلة الاقتصاد والسفر والتجارة والثقافة وعملية اتخاذ القرار السياسي؟ ولكنْ، برغم الطبيعة العالمية

المتزايدة للسياسة والسلطة فإننا نشهد عودة عدد كبير من الدول القومية إلى الجنسية، (وهي التي غالباً ما تكون أصولية في طبيعتها)، في محاولة لحماية سيادة الدولة وهويتها ضد رياح التغيير. كما شهد أيضاً عدد كبير من الدول، أعمال شغب معارضة للرأسمالية، ادعى المتظاهرون المحتجون فيها، أن لديهم أجندة معارضة للعولمة.

ومن الصعب التنبؤ بمسار السياسة الدولية، في وقت يشهد مثل هذه التحولات.

فهم القومية

يرى ريموند وليامز Raymond Williams (1976)، في كتابه **الكلمات الرئيسية** *Keywords*، وهو استعراض تاريخي لأصل الكلمات والمفاهيم المهمة للثقافة الحديثة، أن كلمة "دولة" استخدمت في اللغة الإنجليزية الدارجة، منذ نهاية القرن التاسع عشر، برغم أن الكلمة ارتبطت أساساً بالجنس من دون الاستخدام السياسي لها في العصر الحديث. وظهر الاستخدام الحديث لكلمة "قومي"، منذ بداية القرن السابع عشر، وتم استخدامها أساساً؛ بمعنى عموم سكان مجتمع ما، أو دولة ما؛ ومن ثم بدأت منذ أواخر القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، كلمة "قومي" تأخذ مدلولاً سياسياً، مايزال مستخدماً حتى يومنا هذا؛ حيث تشير إلى سكان منطقة معينة، يشكلون "رعايا" لحكام تلك المنطقة.

وقد ظهر مفهوم "القومي"، أواخر القرن الثامن عشر، وأضيف إليها مؤخراً كلمة "قومية"، وهي التي ظهرت بين منتصف القرن التاسع عشر ونهايته.

ويطرح ماكس فيبر (1948)، بعض المشكلات الجديرة بالاهتمام، حول تعريف "الدولة"؛ حيث يرى أن الغموض، يلف التعريفات الخاصة بهذا المصطلح. وتلك نقطة جديرة بالاهتمام؛ على أساس أن معظم الأفراد، قد يشعر – بحكم الفكر واللغة في الحس العام – أنه يفهم هذا المصطلح جيداً.

وقد حدد فيبر، عدداً من المشكلات المتعلقة بمعنى كلمة "دولة":

1. لا تعد كلمة "الدولة" - بالمعنى الضيق لها - مرادفة لـ "شعب دولة ما"، برغم أن هذا هو الاستخدام الشائع لها؛ ويعود ذلك، إلى أننا نرى في كثير من الدول الحديثة، جماعات صغيرة من الأفراد الذين يزعمون أن دولتهم مستقلة عن الدولة التي تسيطر عليهم؛ (مثل: الانفصاليين في إقليم الباسك شمالي إسبانيا). وغالباً ما يحدث هذا؛ بسبب التحول السياسي في الماضي؛ حيث كانت دولة ما، تقوم بضم دولة أخرى، أو تقوم قوة عسكرية قوية بابتلاع دول صغرى متاخمة لها بالغزو العسكري. وقد يلجأ القادة الأقوياء في تلك الحالات، إلى إعلان أنفسهم دولة، وهي خطوة لا تحظى بموافقة شريحة كبيرة من السكان.

2. ليس من الضروري أن يكون لدى الدول، لغة عامة مشتركة تولد هوية مشتركة؛ فبعض الجماعات اللغوية ينظر إلى نفسه؛ بوصفه منتمياً إلى الدولة الكبرى بعكس الآخرين؛ وبالمثل، قد يتحدث بعض الناس لغة مرتبطة بدولة أخرى، لغةً أولى، ولكنهم مايزالون يشعرون أنهم منتمون؛ بوصفهم مواطنين شرعيين، إلى الدولة التي يعيشون فيها.

3. لا تقوم الدول في الغالب، على معتقد ديني واحد، أو مجموعات عرقية.

وأخيراً، يُستخدم مصطلح "دولة"؛ بمعنى أن يتوحد الشعب داخل منطقة معينة، برغم أن الشعب ذاته - كما يقول فيبر نفسه - ربما لا يوافق على مثل هذا.

ويخلص فيبر، إلى أن مصطلح "دولة"؛ يعني القيم أكثر مما يعني حقيقة موضوعية يمكن قياسها بسهولة، وما تعده دولة يرتبط بمنظومة القيم لديك. وبرغم أن فيبر نفسه، لم يستخدم المصطلح فإنه يمكننا أن نقول: إن فكرة الدولة أيديولوجية بدرجة كبيرة؛ ويعني المصطلح، عدداً من الأشياء التي ترتبط بمعتقدات من يستخدمونها وسماتهم. والتعريف الوحيد الذي يرى فيبر، من الممكن طرحه، هو: «أن الدولة مجموعة من المشاعر التي تعبر

عن نفسها بصورة كافية في دولة خاصة بها؛ وهذا يعني أن الدولة، مجتمع يميل إلى إنتاج دولة خاصة به». (Weber 1948, cited in Hutchinson and Smith, 1994, p.25).

التمرين 1.9

من بين العناصر الأساسية في هذا الفصل، مناقشة حول ما نعنيه بكلمة "دولة"، ومفهوم "القومية". ما الدولة في رأيك؟ وما الذي تعتقد بأنه سمة مشتركة تجمع الشعب، لا بد من توافرها؛ لاكتساب "الهوية القومية". جهّز قائمة، حول العوامل التي يمكن تحديدها؛ بوصفها عوامل مؤثرة في الهوية القومية.

وبينما يركز فيبر، على الدور الذي تلعبه المشاعر المجتمعية المشتركة - وهي التي تؤدي ذاتها إلى إقامة نظام سياسي لإدارة الشؤون الجماعية لهذا المجتمع - يطرح أنتوني جيدنز (1985)، تعريفاً بديلاً. ويستخدم جيدنز، عبارة "مستودعات السلطة المؤطرة بالحدود" bordered power-containers، في وصف الدول، وهي عبارة يمكن التعامل وإياها؛ بوصفها مصطلحاً سياسياً ومصطلحاً جغرافياً. ويركز هذا المصطلح، بصورة خاصة على المنطقة؛ أي على "المكان" أو "المساحة" اللذين لديهما حدود، وعلى أنه يوجد داخل تلك المساحة أو ذلك المكان، أفراد لهم حق شرعي في ممارسة الرقابة.

الأصول التاريخية لمصطلح "القومية"

حدد هتشنسون وسميث (1994)، الأصول التاريخية لـ "القومية"؛ بوصفها أيديولوجية؛ فالقومية فكرة من الأفكار القوية في العصر الحديث؛ وقد أدت إلى سلسلة من الحروب والثورات والحركات الاستقلالية والأعمال الإرهابية التي ارتكبت باسم التحرر من الدولة أو حمايتها من دول أخرى تحاول تغييرها بصورة أو بأخرى.

كما حدد هتشنسون وسميث (1994)، العناصر الرئيسية التي أسهمت في تشكيل "القومية":

- أصبحت القومية فكرة رائجة؛ بوصفها دافعاً وراء النشاطات السياسية في أمريكا الشمالية وشمال أوربا في أواخر القرن الثامن عشر.

- حدد هتشنسون وسميث، أبرز التواريخ الآتية لنشأة القومية:

1. تقسيم بولندا عام 1775.

2. إعلان أمريكا استقلالها عام 1776.

3. المرحلة الأولى والمرحلة الثانية للثورة الفرنسية عامي 1789 و1792.

- قامت أيديولوجية القومية – في بعض معانيها – على الحركات المسيحية المليونية التي سعت لتحقيق الحرية، والتخلص من قمع الحكام.

- رُسِّخت فكرة القومية، عبر إقامة المطابع وإنشاء الصحف.

- استمدت القومية أفكارها الأولى، من الفلسفة اليونانية القديمة، وخاصة فكرة الدولة – المدينة في أثينا.

- أسهم نمو المدن الحرة؛ بوصفها مراكز تجارية، في ترسيخ أفكار الحكم الذاتي، والفردية.

وأصبحت المطالبة بالقومية؛ بوصفها قوة دافعة وراء الحرب – أي الدفاع عن الدولة وهويتها القومية – فكرة رائجة، وامتزجت بمشاعر أججت فكرة التضامن بين جنود الجيوش القومية؛ وتعود تلك الفكرة، إلى معركة فالمي Valmy، عام 1792، وهي التي نجح الجيشان الشمالي والأوسط الفرنسيان خلالها، في وقف زحف الجيش البروسي، نحو باريس. وتعد تلك المعركة من معارك الثورة الفرنسية المهمة؛ لأنها حافظت على بقاء الجيوش الفرنسية الجديدة؛ ومن ثم الثورة الفرنسية نفسها.

القومية والحداثة

يرى إرنست جلنر Ernest Gellner (1983)، أن الـدول ليـست هـي التـي تـؤجج المشاعر الوطنية، وإنما أيديولوجية القومية - وهي الباحثة عن هوية موحدة داخـل منطقـة ما - هي التي تبني الدول نفسها؛ بمعنى أنه قبـل المبـادئ الوطنيـة، كانـت فكـرة الدولـة بالشكل المتعارف عليه اليوم مستحيلة. ويرى جلنر، أن نشأة الأفكار القومية، هـي إفـراز لنشأة الحداثة؛ حيث أفرز العصر الصناعي، الحاجة إلى إدارة عملية التـصنيع، مـن خـلال رؤية ثقافية مستقبلية مشتركة، وهو ما نطلق عليه اسم "الهوية الوطنية".

ويذهب جلنر، إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث يرى أن القومية، أول وهلة، لا تعكس معناها الحقيقي. فهي تدعي أنها حركة؛ للحكم الذاتي والهويـة الذاتيـة، ولكنهـا تعنـي في حقيقة الأمر، فرض ثقافة النخبة على بقية الشعب؛ لكي تشكل تضامناً "اصطناعياً" يـضع كل من يعيشون داخل تلك الثقافة، على مسار واحد.

> لا تعني القومية إيقاظ السلطة القديمة النائمة وتنبيهها من حالتها الكامنة، برغم أن هـذا هو ما تفعله بالفعل، ولكنها في حقيقة الأمر؛ نتيجة شـكل جديـد مـن أشـكال التنظـيم الاجتماعي الذي يقوم على مجموعة من الثقافات الداخلية الرفيعة البحت، والقائمة عـلى التعليم، وتحمي كل واحدة منها دولتها الخاصة؛ فهي تستخدم بعـض الثقافـات القائمـة بالفعل، وهي ثقافات معرضةللتحول، ولكنها لا تستطيع استخدام كل هـذه الثقافـات.
> .(Gellner, 1983, cited in Hutchinson and Smith, 1994, p. 63)

ويقتبس جلنر، مـن دوركـايم، فكـرة أن الـدين - أو "المعتقـدات المقدسـة" بتعبـير دوركايم - أمر ضروري للتضامن الاجتماعي؛ فهو فرصة أمام المجتمع لـ "عبادة الذات"؛ لأن المجتمعات غالباً ما تستخدم المعتقدات المقدسـة؛ مـصادرَ للهويـة. ويـرى جلنـر، أن القومية، حركة حلت محل الدين في أثناء عملية التحـول مـن الاقتـصاد الزراعـي - وهـو القائم عـلى مراكـز التجـارة والـسلطة المحليـة - إلى الـشروط الـلازم توافرهـا لتحقيـق التصنيع؛ وهذا يفسر سبب قيام القومية في أوربا الغربية وشـمال إفريقيـا أولاً؛ فهـي شرط

مسبق للتصنيع، وتعمل على توحيد السكان المستعدين للتحولات الكبيرة التي يجلبها التصنيع معه. وهي توجد ثقافة متجانسة، (وهي مشتركة) غالباً، باستنباط المعتقدات والمبادئ التي تعد رمزاً لهوية تخيلية.

التمرين 2.9

استخدم أفكار جلنر، حول القومية، في طرح مَثَلٍ حول دولة استخدمت مفهوم القومية، في "خلق" إحساس بالهوية والوحدة. هل يمكنك تحديد المعتقدات والمبادئ الأساسية التي استخدمت في "خلق" إحساس بـ "الانتماء"؟

ويردد أندرسون Anderson (1991)، أفكار جلنر وهتشنسون وسميث نفسها: القومية تقوم على الحاجة إلى إيجاد إحساس بالاستقرار والنظام في المجتمع بغرس تقاليد اصطناعية أغلبها تخيلي. وتعد نشأة الإنتاج الكمي للطباعة، عاملاً مهماً بالنسبة إلى القومية؛ لأنها توفر طريقة فعالة لتربية سكان قادرين على اعتناق مبادئ مشتركة، من خلال نظام التثقيف الشامل. كما يرى جلنر (1964) أيضاً، أن القومية لا تعني الحكم الذاتي حقيقة، بل هي أكثر من التثقيف الذاتي؛ لأنها تُحقَّق من خلال المشاركة الجماعية في عملية التثقيف التي يمكن تعزيزها بصورة جماعية. وقد تقوم القومية على التقاليد المصطنعة والمعتقدات الجزافية، ولكنها تظل بالنسبة إلى جلنر، حقيقة، من حيث نتائجها، وأنه كان هناك احتياج إليها، وأن هذا الاحتياج كان ضرورياً؛ ما جعل القومية تلبي هذا الاحتياج.

> تعد القومية العامل الذي يميز الدول، لا العكس؛ فالقومية تستخدم بالفعل الثقافات القائمة والموروثة تاريخياً أو الثروة الثقافية وإن جاء هذا الاستخدام انتقائياً جداً. وهي غالباً ما تغير تلك الثقافات بصورة جذرية؛ فمن الممكن إحياء اللغات المندثرة واستنباط التقاليد واستعادة قيم مختلقة تماماً... فالقيم والمبادئ الثقافية التي تستخدمها القومية، غالباً ما تكون ابتكارات تاريخية اعتسافية، وكانت تلك القيم والمبادئ، تؤدي دورها على أكمل وجه. (Gellner, 1983, cited in Hutchinson and Smith, 1994, p.64).

التمرين 3.9

لحل هذا التمرين، يلزم العمل وسط مجموعات؛ مع منح كل مجموعة ورقة كبيرة وقلماً. تقوم كل مجموعة، بتصميم جدول يبين العناصر الأساسية للدولة والقومية والهوية الوطنية... إلخ. تترك حرية الاختيار في تحديد شكل الجدول، ولكنْ، يجب أن يكون الجدول واضحاً ومحدداً ويعكس استيعابك هذه المفاهيم المحورية. استخدم الألفاظ والصور والرموز التي تجعل جدولك واضحاً وهادفاً قدر الإمكان.

القومية "الطبيعية"

خلافاً لأفكار جلنر وأندرسون وهتشنسون وسميث، يرى إدوارد شيلز Edward Shils (1957)، أن القومية سمة تميز المجتمعات البشرية كافة، وأن من البدهي أن تكون كذلك. وهو يعتقد بأن السلطة أو الدافع نحو القومية موجودان لدى كل التجمعات البشرية، وأنهما قوة كامنة تنتظر مَن يحفزها. ويبدو هذا النوع من الادعاء، جزءاً من التقاليد المختلقة التي يرى جلنر، أن القومية تقوم عليها؛ فإذا استطاعت القومية؛ بوصفها أيديولوجية، أن تجعل الحركات ذات التوجهات القومية، تبدو وكأنها طبيعية حتمية، فإن هذا الأمر سيضفي مزيداً من الشرعية عليها؛ ولهذا، يمكن أن نقول: إن شيلز، قد سقط في فخ الأيديولوجية نفسها التي تستغلها القومية لتسويق نفسها، من حيث هي أيديولوجية حقيقية.

وقد تبنى أنتوني سميث Anthony Smith (1986)، موقفاً وسطاً بين جلنر وشيلز؛ حيث يتفق مع شيلز، في أن الدول ظاهرة حديثة؛ ومن ثم فهي غير طبيعية؛ لأن عدداً كبيراً من تلك الدول، لا يملك الهوية الجماعية المشتركة التي نتصور أنها تملكها. ولكنه يرى أيضاً (خلافاً لجلنر)، أن الشروط المسبقة لقيام الدول وُضعت قبل طرح فكرة القومية؛ لأن عدداً كبيراً من الدول اليوم تستمد جذورها من جماعات عرقية، وُجدت قبل مرحلة التصنيع بفترة طويلة. ويرى سميث، أن هذا ينطبق - خصوصاً - إذا نظرنا إلى التصورات

التي اعتمدت عليها الدول في تشكيل هويتها؛ لأن هـذه التـصورات تعـود إلى العلاقـات العرقية التقليدية.

التمرين 4.9

لخص الأفكار الرئيسية التي تطرحها التفسيرات حول أصل القومية، مع الإشـارة إلى أفكار: أندرسون وجلنر وسميث، ثم قارن بينها وبين أفكار شيلز.

وينتقد جلنر، هذا الرأي، قائلاً: إن الدول تستخدم التقاليد السابقة بطريقـة جزافيـة، بل بقدر كبير من التفاؤل؛ فهو يرى أن الدول تستخدم التقاليـد الكلاسـيكية، (ثـم تعيـد إنتاجها وتغييرها)، بطريقة اعتباطية فقط؛ لأن بعض التخيلات، تستخدمه لإنتاجه بصورة جماعية، من دون أن يستند اختيار أي منها، إلى منطق بالضرورة.

التمرين 5.9

اطرح بعض الأمثلة، حول التخيلات العرقية التي تشكل عناصر الهوية القومية؛ فعلى سبيل المثال، يمكنك دراسة أعلام الدول أو أناشيدها الوطنية. هـل هنـاك أي رمـوز قومية أخرى؟ هل تستطيع تتبع أصلها؟ ومعرفة ماذا تعني؟ وهل تعـد رمـزاً للدولـة ككل؟

القومية والمواطنة

يطرح المؤرخ الماركسي إريـك هوبزبـوم Eric Hobsbawm (1992)، تفـسيراً مختلفـاً عن تفسير جلنر، لأصل القومية؛ حيث يرى هوبزبوم، أن المشاعر القومية هي التي توجـد الدولة (وليس العكس)، وهو ما يوافق عليه جلنر. ولكن هذا الرأي؛ يرى أن الدول تنشأ نتيجة قيام الدول؛ لا بدافع الرغبة في إقامة الدولة بالدرجة الأولى؛ بمعنى أن القومية هـي الشرعية التي يتكئ عليها قيام الدولـة؛ لإقنـاع الأفـراد (وربـما إقنـاع الحكـام الخـارجيين الآخرين)، بأن الدولة شـرعية وحقيـقية وعـلى الطريـق السـليمة. ويعـد هـذا الـرأي المواطنة – أي الانتماء إلى الدولة – هي الهوية التي تقوم عليها القومية.

ويرى هوبزبوم، أن ظهور الأفكار الخاصة بالمواطنة، تزامن وعصر الحداثة؛ بسبب تأكيد الثورة الفرنسية، الحقوقَ المشاركة لكل المواطنين الفرنسيين وإطاحة العائلة الملكية الفرنسية، بعيداً عن مناصبها المميزة. وكانت الفكرة، هي أن كل المواطنين الفرنسيين الخاضعين للدولة الفرنسية الجديدة، لديهم حقوق مشتركة، وعليهم واجبات والتزامات، وأن سكان الدولة، أسسوا هوية مشتركة، تقوم على أن "الكل" سواسية - هوية الانتماء إلى الدولة الفرنسية - بحكم المواطنة.

ولكنْ، مع ظهور الخدمات الاجتماعية العامة، والحاجة إلى تشجيع السكان على الدفاع عن الدولة التي ينتمون إليها، رأى هوبزبوم، أن أفكار الهوية القومية القائمة على المواطنة، حُوِّلت إلى أفكار قائمة على المشاعر الوطنية؛ أي إيمان الفرد بانتمائه إلى آخرين من الدولة نفسها؛ على أساس أنهم ينتمون إلى الدولة نفسها؛ أي وجود تراث مشترك. وهذا التعريف للهوية، يمثل رمزاً أكثر أمناً وديمومة، ويمكن استخدامه في تشجيع سكان دولة ما، على الدفاع عن هوية دولتهم، وهو رمز أقوى بكثير من أن نطلب إليهم الذهاب إلى الحرب لمساعدة الدولة التي يعيشون في ظلها.

دور الاتصالات في قيام الدولة

يشير أنتوني جيدنز (1993) - مثل: جلنر وهوبزبوم - إلى أهمية الدور الذي لعبته تكنولوجيا الطباعة في قيام فكرة القومية؛ حيث يرى أن هناك كتابات كثيرة اليوم، حول نمو "مجتمع المعلومات" بحكم:

1. إمكانية تحقيق الاتصال، عبر مسافات بعيدة، بصورة شبه فورية.
2. أن المعلومات ذاتها، تعد سلعة قيمة، وأنها يمكن أن تكون أساساً للقوة.
3. قدرة الاتصالات الإلكترونية؛ مثل: التلفاز، على لعب دور أساسي في ترسيخ الرموز الثقافية المشتركة.

ولكنه يرى أن الدول، ظلت دائماً دولَ معلومات؛ بتعبير أو بآخر؛ لأن فكرة الدول وطبيعة الروح القومية، قامتا على أساس قدرة حكام الدولة، على توزيع الأدوار والمتابعة والتصنيف لرعاياهم، والسيطرة على الاقتصاد بصورة عملية. وتتطلب كل هذه النشاطات الضرورية بالنسبة إلى الدولة، ورقاً وتعليماً وطباعة.

من الصعب أن نبالغ في تأثير الطباعة العام في قيام الحداثة؛ فالطباعة هي خطوة رئيسية أولى في "ميكنة" الاتصالات وتوزيع الوثائق والنصوص على نطاق واسع... وإزاء ما يتعلق بالدولة، فإن توسيع مجال "السياسي" هو أهم نتيجة لنشر المواد المطبوعة بطريقة سهلة وقليلة التكلفة... فقد أتاحت الطباعة واستخداماتها المتزايدة ترسيخ العمليات الخاصة بمتابعة شؤون الدولة. (Giddens, 1993, p.264).

الهوية القومية

يرى زيجمونت بومان (1990)، أن المشاعر القومية؛ (أي الإحساس بالهوية القومية)، قوية جداً، وأن القومية تتميز بالعقلانية في حقيقة الأمر؛ أي أن العيش بصفة مواطن يتمتع بالأمن والأمان والكيان – وهي الأمور التي تفرزها الهوية – أفضل من أي بديل آخر؛ فمن البدهي على سبيل المثال، أن نبحث عن الحماية، وأن تحمي الدولة حقوقنا. ويرى بومان، أن الإحساس بالهوية القومية؛ يعني الثقة والمصير، ويعني الانقياد لشيء أفضل بكثير، هو ما يجعل الجميع يعلن الطاعة، ويعني عبادة الطاعة نفسها، وهذا هو رمز الوحدة الحقيقي الذي تقوم عليه الهوية القومية.

ويشير بومان وآخرون، إلى القومية؛ بوصفها "مجتمعاً تخيلياً".

المجتمعات التخيلية

المجتمع التخيلي، هو – في الواقع – كيان حقيقي، برغم أنه يستمد حقيقته من عقول السكان المقيمين فيه وتخيلاتهم؛ فهو حقيقي؛ بمعنى أن الجميع يعدونه حقيقياً، وأن رموزه تعني شيئاً ما، بالنسبة إلى هؤلاء السكان. ويستخدم السكان المصطلح، بكل ما تحمله

الكلمة من معنى؛ بمعنى أنه يمكننا أن نتحدث عن أسلوب الحياة الإنجليزية، ونحن نفهم ما يعنيه هذا المصطلح، ولو كان واقعه من وحي الخيال.

ويقول بومان:

> تعد الدولة من بدايتها إلى نهايتها مجتمعاً تخيلياً؛ بمعنى أنه قائم؛ بوصفه كياناً؛ إذا كان أعضاؤه "يرتبطون" عقلياً وعاطفياً بكيان جماعي، لا يشور فيه بعض الناس ضد بعضهم الآخر؛ فالدولة تصبح حقيقة عقلية؛ مادام الجميع يتخيلونها كذلك. (Bauman, 1990, p.171).

ويضفي هذا المجتمع التخيلي، على من يعاملون رموزه؛ بوصفها حقيقةً، إحساساً بالانتماء إلى كيان أكبر وأوسع وأشمل؛ حيث يمنحهم الهوية؛ لأنه يؤكد لهم أننا "نحن" جزء من الكل، وأننا مختلفون "عنهم". فهم مختلفون عنا بصورة أو بأخرى؛ وهكذا، يحدد هذا المجتمع التخيلي، من نكون ومن لا نكون.

وقد طرح هذه الفكرة أندرسون، وهو الذي يرى أن حقيقة الدول - بالإضافة إلى أراضيها وسكانها - تعني أن الأفراد الذين يشعرون أنهم جزء من الكل، يتخيلون الدولة كياناً جماعياً.

وتعد مجموعة الرموز الرئيسية التي استخدمتها الأيديولوجيات القومية؛ لإقامة هذا المجتمع التخيلي، هي المجموعة التي وصفها بومان، بأنها "أسطورة الأصل"؛ أي أن الدول تسعى لأن تجعل مشاعرها القومية وحدودها الجغرافية تبدو في عيون المقيمين داخل المجتمع التخيلي، دولةً تتمتع بوجود طبيعي؛ دولة لها جذورها القوية المستمدة من التقاليد العريقة ومن الطبيعة البشرية نفسها؛ ففي إنجلترا - على سبيل المثال - تتحدث قصة الملك آرثر وفرسان الطاولة المستديرة، عن مولد عصر عقلاني، ودولة موحدة تقوم على القيم الأخلاقية القائمة على التواضع والتسامح؛ وثمة مثال آخر، هو الأسطورة الإنجليزية التي قامت على الشخصية التاريخية الحقيقية للسير فرانسيس دريك، وهو الذي

يعد بطلاً قومياً، والذي جال في أركان المعمورة؛ لتحقيق مصالح بلاده، ونجح في تدمير أسطول البحرية الإسبانية "أرمادا"؛ لإنقاذ بلاده من الاحتلال. وتصف الأسطورة، ولاء دريك وشجاعته؛ بوصفهما بداية العصر الإليزابيثي الذهبي؛ فالملك آرثر والسير فرانسيس دريك، يرسخ كلاهما إنجلترا دولةً ضاربة في جذور التاريخ، وهما يمثلان - أيضاً - القيم الثقافية التي تم طرحها؛ بوصفها ظواهرَ طبيعية أو هبةً من الله. ويرى بومان، أن الدول تفرض حق الطاعة؛ بوصفه حقاً طبيعياً على السكان الراغبين في الانتماء إليها.

> تعد (المطالب التي تفرضها الدول القومية)، مقنعة جداً؛ إذا تم طرح الدولة؛ بوصفها حتمية لا اختياراً - "حقيقةً" راسخة ضاربة في جذور التاريخ، يستحيل على المرء تغييرها اليوم - "حقيقة" لا تقبل التجريب. وهذا بالتحديد، هو الهدف الذي تسعى كل القوميات لتحقيقه؛ مستخدمة أكذوبة الأصل؛ وسيلة رئيسية. .(Bauman, 1990, p.172)
>
> وتعني تلك الأسطورة - وإن كانت صناعة ثقافية - أن الدولة أصبحت في سياق تاريخها، ظاهرة "طبيعية" بالفعل؛ شيئاً لا يمكن البشر التحكم فيه. وتقول الأسطورة: إن الماضي المشترك، هو الذي يربط أعضاء المجتمع اليوم ببعضهم بعضاً، وإن الروح القومي هو ميراث مشترك خالص لهم. (Bauman, 1990, p.173).

التمرين 6.9

> تأمل أسطورة الأصل: (في إفريقيا أو أستراليا أو الهند مثلاً)، وانظر: هل فعلت الأسطورة ما تحدث عنه بومان؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، فكيف؟ وما العناصر التي وحدت السكان، وترددها هذه الأسطورة؟

القومية وتنوع اللغات

يرى بنديكت أندرسون Benedict Anderson, 1991، أن القومية والهوية القومية - "المجتمع التخيلي" - كانتا استجابة تاريخية لتراجع الكاثوليكية في أوربا الغربية، وتراجع اللغة اللاتينية، على وجه الخصوص، من حيث هي لغة مشتركة أو لغة عالمية.

ويرى أندرسون، أن اللغة عنصر أساسي في إقامة المجتمع؛ لأنها تقيم أساساً قوياً للتضامن؛ أي مشاطرة المعاني واستخدام الرموز والقدرة على توريث الأساطير والروايات المشتركة. ولكنْ، مع تراجع استخدام اللاتينية لغةً عالمية، والابتعاد عن الكاثوليكية في أوربا الغربية، كان لا بد من طرح أساس جديد للهوية والنظام. ولكن ظهور تكنولوجيا الطباعة في الدولة الحديثة - كما أوضح جيدنز وجلنر - أتاح إمكانية تداول اللغات المشتركة؛ ومن ثم إقامة قاعدة جديدة للهوية، من اللغات والمناطق التي كانت تستخدم لغات ولهجات مشتركة؛ وهكذا، جاءت الجنسية مرتبطة بالمجتمع التخيلي للناطقين بهذه اللغات؛ إلى أن أصبحت أساساً للهوية الجماعية.

ومايزال قيام الدول الجديدة والدول القومية، حول العالم، مستمراً بعد انهيار إمبراطوريات القرنين العشرين والحادي والعشرين؛ فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي؛ على سبيل المثال، إلى حدوث تحول درامي في عدد الدول القومية المستقلة. ولكن ثمة جدلاً يرى أن عصر الدول القومية، انتهى بظهور العولمة؛ حيث يرى كنيتشي أوماي Kenichi Ohmae (1995)، أن موضوعي الحدود القومية والهوية القومية، أصبحا أقل أهمية؛ نتيجة العولمة، وتراجعت في وجه الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، السلطة الاقتصادية للدول القومية، وأصبح الأفراد مرتبطين بالهويات القومية أو الإقليمية. ويبحث الفصل الآتي ظاهرة العولمة.

فهم العولمة

يرى جان آرت شولت Jan Aart Scholte (2000)، أن مصطلح العولمة، وهو من المصطلحات الدارجة في السياسة والثقافة وعلم الاجتماع الحديث، لم يلقَ حظه الكافي من الفهم، على الرغم من سرعة انتشاره؛ بوصفه من مظاهر العالم المعاصر:

> إذا سألت أحداً عن معنى العولمة، فستجد أغلب الردود محاطاً بقدر كبير من الغموض والتباين واللبس. وعلاوة على ذلك، يميل معظم المناقشات حول العولمة، نحو التبسيط المخل والمبالغة والأفكار المغرضة. وبرغم كثرة المطبوعات حول هذا الموضوع، يظل

تحليل العولمة هلامياً، من حيث المفهوم، وناقصاً عند إخضاعة للتجربة، وقاصراً من الناحيتين التاريخية والثقافية، وضحلاً من الناحية الاصطلاحية، وبدائياً من الناحية السياسية. وبرغم القناعة السائدة اليوم، حول الأهمية القصوى للعولمة، فإن فكرتنا عن مضمونها، ماتزال محدودة جداً. (Aart Scholte, 2000, p.1).

ويسوق شولت (2000)، الرأي الذي طرحه روناتو روجيرو Ronato Ruggiero، المدير العام الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي يصف العولمة، بأنها إحدى عمليات العالم المعاصر التي «تتفوق على العمليات الأخرى كافة». كما صرح الإمبراطور الإعلامي تيد تيرنر، عام 1999، أنه «بينما تنطلق العولمة إلى الأمام بسرعة، تظل قدرة العالم على فهمها والتجاوب وإياها تسير بالحركة البطيئة». (UNDP, 1999).

ويطرح شولت، خمسة تعريفات محتملة لمصطلح العولمة، نجدها متداولة في أدبيات علم الاجتماع الحالية:

1. يمكن فهم العولمة؛ بوصفها عملية لـ "التدويل"؛ أي سرعة انتشار العلاقات البينية بين الدول القومية؛ أي استخدام السياسة على مستوى دولي.

2. التعرف الثاني، هو "التحرير"؛ أي تخفيف القيود المفروضة على الحركة بين الدول؛ فمع انفتاح الدول المختلفة على بعضها بعضاً، تزداد فرص الحوار المفتوح وانقاش المتسامح بين الثقافات.

3. تعريف ثالث للعولمة، هو أنها عملية "التكوين"؛ أي نشر المفاهيم والقيم والخبرات؛ لتصل شعوباً بعيدة عن بعضها بعضاً.

4. يمكن أن تعد العولمة، "تغريباً" أو عمليةَ "تحديث"، وقد ذكر محللون، أن التحول إلى العالمية؛ يعني اعتناق دول عالمية أخرى، أفكار الغرب، وخاصة الرأسمالية.

5. يمكن أن تعد العولمة، "تفكيك المناطق" deterritoriorality، أو "تجاوز حدود المناطق" supraterritoriality؛ بمعنى تغير العلاقات المكانية والزمانية على مستوى العالم؛ أي تقليل عامل الزمن وتقريب المسافات البعيدة، كما كانت في الماضي.

وهذا التعريف الأخير؛ يعكس رأي آرت شولت، وهو الذي يعد العولمة: «عملية تجسد تحول التنظيم المكاني للعلاقات الاجتماعية والمعاملات». (Aart Scholte, 2000, p.16).

ويقول مالكوم ووترز Malcom Waters (1995): إنه برغم أن مصطلح "عالمي" global، يعود إلى 400 عام فأكثر، فإن الاستخدامات الحديثة لمصطلحات؛ مثل: "العولمة" و"يعولم"، لم تظهر إلا عام 1960 تقريباً؛ ففي ذلك الوقت، كان مصطلح "العولمة" جديداً. ومن المؤكد أن العلاقات الدولية، ظهرت منذ بداية التاريخ الإنساني، برغم أن تلك العلاقات، لا يمكن عدّها "ما بين - قومية" inter-national، إلا بعد أن قامت "الدول" خلال الأعوام الأربعمائة الماضية. ولكن العولمة تعد مصطلحاً حديثاً جداً، بل يعدها بعض الناس ظاهرة في عصر ما بعد الحداثة؛ فهي نتيجة العيش أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

ويعد ووترز، العولمة «عملية اجتماعية، تتراجع فيها القيود الجغرافية والاجتماعية والثقافية، ويتزايد فيها وعي الشعوب بتراجعها». (Waters, 1990, p.3).

أنواع عمليات العولمة

يمكن تحديد عدد من أنواع العولمة، أو - بالأحرى - عدد من الطرائق المختلفة التي تم بها اختصار الزمان والمكان وعولمتهما في السنوات الأخيرة:

- العولمة الاقتصادية، وفيها يصبح التمويل وإدارة التمويل والتجارة، هماً مشتركاً للنظم العالمية؛ فالأرصدة تتدفق إلكترونياً عبر أسواق البورصة في الدول الغنية العالمية، ويؤثر الوضع الاقتصادي في دولة ما، في الوضع الاقتصادي في دولة أخرى.

وثمة مظهر آخر من مظاهر العولمة الاقتصادية، هو ظهور الرأسمالية العالمية؛ حيث تصبح التجارة والأسواق والقوى العاملة عالمية، وحيث تتجاوز الشركات المتعددة الجنسيات، حدود الدولة القومية.

- العولمة الثقافية، وفيها تنتقل المعتقدات والقيم والمنتجات الثقافية حول العالم؛ فيمكننا مثلاً، مشاهدة قنوات "الكيبل" الخاصة بالتلفاز الأمريكي، أو أفلام بوليوود الهندية في بريطانيا، كما يمكن الاطلاع على الأديان المختلفة حول العالم؛ ومن المقرر أن تؤدي هذه العمليات، إلى نشر أنماط الهجرة على مستوى العالم، وتوسيع مجال الاتصالات الإلكترونية عالمياً.

- العولمة السياسية، وفيها ترتبط نظم دول قومية مختلفة ببعضها بعضاً، عبر المنظمات التجارية والائتلافات السياسية والقوانين الدولية.

- العولمة البيئية؛ وهي تعني الوعي بتشابك القضايا البيئية بين الدول المختلفة، والمحاولات الدولية التي يقوم بها بعض الدول القومية؛ لاستخدام القانون الدولي في حماية البيئة، ضد أي ضرر يلحق بها.

التمرين 7.9

اطرح أمثلة، حول كل نوع من أنواع العولمة التي حددها آرت شولت. هل ترى أن بعض أنوع العولمة، أكثر وضوحاً من غيرها؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، فكيف؟

العولمة الاقتصادية	العولمة الثقافية	العولمة السياسية	العولمة البيئية

ويبدو العالم، في حقيقة الأمر، عالماً صغيراً، وتلك حقيقة أصبحنا أكثر إدراكاً لها اليوم، أكثر من أي وقت مضى. ويمكن رؤية العولمة في المجالات الآتية، وهي التي أصبحت تعد جزءاً من حياتنا اليومية:

1. شبكة الإنترنت.
2. قنوات "الكيبل" التلفزيونية.
3. انتشار "السلع الغذائية الأجنبية"؛ بوصفها جزءاً "عادياً"، من غذاء الرجل العادي.
4. السفر الدولي، سواء للتجارة أو السياحة.
5. الاتصالات الدولية، وخاصة بنظام الهاتف الدولي.
6. توافر الملابس والأزياء "الموضات" العالمية.
7. انتشار المنتجات ذات الماركات، للشركات العالمية؛ مثل: كوكاكولا وسوني.

هل نعيش عالماً متغيراً؟

ثمة إحساس متزايد أن العولمة مهمة جداً بالنسبة إلى المجتمع وتحليل علماء الاجتماع للمجتمع، وهناك إحساس أيضاً، أن العولمة تطور درامي عالمي جديد. ويلمح بعض المنظرين في أدبيات علم الاجتماع إلى أن زمام العولمة قد انفلت من بين أيدينا؛ حيث تتوالى التحولات الدولية ذات الأهمية الدولية بسرعة، بينما يرى بعض آخر، أنها تمثل واقعاً قائماً ووضعاً جديداً، وأنها تفتت بداية مستقبل جديد، في مجالي السياسة والثقافة.

وفي سلسلة أنتوني جيدنز: "محاضرات رايث" Reith Lectures، بعنوان "عالم متغير" A Runaway World، لإذاعة "بي بي سي" عام 1999، نجده يعرف العولمة بأنها مجموعة من التحولات الشديدة التعقيد؛ أي مجموعة من الحركات المختلفة التي تتحرك، يميناً تارة ويساراً أخرى، في اتجاهات مختلفة على الساحة الدولية؛ حيث تتراجع فيها قضايا

الهوية والسياسة والسلطة والأمن. ويلاحظ جيدنز - على سبيل المثال - أن العولمة تشمل العمليات المتداخلة الآتية:

1. العولمة "هنا" والعولمة "هناك"؛ بمعنى أن العولمة ترسخ في أذهان الشعوب، إحساساً أن الأحوال تغيرت، وأن الهوية أصبحت مختلفة، وأن العالم أصبح قرية صغيرة.
2. تآكل استقلالية كل ما هو محلي - (وقومي أيضاً) - واكتساب العولمة مزيداً من الأهمية، وتحول عملية اتخاذ القرار؛ و - من ثم - السلطة، إلى عملية دولية.
3. لكن العولمة؛ تعني أيضاً: "الدفع إلى أسفل"؛ أي دفع كل ما هو محلي، إلى مزيد من التكافل في ضوء التحولات التي طرأت على استقلاليته، وهو التكافل الذي قد يتصور أن العولمة تدفع في اتجاهه.
4. تتسم عملية العولمة، بالتناقض؛ لأنها تنطوي على رفض وتغيير للتقاليد؛ (بوصفها ظاهرة في عصر ما بعد التقليدية)، وإحياء الثقافات والتقاليد المحلية في آنٍ واحد.
5. كما يصف جيدنز، عملية العولمة، بأنها "العصر في كل الاتجاهات"؛ حيث تمنح الدولة الثقافة والسلطة مناطق جديدة؛ فظهور الاتصالات الدولية مثلاً، هو الذي جعل المنطقة المعروفة بوادي السليكون مهمة في أمريكا؛ بوصفها منطقة لتصنيع رقائق الكمبيوتر، وهي المنطقة المحلية التي أصبحت نافذة جداً على مستوى العالم؛ بفضل أهميتها بالنسبة إلى الاتصالات الدولية.

ويمكن أن نقول: إن عملية العولمة متغلغلة دولياً، بطريقة تنطوي على تناقض شديد؛ لأنها:

- ترسخ الأمن والقلق.
- تحمي، وتهدد.

- توفر فرصاً، وتسلب الاستقلالية.
- تشجع على إعادة التوزيع، وترسخ عدم المساواة.

ويلاحظ جيدنز - على سبيل المثال - أن «العولمة لا تتطور بصورة متوازنة أو بشكل محايد، وأن تبعاتها غير محمودة؛ فهي تبدو بالنسبة إلى دول كثيرة خارج أوربا وأمريكا الشمالية، "تغريباً"، أو ربما "أمركة"، وهو إحساس غير مريح»، (Giddens, 1999, p.15).

ويرى جيدنز، أن العولمة توفر استقلالية جديدة، سواء بالنسبة إلى السكان المحليين أو الأفراد؛ لأنها تطرح أساليب جديدة للقرار، ومزيداً من الخيارات، وهويات دولية عدة، يمكن الاختيار من بينها. ولكنها تسلب الإحساس بالأمان وترفع وتيرة الإحساس بالخطر في الوقت نفسه؛ فالسلطة يمكن أن تُنتزع من المحلي؛ لتذهب إلى أناس آخرين؛ مثل: الشركات العملاقة وجمعيات السياسة الدولية. كما تشمل أخطار العولمة، ضياع التقاليد التي يشعر بعض الناس أنها مهمة، كما أن الأضرار البيئية والحروب، ربما كانت من بين التداعيات التي يعانيها عالم العولمة. اطرح مفهومك لميزات العولمة وعيوبها، من خلال التمرين 8.9.

التمرين 8.9

استخدم شبكة الإنترنت، في عمل ملخص للآراء التي تقول: إن العولمة قوة إيجابية، والآراء التي تقول: إن تأثيرها سلبي.

المحلية غير المتساوية!

يرى زيجمونت بومان (1998)؛ مثل جيدنز، عملية العولمة "اختزالاً للزمان والمكان"؛ بمعنى اختزال المسافات والعلاقات على مستوى العالم، ولكن بومان، ينتقد أثر العولمة في المستوى المحلي.

ويرى بومان أيضاً، أن عملية العولمة بالنسبة إلى بعض الناس؛ تؤدي إلى المحلية بالنسبة إلى بعض آخر. وفي عصر تعني فيه العولمة اكتساب السلطة، (أي القدرة على السفر والبيع والشراء واستهلاك المنتجات والأفكار العالمية)، فإن الدول التي تفتقر إلى المال اللازم للتحول إلى العولمة، تجد نفسها مدفوعة دفعاً نحو المحلية والانفصال عن العالم الذي يتحول إلى العولمة بصورة متزايدة. وفي عصر تتضح فيه أهمية العولمة، يعد الميل نحو المحلية نوعاً من أنواع عدم المساواة، وافتقاد الإحساس بالأمان.

والعولمة تفرق بقدر ما توحد... فجنباً إلى جنب من الأبعاد الكونية الناشئة في مجال المشروعات والتجارة وتدفق المعلومات، تنطلق عملية "الميل إلى المحلية"، وتثبيت المسافات، وبينهما نجد أن هاتين العمليتين المتداخلتين، تغيران بشدة ظروف الحياة لشعوب كاملة، وشرائح مختلفة من كل أفراد الشعب. وما يبدو عولمة بالنسبة إلى بعض الناس؛ يعني المحلية بالنسبة إلى بعض آخر، وما يبدو أنه حرية جديدة بالنسبة إلى بعض الناس؛ يعني مصيراً قسرياً قاسياً بالنسبة إلى بعض آخر. (Bauman, 1998, p.2).

فكلنا في حالة حركة، شئنا أو أبينا، أردنا أو لم نرد، وإن بقينا في وضع السكون؛ فالسكون ليس خياراً واقعياً في عالم لا يعرف إلا التغيير المستمر، ولكن الآثار المترتبة على هذا الوضع الجديد، متفاوتة بشدة. فبعض الناس يصبح "معولماً" بصورة تامة وحقيقية، وبعضهم الآخر، يظل مكبلاً بقيود "المحلية"، وتلك المسألة ذاتها، محنة مؤلمة وغير مطلوبة، في عالم يفرض فيه "المتعولمون" إيقاعهم، ويضعون قواعد اللعبة؛ فالمحلية في عالم العولمة، مؤشر على الحرمان والتراجع الاجتماعي. (Bauman, 1998, p.2).

العولمة والمجتمع المحفوف بالمخاطر

يرى بك وآخرون (Beck et al, 1994)، أن تأثير العولمة، يُحقَّق بوضع نظام اجتماعي، في حقبة ما بعد التقليدية، وإيجاد مجتمع محفوف بالمخاطر؛ بمعنى أن العولمة قد تجرف التقاليد، بطرحها مزيداً من الخيارات العالمية، في مجال أساليب الحياة، ولكنها

تعرضنا في الوقت نفسه، للمزيد من المخاطر العالمية ولمزيد من الوعي بهذه المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالقلق وعدم الأمان داخل المجتمع.

ويرى جيدنز (1994)، أن وعي المجتمع بالمخاطر؛ يؤدي إلى حالة من "الغموض المصطنع"؛ أي تزايد وعينا يوماً بعد آخر بالمخاطر التي تنطوي عليها الحياة، ووعينا بأن هذه المخاطر؛ مثل: الركود والطاقة النووية وسرطان الجلد، بسبب الغازات الكربونية، من صنع الشعوب والحكومات.

ولا يعني ذلك، أن الحياة اليوم أصبحت أكثر خطراً مما كانت عليه بالأمس، بل يعني أننا أصبحنا ندرك إسهام البشر في إيجاد هذه المخاطر؛ ويؤدي الوعي بهذه المخاطر العالمية أيضاً، إلى ما يصفه جيدنز وبك، بأنه فترة من الحداثة الإرادية reflexive modernity، فهذا العصر يتسم بزيادة التلقائية لدى الأفراد أنفسهم؛ أي قدرة الأفراد على التفكير في المجتمع والتفكير في وضعهم داخل المجتمع والتفكير في مستقبلهم؛ وهكذا، يواجه هذا المجتمع المشحون بالمخاطر، إحساساً بعدم الأمان، ولكنه في الوقت نفسه يجد نفسه مفتوحاً على كل الاحتمالات. فهو يسمح للأفراد بالتفكير في العالم المعولم الذي يعيشه الأفراد اليوم، واختيار موقفهم تجاه هذا العالم.

عدم المساواة والمخاطر العالمية

يعد عدم المساواة وقلة الحيلة، وهما اللتان تعانيهما المحلية، فكرة استفاض في طرحها أولريك بك Ulrich Beck (1999)، وهو الذي رأى أننا نعيش اليوم فيما أسماه المجتمع المحفوف بالمخاطر العالمية، ولكن هذا النوع من المخاطر، أسوأ بالنسبة إلى بعض الناس من آخر؛ فهو يرى أنه في عصر العولمة "يلاحق التلوث الشعوب الفقيرة"؛ ففي الوقت الذي يميل فيه الغرب إلى التوسع وزيادة الثروة، نجد وضع الشعوب الفقيرة يزداد سوءاً؛ حيث تفرض الثقافة الغربية نفسها، وحيث يتوافر التشجيع على الاستدانة، وحيث يتم تزايد المخاطر الصحية.

ويسوق بك، الإحصائيات الآتية؛ كي يثبت كيف تؤدي العولمة إلى تزايد المخاطر؟ (انظر التمرين 9.9):

- أكثر من 2400 مليون نسمة، يعيشون من دون صرف صحي.
- 1200 مليون نسمة، لا يجدون مياه شرب نقية.
- 3600 مليون نسمة، يعانون قلة الخدمات الخاصة بالإسكان والصحة والتعليم.
- أكثر من 1500 مليون نسمة، يعانون سوء التغذية.

التمرين 9.9

اطرح أمثلة من التغطيات الصحفية الأخيرة، حول المخاطر التي تفرزها العولمة. يمكنك استخدام تلك الأمثلة في بحثك؛ بما يعكس فهمك وتحليلك للنقاط المطروحة. ويمكنك أن تجد أمثلة جيدة كثيرة، في: إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض المناطق الأخرى من العالم. استخدم شبكة الإنترنت أو الصحف أو الأسطوانات المدمجة، أو دراسة دولة معينة، مع طرح القضايا التي أثارتها فيك، على شكل نقاط، كما هو مبين سابقاً.

ويرى بك، أنه برغم تزايد وتيرة المخاطر؛ مثل النظام البيئي الذي يتسم بالعالمية والتداخل الشديد، فإن بعض الناس نجح في تحجيم تلك المخاطر، بينما وجد آخرون أنفسهم في وضع ضعيف، يرتبط بمساعدة غيرهم إلى حد كبير.

كما يرى أن هذا المجتمع المعولم المحفوف بالمخاطر؛ يعني توفير الإحساس بالأمن لبعض الناس على حساب بعضهم الآخر. وتشمل هذه المخاطر العالمية: التلوث والانهيار المالي، بل انعدام الاستقرار السياسي أيضاً، في بعض الدول؛ إذا أساءت إدارة تلك المخاطر؛ وربما هددت تلك الدول كذلك، الاستقرار المالي للنظم الاقتصادية المستقرة، أو اضطرت شعوباً كاملة إلى العيش في ظروف، أقرب إلى الموت منها إلى الحياة.

ويطرح بك، ست سمات رئيسية، للمجتمع المعولم المحفوف بالمخاطر:

1. تدير المجتمعات سياساتها الاقتصادية والسياسية؛ على أساسين: توزيع السلع وتجنب تحمل الأضرار.

2. تجد الدول أن حساب المخاطر قبل وقوعها، لا معنى له؛ ففي بعض الحالات؛ مثل: وجود ملايين العاطلين، تعد هذه المخاطر منفصلة عن عملية اتخاذ القرار السيادي للدولة؛ ومن ثم تركها لاقتصاد السوق العالمية التي لا تعترف بمبدأ تعويض الدول المتضررة عن الركود العالمي.

3. عندما تقع المخاطر العالمية؛ تؤدي عادة، إلى حدوث انفجار اجتماعي؛ أي حدوث تحولات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة.

4. قياساً إلى تجربة المخاطر العالمية، قد تُعرَّض مؤسسات الدولة للانهيار.

5. يدرس السياسيون أثر المخاطر العالمية؛ لتحديد المسؤولية، وقد أصبحت هذه العملية هاجساً سياسياً، على مستوى العالم.

6. نظراً إلى التهديدات المصاحبة لتلك المخاطر، تبدأ الدول في البحث عن خيارات سياسية جديدة؛ أي عن أنواع جديدة من المشاركة السياسية والأمن المالي، على ضوء عدم الاستقرار العالمي.

قد تنجح الدول الغنية، في تجنب هذه المخاطر العالمية أحياناً، ولكن المخاطر العالمية، تباغت الدول الغنية في أحيان أخرى؛ ما يؤدي إلى حدوث مشكلات في مجال التجارة والأسواق والتصنيع والتمويل؛ وتؤدي تلك المخاطر، إلى إحساس بعدم الاستقرار العالمي، وهو إحساس غالباً ما تتجاهله الدول الغنية إلى ما بعد فوات الأوان؛ فقد أدى انهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة أواخر عام 2007؛ بسبب التهافت على تقديم

القروض العقارية إلى مشتري العقارات العاجزين عن سدادها بالفعل، إلى حدوث مشكلات مالية في المصارف والاقتصاد المحلي للدول، في جميع أنحاء العالم.

هل هي سياسة عالمية جديدة؟

أدت التداعيات الساسية للمخاطر العالمية، إلى ظهور "سياسة عالمية جديدة"؛ تهدف إلى السيطرة على الإحساس بانعدام الأمان الذي أفرزته المخاطر العالمية؛ وتهدف هذه السياسة العالمية إلى إيجاد وسائل سياسية جديدة، في عصر العولمة وإدارة عملية تداول السلع وتجنب الأضرار. ويرى بك، أن هذه السياسة لما تكتمل بعد، ولكنها ضرورية إذا أردنا علاج المشكلات التي أفرزتها العولمة.

> ثمة تناقض جديد، تعانيه المشكلات العالمية والمحلية التي تتعارض والسياسات القومية؛ فقد أصبحت تلك المشكلات "العالمية المحلية" glocal، جزءاً من الأجندة السياسية على المستويين المحلي والإقليمي للحكومات والمجالات العامة القومية وغير القومية. ولكنْ، لا يمكن طرح تلك المشكلات أو بحثها أو تسويتها إلا في إطار دولي. (Beck, 1999, p.15).

ويأرى أنتوني جيدنز (2001)، أن هذه السياسة العالمية الجديدة التي يشارك فيها العالم، والتي تعالج قضايا العولمة نفسها، هي التي يسميها جيدنز وغيره، "الطريق الثالثة". (انظر الفصل السادس). ويشاطر مفكر آخر جيدنز، أفكاره حول طرح سياسة عالمية جديدة، هو ديفيد هيلد (Held and Guibernau, 2001)، الذي يرى أننا لا نشهد حالياً نهاية الدولة، وإنما نشهد نشاطاً مكثفاً لها على الصعيد العالمي؛ فالدول القومية لما تنته بعد، وماتزال تتمتع بالسلطة داخل حدودها، ولكن التعامل والسلطة والسياسة؛ بوصفها نتاجاً "بسيطاً" و"وحيداً" لعملية اتخاذ القرار داخل منطقة ما، يعد تبسيطاً مخلاً لا يتفق وعصر العولمة الجديد؛ فالقضايا المتعلقة بالمصير والسيادة، تغيرت؛ بسبب العولمة. ويرى هيلد، أن فكرة أن الدول القومية، تتحكم تماماً في مصيرها، دونما مراعاة للعولمة، تبدو فكرة عبثية اليوم. ويرى – بدلاً من ذلك – أن مساحة تركيز السياسة والساحة التي

تتحرك فوقها تلك السياسة تحركت من المحلية إلى الدولية، ولكن الدولة ماتزال تحتل بؤرة تركيز هذا النساط السياسي.

هل نعيش في عالم مضطرب؟

يعد الإحساس بعدم الأمان، الموضوع الرئيسي لكثير من علماء الاجتماع، عند بحث ظاهرة العولمة. ويرى بعض الناس أنها سمة رئيسية لما يمكن أن نطلق عليه "وضع ما بعد الحداثة". (انظر الفصل الخامس)، بينما يرى بعض آخر، أن المجتمع قد تغير بكل تأكيد؛ بسبب الآثار المترتبة على عملية العولمة، وأن هذا المسار أو هذا العالم المضطرب، بحاجة إلى فهم أعمق.

وذكر هيلد وآخرون (1998):

> أننا نعيش ظروفاً مضطربة في بلاد ومناطق مضطربة؛ فمع نهاية القرن العشرين، شهد العالم سلسلة من المشكلات المعقدة والمتناقضة التي فرضت نفسها على كل الدول والأمم والاقتصادات والبيئات والكيانات. (Herod et al., 1998, p.1).

التمرين 10.9

تأكد من فهمك؛ بتعريف المصطلحات الرئيسية الآتية الواردة في هذا الفصل:

الدولة.

القومية.

الهوية القومية.

المواطنة.

العولمة الاقتصادية.

العولمة الثقافية.

المجتمع المحفوف بالمخاطر.

فالعولمة ذاتها، تعكس تناقضاً أفرز حرية واعتماداً متزايدين؛ أديا إلى الإحساس بعدم الأمان، ولكنهما منحانا خيارات متعددة؛ ما أدى إلى وقوع مخاطر، أفرزت هي ذاتها سياسة عالمية تحمل أسلوباً جديداً. والأمر المؤكد في هذا العالم الغامض، هو أن المجتمع عُرِّض لتحولات درامية، أصبحت معها العولمة حركة رئيسية.

الاحتجاج والثورة

تعني فكرة جيدنز وبك، حول الحداثة الإرادية، أن الأفراد أصبحوا أكثر تفكيراً في المجتمع ووضعهم داخل هذا المجتمع ومستقبلهم فيه. فقد ظل الأفراد دائماً، يحتجون على قرارات حكامهم، ولكنْ، مع تحول المشروعات والتجارة إلى العولمة، أصبحت الاحتجاجات معولمة أيضاً، بعد ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة. ولكنْ، ربما كان أبرز نوع من أنواع الاحتجاجات التقليدية الفعالة، هو "الثورة السياسية" التي يتم فيها إطاحة نظام سياسي ما - باستخدام العنف عادة - وتنصيب نظام آخر.

وقد ظلت النظم السياسية المختلفة، عنواناً رئيسياً للثورات، كما تباينت النظم التي أطيحت أيضاً. وغالباً ما تطيح الثورات الدول الاستعمارية؛ (مثل: حرب الاستقلال الأمريكية)، أو النظم الملكية؛ (مثل: الثورتين الفرنسية والروسية)، أو النظم الديكتاتورية العسكرية؛ (مثل: نيكاراجوا وكوبا). وتم في الولايات المتحدة، استبدال جمهورية ديمقراطية بالحكم الاستعماري، وانتهت الثورة الفرنسية بعودة النظام الملكي ممثلاً بنابليون، وأدت الثورة الروسية إلى قيام نظام شيوعي، عُرِّض هو نفسه للإطاحة، عام 1992. لكن هذا التباين، لم يمنع وجود سمات مشتركة بين الثورات:

1. الظروف الاجتماعية والسياسية: من المؤكد أن أحد شروط الثورة، هو وجود عدد كبير من الأفراد الذين يعانون الحرمان الاقتصادي، ويشعرون بالاستغلال أو القهر. وقد كانت هذه هي حال روسيا في مطلع القرن العشرين. وفي بريطانيا خلال الفترة الزمنية نفسها، كان أبناء الطبقة العاملة، قد حصلوا على حقهم في التصويت، على يد

دزرائيلي Disraeli، وكان شعاره "المحافظون من أجل أمة واحدة"؛ يعني أن الشعب بدأ في الحصول على قدر ما، من الرفاهية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أحس أبناء الطبقة العاملة، أن لديهم صوتاً دستورياً من خلال النقابات التجارية وحزب العمال المشكل حديثاً؛ وربما فسر ذلك، سبب عدم تحول الاشتراكية في بريطانيا إلى ثورة مطلقاً. ولكن هناك أدلة تشير إلى تراجع احتمالات انخراط الشعب الذي يعاني الحرمان والقهر الشديدين في الثورة، عندما يلمس الشعب تحسناً طفيفاً في أحواله المعيشية؛ فالحرمان الشديد؛ يؤدي إلى الانسحاب المؤلم، بينما تؤدي التحسينات الطفيفة إلى رفع سقف التوقعات والتحمس للثورة.

2. النظم الجامدة: لم يكن إخفاق الاشتراكية الثورية في بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ سبباً وراء الظروف الاقتصادية للشعب، بقدر ما كان نتيجة إدراك الشعب، أن الدولة مستعدة للتغيير؛ لتلبية احتياجات الطبقة العاملة؛ فالنظام الرافض للإصلاح؛ استجابة لمطالب شعبه، تتزايد فرص تعرضه لخطر الثورة؛ فقيصر روسيا كان ديكتاتوراً رافضاً لمطالب الإصلاح الاجتماعي. وعندما علمت ماري أنطوانيت، زوجة ملك فرنسا أن الشعب الفرنسي لا يجد ما يأكله من الخبز، قالت جملتها الشهيرة: "فليأكلوا الكعك".

3. المثقفون الراديكاليون: بينما كان ماركس، يؤمن بأن شرارة الثورة في الدول الصناعية، ستنطلق من الانتفاضات التلقائية لطبقة البروليتاريا المقهورة، نجد أن كل الثورات؛ (ومنها: الثورة الروسية)، قامت على أكتاف جماعات صغيرة من المثقفين الراديكاليين؛ ففي روسيا، كان لينين والبلشفيون، وقد أُطيح النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي لاحقاً، على يد نشاطات طلاب وأساتذة الجامعات. كما لعب المثقفون، دوراً رئيسياً في الحركة الموالية للديمقراطية في الصين، وفي إطاحة النظم الشيوعية في أوربا الشرقية، وفي الثورات المعارضة للاستعمار في أمريكا الجنوبية.

4. الشرعية: إثر حدوث الثورة وإطاحة النظام القائم، تبدأ المهمة الحقيقية للثورة؛ حيث سيحاول القادة المخلوعون وأنصارهم، استعادة زمام السلطة، ولا بد من اتخاذ إجراءات لهزيمة الثورة المضادة. وقد وصف ماركس، هذه المرحلة التي كان يعتقد بأنها مؤقتة، بـ" ديكتاتورية البروليتاريا"، وكان يرى أن الثورة لا تنجح إلا بعد الضرب بيد من حديد، على أي محاولة لإفشال الثورة؛ وأدى ذلك في حالات كثيرة، إلى قتل رؤساء سابقين، واستخدام العنف في قمع أي معارضة للثورة. ولكن المهمة الحقيقية لأي ثورة، هي تغيير قلب الشعب وعقله؛ فمن الممكن توحيد الشعب المقهور بدافع كراهيته المشتركة للنظام القمعي، ولكنْ، إثر إطاحة النظام، تطل الانقسامات الداخلية برأسها، وتبدأ عقارب الساعة في العودة إلى الوراء. ولا تنجح أي ثورة، إلا إذا نجحت في التخلص من القمع الداخلي للشعب؛ حتى يؤمن بمبادئ النظام الجديد، بدلاً من أن يتحول إلى نظام لا يختلف - في قمعه - عن النظام السابق. وغالباً ما تميل الثورات إلى العنف، ولكنها تأتي على أكتاف الأغلبية المقهورة التي تستخدم أعدادها الكبيرة، في السيطرة على الأقلية الحاكمة. وأحياناً، يلجأ الأفراد الذين يمثلون الأقلية، ولكنهم يسعون لإطاحة نظام سياسي، إلى الإرهاب.

الإرهاب

الإرهاب، هو استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف؛ لتحقيق أهداف سياسية. وتُعرف وزارة الخارجية الأمريكية، الإرهاب بأنه «استخدام العنف؛ بدافع سياسي، ضد أهداف مدنية من جماعات شبه قومية من العملاء السريين؛ بهدف التأثير في القاعدة الشعبية». (Tilly, 2004).

ويمكن أن تكون أهداف الإرهاب محددة جداً؛ فالجيش الجمهوري الآيرلندي - على سبيل المثال - كان يسعى لإجبار القوات البريطانية على الانسحاب من آيرلندا الشمالية وإعلان آيرلندا دولة موحدة. ويمكن أن تشير أهداف الإرهاب، إلى السلوك الاجتماعي لا القضايا السياسية الواضحة؛ فيلجأ بعض الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الحيوان، أو

الحملات المعارضة للإجهاض؛ على سبيل المثال، إلى التهديد أو استخدام العنف، بين حين وآخر؛ لمنع الآخرين من التصرف بطريقة يرونها لا أخلاقية؛ وقد يكون الهدف سياسياً أو عاماً؛ حيث لا أحد يعرف على وجه الدقة: لماذا أقدمت "القاعدة" على تنفيذ تفجيرات انتحارية داخل مركز التجارة العالمي عام 2001، أو محاولة زعزعة أمن الديمقراطيات الغربية واستقرارها.

وقد طرح بيرجسن وليزاردو (Bergesen and Lizardo, 2004)، قائمة تضم ست طرائق، حول تغير طبيعة الإرهاب، في السنوات الأخيرة:

1. تميل التنظيمات الإرهابية، إلى الابتعاد عن النظام الهرمي الذي يقوم على هيكل قيادي واحد، إلى نظام الشبكة؛ فالقاعدة مثلاً، تتكون من خلايا مستقلة، تتحرك بنفسها، ولا تعرف الخلية هوية الخلايا الأخرى.

2. تميل التنظيمات الإرهابية، إلى عدم الإعلان عن مسؤوليتها عن عمليات معينة، وغالباً ما لا تعلن جهة ما، مسؤوليتها عن الحادث، أو قد يعلن أكثر من جهة مسؤوليته عنه.

3. عادة ما تكون مطالب الإرهابي محددة جداً؛ مثل: المطالبة بإطلاق سراح أفراد معينين من السجن. واليوم نجد مطالب الإرهابيين غامضة أو غير موجودة من الأساس؛ فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك أي مطالب لأي جماعة تورطت في تنفيذ عمليات أيلول/ سبتمبر عام 2001، في نيويورك أو في لندن في تموز/ يوليو عام 2005.

4. يتزايد ارتباط الجماعات الإرهابية، بالأيديولوجيات الدينية، وهذا ما رأيناه في زيادة العمليات الإرهابية التي نفذتها جماعات إسلامية، أو في العمليات الأخرى؛ مثل: إطلاق الغاز السام (السارين)، في محطة مترو الأنفاق بطوكيو، على يد جماعة أطلقت على نفسها اسم أوم شينريكيو Aum Shinrikyo. وكانت الجماعات الإرهابية – قبل ذلك – أكثر ميلاً إلى التركيز على المطالب الطبقية؛ مثل: جناح الجيش الأحمر الألماني.

5. يتزايد انتشار الأهداف الإرهابية حول العالم؛ بدلاً من التركيز على أوربا أو الشرق الأوسط. وبعيداً عن الهجوم الذي عُرِّضت له نيويورك عام 2001، وقع بعض الحوادث في كثير من المناطق الأخرى؛ مثل: بالي والأرجنتين وكينيا.

6. أصبح الإرهابيون، أكثر ميلاً إلى عدم التمييز في عملياتهم، وأشد رغبة في قتل المدنيين أو عابري السبيل، أو جرحهم.

وتعني سمات الإرهاب تلك، أن الإرهاب نفسه أصبح أكثر عولمة، وربما كانت هذه هي الحال بالنسبة إلى كثير من العمليات الإرهابية التي تأتي رداً على تغير النظام العالمي. وفي ظل ضعف الإمبراطوريات المسيطرة؛ مثل: الولايات المتحدة، أصبحت تلك الإمبراطوريات، أكثر ميلاً إلى استخدام السلطة المسلحة؛ للمحافظة على وضعها، بدلاً من الاعتماد على السلطة الاقتصادية؛ الأمر الذي يستفز الإرهابيين، ويدفعهم إلى استخدام العنف.

وبرغم أن كل المجتمعات تقريباً، تشجب الأعمال الإرهابية، فإن جونسون Johnson (1981)، يرى أن من يرتكبون هذه الأعمال، يحاولون أن يقولوا: إن تلك الأعمال الإرهابية أساليب سياسية مشروعة، وإنها مسوغة؛ بسبب الممارسات العنيفة والقمعية ضد الآخرين. وإذا قارنا التنظيمات الإرهابية إلى جماعات الضغط التي تبنت الأساليب المتطرفة، فمن الممكن عدّها جماعات خارج نطاق السلطة، وعاجزة نسبياً عن التأثير في نظمها؛ فهي تنظيمات ضعيفة، تستخدم العنف سلاحاً ضد النظم القائمة. وحتى إذا لم تنجح هذه التنظيمات، في إقناع النظم بالاستجابة لمطالبها، فقد نجحت على الأقل في لفت أنظار العالم إلى قضيتها.

ولكن الأساليب الإرهابية – كما يلاحظ جونسون – يمكن النظم أن تستخدمها ضد شعوبها. ويشمل "إرهاب الدولة"، استخدام النظام أو عملائه، العنف ضد الأفراد والجماعات بطريقة غير مشروعة عادة. وهذا النوع من الإرهاب، نجده في الدول

السلطوية أو الشمولية؛ مثل: الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية وألمانيا النازية والعراق إبان حكم صدام حسين... إلخ. وبرغم أن إرهاب الدولة، يتعارض أساساً ومبادئ الديمقراطية الليبرالية، فإنه يمكن أن نقول: إنه يُمارس في دول؛ مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا أيضاً، وإن على نطاق ضيق وبصورة غير منهجية؛ مثل: استخدام مارجريت تاتشر، قوات شرطة العاصمة، ضد عمال المناجم المعتصمين خلال الثمانينيات، واستخدام الحكومة الأمريكية، أساليب الاعتقال والتعذيب، ضد العناصر المشتبه فيهم من دون محاكمة في معتقل جوانتانامو... إلخ.

النقطة الثالثة التي طرحها جونسون، هي أن المبادئ التي دفعت الديمقراطيات الليبرالية، إلى شجب الإرهاب، هي نفسها المبادئ التي جعلتها أكثر تعرضاً للعمليات الإرهابية. وإثر وقوع تلك العمليات كان من الصعوبة معرفة منفذيها واعتقالهم؛ لأن التنظيمات الإرهابية، تعمل تحت الأرض، ومن دون أن تكون لها علاقة واضحة بأي دولة قائمة. وهذه المشكلة، فرضت نفسها بوضوح على رد الولايات المتحدة، على عمليات تفجير مركز التجارة العالمي عام 2001؛ فبعد هذه العملية الإرهابية، أعلنت الولايات المتحدة، الحرب ضد أفغانستان ثم العراق، ولم تنجح الحربان في قمع الإرهاب أو تخفيض وتيرته. ومن الممكن أن نتفهم السبب وراء إحجام النظم المعرضة لخطر الإرهاب، عن الاستسلام لمطالب الإرهابيين، ولكنها غالباً ما ترد على العمليات الإرهابية، بتعليق أو تخفيض سقف الحريات المدنية في دولها. وغالباً؛ ما تهدف "الحرب ضد الإرهاب"، إلى حماية الشعب، بتشديد الإجراءات التي من شأنها تصعيب مهمة الإرهابيين. ولكنْ، يمكن أن نقول: إن تخفيض سقف الحريات المدنية، يضر بالمجتمع أكثر مما تضر الأعمال الإرهابية التي أدت إلى اتخاذ هذه الخطوة. وعندما ترتبط أعمال إرهابية معينة – علاوة على ذلك – بجماعات من الناس، بصورة أو بأخرى، فإن تخفيض سقف الحريات المدنية، يمكنه أن يؤدي إلى استهداف جماعات معينة، يمكن توصيفها بأنها عنصرية؛ ومن ثم تأجيج مشاعر السخط والاستياء؛ مثل: ربط تنظيم "القاعدة" بشكل ما، من أشكال التدين المتطرف الذي لا يتبناه إلا عدد قليل من المسلمين المقيمين في بريطانيا. ولكن نشاطات هذا التنظيم

الإرهابي؛ أدت إلى خوف مرضي من الإسلام (إسلاموفوبيا)، وتمييز الشرطة في بريطانيا؛ ما أدى إلى قدر كبير من الاستياء بين أوساط الجالية الإسلامية، وربما إلى انخراط المزيد من الشبان في التنظيمات الإرهابية أيضاً.

التمرين 11.9

اطرح أكبر عدد ممكن من الأمثلة، حول:

1. التنظيمات الإرهابية الدولية.
2. التنظيمات الإرهابية التي مارست نشاطاتها داخل بريطانيا فقط.
3. إرهاب الدولة الذي تمارسه النظم المختلفة؛ (مثل: زيمبابوي وبريطانيا والولايات المتحدة... إلخ).
4. تخفيض سقف الحريات المدنية في بريطانيا مؤخراً.

كما غزت التنظيمات الإرهابية، الفضاء الإلكتروني؛ بوصفها وسيلةً لترسيخ أهدافها السياسية؛ فقد أصبح استخدام الاتصالات، استراتيجية محورية بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية، سواء من حيث تخطيط أعمال العنف وتنفيذها أو شن الحرب الأيديولوجية؛ بمعنى أن الجماعات الإرهابية، لا تسعى لارتكاب أعمال العنف فحسب، بل تسعى أيضاً لاستخدام "السلطة الناعمة" من خلال ما يُسمى "حرب المعلومات الإلكترونية"؛ بهدف النيل من الروح المعنوي وإرادة من تعدهم أعداء، ومواجهة الدعاية التي تمارسها الدول القائمة التي تعارضها؛ وتؤمن الجماعات الإرهابية لنفسها حضوراً مستمراً على شبكة الإنترنت (Conway, 2006)؛ لنشر آرائها بعيداً عن سلطة النظم والقوى المعارضة للإرهاب؛ بهدف نشر أفكارها وتحقيق التواصل بين خلاياها بصورة سرية والتأثير في الأجندة الدولية؛ فهي تسعى - على سبيل المثال - لمواجهة الرأي العام العالمي المعادي لها، باستخدام لغة ورسائل بديلة؛ مثل: وصف ناشطيها

بـ "المدافعين عن الحرية" (Reilly, 2006). ولكنْ، من الصعب تقويم قدرة الجماعات الإرهابية، على استخدام شبكة الإنترنت؛ بسبب ما تتسم به اتصالاتها من سرية، ولأن من يزور مواقعها، غالباً ما يكون من المتعاطفين وإياها أو ثمة تعامل بينه وبينها؛ بوصفها "عناصر مقاتلين ضد العدو". ولاستخدام الإنترنت بشكل فعال أكثر، ربما عمدت الجماعات الإرهابية، إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية أو الإرهاب الإلكتروني، بمهاجمة تقنيات الاتصالات، بالقرصنة على المواقع المحمية؛ بهدف جمع المعلومات، أو تخريب المواقع الإلكترونية المعادية.

الحرب

تحاول النظم القائمة التي تكون معرضة لعمليات إرهابية، تصنيف هؤلاء الإرهابيين، والتعامل وإياهم؛ بوصفهم عناصر إجراميين، بينما يعد الإرهابيون أنفسهم مقاتلين من أجل الحرية أو جنودَ حرب؛ ويمكن أن نعزو الحرب، إلى إخفاق السياسة في حل النزاعات بين مجموعات من البشر، ولكن الحرب لم تكن حدثاً نادراً في تاريخ البشرية قط. وتشير التقديرات إلى نشوب ما يقرب من 14500 حرب كبرى منذ عام 3600 قبل الميلاد، حصدت في طريقها أرواح ما يقرب من 4 مليارات قتيل. (Crump, 1999). ودخلت بريطانيا 25 حرباً منفصلة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، كان خمس منها، في ظل حزب العمال الحالي. (Holsti, 2004).

وقد بحثت ماري كالدور Mary Kaldor (1999)، تغير طبيعة الحرب عبر التاريخ؛ وفق ما يأتي:

- القرنان السابع عشر والثامن عشر: معظم حروب تلك الفترة شنته ديكتاتوريات (ملكيات) سلطوية؛ لتعزيز حدودها أو تسوية خلافات متعلقة بالأسر المالكة. وكان الجنود من المرتزقة المحترفين، وقد اعتمدت التكتيكات الحربية الأساسية على فرض الحصار والدفاع عن القلاع، باستخدام الأسلحة النارية والبارود. وكان يتم تمويل الجيوش بالضرائب أو الاقتراض.

- القرن التاسع عشر: مع ظهور الدول القومية، عكست الحروب، النزاعات بين الدول، وظلت الجيوش على حرفيتها ولكن التجنيد أصبح ضرورياً؛ لتوفير الأعداد اللازمة. وأتاح ظهور السكك الحديدية والتلغراف إمكانية تسريع عملية التعبئة.

- مطلع القرن العشرين: استمدت الحرب العالمية الأولى، اسمها من الصراعات بين تحالفات من الدول والإمبراطوريات لا الدول القومية. ولم تقم الحروب لنزاع بين دولتين فحسب، وإنما لأسباب أيديولوجية أيضاً؛ مثلما حدث في الحرب الإسبانية. كما اتسع نطاق الحرب بصورة درامية، مع ظهور الجيوش الكبيرة والدبابات والطائرات التي تتمتع بقوة نيران كاسحة. وبدأ عدّ المدنيين أهدافاً عسكرية مشروعة، وقام الاقتصاد القائم على التعبئة، بعملية التمويل.

- أواخر القرن العشرين: أصبحت الحروب أكثر ميلاً إلى الحروب بين التكتلات، وكانت تقوم على صراعات أيديولوجية. وكان المشاركون في الحرب أقل عدداً، ومن العناصر المحترفين المدربين تدريباً عالياً، وتستخدم الأسلحة التكنولوجية المتقدمة؛ مثل: الأسلحة النووية. وكانت الحرب تتلقى الدعم اللازم، من شبكة واسعة من مصانع الإنتاج الحربي.

ربما ركزت الحرب في القرن الحادي والعشرين، على تقنية المعلومات؛ الأمر الذي يوسع مفهوم السلطة العسكرية – وهي التي عرفها جيدنز (1990)، بأنها «السيطرة على وسائل العنف» – ليشمل القدرة على تدمير مراكز المعلومات المعادية، باستخدام الكمبيوتر، بدلاً من البندقية. ويرى جيدنز، أن صناعة الحرب، زادت قدرة الدول القومية على استخدام ما أدى إلى ظهور حركات السلام الجديدة. ويعود تاريخ تلك الحركات، إلى الحرب العالمية الأولى، عندما أيقن الجميع فداحة الحرب؛ وكان ظهور الأسلحة النووية؛ يعني أن الحرب أصبحت أكثر خطورة على الفرد العادي، ما ساعد على انتشار تلك الحركات.

التمرين 12.9

في رأيك، ما عناصر "حرب المعلومات"، في القرن الحادي والعشرين؟ ما هدفك إذا أردت شن هجوم، ضد أحد مراكز المعلومات في دولة ما؟ وكيف ستنفذ هذا الهجوم؟

خلاصة

تناول هذا الفصل، تعريف القومية والدولة القومية وتاريخهما. ويرى بعض الناس أن ظهور تقنية المعلومات ووسائل النقل الرخيصة؛ أدى إلى قيام عالم معولم، تضاءل فيه دور الدولة كثيراً عما كان عليه من قبل. صحيح! أن صراعات القرن الحادي والعشرين، تميل إلى النشوب بين تكتلات أيديولوجية، بدلاً من الدول القومية، ولكن ظهور دول قومية جديدة، بدأ يتوالى في مناطق مختلفة من العالم، ويبدو أن تلك الصراعات كانت من المظاهر المهمة لإحساس الأفراد بالهوية.

نصائح للاختبار
"جنحت نظريات العولمة، إلى المبالغة في تقدير خسارة الدولة القومية". قوِّم هذا الرأي، مع طرح البراهين التي تدعمه. حاول - أولاً - أن تجيب على هذا السؤال، من دون الرجوع إلى أي مادة تناولها هذا الفصل؛ حتى تخرج بإطار هيكلي للإجابة ككل، ثم قم بتصفح المادة الواردة في الفصل، واختيار الآراء والدراسات التي يمكنها أن تكون مفيدة في زيادة جرعة المعلومات في إجابتك، ثم اختر أين ستضع هذه الآراء والدراسات في إجابتك؟ ثم أعد الإجابة عليها. راجع الإجابة، ثم انظر هل هناك نقاط بحاجة إلى تدعيم، ثم أعد قراءة الفصل؛ بحثاً عن المعلومات التي يمكن إضافتها إلى الإجابة. وأخيراً، أعد قراءة الإجابة؛ بحثاً عن نقاط التقويم التي تضمنتها الإجابة، ثم أحصِ عدد الدرجات الخاصة بالتقويم. وإذا لزم الأمر، أعد كتابة الخلاصة؛ للتأكد من أنك قد لخصت الآراء المؤيدة والمعارضة للرأي المطروح في السؤال، ثم قرر أي الآراء مدعوم بالأدلة أكثر من غيره؟

مفاهيم مهمة

القومية – القومية الطبيعية – مجتمع المعلومات – الهوية الوطنية – المجتمعات التخيلية – أسطورة الأصل – العولمة – التدويل – تطبيق مفهوم الليبرالية – التكوين – التغريب – تفكيك المناطق – تجاوز حدود المناطق – العولمة الاقتصادية – العولمة الثقافية – العولمة السياسية – العولمة البيئية – المجتمع المحفوف بالمخاطر – السياسة العالمية الجديدة – الاحتجاج والثورة والإرهاب والحرب.

نقاط موجزة

- منذ أواخر القرن السابع عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، اكتسب مصطلح "القومي"، مدلوله السياسي الحديث الذي يعني السكان المقيمين داخل منطقة معينة، ممن يعدون "رعايا" لحكام تلك المنطقة.
- حدد فيبر، عدداً من المشكلات، عند طرح مفهوم الدولة. وهو يعرف الدولة بأنها مجتمع يميل عادة إلى إقامة دولة خاصة به.
- يرى جلنر، أن الدول لا توجد مشاعر القومية، بل إن أيديولوجية القومية، هي التي توجد الدول نفسها.
- يرى شيلز، على النقيض، أن القومية سمة "طبيعية" لكل المجتمعات البشرية.
- يرى بومان، أن مشاعر القومية قوية جداً، وأن القومية تتسم في جوهرها بالعقلانية. وهو يصف الجنسية، بأنها "المجتمع التخيلي". ويعد مصطلح "أسطورة الأصل"، من المصطلحات الرئيسية التي استخدمتها الأيديولوجيات القومية؛ لإيجاد المجتمع التخيلي.
- توجد تعريفات مختلفة لمصطلح "العولمة":
  - التدويل.
  - تطبيق المذهب الليبرالي.

- التكوين
- التغريب.
- التفكيك وتجاوز حدود المناطق.

• يمكننا حصر عدد من أنواع العولمة:
  - العولمة الاقتصادية.
  - العولمة الثقافية.
  - العولمة السياسية.
  - العولمة البيئية.

• تفرض عملية العولمة نفسها، على دول العالم، بطرائق عدة متناقضة جداً؛ فهي توجد الإحساس بالأمن والقلق في آنٍ واحد، وهي تحمي وتهدد، وتوفر فرصاً وتسلب الاستقلالية، وهي تشجع إعادة توزيع الثروة وتعمق عدم التكافؤ في الوقت ذاته.

- ويرى بك، أن تأثير العولمة يُمثّل بإقامة «نظام اجتماعي في حقبة ما بعد التقليدية»، و"المجتمع المحفوف بالمخاطر".
- ويرى جيدنز، أن إدراك المخاطر المحيقة بالمجتمع؛ يؤدي إلى "حالة من الغموض الاصطناعي"؛ ويؤدي إدراك هذه المخاطر العالمية، إلى حقبة "الحداثة الإرادية".
- تُمثّل التداعيات السياسية للمخاطر العالمية، بظهور "السياسة العالمية الجديدة" التي تسعى للسيطرة على حالة عدم الإحساس بالأمان، وهي التي تولدها هذه المخاطر، ويصف جيدنز، هذه السياسة العالمية الجديدة، بـ "الطريق الثالثة".

• تعني فكرة الحداثة الإرادية/ أن تفكير الأفراد ينصب على المجتمع، وعلى موقعهم داخل هذا المجتمع، وعلى آمالهم وطموحاتهم، ولكن أبرز مظاهر الاحتجاج وأكثرها تقليدية، هو "الثورة السياسية"؛ حيث تتم إطاحة نظام وتنصيب آخر.

- غالباً ما تميل الثورات إلى استخدام العنف، ولكنها تتكون من الأغلبية المقهورة التي تستغل تفوقها العددي، في قمع إرادة الأقلية الحاكمة.
- أحياناً ما يؤدي ما يشكله أفراد الأقلية – وهم يسعون؛ لإطاحة نظام سياسي– إلى الإرهاب.
- يمكن النظام أن يستخدم الأساليب الإرهابية أيضاً، ضد شعبه.
- تحاول النظم القائمة التي تعرض لعمليات إرهابية، تصنيف هؤلاء الإرهابيين والتعامل وإياهم؛ بوصفهم عناصر إجرامين، بينما يعد الإرهابيون أنفسهم جنودَ حرب.
- يمكن أن نعزو الحرب، إلى إخفاق السياسة في حل النزاعات بين مجموعات من البشر، ولكن الحرب لم تكن حدثاً نادراً في تاريخ البشرية مطلقاً، وقد تغيرت طبيعتها عبر الزمن، مع ظهور تقنيات جديدة.

أسئلة تحليلية

ما الدور الذي يجب على المواطن أن يلعبه في الدولة الحديثة؟

هل تؤدي الدولة إلى القومية، أو العكس؟

لماذا يلجأ الأفراد إلى إقامة الدول؟

حدد مفهوم العولمة.

ما ميزات العولمة؟ وما عيوبها؟

هل تنجح الثورات دائماً؟

ما الفرق بين الجندي الذي يقاتل في ميدان المعركة، والإرهابي؟

المصادر والمراجع

Abbot, P. and Wallace, C. (1991) *Gender, Power and Sexuality* (London: Macmilllan).

Abbot, P. and Wallace, C. (1997) *An Introduction to Sociology: Feminist Perspectives* (2nd edn) (London and New York: Routledge).

Althusser, L. (1971) *Lenin and Philosophy* (New York: Monthly Review Press).

Amos, V. and Parmar, P. (1984) 'Challenging Imperial Feminism', *Feminist Review*, Vol. 17.

Anderson, B. (1991) *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (revised edn) (London and New York: Verso).

Arblaster, A. (1994) *Democracy* (2nd edn) (Buckingham: Open University Press).

Arquilla, J. and Ronfeldt, D. F. (2001) *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica, CA: RAND).

Ashe, F., Finlayson, A., Lloyd, M., MacKenzie, I. and Martin, J. (1999) *Contemporary Social and Political Theory: An Introduction* (Buckingham: Open University Press).

Baudrillard, J. (1983) *Simulations* (New York: Semiotext(e)).

Bauman, Z. (1990) *Thinking Sociologically: An Introduction for Everyone* (Cambridge, MA: Basil Blackwell).

Bauman, Z. (1992) *Intimations of Postmodernity* (London: Routledge).

Bauman, Z. (1998) *Work, Consumerism and the New Poor* (Buckingham: Open University Press).

Bauman, Z. (1999) *In Search of Politics* (Cambridge: Polity Press).

Bauman, Z. (2000) *Liquid Modernity* (Cambridge: Polity Press).

Beck, U. (1999) *What Is Globalization?* (Cambridge: Polity Press).

Beck, U., Giddens, A. and Lash, S. (1994) *Reflexive Modernization: Politics, Traditions and Aesthetics in the Modern Social Order* (Stanford, CA: Stanford University Press).

Becker, H. (1963) *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance* (New York: Free Press).

Beer, S. (1985) *Diagnosing the System for Organization* (Chichester: Wiley).

Bennett, W. L. (2003) 'Communicating Global Activism: Strengths and Vulnerabilities of Networked Politics', *Information, Communication and Society* 6:2.

Bergeson, A. J. and Lizardo, O. (2004) 'International Terrorism and theWorld-system', *Sociological Theory* 22:1.

Berra, M. (2003) 'Information Communications Technology and Local Development', *Telematics and Informatics* 20:3.

Bimber, B. (2003) *Information and American Democracy: technology in the evolution of political power* (Cambridge: Cambridge University Press).

Bimber, B., Stohl, C. and Flanagin, A. J. (2009) 'Technological Change and the Shifting Nature of Political Organisation', in A. Chadwick and P. N. Howard (eds), *Routledge Handbook of Internet Politics* (Abingdon: Routledge).

Birch, A. H. (1993) *The Concepts and Theories of Modern Democracy* (London: Routledge).

Börzell, T. A. and Risse, T. (2003) 'Conceptualising the Domestic Impact of Europe', in K. Featherstone and C. M. Radaelli (eds), *The Politics of Europeanisation* (Oxford: Oxford University Press).

Brittan, S. (1975) *Second Thoughts on Full Employment Policy* (London: CPS).

Butler, D. and Stokes, D. (1969) *Political Change in Britain* (London: Macmillan).

Cabras, A. (2002) 'Beyond the Internet: Democracy on the Phone?', in M. J. Mazarr (ed.), *Information Technology and World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Callinicos, A. (2001) *Against the Third Way* (Cambridge: Polity Press).

Callinicos, A (2003) *An Anti-Capitalist Manifesto* (Cambridge: Polity Press).

Callinicos, A. and Harman, C. (1987) *The Changing Working Class: Essays on Class Structure Today* (London: Bookmarks).

Castells, M. (2004) *The Power of Identity: The Information Age, Economy, Society and Culture Volume 2* (2nd edn) (Oxford: Blackwell).

Chadwick, A. (2006) *Internet Politics: States, Citizens and New Communication Technologies* (Oxford: Oxford University Press).

Churton, M. and Brown, A. (2009) *Theory and Method* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Coglianese, C. (2004) 'Information Technology and Regulatory Policy: New Directions for Digital Government Research', *Social Science Computer Review* 22:1.

Cohen, N. (2001) 'Democracy is dead. Now what?' *New Statesman* 11 June.

Cohen, R. and Kennedy, P. (2007) *Global Sociology* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Cohen, S. (1972) *Folk Devils and Moral Panics* (London: MacGibbon and Kee).

Cohen, S. (2002) *Folk Devils and Moral Panics: the Creation of theMods and Rockers* (3rd edn) (London: Routledge).

Conway,M. (2006) 'CybercorticalWarfare: Hizbollah's Strategy', in S. Oates, D. Owen and R. K. Gibson (eds), *The Internet and Politics: Citizens, Voters and Activists* (London: Routledge).

Cornfield,M. (2004) *PoliticsMoves Online: Campaigning and the Internet* (New York: Century Foundation Press).

Crewe, I. (1986) 'On the Death and Resurrection of Class Voting in Britain: Some Critical Comments on How Britain Votes', *Political Studies* XXXIV:4.

Crook, S., Pakulski, J. andWaters, M. (1992) *Postmodernization: Changes in Advanced Society* (London: Sage).

Crump, A. (1999) *The A–Z of World Development* (London: New Internationalist).

Dahl, R. A. (1961) *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven, CT: Yale University Press).

Dahlberg, L. (2001) 'The Internet and Democratic Discourse: Exploring the Prospects of Online Deliberative Forums Extending the Public Sphere', *Information, Communication and Society* 4:1.

Delphy, C. (1984) *Close to Home:. A Materialist Analysis of Women's Oppression* (Amherst, MA: University of Massachusetts).

Denver, D. (2006) 'A Matter of Duty?' *Sociology Review* 15:4

Diani, M. (2000) 'Social Movement Networks: Virtual and Real', *Information,Communication and Society* 3:3.

Dowding, K. (1996) *Power (Concepts in Social Thought)* (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Downs, A. (1957) *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper and Brothers).

Dunleavy, P. and Husbands, C. (1985) *British Democracy at the Crossroads* (London: George Allen & Unwin).

Dunleavy, P. and O'Leary B. (1987) *Theories of the State* (London: Macmillan).

Durkheim, E. (1988) *Über die soziale Arbeitsteilung* (Frankfurt: Suhrkamp).

Eatwell R. and Wright, A. (eds) (1993) *Contemporary Political Ideologies* (London: Pinter).

Etzioni, A. (1995) *The Spirit of Community: Rights Responsibilities and the Communitarian Agenda* (London: Fontana Press).

Firestone, S. (1979) *The Dialectic of Sex: The Case for Feminist Revolution* (London: Women's Press).

Foucault,M. (1984) 'Space, Knowledge, and Power', in P. Rabinow (ed.), *The Foucault Reader* (New York: Pantheon).

Foucault, M. (1991 [1977]) *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (Harmondsworth: Penguin).

Friedrich, C. J. (1954) 'The Unique Character of Totalitarian Society', in C. J. Friedrich (ed.), *Totalitarianism: Proceedings of a Conference Held at the American Academy of Arts and Sciences, March 1953* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the LastMan* (Harmondsworth: Penguin).

Furlong, A. and Cartmel, F. (1997) *Young People and Social Change: Individualization and Risk in Late Modernity* (Buckinghamshire: Open University Press).

Gamble, A. (2000) *Politics and Fate* (Cambridge: Polity Press).

Gane, M. (ed.) (1992) *The Radical Sociology of Durkheim and Mauss* (New York: Routledge).

Gellner, E. (1964) *Thought and Change* (London: Weidenfeld and Nicolson).

Gellner, E. (1983) *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Gibbins, J. (ed.) (1989) *Contemporary Political Culture: Politics in a Postmodern Age* (London: Sage).

Gibson, R. K., Lusoli, W. and Ward, S. J. (2005) 'Online Participation in the UK: Testing a Contextualized Model of Internet Effects', *British Journal of Politics and International Relations* 7:4.

Giddens, A. (1971) *Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber* (Cambridge: Cambridge University Press).

Giddens, A. (1972) *Politics and Sociology in the Thought of Max Weber* (London: Macmillan).

Giddens, A. (1981) *The Class Structure of the Advanced Societies* (London: Hutchinson).

Giddens, A. (1985) *A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 2. The Nation State and Violence* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (1986) *Durkheim* (London: Fontana Modern Masters).

Giddens, A. (1990) *The Consequences of Modernity* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A (1991) *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (1993) *Sociology* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (1994) *Beyond Left and Right – the Future of Radical Politics* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (1998) *The Third Way: The Renewal of Social Democracy* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (1999) *Reith Lectures*, http://news.bbc.uk

Giddens, A. (2000) *The Third Way and Its Critics* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (ed.) (2001) *The Global Third Way Debate* (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A. (2006) *Sociology* (Cambridge: Polity Press).

Goffman, E. (1969) *Behaviour in Public Places* (Harmondsworth: Penguin).

Goffman, E. (1974) *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience (*New York: Harper & Row).

Goldthorpe, J. H., Lockwood, D., Bechhofer, F. and Platt, J. (1968) *The Affluent Worker: Attitudes and Behaviour* (Cambridge: Cambridge University Press).

Graf, J., Reeher, G., Malbin, J. and Panagopoulos, C. (2006) *Small Donors and Online Giving: A Study of Donors to the 2004 Presidential Campaigns* (Washington, DC: Institute of Politics).

Gramsci, A. (1971) *Selections from the Prison Notebooks* (London: Lawrence and Wishart).

Grant, W. (1985) 'Insider and Outsider Pressure Groups', *Social Studies Review*, September.

Habermas, J. (1987) *The Theory of Communicative Action (Vol. 2): Lifeworld and System – A Critique of Functionalist Reason* (Cambridge: Polity Press).

Habermas, J. (1988) *On the Logic of the Social Sciences* (Cambridge: Polity Press).

Habermas, J. (1991) *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a category of Bourgeois Society* (trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence) (Cambridge, MA: MIT Press).

Hakim, C. (1995) 'Five Feminist Myths about Women's Employment', *British Journal of Sociology* 46:3.

Hall, S. (1984) 'The State in Question', in G. McLennan, D. Held and S. Hall (eds), *The Idea of the Modern State* (Buckingham: Open University Press).

Hallsworth, S. (1994) 'Understanding New Social Movements', *Sociology Review* 4.

Hartmann, H. (1981) 'The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism: Towards a More Progressive Union', in L.Sargent (ed.), *Women in Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism* (London: Pluto Press).

Heath, A. F., Jowell, R. and Curtice, J. (1985) *How Britain Votes* (Oxford: Pergamon).

Heaton, T. and Lawson, T. (2009) *Education and Training* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Held, D. (ed.) (1993) *Prospects for Democracy: North, South, East, West* (Cambridge: Polity Press).

Held, D. and Guibernau, M. (2001) 'Globalization, cosmopolitanism, and democracy: an interview with David Held' *Constellations 9 (4).*

Heller, A. and Feher, F. (1991 [1988]) *The Postmodern Political Condition* (Cambridge: Polity Press).

Herod, A., O'Tuathail, G. and Roberts, S. (eds) (1998) *An Unruly World? Globalization, Governance and Geography* (London: Routledge).

Himmelweit, H. T., Humphreys, P. and Jaeger, M. (1985) *How Voters Decide* (revised edn) (Buckingham: Open University Press).

Hobsbawm, E. J. (1992) *Nations and Nationalism since 1780. Programme, Myth, Reality* (2nd edn) (Cambridge: Cambridge University Press).

Holsti, K. J. (2004) *The State, War and the State of War* (Cambridge: Cambridge University Press).

House of Commons (2001a) *Research Paper 01/38, General Election results, 1 May 1997* (London: House of Commons).

House of Commons (2001b) *Research Paper 01/54, General Election results, 7 June 2001* (London: House of Commons).

House of Commons (2005) *Research Paper 05/33, General Election results 2005* (London: House of Commons).

Hunter, F. (1953) *Community Power Structure: A Study of Decision Makers* (Chapel Hill: University of North Carolina Press).

Hutchinson, J. and Smith, A. D. (eds) (1994) *Nationalism* (Oxford: Open University Press).

Inglehart, R. (1990) *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Jalonick,M. C. (2006) 'YouTube Catches Candidates in Compromising Positions', *USA Today* 22 August.

Jensen, C. S. (2000) 'Neofunctionalist Theories and the Development of European Social and Labour Market Policy', I 38:1.

Johnson, P. (1981) 'The Seven Deadly Sins of Terrorism', in B. Netanyahu (ed.), *International Terrorism* (New Brunswick, NJ: Transaction).

Jones, M. and Jones, E. (1999) *Mass Media* (London: Macmillan).

Kaldor, M. (1999) *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge: Polity Press).

Kane, S. and Kirby, M. (2003) *Wealth, Poverty and Welfare* (Basingstoke, Palgrave).

Kidd, W. (2001) *Culture and Identity* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Kirby, M. (1999) *Stratification and Differentiation* (London: Macmillan).

Klein, N. (2000) *No Logo* (London: Flamingo).

Kumar, K. (1978) *Prophecy and Progress: The Sociology of Industrial and Post-Industrial Society* (Harmondsworth: Penguin).

Lash, S. and Urry, J. (1987) *The End of Organised Capitalism.* University of Wisconsin Press.

Lash, S. and Urry, J. (1994) *Economies of Signs and Space (Theory, Culture & Society)* (London: Sage).

Lawson, T. and Heaton, T. (2009) *Crime and Deviance* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Lindblom, C. E. (1977) *Politics and Markets* (New York: Basic Books).

Lukes, S. (1974) *Power: A Radical View* (London: Macmillan).

Lusoli, W. and Ward, S. J. (2006) 'Hunting Protestors: Mobilisation, Participation and Protest Online in the Countryside Alliance', in S. Oates, D. M. Owen and

R. K. Gibson (eds), *The Internet and Politics: Citizens, Voters and Activists* (London: Routledge).

Lyotard J.-F. (1984) *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge* (Manchester: University of Manchester Press).

MacDonald, R. and Coffield, F. (1991) *Risky Business? Youth and Enterprise Culture* (London: Falmer Press).

MacKenzie, I. (2005) *Politic Concepts: A Reader and Guide* (Edinburgh: Edinburgh University Press).

Mackintosh, M. and Mooney, G. (2000) 'Identity, Inequality and Social Class', in K. Woodward. (ed.), *Questioning Identity: Gender, Class and Ethnicity* (London: Routledge).

Majone, G. (2005) *Dilemmas of European Integration: The Ambiguities and Pitfalls of Integration by Stealth* (Oxford: Oxford University Press).

Mann, M. (1986) *The Sources of Social Power: A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 (Vol. 1)* (New York: Cambridge University Press).

Marx, K. and Engels, F. (1969) [1848] 'The Manifesto of the Communist Party' in *Marx/Engels Selected Works, Volume One* (Moscow: Progress Publishers) pp. 98–137.

Marsh, D. (1983) *Pressure Politics: Interest Groups in Britain* (London: Junction).

Marshall, G., Newby, H., Rose, D. and and Vogler, C. (1988) *Social Class in Modern Britain* (London: Hutchinson).

Marx, K. (1954 [1852]) *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* (Moscow: Progress).

Marx, K. (1963 [1845]) *Karl Marx: Early Writings* (trans. and ed. by T. B. Bottomore) (New York: McGraw-Hill).

Marx, K. and Engels, F. (1967 [1848]) *The Communist Manifesto* (New York: Penguin).

Marx, K. and Engels, F. (1976 [1845]) *The German Ideology* (Moscow: Progress).

McAllister Groves, J. (1995) 'Learning to Feel: The Neglected Sociology of Social Movements', *The Sociological Review*43:3.

McLellan, D. (1995) *Ideology* (2nd edn) (Buckingham: Open University Press).

Michels, R. (1962 [1911]) *Political Parties* (New York: Free Press).

Mills, C. Wright (1956 [1970]) *The Power Elite* (New York: Oxford University Press).

Mills, C. Wright (1959) *The Sociological Imagination* (New York: Oxford University Press).

Mills, C. Wright (1963) *Power, Politics & People: The Collected Essays of C. Wright Mills* (New York: Oxford University Press).

Moravcsik, A. (2005) 'The European Constitutional Compromise and the Neofunctionalist Legacy', *Journal of European Public Policy* 12:2.

Nash, K. (2000) *Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics and Power* (Oxford: Blackwell).

Offe, C. (1996) *Modernity and the State: East, West* (Cambridge, MA: MIT Press).

Ohmae, K. (1995) *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: Free Press).

Park, A. (1996) 'Teenagers and Their Politics', in R. Jowell, J. Curtice, A. Park, L. Brookand D. Ahrendt (eds), *British Social Attitudes Survey: 12th Report* (Aldershot: Dartmouth).

Parsons, T. (1960) *Structure and Process in Modern Societies* (Glencoe, IL: Free Press).

Parsons, T. (1967) *Sociological Theory and Modern Society* (New York: Free Press).

Pattie, C., Seyd, P. and Whiteley, P. (2004) *Citizenship in Britain: Values, Participation and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press).

Pearce, F. (1989) *The Radical Durkheim* (Winchester, MA: Unwin Hyman).

Pollack, M. (2002) *The Engines of Integration: Delegation, Agencies and Agendasetting in the EU* (Oxford: Oxford University Press).

Reilly, P. (2006) 'Civil Society, the Internet and Terrorism', in S. Oates, D. Owen and R. K. Gibson (eds), *The Internet and Politics: Citizens, Voters and Activists* (London: Routledge).

Rheingold, H. (2002) *Smart Mobs: The Next Social Revolution* (London: Perseus).

Richardson, J. J. and Jordan, A. G. (1979) *Governing Under Pressure: the Policy Process in a Post-parliamentary Democracy* (Oxford: Martin Robertson).

Rocher, G. (1974) *Talcott Parsons and American Sociology* (London: Nelson).

Rodgers, J. (2003) *Spatialising International Politics: Analysing Activism on the Internet* (London: Routledge).

Rosamund, B. (2000) *Theories of Europen Integration* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Rose, R. and McAllister, I. (1990) *The Loyalties of Voters: A Lifetime Learning Model* (London: Sage).

Ryan, A. (1999) 'Britain: recycling the Third Way', *Dissent* 46/2.

Sandholtz, W. and Stone Sweet, A. (1998) *European Integration and Supranational Governance* (Oxford: Oxford University Press).

Sarup, M. (1993) *Post-Structuralism and Postmodernism* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).

Saunders, P. (1990) *Social Class and Stratification* (London: Routledge).

Scholte, J. A. (2000) *Globalization: A Critical Introduction* (New York: Palgrave) p. 1.

Senior, M. and Viveash, B. (1998) *Health and Illness* (London: Macmillan).

Shils, E. (1957) 'Primordial, Personal, Sacred, and Civil Ties', *British Journal of Sociology* 8.

Smith, A. D. (1986) *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: Blackwell).

Steele, L. and Kidd, W. (2000) *The Family* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Tilly, C. (2004) 'Terror, Terrorism, Terrorists', *Sociological Theory* 22:1.

Topf, R. (1989) 'Political Change and Political Culture in Britain, 1959–87', in J. Gibbins (ed.), *Contemporary Political Culture* (London: Sage).

UNDP (United Nations Development Programme) (1999) *Human Development Report: Globalization with a Human Face.*

Walby, S. (1986) *Patriarchy at Work* (Cambridge: Polity Press).

Walby, S. (1988) 'Gender Politics and Social Theory', *Sociology* 22:2.

Walby, S. (1990) *Theorising Patriarchy* (Oxford: Blackwell).

Walby, S. (1997) *Gender Transformations* (London: Routledge).

Waters, M. (1995) *Globalization* (London: Routledge).

Weber, M. (1948) 'Politics as a Vocation', in H. Gerth and C. W. Mills (eds), *Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge).

Weber, M. (1968 [1921]) *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, 2 vols (ed. By G. Ross and K.Wittich) (Berkeley, CA: University of California Press).

Weber, M. (1978) *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (Berkeley, CA: University of California Press).

Westergaard, J. and Resler, H. (1976) *Class in a Capitalist Society: A Study of Contemporary Britain* (New York: Basic Books).

Williams, A. (2007) 'The Future President, on your friends list', *New York Times* 18 March.

Williams, R. (1976) *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society* (London: Croom Helm).

Zweig, F. (1961) *The Worker in an Affluent Society* (London: Heinemann).

السياسة والسلطة

تتحكم المؤسسات السياسية في أسلوب حياتنا، ولديها القدرة على اتخاذ القرارات بالنيابة عن كل أفراد المجتمع، ولكن، ما القضايا السياسية المهمة بالنسبة إلى دراسة علم الاجتماع؟ ولماذا؟ هل نحتاج حقاً! إلى فهم السياسة؛ كي نفهم المجتمع حق الفهم؟ وهل يستطيع أفراد المجتمع التأثير في عملية التحول السياسي؟

هذا الكتاب، يمنح قرّاءه مدخلاً واضحاً، إلى الأفكار والموضوعات والمناقشات الرئيسية المتعلقة بعلم الاجتماع السياسي، ويقوم الكتاب بدمج الشرح المبسط والتحليل المتعمق معاً؛ لمناقشة نظريات علماء الاجتماع القدامى والمعاصرين، ويبين كيفية تطورها وإعادة تفسيرها وتقويمها تبعاً للتحولات الجارية في المجتمع. كما يقوم الكتاب - بوجه خاص - بتعريف السلطة ومناقشتها وتقويم المقصود بها، وتقويم المشهد السياسي المعاصر وأيديولوجيات الأحزاب السياسية المختلفة، ودراسة أنماط التصويت، وطرح تساؤلات حول علاقة ذلك بالمجتمع، ودراسة قضايا العولمة والتأميم، ومدى تأثيرهما في صوغ المجتمعات المعاصرة. ويرى الكتاب القضايا السياسية، جوهرية بالنسبة إلى علم الاجتماع؛ فلا جدوى من أي مناقشة حول هذا العلم ونظرياته، من دون وضع القضايا ذات الطبيعة السياسية في الحسبان.

ويحفل الكتاب، بمجموعة مختلفة من المهمات والنشاطات وأسئلة التد على الاختبارات التي تشجع الطلاب على لعب دور فعال في عملية التعلم. ويعد الكتاب الذي يَفْرَغ لمهارات التفكير التحليلي وتطوير المعرفة، نقطة انط مثالية، للطلاب الدارسين للسياسة والسلطة في المجتمع.



ISBN 978-9948-14-544-8

